



2269.2467.311

al-Dābit

al-'Alēqāt al-dawliyah

[illegible][illegible]



a32101



004443279b



مأثور من الألفاظ

# الغرائب والألفاظ ومعانيها الحديثة في اللغة العربية

١٣٨٦ هـ ١٩٦٦ م

نشر وطبع دار البصري

بغداد



al-Dābit, Shākir Sābir

al-ʿAlāqāt al-dawliyyah

# العلاقات الدولية

ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران

تأليف

شكر صابر الضابط

نشر وطبع دار البصري

بغداد - ١٩٦٦

2269

• 2467

• 311

قامت

دار منشورات البصري

بنشر هذا الكتاب

بغداد ساحة الامين - تلفون ٨٩٢٧٩



## كلمة الأستاذ كوركيس عواد

من رسالة بعث بها اليها الأستاذ كوركيس عواد وقد وقف على مسودة الكتاب :

«... في هذا الكتاب دراسة تاريخية قيمة، معززة بالوثائق والنصوص، تتعلق بشؤون الحدود العراقية الإيرانية، منذ صدر العهد العثماني حتى وقتنا الحاضر. لقد تناول المؤلف في صفحات كتابه، الأحوال السياسية التي سادت للدولتين بسبب تلك الحدود، وأوضح عما حصل بينهما من خلاف وأخذ ورد على مر السنين. إن المتصفح لهذا السفر الحافل، يرى أن الأستاذ المؤلف قد توفّر على موضوعه، وراجع مختلف المصادر العربية والتركية وغيرها مما له صلة بهذا الموضوع. وخرج من ذلك كله بهذا الكتاب الذي يعد من أجل ما كتب في بابهِ.»

١٩٨٥

## كلمة الاستاذ عبدالرزاق الحسيني

مرت سنوات طويلة وأنا اشتغل في التأليف عن تاريخ العراق الحديث وكثيراً ما كنت اعثر على مذكرات ومعاهدات ووثائق رسمية حول قضايا الحدود والمعاهدات الدولية بين العراق وايران فادرجت قسماً منها في كتيبي ، ولكنني مع ذلك كنت اشعر بان هنالك ضرورة الى وضع كتاب مستقل يتناول هذا الموضوع . حتى قبض الله له الصديق الهمام الاستاذ ( شاكر صاير الضابط ) ، فصنف هذا الكتاب الذي وسمه بـ ( العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وايران ) والذي تقدم له بهذه الكلمة . وقد وضعت بين يديه بعض الوثائق المهمة . ويحوي الكتاب بين دفتيه ادق المعلومات التاريخية واغزرها ، وقد نظمها في فصلين واسعين .

ان الصديق الضابط ، قد اثبت بهذه الموسوعة انه مؤرخ ثبت . وليس ذلك بالامر المستغرب . فقد سبق له ان أنجز كتابه « تاريخ الصداقة بين العراق وتركيا » سنة ١٩٥٥ حينما اخذت الصداقة بين الدولتين تسير في طور جديد . كما اصدر في سنة ١٩٦٠ كتابه المبكر في موضوعه وهو « موجز تاريخ التركمان في العراق » وذلك في اثناء الفترة التي تلت مذبحة التركمان الرهيبة في كركوك حين اتهموا بما ليسوا هم فيه .

واخيراً اخرج كتابه هذا في زمن يترقب ابتاؤه تطور العلاقات بين البلدين المنجاورين . العراق وايران ، ومعرفة اسباب الخلافات بينها ودوافعها . ولاشك في ان المؤلف بعمله هذا قد سد فراغاً كبيراً في الخزانة التاريخية . فارجو له التوفيق ولكتابته الرواج .

## المقدمة

لم يكن مفهوم الحدود بين الدول في الأزمان العابقة مثل ما هو اليوم ، فكذلك الحدود بين دولة و أخرى . تعين بعادية المدين لتلك الدولة ، فكان بقية المدن مديرة لعدد عائدة للدولة العثمانية . ومدينة تبريز تعود للدولة الصفوية ولم يكن هناك خط للحدود كما هو الآن . تبدأ من نقطة وتنتهي في نقطة أخرى معينة . ومن نقاط يمكن تعيينها كالموارص الطبيعية التي عند الحدود . يتم رسم نقاط اصطفاعية ثابتة . وهذا الخط هو الذي يقسم دولة عن دولة أخرى . وقد تكون الحدود أحياناً عوارص طبيعية يصعب احتياؤها من حداث هلالا بين الهند والصين . ومصبق جبل طارق بين الدولتين البريتين الأوروبية في الأندلس والنوبة العباسية .

واقدم ما نجده من حدود قديمة نجده عند الصينيين وذلك عنداتهم السور المشهور الذي كان صوره ١٠٠٠ ميل وبواسطته حددوا الاراضي العائدة لهم ومعوا المعوي من دحوت بلادهم وكان ذلك في سنة ٧١٤ ق م .

ولم تكن الحدود موجودة بين سدان عندما كانت تحصح للدولة واحدة 5 لأمير صوررت الاموية وعباسية ولم تكن الحدود موجودة بين بلدان العراق وايران والحدود وسوريا ولسان ومصر وشمال الفريقية . وفي زمن الدولة الفاطمية توسعت حدود الدولة بمدة مائة سنة فاصبح العراق وجزيرة العرب وخرقة نشأة من الحبوب وحتى ارباب ( مية ) في عرب اورامى تمتدكات الدولة وذلك لم يحطط حدود هذه سدان فكانت الراح والتاجر والمهاجر وعمرهم يشق بين مدينة وأخرى في طول البلاد وعرضها سلا قيد

ولا شرط ان هذه الحالة لم تكن محصورة ضمن الامبراطورية الواحدة وحسب ، بل كان في امكان الرجل ان يتنقل بين مدن الدول المختلفة بسهولة ولم تكن هناك قوانين تحدد هذا لجول غير سلوك الشخص وجس معاملته مع اهل تلك المدن .

ان اهمية الحدود العراقية اردادت ايام الدولتين العثمانية و الصفوية نتيجة التنافس بينهما على الاستيلاء على اراضي احدهما الاخرى واصبحت الحدود بين الدولتين في حادة مد وحرر ، و ذلك كان خط الحدود بين خطي المد والجزر لا يتجاوز عشرات الاميال في الاوقات الاعتيادية فان الحدود بين الدولتين العثمانية والايرانية كانت تتوسع وتقلص بلاف الاميال فتجد بعدد مدة من الزمن من المدن الضعيفة وفي زمن اخر تحدها قد اصحت من المدن القوية كما ان الحدود بين البلدين شغلت من ( مندلجين ، وندره وخاقين ) الى ( كرمان شاه ، وتبريز و همدان ) .

ان المد والفتور كانا يتحان على نيت الدولتين في فترة من الزمن فتجدهما تحاولان عقد مصالحة وتطعيم معاهدة وتحديد ممتلكات كل دولة وتعيب ما بينهما من حدود والاتحاى على عدم تعدد تلك الحدود ، وتقوم هذه الحالة فترة ، ثم تأخذ كل منها تترص بارسح للاستيلاء على ممتلكات الدولة الثابتة ، وبذلك تصح المعاهدات الموقعة عديمه القوة وزاؤه المفعول بعد زمن يسير من توقيعها .

وجدنا في دراستنا لحدود الدولتين كانتا نهجان زلغري اهتماماً عظيماً وسببه على اللاد ووجود عتبات مقدمة فيها وليل شرف ملاك عصمة الامبراطوريات ( بغداد )

ان اول معاهدة عقدت بين الدولتين كانت ( معاهدة اماسيا ) في سنة ٩٦٣ هـ - ١٥٥٥ م و آخرها معاهدة ( ارضروم ) في سنة ١٢٦٤ هـ - ١٨٤٦ م واشتلتا اربعة عشر معاهدة ابرمت بين الدولتين في ثلاثة قرون ، مما له مساس

مع المملكة العراقية . واذا حاولنا تحديد مدة السلم ومراعاة حسن الحوار بين الدولتين مجدها لا تتجاوز سنين قلائل من هذه الفترة الطويلة

لقد تمكنا من الوقوف على مبررات المعاهدات واحدا ما وجدناه من مقدمات مدروحة في امهات الكتب التاريخية المعتمدة وتجد في المعاهدات ( الدباجة ) ثم ( الأساس ) الذي يبيت المعاهدة عيونه ، ثم ( الاسباب ) الموجبة لها ثم ( مواد المعاهدة ) و ( الخاتمة ) .

واول اشارة لتشكيل خطة لتحديد حـط الحدود وردت في معاهدة عقدت سنة ١٠٢٢ هـ حيث عين ( واي بغداد محمود باشا ) و ( والي وان محمد باشا ) ممثلين للجانب العثماني في اللجنة .

وتعد في كتابنا ( لعلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق و ايران ) هذا موحر تاريخ الدوائن العثمانية والصهيوية ومبادئ سياستها ومكانتها فيما بينهما من منازعات واستمرارات وحروب ، ومحاولات ايران في اعتدائها على الحدود العراقية وتدخلها في امور متصرفيات المناطق الكردية في شمالي العراق وغيرها من الامور التاريخية التي أستحسن درجتها لعلاقتها بالموضوع .

اعشم الفرصة واما احتتم كلفني هـ . انه فأقدم شكري الى كل من آزرني في هذا الكتاب واحصى بالذكر منهم : الاستاذ الفاضل الجليل كوركيس عواد الذي راجع مسودة الكتاب ، والاستاذ المؤرخ السيد عبدالرزاق الحسيني الذي موني بنصا در قيمة والاساندة عبدالله الجبوري و ابراهيم الدافقوي وصادق عبدالحيد الحسني ولطفي الجوري وعلي البصري و الله ولي التوفيق

١١ محرم الحرام ١٣٨٥ الهجري  
١٣ مايس ١٩٦٥ الميلادي

شاكر صابر الضابط

## الفصل الاول

العلاقات بين الدولتين العثمانية والعراقية

منذ ظهورها حتى الحرب العالمية الاولى

(١) ظهور الدولة العثمانية والدولة لصعوبة وامتداد دعوى الصعوية في الاناضول . (٢) اول اصطدام بين الدولتين وحرية لشاه استعاب (٣) دخول العراق في حوزة الدولة العثمانية ومهاد بين احتلالين صغوي وانغالي . (٤) معاهدة امامية (٩٦٢ هـ) اول معاهدة بين الدولتين ذكرت فيها حدود العراق (٥) شاه ايران يطلب تشكيل امارتين في دريلاء ولحمف لاولاده ومعاهدة (٩٧٠ هـ) تكون من مادة واحدة (٦) معاهدة مرهاد باشا (٩٩٨ هـ) . (٧) معاهدة صوح باشا (١٠٢٠ هـ) . (٨) معاهدة ١٠٢٢ هـ واجبار الدولة الصغوية على عدم التدخل في امور العراق الداخلية (٩) معاهدة سرور (١٠٢٧ هـ) وتعتبر على حدود العراقية (١٠) حروب دائمية بين الدولتين ومعاهدة السلطان مراد الرابع (قصر شيرين ١٠٤٩ هـ) واعترف الدولة الصغوية بعائدية العراق للدولة العثمانية نهائياً (١١) معاهدة المقاسمة على حساب الايرانيين (١١٣٧ هـ) . (١٢) معاهدة امير اشرف (١١٤٠ هـ) ودخول منطقة الخوير تحت يورد الدولة لعثمانية (١٣) معاهدة احمد باشا ١١٤٤ هـ . (١٤) معاهدة بلا كتانة في بغداد (١١٤٥ هـ) . (١٥) معاهدة ١١٤٩ هـ . (١٦) معاهدة نادرشاه

(١١٥٩ هـ) (٧) فترة الادخار في الدولتين والتجاوزات على الحدود وعدم مراعاة لمعاهدات بين الدولتين (١٨١) ايران تتدخل اثني عشرة مرة في شؤون العراق الداخلية (١٩) معاهدة ارضروم الاولى (١٢٣٨ هـ) (٢٠) استمرار الحكومة الايرانية في التدخل بشؤون العراق خلافاً لمعاهدة (١٢٣٨ هـ) (٢١) معاهدة ارضروم الثانية (١٢٦٤ هـ) المشهورة (٢٢) مذكرة ابصاحية لسفير بريطاني في طهران والروسي (٢٦ نيسان سنة ١٨٤٧ م) (٢٣) جواب حكومة عثمانية على مذكرة المير (٢٤) مذكرة ايرانية الى السفيرين الروسي والبريطاني (٢٥) اتفاقية ١٢٨٦ هـ حول خلافات الحدود (٢٦) روتوكوف صهران ١٩١١ م ٢٦٠ روتوكوف ١٩١٣ ٢٨٠ النظام الداخلي لقومسيون اتحادي (٢٩) مقتضيات من محاصر قوشكيون الاتحادي ١٩١٤ م .

## ظهور الدولة العثمانية والدولة الصفوية

و

### انتشار الدعوة الصفوية في الأناضول

مر أكثر من قرنين على تشكيل الدولة العثمانية في الأناضول منذ أوائل القرن الثامن ولكنها لم توفق لازالة جميع امارات الأناضول (١) اذ ظهرت الدولة الصفوية في ايران في القرن العاشر وحينها وطسد العثمانيون اركان دولتهم واستقروا بعض الاستقرار ، انصرفوا الى التوسع والاستيلاء في الغرب على حساب الدولة لبريطانية المتهرة (٢) - كما لعب دور جلدهم الاترك من قاهم دوراً خطيراً في دفع الخطر الخارجي عن الاسلام بوقوفهم في وجه الادبائ الماهسة له حيث ظهرت لهم عائلة حطرة ومافس قوى في العقيدة والايمان من المسلمين الاترك في الشرق وهم آس البيت الصفوي (٣) ان الدولة لصفوية عرفت كدولة مد سنة (٩٠٧ هـ - ١٥٠١ حين فتح شاه اسماعيل الصفوي مدينة (تبريز) واتخذها عاصمة له (٤) وحدير بالذكر تلك المكتبة التاريخية التي اوردها العالم الخليل ادريس البديسي (٥) بصدد هذا الفتح ، وكلامه يحمل على تحلين . الاول (مذهب الباطل) ، والثاني المذهب الذي سلكناه (مذهب حق) والمكتبة هي (مذهب باحق) (مذهب باحق) والفرق بين الاثنين انفصال (نا) من كلمة (مذهب) ومعناها الاول في الفارسية كما قلنا اعلاه واتصال (نا) في الثاني تعني المعنى الثاني في العربي (٦) اما اوائل العائلة الصفوية فيمكننا سرد تاريخها بهذا الاختصار : ان (فيروز) الذي كان يعيش في مدينة (رنكين) اشتغل في الفلسفة الاسلامية وتمكن ان يحجب نفسه في محيطه فأطلقوا عليه لقب (شاه) وكان يبت فلسفة



عقيدته ( ازالة الهرق الاسلاميه وتوحيد المسلمين ) وكان يتظاهر احياساً  
بلبس العرقجين ( عطاء الرأس ) الاحمر ولذا سمي ( فيروز شاه درين كوله )  
اي صاحب ( عرقجين الذهب ) .

ومن القصص العربية ان محمداً ابن ( شاه فيروز ) الوحيد عندما كان عمره  
لا يجاوز سبع سنوات فقد فحاة ولم يمض عليه ابوه ، وبعد سبع سنوات  
ظهر ( محمد ) وهو في الرابعة عشرة من عمره وندى السؤال منه عن سب  
غيابه قال ( في احدي اللبني ابقطوني من ايام وقادوني بسكوت من الدر  
الى كهف وهناك حفظوني اقرآن بكريم ) وحقيقه الواقع وحد ان محمد  
كان قد حفظ لقرآن عندما كان يسمعه من امام عالم في مدينة اردبيـ ل ولده  
سمي ( محمد الحافظ ) واشتهر بذلك فيما بعد وقدر وكان ابنه ( صلاح  
الدين ) قد اشتهر شهرة اسم من قبله ودخلت تحت رايته قبيلة ( كول حاران )  
التركية وحل على مقام المشيخة بعد ( صلاح الدين ) اسم ( قطب الدين )  
ثم اسم ( صالح ) ثم اسم ( ابن الدين ) واحيراً جلس ( الشيخ صفي الدين )  
الذي اشتهر وسببت الدولة التي اسمها احفاده اسمه

كان ( الشيخ صفي الدين ) عالماً في الفقه ولرياضات والفقهية ، والطلاق ،  
وفي علوم اخرى علاوة على العلوم الدينية كان يرى اساس قد خرجوا عن  
مذهب الشيعة الذي سلكه الامام ( جعفر الصادق ) عليه السلام وتفرقوا زمرأ  
وباشروا في توحيد الصوف ونوحية الخبيث في سلوك الطريق الصحيح وكانت  
هذه ادعائه وارشاده تنوضح في نقطتين :

أ ان الدين قد اس عن الاخلاق وان صاحب العقيدة ولاخلاق  
فقط يتمكن ان يصحح مديناً وان سيدنا علي ء - سلام الله عليه - واهل  
بيته الكرام هم في مقدمة سالكي الدين ، ومدعهم مذهب الايمان الحقيقي

ب - ان مرشدي الدين وادبته ليسوا الا قوام خدمة الشعب اما الذين  
يرحبون مدعهم الشخصية على منافع المجموع فلا يمكنهم ان يصححوا من

( اوسياء الدين ) . ان الشيخ (صبي الدين) تمكن من توحيد الصفوف وتحبيب نفسه الى المجتمع الكثيف كما أحبه الشيخ (زاهد الكيلاني) وكان ذا نفوذ ديني في منطقة ادريجان وقد روجه ابنته وحمله وارثاً له وفاتماً في مقامه من بعده . وعندما تبوأ الشيخ (صبي الدين) هذا المقام لقب ر ( شيخ المشايخ ) وبلغ اتعاده ومريدوه الملايين من الناس . وكان من حشدهم ( تيمورلنك ) المشهور وأكثر قواده (٧) ويقال ان الشيخ (صبي الدين) هو الذي توسط لدى تيمورلنك في إطلاق سراح آلاف الاسرى من الجيش العثماني الذين كان قد اسرهم في و فعه ( انقره ) سنة ٨٠٤ هـ ١٤٠٢ م فلي طلبه (٨) اما الشيخ حيد بن الشيخ صبي الدين فقد بدل قيافة لفس الدروشة علبس السلطانية (٩) وتزوج بأبنة ( حسن صوبل ) سلطان حكمة . ( قره قويني ) وبعد وفاته قام مقامه بنه ( حيدر ) الذي لبس ومن تبعه من در وبشه البائع عددهم ستة آلاف (١٠) درويشاً . عطاء لرأس . احر الثوب وذلك في المعركة التي جرت بينه وبين شيروان شه . في سنة ٨٩٣ هـ ١٤٨٨ م . ولدا سمي من تبعه من رية بعد هذا التاريخ . نزلناش . أبي . اصحاب الرؤوس الحمر . . .

و ان قد قتل . حيدر . في هذه المعركة وحلب اسى ( مارعي ) و ( اسماعيل ) و من تابعت بقايا اى اردس ثم دخل . اسماعيل . في حربه حاكم . قبال . ومن ادوارد . ريجية ن احم . ميرزا ملك ( اق قويني ) طلب الى حاكم كيلان . شيف حسن ) ابطرد اسماعيل من البلاد ولكن حاكم كيلان نصب لاسماعيل حيمه فوق شجرة بين الاغصان وأسكنه فيها ثم حلف للملك ( آق قويني ) بان اسماعيل غير موجود في ترنة تملكته وكان محققاً في قوله لان اسماعيل كان يعيش فوق قمة الشجرة (١١) وقد بقي اسماعيل سبع سنوات في قبالان بينما كان تابعه تنموى في ( لاهيجان ) ولحقاً ايها الفوج من التركمان من كل الاصناف حتى من الاء سول من مستعمرة مدينة ( نكد ) واحيراً تمكن من الاستيلاء على شيروان بقوة سبعة آلاف محارب وهو في الرابعة عشرة من عمره وذلك في سنة ٩١٦ هـ ١٥٠٠ م) ونجح تحت رايته شمس الدين

الكيلافي واصبحت قوته كافية للقضاء على دولة (آق قوبلية) في ايران واستولى على تبريز كما قلنا اعلاه واسس دولته التي سميت بالدولة الصفوية . (١٢)

كان الملوك الصفويون والقضاة النعمانيون الذين تعمد الاسرة الحاكمة على قوتها تركمان يتكلمون لتركبة (١٣) وقد بصوا من انفسهم حماسة لمذهب الشيعة ونزعوا الحجة الشيعية ضد المسلمين في لعرب حيث تقوم دولة آل عثمان لتركبة (١٤) وبينا كان آل عثمان يعتبرونهم خطراً دخلياً في الاسلام على اساس انهم هم كانوا حماة للعلم الاسلامي اجمع ولكونهم ينتمون جبهة مذهب السنة (١٥) وعلى مر الايام كانت الدعوة الصفوية تنفوز في الاناصول وادا كانت حادثه اطلاق سراح تيمورلك آلافي لتركمان في الاناصول بناء على رجاء الشيخ (مهدي الدين) كان من الاسباب المباشرة لانتشار هذه الدعوة وارشاد دعاهم اصبح عشرات الآلاف من الرعايا العثمانيين قد انفسوا الى الصفويين عقيدة ووجدوا اثرها فيما تقدم عندما هاجرت فواح من الناس من مدينة (تكمه) في الاناصول الى ايران وقد ذكر المؤرخ لعثماني مصطفى بوري باشا في كتابه . بان اسماعيل الصفوي بعد تأسيس دولته كان يتحول وكثيراً ما يظهر على الحدود العثمانية ويرس بقائه الى الاناصول بدعوى وتمكن من انتشار منسوبي عقيدته في الاناصول . (١٦)



## أول اصطدام بين الدولتين

و

### هزيمة شاه - شاه اسماعيل

جرى أول اصطدام بين الدولة العثمانية وشاه الصفوي في سنة ٩١٣ هـ وذلك على اثر اعتداءات الشاه اسماعيل على أراضي الدولة (علاء الدولة) في الاناضول واستيلائه على (دير بكر) و (حربوط) ١٧٨ هـ وأمر السلطان العثماني بايريد خان الثاني انه شهراده سنة ٩١٤ هـ في كان وايت على طربرون با تقدم نحو اربل وقد وفق في حركته العسكرية وأوقع التحريات الكثيرة في البلاد الايرانية ثم واصل تقدمه الى اذربيجان وتمكن من أسر (ابراهيم ميرزا) اخي اسماعيل شاه وعلى اثر ذلك أرسل (شاه اسماعيل) وقد اتى السلطان بريد يشكوه ثم به من حركات عسكرية واعتدات تقدمه هو الى شرفي الاناضول كما سدد علاء الدولة فقط ولم يكن موحداً ضد الدولة العثمانية ففقد السلطان اعزازه ١٨٠ هـ وترك التحركات وكان ذلك بصورة موفقة طبعاً

وفي سنة ٩١٧ هـ ١٥١١ م ظهرت في الاناضول اكر عاتية بدولة عثمانية فقد صهر شخص يسمى (قره بيلى اوعلي) وكان يرب (شاه قولي) وأسموه كرها (شيطان قولي) اي عند الشيطان فجمع جمعاً عفيراً وتمكن من التغلب على القوة العثمانية بزيادة ولي ولاية الاناضول

وتمكن الشاه قولي من سيطرته على مناطق واسعة حتى تمكن من الوصول الى برود ١٩٠ هـ عبر ان الدولة العثمانية احسنت نظر الى هذا الخطر بطائرة خاصة ادان تدث

الحادثة مع كرمها تمرداً داخلياً . فقد كانت : الحقيقة حادثة لصالح حكومة  
 خارجية فاهمت الدولة دلامر وسطا عليه لودير ( علي باشا ) فقصى على  
 الفتنة قتل ( لشاه قولي ) وهروب من قتي من اتبعه الى ايران والتحاقهم  
 به ( شاه اسماعيل ) ٢٠٠ هـ

ان اثر الدعوة الصفوية في الاماصول يشاهد جلياً في الحرب التي شنت  
 بين سلطان سليم والشاه اسماعيل في وقعة خانديران في سنة ٩٢٠ هـ - ١٥١٤ م  
 حيث حاول السلطان سبب بعضي ال. حل قتل الخيرة فتمسك باجراء التسجيل  
 اسبيري لانتاع صفويين في الاماصول فحصل ٤٠ ألف اسم ممن تراوح  
 اعمارهم بين ٧ سنوات و ١٥ سنة مع . علم ياه لم يدخل في هسله  
 لقائمة ساء ونعجزة و صراهم ثم امر السلطان سبب قسم من هؤلاء وحسن  
 القوم لاجرو عدم . اغير ٢٢٠ هـ . وقد سبب منهم خلق ان حارخ البلاد  
 وبعد اتخاذ هذه الاجراءات تقدم بقوة ١٠٠ ألف من ١٤٠ ألف نسمة نحو  
 ايران والتي بقوة الشاه في خانديران سنة ٩٢٠ هـ - ١٥١٤ م . وكان مما  
 يجب النظر في هذه الواقعة ان السلطان سبب لم يسمع لاقوال قواده بالساح  
 للجيش بالراحة ولو يوماً واحداً من مر نحو من المعركة حان وصوبه حيث  
 قد ( اندي يربد الراحة فبرجع استمرسج في حصان امراته والذي ينبغي  
 فليحارب ) يوحهم وكل هذا سبب ليس لا حوقاً من لتخاف الكثير ممن  
 يدهون مذهب الصفوي في جيشه في جيش الشاه ٢٢٠ هـ . وكانت النتيجة  
 انكسار الجيش الصفوي وهروب شاه ايران . جريماً

وقد ركب معركة خانديران اثرأ سبب في الحكم صفوي لعدة سنين  
 ان تقصصت البلاد خالصهم كما تسبب في وقف وانكماش الدعاية الصفوية  
 الدينية وحاول شاه عباس اقليل من تأثير الصدمة وتحديد الضرر حيث  
 ارسل وفدا الى السلطان العثماني طالبا منه المصالحة واغلاق سراح الاسرى  
 من اتباعه لكن السلطان سبب امواد الوفد واعدم اتبعه ٢٤٠ هـ

## دخول العراق في حوزة الدولة العثمانية بغداد بين الاحتلال الصفوي والعثماني

وفي السنة الثانية من وقعة الحاديديان ( ٩٢١ هـ - ١٥١٥ م ) انفتحت ادارة  
ديار بكر الى العثمانيين ثم دخل شمالي العراق مكانه في حوزة العثمانيين ( ٢٥ )  
ثم انتقل السلطان العثماني في فتوحات الحرية لعربية ومصر وبعد رجوعه  
الى استانبول قرر اعادة السفر الى ايران وبقضاء على ندوة الصفوية قضاء  
نهائياً وامر بالتهيؤ وجمع الجيش في الاماويل لهذه الغاية ولكن هذه السلطان  
سليم سنة ٩٢٦ هـ - ١٥١٩ م حال دون وقوع حرب بين الدولتين في لوقت  
المقرر ثم اعقب وفاة الشاه اسماعيل الصفوي سنة ٩٣٠ هـ - ١٥٢٣ م .

ان وفاة الحاكم العثماني و صفوي لم توقف فكرة التوسع لدى الحاكم  
الصفوي الجديد ( الشاه طهماسب ) الشاه اسماعيل صفوي ) كما لم توقف  
فكرة القضاء على الحكم الصفوي لدى السلطان سنان باشا صفوي من السلطان  
الراحل سيم العثماني . فحاول الشاه طهماسب اعادة الاراضي التي استولى  
عليها العثمانيون في ايام ولده الراحل وكان ذلك امراً سهلاً بالنسبة الى اساليب  
الحروب التي كان يتبعها العثمانيون في حينه حيث راح جيش عثماني كان كالسيل  
الحارف يكتسح ما يعرقل سيره في تقدمه ولكنهم رغم ذلك لم يردوا في  
المواقع والمدن المستولى عليها ا فرت كافية للدفاع عنها والادارة الحارمة  
للاحتفاظ بها علاوة على بعد المواصلات ولذا تيسر لشاه طهماسب استرجاع  
قريه وغيرها وبينا كان السلطان العثماني مهمكاً في حروبه في اواسط اوربا  
غير ان حادثة عصيان ذوالفقار حاكم بغداد على الدولة الصفوية والتحاوه الى  
الدولة العثمانية بارساله مقاتلين بعدد الى السلطان سنان القاوي ( ٢٦ ) قد  
اعصبت ( طهماسب شاه ) فامر به اعتيل ذوالفقار واعيد الحكم الصفوي في

بغداد وقد اذت هذه الحادثة الى استمرار السلطان سليمان القانوني فأعد جيشاً  
 جراراً وسار به ابراهيم باشا سنة ٩٤٠هـ - ١٥٣٢م بينا سار السلطان بجيش  
 آخر معه قد حل الجيش العثماني تبريز بغير قتال ومنها خرج اى هم - من  
 فالعراق فدخل السلطان بغداد سنة ٩٤١هـ - ١٥٣٤م وأرجع الشاعر التركي  
 العراقي (قصوي) هذا الفتح بتسبيبه عصياء عوايه (بغداد) ه كدي رح  
 اويابه بدشاه بامداره و ٥ - المضراغ الاخير هذا ترجأ هذا الفتح (٢٦) ثم  
 اعقب ذلك احدث لكويك الى الحكم العثماني (٢٨) وبعد مكث السلطان  
 سليمان القانوني اربعة اشهر في بغداد لتنظيم دورة البلاد واخره الاصلاحات  
 الضرورية (٢٩) قرر الرجوع الى مقر ملكه (استنبول) وفي الطريق ٣٠ - مع  
 بتحرشات الشاه (بهماسب) وسبيلاته على اذربيجان و (٣١) بدأ سير  
 اتجاه سمرقند وتوجه عن طريق بغداد - تركوك شهر رور - ايران الى اذربيجان  
 (٣١) وبينما كان السلطان سليمان القانوني يتقدم نحو ايران اذ جاء وفد من  
 الشاه الصفوي يطلب المصالحة فلم ينفذ اليهم بسطد بل استمر في التقدم  
 ودخل تبريز (٣١) بدون اية مقاومة في حين كان الشاه الصفوي يستحب الى  
 اواسط ايران وم يقص المعركة لعله يقوه حزمه ومكث سلطان خمسة عشر  
 يوماً في تبريز ثم عاد الى استنبول ظافراً

## معاهدة اماسميته ٩٦٢ هـ - ١٥٥٤ م

أول معاهدة بين الدولتين ذكرت فيها حدود العراق

ولاسيما مروره الشمالية

لم تنته حروب المد والجزر في لامتيلاء والامحاج بين الدولتين بعد رجوع سلطان الى مقر ملكه لأن الصفويين لم يترجعوا عن فكرهم لأصلية محبزو جيشاً واستولوا على ادريجان ونكوا من نوصول الى بحيرة (وان) وما را في هذين بلة النجاء احيى الشاه والقاص ميرزا الى لسلطان العثماني و الذي استقر في اسامون استقلال الملوك واحد ميرزا بيح على السلطان عثماني ويشجعه على فتح ايران و عملاً رافق ميرزا السلطان في حركته لتيه مهم في سنة ٩٥٥هـ ١٥٤٨م واسترجع فيما كل من دوان وتبريز بدوب أي مقاومة واستمر القاص من را في تقدمه حتى وصل الى امسها. عبر أن برودة الشتاء القارس سبب رجوع الجيش العثماني الى الاماصون قد ان يحرر شبيحة الحامسة في القضاء على جيش الصفوي (٣٢)

ان الجيش العثماني لم يكن مرتاحاً مستقراً في معسكراته الدائمة بل في حروب مستمرة اما في الشرق مع الدولة الصفوية واما في الغرب مع جيوش الدول الأوروبية وبعد رجوع هذا الجيش من لشرق شغل في الغرب الاستيلاء على الشاه طهباسب واستعاد الجيش العثماني واستولى على ادريجان مجدداً وواصل تقدمه حتى وصل الى اصرورم فتوجه سلطان سليمان القانوني مرة اخرى نحو انشرق وذلك في سنة ٩٦٢ هـ - ١٥٥٤م (٣٣) وحاول السلطان تثبيت الجيش الصفوي واجاراه عن قبول المعركة عبر أن لشاه سحب جيشه الى اواسط ايران كعادته وبدلاً من ان يقبل المعركة احسب يتشيث باجراء المصالحة ويعلن فقد أرسل وفداً يطلب عقد معاهدة مع السلطان وتم ذلك



في ١٩٦٢م و ١٥٥٤م وسمت بـ « معاهدة أماسية » وهذه أول معاهدة تم توقيعها بين الدولتين المستعيتين المتناحستين في الشرق الأوسط (٣٤)

وذكر المؤرخ (فرديحلي . د . عبدالعزير) هذه الحقبة فقط عن هذه المعاهدة ولاحل ترفيع دعايا الحاديين اقتنع انصارها الموافقة في اصلاح ذات البين (٣٥) وقد جاء في تاريخ احمد رشيد هذه المعلومات عن المعاهدة (٣٦) .

١ - ترك ولاية قارص وقلعها الى دولة عثمانية  
٢ - بحرب تعدد حدود شهر رور - شادي عرق - الذي طالبت لم يردت من أجله .

٣ - يؤمن سلامة الحجاج الايرانيين .

ومن آثار هذه المعاهدة ضرورة احترم حدود عراق شاميرا ثالث نبي طلال نفس السرعة بين دولتين و بسى الأمر بالحكومة الايرانية الى عدم تجاوزها بعد تحديدها .

## شاه ايران يطلب تشكيل امارتين في كر بلاه والمنجف لاولاده

معاهدة ٩٧٠ هـ - ١٥٦٢ م - مرسوم في مادة واحدة

استمر صراع الحو بين الدولتين حوالي ست سنوات وحينئذ التحا لامير « نايريد » ابن السلطان القاجاري الى شاه ايران حول الشاه الصفوي متعلال بوجود الامير عنده في املاء مطالبه على السلطان حيث طلب الشاه من السلطان - لبيان القاجاري اعادة مصاد اليه في مقابل اعادته الامير « نايريد » وعندما رد السلطان العثماني مقب ، قدم اقتراحاً بتشكيل امارتين في كر بلاه والمنجف وايدع درهما لاولاده فمقبل السلطان دلت بصر واستمرت الخبرات بينهما وانتهت بتسليمه « نايريد » الى والده سنة ٩٦٩ هـ - ١٥٦١ م في مقابل قبول سلطان الشريعة الرابع من شروط طمحه لحدوده التي هي : « اولا المرور الحر لرعاية الدولة الصفوية في الاراضي اعمانية يمتد سعرهم مكسة المكسمة » ( ثانياً ) السماح للشخص الذي اراده شاه بالمكوث في القدس الشريف وقضاء حياته هناك ( ثالثاً ) تقديم الامم الى الدولة الصفوية في الحدود التي تقوم بها ضد التركمان والاورثك ( رابعاً ) اعادة الاولاد الاربعة لحاكم بتابس الدس مردوا عليه والتجأوا الى بغداد . فوافق السلطان على اغلب لرايع . الاخير فقط ودلت في سنة ٩٧٠ هـ - ١٥٦٢ م و ٣٧ هـ واستمر المدعو وسكبه مره اخرى من بلدين لمدة اخرى .

# معاهدة فرهاد باشا

سنة ٩٩٨ هـ - ١٥٩٠ م

وبعد مرور سنة على وفاة السلطان سليمان القانوني واعتلاء ابنه السلطان سليم الثاني لعرش ارسلا الشاه الصفوي في سنة ٩٧٦ هـ ١٥٦٩ م وقدأمر آية شاه قولبي خان ، اى مستبول لتحديد التحالف بين الدولتين فتم ذلك برضاء الطرفين وبدون اية صعوبات ، بعد قتل الشاه طهماسب ٩٧٦ هـ ١٥٦٩ م اعلى العرش لصفوي بالتوالي اولاده ( حيدر ميرزا ) ثم ( اسماعيل ميرزا ) و ( محمد ميرزا ) ثم ابن محمد ميرزا ( الشاه عباس ) وهكذا كانت بلاد ايران في هرج ومرج في هذه المدة ، فانتهر السلطان مراد الثالث هذه الفرصة وعين ( لا لا مصفى باشا ) قائداً عاماً وعين تحت امرته بعض الامراء ومن بينهم وريثهم عثمان باشا وامرهم ، لتقديم الى ايران للفتح والتوغل وذلك سنة ٩٨٦ هـ ١٥٧٨ م حيث تمكن العثمانيون من الاستيلاء على ( شيروان ) ( تيليس ) ( كوجستان ) ( داعتان ) ودامت هذه الحركات حتى سنة ٩٩٨ هـ ١٥٩٠ م اي حوالي ثلاثة عشر سنة وبفترات واختيراً عقد الصبح بين الدولتين بمعاهدة وقع وفد الصفوي والدولة في استاقه وسميت بمعاهدة « فرهاد باشا » وتوجب هذه المعاهدة ترك ( نمر . شيروان . كرجستان لورستان وشهررور ) اى الدولة العثمانية كما درج في المعاهدة ( وحب عدم قيام لايرانيين بالاستعزازات العقائدية ) ، وادرج في المعاهدة شرطاً بوجوب نقاء حيدر ميرزا ابن احيى الشاه في استنبول رهياً ، ٤١ هـ لدى الدولة العثمانية كدليل على رعة الشاه بعدم قيام بالتجورات على حدودها وفي هذه المعاهدة تركت شهررور الى الدولة كما وسعت الحدود العراقية بحيث تجعل لورستان من ممتلكات الدولة العثمانية .

# معاهدة نصوح باشا

سنة ١٠٢٠ هـ - ١٦١١ م

ومرت السنون والدولة العثمانية لا تزال تحارب الاوربيين بينما كانت الدولة للصهيوية تنظم قواتها وتراقب الفرصة السابحة لاسترجاع ما فقدته من البلدان ومعللاً تمكن شاه عباس من استرداد تبريز واربوان ووججوان وذلك في سنة ١٠١٠ هـ - ١٦٠٢ م (٤٢)

لم يكتف شاه عباس بهذا القدر بل واصل فتوحاته وتمكن في سنة ١٠١٢ هـ - ١٦٠٣ م من الاستيلاء والتقدم حتى وصل الى جوار «وان» ولم تسكت الدولة العثمانية على تصرفات الشاه المعادية بل اعدت الكرة بهجوم عام على ايران بجيش عظيم العدد والعدد بقيادة احمد باشا والي شيروانة ولحق الجيشان الصفوي والعثماني على مواحل بحيرة تبريز وذلك في سنة ١٠١٤ هـ - ١٦٠٥ م عبر ان شاه عباس لم يقل للمركة وحده يتراجع بانتظام مما شجع عثمانيين على تعقيب القلوب الصهيونية بقيادة (صهر باشا) ولكن الصهيونيين فاحأوا الغلة بين بهجوم مباغت فاصاب المدحرج الجيش العثماني بكامله واهباره على الرجوع الى (وان) (٤٣)

وفي سنة ١٠١٨ و ١٠١٩ هـ - ١٦٠٩ م حددت الدولة العثمانية الحرب ضد الصهيونيين وتمكنت قواتهم من ضرب وتخريب و تدمير « و كان شاه عباس يتربص الفرصة عن كثب و عمدت وحد القوات العثمانية معوقة ارسل وفداً الى قائد القوات وهو الصدر الاعظم مراد باشا راجباً للمبادرة الى الصبح وقد ذكر في رسالته هذه الضر الذي «نه صد جيش حارات لتز ويأفنه لا يضمم سوءاً صد الدولة العثمانية وظلت صلحاً على أن تكون المعاهدة التي عقدت بين السلطان السلطان القانوني والشاه (ظهماس) أساساً لمعاهدة جديدة ولكن

مراد باشا اقترح في جوابه أن تكون «عدة سداد التي كانت حاصلة للدولة والتي هي الآيبند النصفويين شرطاً أساسياً لمصالحة وأصر على هذا الشرط (٤٤)» أي اعتبار معاهدة فرهاد باشا أساساً لمصالحة الجديدة

وعندما تسم الصدورة مصوح باشا أراد إنهاء المنازعة الأيرانية لينصرف إلى أمور أخرى فقبل اقتراح لشاه عباس وترك للدولة الأيرانية كلاماً من تبرير، «ون وشيروان وعنى ان يدفع الشاه الدولة بخمسة ٢٠٠ حمل حرير سنوياً في مقابل هذا الثمن وانفق على هذا المبرال معاهدة سميت معاهدة «مصوح باشا» وذلك في سنة ١٠٢٠ هـ ١٦١١ م (٤٥)».

## معاهدة ١٠٢٢ هـ - ١٦١٣ م

### اجبار الدولة الصفوية على عدم التدخل في أمور العراق الداخلية

غير أن الاتفاقية السابقة لم تدم طويلا بل بدأت الحرب بين الحسين ودامت ثلاث سنوات وانتهى بالصلح في سنة ١٠٢٢ هـ ١٦١٣ م وذكر المؤرخ نعيما في تاريخه مواد هذه المصالحة جاء فيها (٤٦)

أ - عدم قيام الايرانيين بأي عمل استمراري عقائدي كما التزمت به الدولة الصفوية زمن طهماسب .

ب - السماح بالسفر كل من يرغب الى الدولة العثمانية

ج - ابقاء القلاع والقلاع الموجودة الآن بيد العثمانيين وعدم التعرض لها

د - اعتبار الحدود بين الدولتين كما كان عليه في زمن السلطان سليم

هـ - تبقى البقعة التي بيد مبارك ابن سحار كما هي وتكون تابعة لولاية بغداد كما كانت على أن لا يقوم الصابريون بمهايتها

و - عند قيام الدولة العثمانية بازالة حكم هندو خان من اية شهر رور يجب أن لا تلمذ الدولة الصفوية بأية مساعدة مادية أو مملوكة

ز - يسمح للحجاج الذين يرغبون في السفر الى الحجارة من الشرق أن يسلكوا طريق حلب - الشام بدلا من بغداد - المصرة

ح - أن لا يقوم الصفويون بأي عمل ضد « شمسال خان » وسائر حكام دأستان كما أن لا يتدخل أحد من متبني الشاه عند هدم القنعة التي بناها الروس المنحوس لمنع اتصال العثمانيين بالداغستانيين

٥٥ - أن يسمح بالمرور والتجول لقواد الحاسبين على الحدود لأجل تحديده  
وقد عين من الجانب العثماني والي بغداد محمود باشا ووالي « وان » محمد باشا  
هذه العناية

وتموجب هذه المعاهدة صرف النظر عن الاراضي والمدن التي استولت  
عليها الدولة الايرانية في الآونة الأخيرة حيث جاءت فيها تحت عتار  
الحدود بين الدوائين كما كان في زمن السلطان سليم حاد من جهة ولم يذكر  
بمباشرة عن القصر بسملة التي كانت الدولة الايرانية تدعوها سويلاً الى الدولة  
العثمانية وهي « اثنا حمل من التحرير

## معاهدة سراو ١٠٢٧هـ - ١٦١٨م

و

### تغييرات على الحدود العراقية

ومع كل هذا وفي سنة ١٠٢٤هـ - ١٦١٥ م قررت الدولة العثمانية البدء بالحركات العسكرية في ايران وكانت الحجة ان ذلك عدم قيام الشاه عباس بتأدية صريفة التحرير التي تعهد بأدائها سنوياً من جهة ، ومن جهة اخرى تعاورات الشاه عباس عن كرجستان ، فعين الصدر الاعظم محمد باشا لهذه الحركة ولايقاف الحرب ووصل الى الاستانة لسفير الايراني ( قاسم خان ) ونعيته ( اينجلي جاووش ) ولم يتمكن من اقناع رجال الأستانة في ابقاء الحركات وكانت نتائج هذه الحركات سنة ١٠٢٥هـ - ١٦١٦ م تمكن الجيش العثماني من محاصرة قلعة ( اربوا ) وفتحها ومحاصرة ( نجوان ) وفتحها بعد الاتفاق مع حاكمها ( ٤٨ ) وقد اشترك جيش العراق في هذه الحركة ايضاً حيث أمر واي بغداد مصطفى باشا ان يتقدم نحو ( نهاوند ) مع جمع عمير من الجيش العراقي ( ٤٩ ) واحيراً تم الاتفاق بين الجانبين على ان يقوم الصفويون بدفع نصف صريفة التحرير المقرر سنوياً ( ٥٠ ) وفي نفس السنة ورد السفير الايراني ( قاسم خان ) ونعيته صريفة التحرير لكونها صريفة لسنة واحدة بدلاً من سنتين . عصب السلطان العثماني وأمر بسحب ( ٥١ ) وفي سنة ١٠٢٦هـ ١٦١٧ م ورد خبر الى الأستانة بأن الشاه عباس يولي التعرض لكورجستان وعلى اثره ارسل قوات للمحافظة وعدم فتح المجال لشاه عباس اذا اراد القيام بهذه الحركة وفي سنة ١٠٢٧هـ - ١٦١٧ م اطلق سراخ ( قاسم خان ) سفير ايران الذي كان قد سجن في الاستانة منذ سنتين وتقدم الصدر الاعظم خليل باشا بجيش نحو ( اردبيل ) حيث كان شاه عباس موجوداً فيها . وفي



واقعة (سراو) وقع قتال بين سريتين من الجيشين فانصرف فيما الجيش الصفوي وعلى اثرها تقدم الصدر الأعظم بجيش للاقترب الى اردبيل فأناه سفير من الشاه عباس حيث يعتقد عما جرى في سراو واعتبرها شاه حركات ليس الا لطمع المال وعليه طلب عقد معاهدة والتسكك بالمعاهدة القديمة المعقودة بين الخانين موافق الصدر الأعظم على ذلك وذكر في المعاهدة الجديدة والتي سميت بمعاهدة (سراو) وذلك في سنة ١٠٢٧ هـ - ١٦١٨ م تأييد المصالح السابقة مع تادية الشاه سوب ٢٠٠ حل من الحرير ومائة حل من المواد الاخرى الى لدولة العثمانية وقد فرح شاه بهذه المصاحبة وأرسل ٨٠٠ حل من البعرا من اهدايا والمأكولات والمواكه الى الجيش العثماني فوزعت على الجميع (١٥٢) وفي سنة نفسها ونماسة ارتقاء سلطان عثمان الثاني العرش جاء سفير ايران مع ١٠٠ حل حرير واربعة قيلة وكركدان وهدايا اخرى الى الائمة مصر على رجال الدولة تأييد المصاحبة التي وقعت بين دولته والصدر الأعظم في (سراو) فاقترح :

أ - ان تكون الحدود بين الدولتين كما كانت من قبل المدروج في المعاهدة العائدة لزمان السلطان سليمان ، والتعبير الوحيد الذي طرأ في الحدود ان الصهوبين طلوا عوضاً عن اباله (الحصنة) التي كانت تابعة لهم والتي صبحت تحت تصرف الدولة لثمانية مسحاقي (دره) و (درمت) التي كانت تابعة لإدارة ولاية بغداد سابقاً فحصل الاقتراح واصبحت الى المعاهدة مواد اخرى

ب - عدم قيام لايرانيين بأية استفزازات عقائدية .

ج - السماح للسفر لمن يرغب في دخول الأراضي العثمانية

د - عدم التدخل في اعمال داعستان (٥٢) فدام الهدوء من سدين متادلا السعداء والمرسلات لادامه الصداقة بينهما ثم تحول ذلك سنة ١٠٢٩ هـ ١٦١٩ م حيث ارسل الشاه عباس (نحف قولي) سفيراً الى الدولة العثمانية فأبلغ رجال الدولة العثمانية بية الشاه الخاصة بحاله الدولة وقرانه لا كيد بمعاهدة والمصاحبة

بين الدولتين (٥٤) كما ورد في سنة ١٠٣٠ هـ - ١٦٢٠ م (أعمارهم - ١) سفير  
إيراني وكان مأموراً لأيضال هدايا له (٤٠٠) رجل من يواي الدولة  
و ١٠٠٠ جندي يكييجري فقبلت الهدايا وأودعت لسحرينة (٥٥) وقد  
دام الهدوء والسكينة بين الدولتين حتى جلوس السلطان مراد الرابع على عرش  
الدولة العثمانية وذلك في سنة ١٠٣٢ هـ - ١٦٢٢ م حيث ظهرت حوادث مهمة  
أثارت المازعة والقتال بين الحاسين مرة أخرى

---

## هروب دامية بين الدولتين

ملاحظة مراد الرابع ١٠٤٩هـ - ١٦٢٩م (فخر شيرين)

### واعتراف الدولة الصفوية

بعائدية لمراق للدولة العثمانية نهائياً

كانت حادثة «بكر صوباشي» في بغداد سنة ١٠٣٢هـ - ١٦٢٢م في الحقيقة غمة كبرى سببت كارثة عظيمة بالنسبة الى العراق حيث أدت الى حشائر في الارواح والاموال ومن جهة اخرى كلفت الدولة العثمانية عالياً من حيث النتائج والعواقب وتلخص الحادثة (٥٦) في أن (بكر صوباشي) كان قائداً لقوات بغداد المحلية التي كانت تتكون من ١٢ الف مقاتل وتمكن من تسبب هزيمة بالتحجوب واستمال الشدة وعندما كان خارج بغداد حاول الرئيس محمد القضاة على المقدم محمد بن بكر صوباشي ثم منع دخوله الى بغداد ولم ينجح الرئيس محمد في محاولته هذه لأن قد أمشى سره فأدى الى هزيمته والتحصن في القلعة في بغداد وعندما طرده بكر صوباشي من الوالي يوسف باشا بتسليمه لم يسهه وقبل الوالي الحصار ودام القتال بين أتباع الوالي الدين هم في داخل القلعة وانما بكر صوباشي الذين حاصروا القلعة وصابوها فاستشهد الوالي بطلقة بارية وسم الرئيس محمد نفسه الى بكر صوباشي فأحرقه ثم استحكم في بغداد وطلب من الاستانة تنصيبه والياً عليها غير أن الدولة العثمانية عيبت سليمان باشا والبأوامرته سرعة التحرك لاشغال وطيفته فأرسل سليمان باشا «علي أغا» الى بغداد متسلماً لحين وصوله ولكن بكر صوباشي قال اننا لا نحتاج الى باشا وعليه رجع الموم اليه وأحضر سليمان باشا وهو بنوره أجبى الاستانة بالكيفية «٥٧» كانت الفتنة لا تزال قائمة وأرسلت الدولة العثمانية جيشاً بقيادة «حافظ

باشا « الى بغداد وعين تبعيته كلا من ولاية « مرعش ، سيواس ، الموصل ،  
 كركوك ، وعساكرهم وتقدموا نحو بغداد محاصروا بغداد ودار القتال بين  
 الطرفين فتصايق بكر صوباشي وقاد بالغاوية الاحيرة لنجاحه فأرسل وفداً الى  
 شاه عباس الصفوي فأخبره الخاں معلماً انه اذا تمكن من ابعاد العثمانيين عن  
 بغداد فسيسلمه مفتاح بغداد « ٥٨ » فكان هذا الطلب فرصة منحة لـ « شاه  
 عباس » فتقدم بحيش قوامه ثلاثون ألف مقاتل فعين رئيس الخانات « قارجي »  
 قائداً عاماً فأمره أن يتوجه نحو شيراز وأرسل فرقة بقيادة « صهي قولي »  
 نحو بغداد لتسلم البلدة وأرسل معه راجلاً وهدايا أخرى الى بكر صوباشي  
 وعندما علم حافظ باشا بوصول السفير الصفوي الى بغداد واحتال وقوع  
 بعدد عيمة باردة بيد الصفويين قرر اسناد ولاية بغداد الى بكر صوباشي  
 وأخذ التأييدات منه بعدم تسليمه الولاية الى الصفويين وعلى اثر هذا التوجه  
 طرد بكر صوباشي مندي لـ « شاه عباس » ورسل اليه خبراً بالايدي التي  
 بغداد ( ٥٩ ) . وفي السنة الثانية أي ١٠٣٣ - ١٦٢٣ م استولى الشاه عباس على  
 بغداد عنوة ثم أرسل قوة فاستولت على كركوك والموصل « ٦٠ » وكان للدولة  
 العثمانية لم تقف مكتوفه الايدي بحده في العراق فأرسل جيشاً بحرية  
 الايريس سنة ١٠٣٤ - ١٦٢٤ م ونكس هذه القوة بقيادة حاكم رشاد  
 صرد حاكم الموصل الصفوي « قسم حده » ثم سار نحو « نوب كوري »  
 وكركوك ووصل حافظ باشا الى كركوك وولم يقرر الايدي ، ارجع صاحب  
 باشا الى الموصل لمسع الذخيرة ودية « سب باشا وني كركوك في كركوك  
 ومحافظة على حده المواصلات ومن حده ارجعة ( ٦١ ) ثم قدم باقي القوة  
 متجهاً الى بغداد وعند وصولهم عسكرهم في بغداد لا م لأعظم ثم ساروا  
 بغداد ودام الحصار حوالي اثنين وسبعين يوماً عبر أب « شاه عباس » أرسل قوة  
 تابع ثلاثين ألفاً لذلك الحصار فأرسل حده الشاه قوة بقيادة صبر محمد باشا  
 بخاوية القرلباش المتقدمين من ديار بكر ورجع حده سراً ولم يشهد حتى من  
 الشاه عباس بنفسه الى ديار بكر فقرر حافظ باشا بحرية شدة باشا « فأرسل قوة

مقدمته بقيادة مراد باشا فرجع مجدداً وبعد مباحثات ومساومات انسحب الجيش العثماني نحو الموصل ثم وقعت كركوك بيد المصفيين مرة أخرى وفي سنة ١٠٣٦هـ - ١٦٢٦م عزل حافظ بن القباية وعين خمين باشا لهذه القيادة حدود الشام عباس بن علي تيلاء من بغداد حشم الرابع بالسلم فأرسل وفداً إلى الامتانة لطلب الصلح وبين انه مسموع لانه مع المعاهدة التي وقع عليها في زمن السلطان سليمان القانوني وحال الدولة العثمانية أن تقدر له عن العراق وتقيت الحال هكذا حتى سنة ١٠٤٨هـ - ١٦٣٨م رعم وفاة الشام سنة ١٠٣٨هـ ١٦٢٨م وكان الشام عباس قد حاول مراراً حثيف حدة التوتر بين الدولتين واربعه سلطان لثماني وادعاء الحرب بين الدولتين ولكن السلطان كان يعلن دوماً انه لا يرجع بغداد لا محالة كما ان سفير الايراني الذي وصل إلى الامتانة مع هدايا ثمينة جداً طلب الصلح كانه صيره الحسن وفي سنة ١٠٤٧هـ - ١٦٣٧م تقدم السلطان مراد الرابع نحو العراق ولكن من فتح بغداد سنة ١٠٤٨هـ - ١٦٣٨م وسماه لازمة العراقية هذه الصورة (٦٢)

واقف السلطان المراد الرابع عند عودته من بغداد متحياً إلى الامتانة ، سفير ايران ، مقصود حاله ، لم يكن بين يديه في الموصل ؛ حيث كان قد وصل إلى بلاد العثمانية فس فتح مراد الرابع بغداد وأشهر وكان قد اتى هدايا ثمينة من الشام وطلب الصلح غير انه لم يحسن في استنبول كما قلنا من قبل ثم ارسل إلى الموصل (٦٣) وعلى ذلك ينظر امر السلطان اما بالمهادنة حول ما جاء من أخيه أو الامر بالرجوع إلى بلاده فطلبه السلطان فأعده هدايا ثمينة وأرسل بيده ، حصصهم ، أي الارادة السلطانية وهدية ترجمة النص التي دونها ونعيا ، في تاريخه :

« شاء صفي بهادر ، أرشده الله ليعلم بأن عبد وصور مندوبكم في طلب الصلح ولأنشعنا ببعض الامور فقد تأخر علينا حتى انتهينا منها - يقصد فتح بغداد - فإذا كنتم حقاً ترعون في الصلح فيجب عليكم إعادة المالك التي كانت تابعة إلى سلطاننا سابقاً وتسليمها إلى قوات جيوشنا المظفرة كما يجب

تقديم الهدايا التي كانت عادة تقدم سويًا فيما مضى والا فان جيوشنا مستعكر على الحدود حيث من المقرر تقدم هذه الجيوش الجسارة كاسيل الحارث في الربيع لمقبل الى بلادكم فاداكتم رجلا فاحصروا ساحة المعركة حيث أن الادعاء بالرئاسة لا يليق بمن يريد الاعمال من الخطأ ليرحل احسان ركوب الحواد وحمل السيف . فان ما كتب على الخيول من الخطأ لا يتغير لا تصطرب فاحصروا المقابلة والسلام على من اتبع الهدى كتب في شهر رمضان سنة ثمان وأربعين والف . (٦٤)

تجد في هذه الرسالة ان السلطان كان يقصد فتح بغداد ثالث القصة التي أهمل من أجلها السماح للسفير الايراني بالمقابلة من جهة وكتابة تلك الرسالة بالكلام الجارح والتهديد ثم أن تحريض الشاه على التزول الى المعركة المفضة بدل عبي ايمان السلطان العثماني بقوته وعظمة جيشه المنظم وأسلحته في الانتصار على حصنه الذي بعد عنه آلاف الاميال . كما يظهر من هذه الرسالة ان السلطان قد حط من قدر انشاء باستماله الفاعلاً غير لائقة حيث يعلم جيداً أن شأها الصغوية لا ينتهون أمام الجيوش العثمانية وهم لم يفلتوا المعركة وجهاً بوجه بمعناها الحقيقي منذ حصارهم البالغة في معركة جالديران الشهيرة - وقد سبق ذكرها - وهذه الرسالة نظير احبتها التي بعث بها باوور سلطان سليم الى الشاه اسماعيل الصفوي فقد كانت ملاءمة بالتهديد والوعيد (٦٥)

ان المندوب ( مقصود خان ) قد وصل بغداد وهو في طريقه الى ايران ورافقه من بغداد ( حمزة باشا زاده ) في إتمام سفره (٦٦) وفي اشهر الثالث من مغادرة السلطان بغداد أي في شهر ذي القعدة توجه الجيش العثماني الى الحدود العراقية الايرانية بقوة اثني عشر ألفاً من افراد بغداد وخمسة آلاف من الجيش النظامي ( يكيچري ) وترك في بغداد حوالي الف من الخيالة ( سباهي ) . وبما كان الجيش العثماني معسكراً في شهربان ورد مندوب من الشاه طالباً بالدخول بالمذاكرة للوصول الى ابرام معاهدة الصلح بين الدولتين وكان المندوب الصفوي وهو ( محمد قولي خان ) من المقربين الى الشاه وكان يتبوأ منصب

( أمير آخور ) ، وكما رجع حرة باشا زاده الذي كان قد رافق مقصود خان عند مغادرته بغداد كما اسلمها فاستقبل ( محمد قولي خان ) استقبالا بارداً وبعد جلسات مذاكرة الصلح أصر الورير قائد الجيش في بغداد في طلبه ولم يقبل أي تارل في رد ادعاء الوفد الايراني بأن ( قارص ) كانت من ممالك الدولة الصديوية حسب المعاهدة الموقعة سابقاً في زمن السلطان سليمان القانوني وعليه يجب استرجاع البلدة او هدمها فأجابه الورير ( بأن هذا امر مستحيل ) فأضاف قائلاً ( لماذا جئت طالبا الصلح وانت لم تأت بمناخ ( درنتك ) وحيثما تأتي هذا المنحاح ويرحل ( رستم خان ) من حدود بغداد يمكنك طلب المصالحة مع العلم ، لا تعرض ذلك من ضعف حيثما يطلب ان يرحل رستم خان - وهو قائد الجيش الصفوي الذي كان في منطقة حانقين - واداكتم رجالا فاحصروا اليوم المنشود ، واطهر للندوب الصفوي وجهاً عاضياً وانفذ معه رسالتين الى الشاه والقائد رستم خان طالبا ورود جواب الاول في ستة ايام وجواب الثاني في ثلاثة ايام ( ٦٧ )

وقل انتظار جواب الرسالتين اصدر قائد قوات الجيش العثماني أمره بالتهيؤ والتقدم الى الامام وعندما علم القائد الايراني نية حصمه اوعد اليه متدبراً يرجوه التوقف حتى ورود جواب الشاه ، ولقد جاء في رسالته الشفوية قوله مارحاً : ( لقد فتحتم بغداد ويطهر انكم تنوون فتح اصفهان وفي حالة عدم ورود الجواب فأمركم بتعذر ) ( ٦٨ ) .

وفي شهر محرم الحرام ١٠٤٩ هـ رستم خان القائد الصفوي بالانسحاب من درنتك وبعث برسالة الى الورير العثماني يحبره بأنه امثل أوامره وانسحب من ( درنتك ) الى الراء كما احير بأن مغير الشاه ( صاروخان ) سيحصر وهو في الطريق . فعلا وصل المنتوب الصفوي ( صاروخان ) واجتمع بكبار الصايد والامراء وبالورير القائد العام في العراق في تاريخ ١٠٤٩ هـ - ١٦٣٩ م وحررت المداكرة والمداولة لعقد صلح بين الدولتين وفي النتيجة قرر في المؤتمر عقد صلح بينهما اد جاء في الاتفاق : ( ان تكون ولاية بغداد وجسان بدوره

مندلجین - مندلی ، درنه) ومن (درتمش) - كلها كانت تابعة لولاية بغداد - حتى  
موقع يسمى ، (سرمن) وما بينهما من الاراضي ، وقبيلتي (صبياء لدين و هاروي)  
من عشائر الخفاف وشرقي الواقعة في عرشي قلعة (رحير) وقعة (صالم) قرب  
شهرزور وجميع الحد المحيطة بهذه قلعة حتى الطريق المؤدي الى شهرزور  
وقعة (مرحلة) وتوابعها كل هذه تكون تحت سيطرة الدولة العثمانية علاوة  
على جميع القلاع والحد والاراضي وسواحي لواقع في (الحسنة) قارص  
وان شهرزور بغداد (لصره) ، ولا يتور ان يقوم شاه دلي تعرض  
له هدا ما يخص حاکب يدونه العثمانية ، اما ما يخص الحاکب لصفوي فقد  
جاء في المعاهدة

ان الصلح الواقعة في الجهة الثابتة بين (مندلجین) و (درتمش) ،  
والمواقع (بيرة) و (ارد) و (ايكه) و (مردهاوا) والقرى ولقلاع  
ومعانات الواقعة في شرقي قلعة (رحير) و (مهرمان) وتوابعها ان تكون  
من سيطرة شاه علي ان لا تتدخل لسلطة العثمانية في امرها و لا يبق في  
هذه المعاهدة لمواصلة عن هدم « قعة رحير » التي تقع في قمة جبل رحير  
وقلعتي « قوتور » و « دك » الواقعة في أعالي « وان » و أخيراً قعدة  
« عازبرد » الواقعة في منطقة « قارص »

ان هذه المعاهدة هي في الحقيقة أكل المعاهدات التي عقدت بين الدولتين  
حتى ذلك اليوم فقد كانت أكثر وضوحاً مما سبقها كما رسمت حدوداً  
معروفة بين الدولتين ولا سيما المناطق التي كانت دوماً مسرحاً للنزاع بينهما وقد  
أرسلت هذه المعاهدة بدرجل من ساع لوفد الى اشارة للتوقيع عليها عادت  
وحصص هذا وقتاً لا يتجاوز ثلاثة ايام وفعلاً عاد اليوما اليه في ١٩ محرم  
سنة ١٠٤٩ هـ وهكذا تم توقيع المعاهدة من الحاکب الايراني وعلى توقيعها  
من السلطان العثماني فكلّف (محمد قولي بك) احد رجال الوفد الايراني  
لايصاها الى الاساتذة وتقديمها الى السلطان للمصادقة عليها ، وحينئذ  
محمد قولي خان بغداد بهذه المهمة وبرفقته « رجب اعاء » و « المنسوب صاروخان



فقد وافق بغداد منحها إلى إيران ولم يخصص وقت طويل حتى عاد رجب أغا  
في ٢ من شهر صفر ١٠٤٩ هـ من الامتانة إلى الموصل وهو بشر بأن السلطان  
قد صادق على المعاهدة (٦٩) كما جاءت في رسالته التي سبقتها بحملة العربية كما  
بأني ٧١١

بسم الله الرحمن الرحيم لا حول ولا قوة إلا بالله بيده مفاتيح الأمور  
ويقدره ظهور كل مقدور . ونصوة ونسب إلى بيده لكريم بين افضل من  
أوتي الحكمة وفصل الخطايا وعلى الله اكرام واصحابه الامام حيدر آل وحيدر  
الاصحاب ، اما بعد : ذا كرام فيها بعض الآيات والاحاديث كـ « الذين  
جاهدوا » و « مؤمنون بعهدكم اذا عاهدوا » « يا حبيبنا حبيب في الارض »  
« فاحكم بين الناس بالعدل » و « جاهدوا في الله حتى تنصروكم » « يا حبيبنا حبيب في  
النصر » . وقد جاء فيها هذا البيت من الشعر :

« جل من لا يعدل نعمائوه قدست ذاته واسماؤه »

وكل ذلك مزيدياً لا نقول في الخلا والاعراب والنصوة و « قوات مدوية »  
وغير ذلك ثم يدخل في صلب الموضوع فقال :

« عند ملاقات القوات العمانية في الحمة الشرقية » مصطلح « شا »  
مع عمدة الخواص والمقرين « صروح » وكن اشارة إلى محل « رهاب »  
وانتهى — على الأمور التي وردت في رسالة الشاه لمرسل إلى السلطان وأكد  
السلطان في هذه الرسالة الخواصة « حمل حصار وادباني في حدود مصفي  
بغداد وادرس من ممالك تدور بمعاينة » « ان الحدود بين قسمة  
ميدانين داخل لمسمى سر من في دريتش يكون حدوداً » كلمة « جميع ما يقع  
ما بينهما من صحاري وغيرها من ممتلكات الدولة العثمانية » « ما الحل  
الواقع في قرى يكون من ممتلكات دولة الاربانية » « وتكون دروس دريتش  
على خط الحدود لدولة العثمانية » (وتنسى قائل نبيء الذين وعدهوني من

عشيرة اخاف في جانب الدولة العثمانية) . (ويبره ودر دولي في جانب الدولة الايرانية) « نهدم قلعة زنجير الواقعة على قمة الجبل . وترك جميع القرى الواقعة في عربي هذه القلعة المهتدة في تبعية الدولة العثمانية ما تكون جميع القرى الواقعة في شرقها تابعة الدولة الايرانية » . وفي شهر رور وتحت القوات العثمانية جميع القمم المشرفة على قلعة « ظالم » كما نترك اورمان والقرى التابعة لها لتبعية الدولة الايرانية . تكون البرور المتجهة نحو شهر رور نقطة اخذود مع ترك قرية « قرلحة » وتوابعها لتبعية الدولة العثمانية وترك مهربان الى جانب ايران » .

« هدم قلاع قسنور ، ماكو ، في وان وقلعة « معديرد » في القارص »  
تحتج الدولة الايرانية عن التدخل والتعرض لجميع الصحاري والقلاع والحباب والتلال الواقعة ضمن حدود « الخسعة » قارص ، وان ، شهرزور ، بغداد ، والبصرة وباقي حدود الدولة الايرانية .  
« تمنح الحكومة الايرانية عن طاعة اللسان واستعمال الكميات غير الثلاثة بحق الصحابة والخلفاء الراشدين » .

( لا تتدخل الدولة العثمانية في شؤون الدولة الايرانية الداخلية ) وجاء في الرسالة ( وحبوب مراعاة العلاقات بين الدولتين ) وأرحت ، ( كتب في اوانل شهر شوان المكرم لسنة تسع واربعين وارب ) . انتهى ( ٧١ )

وأصبحت المعاهدة نافذة المفعول وكان يأمل بعدها ان يخيم الهدوء بين الدولتين وتنتهي كل دونه آمنة فتصرف الى امور اخرى ذلك ان هذه الحروب قد طاب أمدها وعظمت ويلاتها ووجعت نتائجها وانكسر ( نعيم ) خبرنا في تاريخه بأن الجيش العثماني المتراجع من العراق الى الاندول حينما وصل الى دير بكر صدر من جانب انشاء مخالفة للمعاهدة المذكورة أدت الى

ابقياء الجيش في ديار بكر مدة اخرى (٧١) بينما كان الجيش العثماني ينتظر  
أمراً جديداً قد أتاهم مندوب من الشاه طالباً التأكيدات وترصين الصلح  
وأني بامراء وعيبرهم من الدين كانوا قد وقعوا اسرى بيد الصفويين في أثناء  
المعارك السابقة ولم يقع أي حادث مهم بحيث يؤدي الى حرب بين الجانبين  
مدة طويلة

## معاهدة المقاسمة على حساب الإيرانيين

سنة ١١٣٧ هـ - ١٧٢٤ م

وبعد هذا التاريخ ( ١٠٤٩ هـ - ١٦٣٩ م ) - أخذت الدولة الصفوية بانتدهور سنة بعد سنة وفي زمن آخر ملوكها ( الشاه حسين بن سليمان ) ثار الأفغانيون على الدولة واستقل ( مير محمود ) في مدينة قندهار وحاصر (اصفهان) عاصمة الدولة الصفوية .

عند ورود هذه الاخبار إلى الأستانة قررت الدولة العثمانية اعلان الحرب خوفاً من تدخل الأتراك في امور ايران فيما اذا انقضت الدولة الصفوية . وتمكن مير محمود من فتح اصفهان سنة ( ١١٣٥ هـ - ١٧٢٢ م ) وأسر شاه حسين وافراد عائلته على إسه طهماسب وعلى اثرها تقدمت الجيوش العثمانية عبر الحدود واستولت على جنوب قفقاس وعربي ايران ( ٧٢ ) وعلى ارمنستان وكرجستان ونميس ( ٧٣ ) ومن جانب آخر احدث روسيا بانتدحله وارست قوة عبر بحر الخزر واستولت على السواحل الجنوبية والشرقية كما استولت على « كور » و « دارس » وداعستان . وعقدت معاهدة مع طهماسب ابن شاه حسين معترفاً بسلطته في مقدس بقاء الاراضي التي استولت عليها الدولة الروسية ( ٧٤ ) هذا الى ان قد شددوا التكبير على هذه المعاهدة وطلبوا من العثمانيين ترك الاراضي الايرانية

ان الفتوحات الروسية وتصرفاتها في ايران كانت تمس مصالح الدولة العثمانية ، لتقت الدولتان وجهاً لوجه وأوشكت الحرب ان تنشب بينهما لولا حذر الروس من تحركات القوات التاتارية الاسلامية في القرم وحاولت عقد صلح لمقاسمة ايران وتوسط بذلك سمير فرسا في استانبول فعلا وقعا معاهدة المقاسمة وذلك سنة ١١٣٧ هـ - ١٧٢٤ م وتموجها تقرر ما يأتي : ( ٧٥ ) .

- ١- ترك (سواحل بحر حزر وكيلان ومازندران) الواقعة في شمال البحر الجنوبي لنهر (اراس) الى الدولة الروسية .
  - ٢- ترك الولايات العربية الاربعة الى الدولة العثمانية .
  - ٣- اذا وافق طهباسب بن شاه حسين عليها يعترف بسلطته وإلا فلا يعترف به .
  - ٤ - تتعاون روسيا والدولة العثمانية على شن حرب ضد الدولة الصفوية لها اذا حاولت استرجاع هذه الممتلكات .
  - ٥ - ترك الاراضي الايرانية المأفية لطهباسب .
- وعلى اثر هذه المعاهدة احدث جيوش العثمانية تتقدم نحو ايران للاستيلاء على الاراضي والمدن المحددة بموجب هذه المعاهدة فتقدم الوزير ( احمد باشا ) ( ٧٦ ) والي بغداد بالحيش العراقي فاحتل ( كرمشاه و ارديلاان وهمدين ) كما احتلت القوات العثمانية المتقدمة من اناصول (اورمية . تبريز وكنجة) (٧٧) .

## معاهدة أمير اشرف لسنة ١١٤٠ ودخول منطقة «الحويزة»

تحت نفوذ الدولة العثمانية

حكم مير اشرف بعد مير محمود هو الذي لم يكتف بما حصل عليه من الحكم والاستقلال بل أودع رسولا الى الدولة العثمانية طالبا منها الاسحاب من الاراضي الايرانية لكونه وارث الدولة الصفوية وعند رد طسه قام بهجوم مفاجيء على القوات العراقية التي هي بقيادة احمد باشا والي بغداد سنة ١١٣٩-١٧٢٦ وتمكن من ان يوقع حصارا في خصمه اد كانت قوته متكونة من سبعة عشر ألفا بينما كانت قوة احمد باشا متكونة من ميتين ألفا على اثر خيانة زمرة من الجيش (٧٠) .

لم يسكت طهاسب على هذه التصرفات والاحطار التي احاقت بالبلاد من جراء الفتوحات التي طفرت بها كل من تركية وروسية والامان بل حاول جمع شمل وتكثير قوة ليتمكن من استعادة مجد آبائه ، فعاونه شخص من رؤساء عشيرة افشار التركية الساكنة في ايران وهو (بادر قولي خان) واحل يضايق على الافغانين مما جعل ان يمد (مير اشرف) يده الى الدولة العثمانية وعقد معها مصالحة على اساس اعتراف الدولة العثمانية بحكمه . (٧٩) .

وتتكون هذه المعاهدة من اثني عشرة مادة وهي كما يأتي (٨٠) :

( ان اتفاقية سنة (١١٤٠هـ) هذه تم تنظيمها في همدان بين الوزير ابراهيم باشا الداماد من جانب الدولة العثمانية و ( ملا نصرت ) من جانب الدولة الايرانية . ) وجاءت فيها .

المادة الاولى : يتم الصلح والصلاح بين الدولتين يتبادل وثائق المعاهدة

وتعيين خبراء لتحديد ورسم الحدود ووضع العلامات اللازمة  
المادة الثانية : ( تختص هذه المادة بأسلوب الرسائل المتبادلة بين  
السلطان والشاه )

المادة الثالثة : تتعهد الدولة العثمانية بالحفاظ على أموال وارواح الحجاج  
الايبرانيين اثناء تقدمهم في الاراضي العثمانية لاجل أداء فريضة الحج  
المادة الرابعة : ( تختص المسائل التجارية بين البلدين )  
المادة الخامسة : ( تختص هذه المادة بعدم ابواء الطرفين المحرمين الدين  
يلجأون الى الجانب الثاني ) .

المادة السادسة : تبادل السفراء بين الدولتين وتكون من واجباتها المحافظة  
على متروكات الموتى والتصرف بها حسب اصول الشريعة .

المادة السابعة : ان منطقة ( الخورية ) لقرها الى البصرة والواقعة بين  
البصرة وبغداد وقيام بعض العشائر بأعمال الشقة وقطاع الطرق مع راعهم  
وجداهم . وقررت الدولة العثمانية باحتلالها تتعهد الدولة الايرانية بعدم  
التدخل عند قيام الدولة العثمانية باحتلالها

المادة الثامنة : تتعهد كل من الدولة العثمانية والايرانية بعدم التدخل في  
شؤون الاراضي والممتلكات الموجودة لدى كل منهما . واذا حصل بعض  
التراع فيجب تسويتها من قبل القادة لحل هذا التراع

المادة التاسعة : بعد تصديق المعاهدة وتبادلها في إمكان كل دولة ارسال  
سفير مع من يساعده الى الدولة الثانية وكل دولة تسهل مرورهم من الحدود  
ويقوه ان يتوثق بحرى الصداقة .

المادة العاشرة : ان الاراضي والقلاع والقرى المعمورة او المهددة والتي  
قد احتلت من قبل القوات العثمانية كـ ( همدان ، كرمشاه ، اردلان ، لورستان  
فيل ، بردجرد ، سلطانية ، ديجال ، أهر ، طارم العلوي ) و ( جميع القرى الواقعة  
بين بردجرد وطارم العلوي وجياها وصنجارها وتلاها ومعمورها ومهدمها

وجميع القلاع في طرق تبرير وبقاعها كل القوى والقصبات المعمورة او  
المهدمة الواقعة في كنجته ، وتعليس وروان والتلال والجبال والصحاري والتي  
تم فتحها تبقى على ما عليه تحت نعود الدولة العثمانية).

وتبقى في تصرف الشاه اشرف ( القلاع والقصبات والقرى  
والتواحي والاراضي والجبال والصحاري والتلال كما كان في السابق ويتم  
بعد ذلك تحديد الحدود ) (حسب المعاهدة لا يجوز تجاوز جانب على الجانب  
الآخر حتى لو كان شبراً واحداً) .

المادة الحادية عشرة - تعاد المواقع التي استولت عليها الدولة الايرانية  
في السنة السابقة الى الدولة العثمانية .

المادة الثانية عشرة . تكون هذه المعاهدة أساساً للصلح بين الدولتين  
ونافذة المفعول في المستقبل .



# معاهدة أحمد باشا

سنة ١١٤٤هـ - ١٧٣١م

وعندما كان نادر قولي في كفاح ضد الامعانيين محاولاً فتح هراة وقبل طلبها سب معركة مع العثمانيين سنة ١١١٤هـ - ١٧٣١م في صحرائه (قوريجان) فكان نصيبه الفشل والحزيمة الشعاء مما أدى الى طلب مصالحة مع الدولة العثمانية وجرت المباحثات بهذا الشأن بين الوزير احمد باشا والي بغداد وبين (محمد رضا قولي خان) المرحص الايراني واتفق الطرفان على المعاهدة التي سميت بمعاهدة احمد باشا ، وقد جاء فيها (٨١) :

١ - اعتبار نهر آراس في ادريسجان ودره في انجاء العراق ودرتلك وغيرها من الحدود القديمة أساساً للحدود بين الدولتين .

٢ - ترك ( كنجة تغليس . روان . كافن . شروان . شماخي طاعستان ) وجميع توابعها وملحقاتها الى الدولة العثمانية

٣ - ترك ولايات ( تبريز . اردبيلاب . كرمشاه . همدان . حويرة . لورستان ) للدولة الايرانية .

فأرسلت المعاهدة الى الاستابة للمصادقة عليها فتشكلت هيئة برئاسة الصدر الأعظم عثمان باشا وشيخ الاسلام داماد راده والتقيب الأشرف وقاضي استانبول وقضاة بعض الولايات وغيرهم وحضر الجلسات السلطان بنفسه وقرروا عدم ترك ولاية ( تبريز ) للدولة الصفوية طالما فتح بالقوة (٨٢) .

وبعد اجراء بعض التعديلات وقع عليها السفير الايراني ( ٨٣ )

# معاهدة بلا كتابة في بغداد

سنة ١١٤٥ هـ - ١٣٧٢ م

بعد ورود معاهدة « أحمد باشا » المارة الذكر الى يد نادر قولي خان رفضها بشدة واتحد بها حجة فحلح « شاه عباس » ونصب عباس الثالث ابن لشاه وجعل نفسه وصياً على ولي العهد الذي كان لا يزال طفلاً وذلك في سنة ١١٤٥ هـ - ١٣٧٢ م وأحد بطالب جميع المدن والممتلكات الإيرانية وتقدم فعلاً نحو العراق وأحد بهدد بغداد بالذات وقسم جيشه الى قسمين فقدم الاول على أربيل ففتحها والثاني على كركوك ففتحها من فتحها واحضر على تركها ولكنه أحد يتقدم نحو بغداد محاصرها . ثم دارت الحرب بينه وبين القائد العثماني طوبال عثمان باشا قرب بغداد فاندحر جيش نادر خان فهرب متحسباً وذلك في سنة ١١٤٥ هـ - ١٣٧٢ م

ولكن يرنج الجيش العثماني الذي كان بقيادة القائد طوبال عثمان باشا قد انسحب الى أعالي كركوك . وتفرقت القوة ولم تنق حمية القائد الا قوة صغيرة فاعينهم نادر خان فقاتله طوبال عثمان باشا وهو عاجز عن الحركة لكبر سنه ولم يصبه . فقتل أثناء القتال وأرجحت الحادثة هذا البيت

مظهر بطع حدا أولفقه اولدى تاريح وهاني مظهر

١١٤٥ ودفن في جوار « امام قاسم » في كركوك

ثم أحد نادر خان يحاصر بغداد محاصره شديدة وفي هذه الظروف بالذات ظهرت امور حدثت به على الاسحاب الى ايران بقوة . وقبل معادته بهداد أحد يفاوض محاصره بغداد وهو يجهل ما يجري في ايران وبية نادر خان وتنفق على ان تعاد الى نادر خان ، المدافع التي تم الاستيلاء عليها أثناء فتح همدان اما تذكر وقد بعد الاتفاق وانسحب نادر خان نحو ايران (٨٤)

## معاهدة ١١٤٩ هـ - ١٧٣٩ م

بعد رجوع نادر خان إلى إيران أخذ يكاتب الدولة العلية العثمانية طالباً منها المصاحبة ، واشترط أن تترك الأراضي الواقعة على تين مهر ( أراكس ) به وبمكن ( سرخس ) وهو حوض شبروان الذي كان بحماية الدولة العثمانية لم يقل هذه شرط لأن تترك الأراضي كانت قد استولت عليها الدولة العثمانية حراً مما اقلق نادر خان فصار جيشه إلى الجيش العثماني وكان بقيادة عبدالله باشا مدحوره وصبت صلحاً محمداً فارسلت الدولة العثمانية ( كنج علي باشا ) لمفاوضة دولة نادر خان في أثناء التفاوض واهتم ممثل إيران و عبدالباقى خان على شرط العمل العثماني ( جعل خط الحدود بين البلدين كما كان عليه في زمن السلطان مراد الرابع ) وصبت عبدالباقى خان في مقابل ذلك أن ترعى الدولة العثمانية مدتهم الأربعة الآتية ( ٨٥ ) .

١ - الموافقة من تين مهر ميراً للحجاج الإيرانيين بالمحافظة عليهم من قطاع الطريق .  
٢ - موافقة الدولة العثمانية على اضافة مذهب حامس إلى مذهب السنة الأربعة كي يكون شعاراً للمذهب الجعفري .

٣ - تبادل اسراء بين الدولتين لتمشيه الامور وبيان رأي حكومته في بعض القضايا .  
٤ - أن تترك بيع وشراء امري الدولة المقابلة .

وبتأثير هذه المعاهدة قد انهارت من جراء الحروب الطويلة وبدا فقد تم الاتفاق بينهما على هذا الشكل ( ٨٦ ) :-

( لقد تم تنظيم معاهدة ١١٤٩ في الاسمية من قبل اخيطة لعثمانية لمفاوضة رأسه محمد باشا - وعصوية كل من الوزير مصطفى باشا وعبدالله

أصدي وم لا حليل أصدي وكات اميعة الموضوعة من الجانب الايراني  
تتكون من عبدلناني حان ، وميرزا آبي القاسم وملاعلي اكبر ، وكانت المعاهدة  
تتكون من ثلاث مواد ودين

#### المادة الأولى :

تخص الخجاح لايرانيين الذين يسكنون طريق حصا - بكوة - بغداد -  
الشام ومكة  
المادة الثانية .

تخص تبادل السفراء بين البلدين

#### المادة الثالثة :

المعاملة لضرورة التي يجب أن تقوم م لدولة العثمانية بحق الاسرى الايرانيين  
أما الدليل فهو مهم بالدسة افي موضوعا حيث جاء فيه  
و ان الحدود الحالية بين دولتين حق ك هي وذلك حصا م الاتفاق عليه  
في زمن لسلطان مراد الرابع ويتعهد لطرف باعادة عنة عن هذا بعدم تجاوز  
ترك استعمل الالفاص غير الالفة كمن خلفه الراشد والصحة  
تحويل أهل ايران الى طريق اصلاح في مقدمه ولا  
عدم يواء محرمين م من دوله الى  
مرعاة منسبي الدولة الواحدة حيث يكونون في أرض الدولة شامية

## معاهدة نادر شاه ١١٥٩ هـ - ١١٤٦ هـ

بعد رجوع نادر خان الى ايران اجتمع جمع عظيم من مختلف طبقات  
شعب الاراي في صحراء (معاد) وادروا نوء نادر خان العرش وتسميته  
شاهاً وقد أرح بهم هذا حدث بقوسم (الخبر فيما وقع - ١١٥١ هـ)  
واخذ نادر شاه يوسع حدود بلاده عن حساب راضي الهند والافغانستان  
على تلك البلاد .

وفي سنة ١١٥٦ هـ - ١١٤٣ هـ نحو العراق فاستولى على كركوك  
واربيل وحاصر الموصل وبعده وبعد ثلاث سنوات من تصرفاته هذه  
ارسل سفيراً الى ولي بغداد احمد باشا بصفته لإرسال ممثل لعقد مصالحة  
فأجابه الولي بالرضى فأرسل كلاً من محمد رضا وسليمان باشا وتعيينهما ولي  
امدي كاتب الديوان ، فأصدر شاه رسته بالصلح بلا قيد ولا شرط وطلب  
احاد الدونه سببة معترية بذلك لسندي رأيها في تقصية كما تفق الطرفان  
على ايقاف الحرب وانسحابه وان لم تفر الاستة بذلك (٨٧)

وأرسل احمد شاه ولي بغداد نذرا لآيران . وهو (فتح علي بك)  
الى الاسامة ومعه مظايب الشاه . بشر شاه فعلا بالانسحاب الى كركلاء  
ونظم هناك مؤتمراً دينياً لأقرار الامر في التمسك بالملك . ثم انسحب  
الى ايران منتظراً جواب السلطان العثماني .

وفي دراسة طلب الشاه في الاسامة وحذر انه حالية من طلبه السابق في  
تأسيس ركن خامس في الحكمة ومصائب اخرى خاصة بذهب الجدهري ،  
وراء مهم ايضاً في إسهاء الرابع ، فقد وافقوا على عقد معاهدة بين البلدين ،  
فأرسلوا (عفيف مصطفى امدي) وحولوه المداكرة في إقرار معاهدة  
«صلح» واتحه رسول ايران نحو بلاده كما اتحه المرحض بطيف مصطفى ايضاً  
نحو ايران بطريق بغداد وأمر الولي بأن يرفقه ولي امدي كاتب الديوان  
وقام بطيف مصطفى امدي بدور وساطة جيدة ونظم مع ممثلي ايران مسودة  
المعاهدة المطلوبة وبعد عودة المرحض فقدم تقريراً عن سيره ومقالاته

ومناقشاته الى دار السلطة مع من المعاهدة المراد تصديقها، فصدقت المعاهدة بعد شطب مادتين منها كما سنرى في نص المقدمة .

ان المعاهدة تبدأ باسم الله عظم وثبائه على مصدر خير الانام والمباح لشاه ايران ، نادر شاه بالذات ثم تنص على ان ضرورة مقصد نصلح وحاء فيها . ( ٨٨ ) .

( ان صورة المصالحة التي ارسلت او الاستانة من قبل الشاه كانت تتكون من خمس مواد وقد شطبت منها مادتان محللهم لشرعية تجديدية فاصبحت المعاهدة تتكون من المادة الاساسية وثلاث مواد دبل وحاققة ) ثم ذكر فيها المواد والتفاصيل كما يلي :

اساس المواد :

الحدود التي تم اعتبارها في المعاهدة التي وقعت في زمن رافد الخانات السلطان مراد لرابع تكون نفس الحدود ولا يجوز الاخلال بها او تغييرها فيما بعد .

التسريط :

ان يتجنب الطرفان بأن لا تمس اعشار ومساكن لطرف انفس أي عمس مخالف للدين .

المادة الاولى :

على الولاة والحكام وامراء الخراج ان يصوبوا ويحفظوا عن أمن وسلامة الحجاج الايربيين الذين يقصدون بيت الله الحرام لاداء فريضة الحج بسوكتهم طريق بغداد والشام كما يجب ان يهابوا معاملة حسنة كذ يهاب من مواطنون من الحجاج العشائريين

المادة الثانية :

لأجل اشاعة اعتماد احدي دولتين على الاخرى ، على كل من دولتين أن ترسل ممثلا يعتمد عليه لدى الدولة المقابلة وتقوم الدولة ب يحتاج اليه هذا النضيف بالمقابلة .

المادة الثالثة :

أن لا يباع أحد من الاراضي بل يترك لشأه ويسمح له الرجوع الى وطنه فيما اذا أراد الرجوع

الذيل :

ان رسم الحدود كما جاء في أعلاه هو من الخط الذي جاء في المعاهدة الموقعة في زمن السلطان مراد الرابع ويجب تحديدها وتبويبها وعلى حكام محافظي الحدود أن يراعوا هذه الأساليب القديمة وادامست الامور المصالح أن يلاحظوا شروط السلم وعدم التورص بالحركات العسكرية وعن الشعب الايراني أن يترك كل ما هو غير لائق والمباشرة بالدخول في مداخل السه و ذكر الحفاء الراشدين بالخير وفيما بعد أن يعامل أهل ايران القاصدون الى بيت الحرام والعشائر المقدسة بالمعاملة الحسنة والمعاملة كسائر المسلمين وان تلاحظ مصالح التجاره بين الطرفين وان يقدم الرسوم العسكرية بدلا من الاسلوت القديم وان لا يتعرض الحجاج والزوار لرسوم الباح حين لا يكون عندهم أموال تجارية وان يعاد الهارون الذين يدخلون بلاد المقابل وعدم حمايتهم بل يجب تسليمهم ، عاد روعيت هذه المعاهدة من الطرفين تكون نافذة المفعول

الخاتمة :

جاءت في الخاتمة ( بحسب الله عز وجل عند حلول ١١٦٠ هـ ترسل كل دولة الى الدولة الاخرى ممثلا ويرتب بمائة كسفير وسفراء جاء في هذه المعاهدة من حيث الأساس في موادها الثلاث والذيل .

حررت في ليوم السابع عشر من شهر شعبان المعظم لسنة تسع وخمسين ومائة والف .) انتهت .

وتמידاً لمعاهدة ١١٥٩ هـ تم تعيين أحمد باشا كسريهلي سفيراً للدولة العثمانية ومظفر خان سفيراً للدولة الايرانية وحلا كل واحد منهما صورة من المعاهدة المصدقة والهدايا للدولة التي يعمل في طلبها وحصر في نقطة الحدود العراقية الايرانية محصور والي بغداد أحمد باشا وذلك سنة ١١٦٠ هـ وتبادلا الاتحاه متحركاً الى اتحاه وطائهم غير انهما رجعا الى بغداد على أثر مقتل نادر شاه .

## فترة الاضطرابات في الدولتين والتجاوزات على الحدود

وعدم مراعاة المعاهدات بين الدولتين

حينما قتل نادر شاه سنة ١١٦٠ هـ - ١٧٤٧م أعلن عادل شاه حكمه وبعده  
( اراهيم ) وأخيراً ( شاه رح ) ولم يدم حكمه طويلاً حيث ظهرت في الافق  
مناهات لاجل الحكم وتمكن ( كريم خان الزند ) من التحكم وبسط نفوذه  
في البلاد وجعل نفسه وكيلاً للشاه اسماعيل الصفي واتخذ شیراز مقراً واحداً  
يمارح الدولة العثمانية - وارسل احباء صادق بقوة محاصرة مدينة البصرة سنة  
١١٨٩ هـ - ١٧٧٥ م فلما حاول احتلال بغداد .

لم تسكت الدولة العثمانية على تصرفات وبيات كريم خان الزند فتبنيات  
نهباً واسع النطاق وحشرت جيشاً بقيادة والي بغداد ( عمر باشا ) وجعلت  
كلاً من اسيفانجي مصطفي باشا والي ديار بكر وسليمان باشا ايجلي والي  
كر كوك وغيرهما من القادة كـ ( اوروو عبدالله باشا ، وعدي باشا ) في امرته  
م تمنح هذه الاجراءات شيئاً حيث اكتفى بعزل عمر باشا من ولاية بغداد  
أملا في ان يصرف الايرانيون عن التعدي حيث كانت الشكايات الايرانية  
ترد دوماً ضد عمر باشا ، وقتل بعد عزله ولكن قتله لم ينفع شيئاً واحذ (صادق  
خان) يضايق البصرة حتى وفتحها بعد ان حاصرها ١٤ شهراً وترك فيها  
اس احيه علي محمد خان بقوة ( ١٢ ) ألفاً وتقدم هو - صادق خان - عشرة  
آلاف نحو المنتصت فتصدت له القوة العثمانية والعشائر بقيادة شيخ المنتفت  
( الشيخ ثامر ) فأوقع فيه خسائر جسيمة جداً ولم ينج من جيشه إلا القليل  
وعنى أثر هذه الهزيمة مات كريم خان متألماً وذلك سنة ١١٩٣ هـ - ١٧٧٩م (٨٩) .



وبعد وفاة كريم الزند رادت الاضطرابات في ايران ونصب حكاماً  
كل من انته (ابي الفتح خان) ثم قتله عمه (صادق خان) بعد اسحا به من  
النصرة وبعده (علي مراد خان) (جعفر خان) (لطف خان) جعلوا  
انفسهم حكاماً بيها دت ايلاد في هوصى وقلق  
واخيراً تمكن (احمد خان) رئيس عشيرة (فاجار التركية) هصب نفسه  
(شاهاً) وقضى على حكم الاسرة الزندية وذلك في سنة ١٢٠٥ - ١٧٩١ و اتخذ  
طهران عاصمة له .  
اما مدينة النصرة فلحقت في حوزة الدولة العثمانية مرة اخرى بعد ان  
اخلاها صادق خان كما ذكرنا اعلاه .

# ايران تتدخل اثنتى عشرة مرة

## في شؤون العراق الداخلية

بعد ان قضى على حكم بيت الزند في ايران مرت سنوات لم تقع فيها حوادث مهمة لعب الدولتين من الحروب وضعف حالها الاقتصادية والاضطرابات الداخلية في ايران والعراق واشعال الدوه النشائية في قسيع الثورات الانفصالية في البلقان .

هناك حوادث مر عليها وشير اليها إشارة حفيقه ولكنهما مع بيان مداخلة ايران في شؤون العراق سرأ وعلناً .

١ - في سنة ١٢٢٠ هـ - ١٨٨٥ م قتل عبدالرحمن باشا بامان متصرف بامان . محمد باشا متصرف كوي مسجاني عندما التقى به في كركوك لترحيل القوة استعداداً للقيام بواجبه حسب أمر وائي بعدد علي باشا فارعج الوالي وعزل ٢ - الرحمن باشا عن منصبه وحاول عقه به لولا هروبه الى ايران بعد هزيمة صابجه في درسد وقد أدى ذلك الى مكاتبات وأحسد ورد بين ايران وبعداد ( ٧٩ )

٢ - وفي سنة ١٢٢١ هـ - ١٨٠٦ م حاولت ايران عشاً إقناع وائي بعداد علي باشا . العفو عن عبدالرحمن باشا اندي كان هرب الى ايران في السنة الماضية ووصفه متصرفاً على السلجانية مما حان دون تعيد هذا الصيب بالقوة ٣ - تصدح عبدالرحمن باشا جبشاً من ايران هذه العاية غير ان وائي بعداد علي باشا عس حرباً على ايران مع احار الدولة لغشايه بالأمر قمعته الدولة عن حرره لأن ذلك ليس من اختصاصه بل ان اعلان الحرب مووط بقرار الدولة مباشرة بعد رجوع لوائي علي باشا دجن عبدالرحمن باشا مسيع الايرانيين الى السلجانية عوة . واحيراً عصفه الوالي ووافق علي نصسه متصرفاً على إمارة ( بامان ) . ( ٨٠ ) .

٣ - وفي سنة ١٢٢٣ هـ - ١٨٠٨ م حرج كل من عبد الرحمن باشا بابان وحالد باشا بابان عن طاعة والي بغداد سليمان باشا والتجأ الى ايران فتدخلت الحكومة الايرانية في الأمر وارسلت مبعوثاً الى بغداد في طلب المبعوثين . فعما الوالي عهما وعين عبد الرحمن باشا متصرفاً لتصرفية بابان . ( ٨١ ) .

٤ - وفي سنة ١٢٢٤ هـ - ١٨٠٩ حاول سفير الدولة العثمانية إقناع الدولة الايرانية بمصاحبة عبدالرحمن باشا بابان للوصول الى منطقة ( آخسنة وقارص ) لمعاونة الدولة ضد المحميات الروسية . فكان جواب ( فتح علي شاه ) ان ذلك ممكن اذا وافقت الدولة العثمانية ان تكون صلاحية تعيين متصرفي شهرزور من قبل الدولة الايرانية فلم تتم الموافقة لكون الأمر مداخلية صريحة في شؤون العراق الداخلية ( ٨٢ ) .

٥ - وفي نفس السنة ( ١٢٢٤ هـ - ١٨٠٩ م ) دخلت العراق سنون ألف من القوات الايرانية بقيادة ( محمد علي مرزا ) ضد حالد باشا متصرف « زهاب » وتمكن من محاصرة عبدالرحمن باشا في كوي سنجن ، والقوة التي ارسلت بقيادة عبدالله باشا لم تقم بأي عمل خوفاً من صهر الايرانيين والتقدم لاحتلال كركوك والمدن الأخرى . ولذا تمت المصالحة مع ايران بأعطاء متصرفية بابان الى « حالد باشا » ومتصرفية « حرير وكوي » الى عبدالرحمن باشا واسمحت القوات الايرانية ( ٨٣ )

٦ - وفي تلك السنة ايضاً ١٢٢٤ هـ - ١٨٠٩ م نجح عن المرافعة بين والي بغداد عبدالله باشا وكل من حالد باشا وعبدالله باشا ان قدحت ايران فتقدم « فتح علي شاه » بجيش وسبب مناطق بغداد وتناهم الوالي مع الايرانيين عندما شعر باحتمال حدوث اضطرابات داخلية فيما اذا اراد مقابلتهم بل بالعكس لي طلبهم بتعيينه عبدالرحمن باشا المزعول سابقاً متصرفاً لثلاث متصرفيات ( بابان ، كوي ، وحرير ) ( ٨٤ ) .

٧ - وفي سنة ١٢٣١ هـ - ١٨١٥ م ثمر محمد محمود باشا متصرف بابان على الدولة وكان مقيماً في ( السليمانية ) فطلب إمدادات من ايران عند عرله من منصبه وتقدم جيش ايراني قوامه عشرة آلاف لمساندة (محمود باشا ، ولأجل صد تقدمه تقدم داود باشا والي بغداد الى كركوك وجمع قوة كافية وبدلاً من ان تتوجه القوة الايرانية الآتية الى كركوك مع قوة محمود باشا الى كويسنجق توجهت نحو كركوك ولما لم تدخل المعركة ونفاهم داود باشا - - - - - انتصب عبدالرحمن باشا متصرفاً على متصرفية بابان وإعطاء متصرفيات كوي وحرير الى عبدالله باشا ووافقت ايران على إعادة ( سليمان باشا وعبدالعزير بك ) الى العراق وكانا قد التحقا بإيران ( ٨٥ ) .

وفي سنة ( ١٢٣٢ هـ - ١٨١٦ م ) مدت حكومة ايران يد المعاونة الى محمود باشا الباباني المعروف من منصبه بعشرة آلاف جندي ووصلت هذه القوة الى السليمانية وانضمت الى قوة لئالي فأصبحت قادرة على دحر قوات بغداد بقيادة عبدالله باشا وهزيمته ( ٨٦ ) .

٩ - وفي سنة ( ١٢٣٣ هـ - ١٨١٧ م ) تدخلت ايران في شؤون العراق الداخلية حيث تمكن « محمد علي مرزا » والي كرمشاه من استئالة محمود باشا الباباني ، وتنظيم محمد علي مرزا أرسل اليه أخاه حسن بك الى كرمشاه فزعم دليلاً على إحلاص محمود باشا لأيران فعندما علم داود باشا والي بغداد بالأمر أرسل اليه جيشاً ولما سمع أخوه حسن بك هذا الخبر رجع من سفره ، ولم يبق لمحمود باشا الباباني إلا الالتجاء الى ايران وطلب العون منها ، وفعلاً جهزه محمد علي مرزا بقوة ايرانية قوامها عشرة آلاف جندي وكذا شاعت اخبار تقدم قوات ايرانية اخرى باتجاه « مندليخ » و « جسان » و « ندره » لاحتلالها فتقدمت الحيلوش الايرانية مع قوات محمود باشا الباباني من السليمانية حتى وصلوا قرب كركوك ولكن حسب نذير داود باشا مكن من التفاهم وإرضاء الايرانيين بتعيين محمود باشا متصرفاً على متصرفية بابان مع إضافة شرط بإعادة كل من سليمان باشا ابن ابراهيم باشا الباباني وعبدالعزير بك

بن عبد الفتاح باشا) من إيران فاتفقا واسحبت القوة الايرانية (٨٧) .

١٠ - وفي نفس السنة ١٢٣٣ هـ - ١٨١٧ م وردت رسالة باللغة لفارسية الى داود باشا والي بغداد من معتمد الدولة الشاهنشاهية وفيها يعاتبه على عدم إرساله التماسات الى الشاه لإسوة بولاية بغداد السابقين ، وفي الرسالة نوع من التهديد والمطالبة بصرورة إرسال رسالة الى الشاه وهو الآن في المنفى السلطاني قرب شمال العراق ، فلم ينال داود باشا في البداية بل أصدر أوامره بتقوية المواقع ولكن في النهاية تعاهم مع الايرانيين (٨٨) .

١١ - وفي سنة (١٢٣٧ هـ - ١٨٢١ م) قام محمد علي مرزا والي كرمنشاه بهجوم مفاجيء على مناطق بغداد تمكن داود باشا والي بغداد من درء الهجوم بحسن الدفاع وإحبار الجيش الايراني على الرجوع (٨٩) .

١٢ - وفي نفس السنة (١٢٣٧ هـ - ١٨٢١ م) تقدم محمد علي ميرزا بجيش كبير العدد وصل الى السليمانية ونصب عبدالله باشا ، بان متصرفاً على السليمانية صد ابن ابيه محمود باشا وعلى أثرها ارسل داود باشا والي بغداد جيشاً بقيادة علي باشا فتمكن من دحر جيش إيران وإحماره على الانسحاب (٩٠) .

# معاهدة أرضروم الاولى

سنة ١٢٣٨ هـ - ١٨٢٣ م

ان وقائع التاريخ تخبرنا ان الدولة الايرانية كلها وجدت فرصة سانحة كانت تقوم بأعمال عسكرية ضد الدولة العثمانية أو بأعمال استثمارية على مختلف جهات الحدود وهذه العرص كانت على الأكثر في الأوقات التي تكون فيها الدولة العثمانية في حروب مع الأوربيين أو الروس وقد ذكرنا شيئاً عن هذه الاسترازمات في الحدود العراقية الايرانية وتدخلها الواضح في شؤون العراق ولاسبيا في شؤون متصرفيات شمالي العراق - (متصرفيات السليمانية شهررور ، حرير ، كوي) - وغيرها ، حيث كانت هذه المتصرفيات تودع الى ماشاوات بابان الذين كانوا في حيرة من تدخل الايرانيين في شؤون متصرفياتهم سرّاً وعلناً .

وفي سنة ( ١٢٣٧ هـ - ١٨٢٢ م ) قامت القوات الايرانية بالمصافحة مع الدولة العثمانية ببيهاهي في كفاح مع الدول الصليبية في الغرب فتقدمت الجيوش الايرانية وتعرضت لقارص وبايزيد وغيرها في الأناضول وما ان الدولة العثمانية كانت في شغل شاعل مع العرب ، لم تحاول ان تفتح جبهة اخرى بينها وبين ايران في هذه الظروف بالذات وعليه اصدرت أوامرها الى قوادها في الحدود لداء التجاوزات والهب على الحدود والحيلولة دون التقدم في الاراضي الايرانية . ولتصعيق اشقياء الحدود جهزت قوات لا بأس بها وأرسلتها الى الولايات التي كانت تتعرض لمحوم الأشقياء التي تحركها ايران . ومع كل هذه الحوادث قاما محمد الدولتين في رعة لأحلال السلام فيما بينهما وملا تبودلت المخابرات بين (عاس ميرزا) و (وؤوف ناشا) قائد القوات الشرقية للوصول الى تسوية .

وكان من هذه الاتصالات أن عقدت جلسات بين الحائين في ولاية  
 ارضروم حيث مثل ايران في هذه المذكرات (عاس ميرزا) ابن محمد علي  
 ميرزا ومثل الدولة العثمانية (رؤوف باشا) قائد القوات العثمانية الشرقية .  
 بدأت الجلسات في اليوم الخامس عشر من شهر شوال سنة ١٢٣٨ للهجرة  
 سنة ١٨٢٣ م وانتهت في اليوم التاسع عشر من شهر ذي القعدة في تلك السنة  
 ووقعت الاتفاقية من قبل المرخصين وأرسلت الى الأستانة للمصادقة وتمت المصادقة  
 عليها ووردت وتبذلت في ارضروم في اليوم الخامس من ذي الحجة من  
 نفس السنة . تكلم أكثر المؤرخين على هذه المعاهدة ( ٩١ ) وأمانوا أم -  
 تحتوي على ( الديباجة ) ثم ( الأساس ) الذي تنص عليه المعاهدة ثم الأسباب  
 الموجبة لها ثم ( المواد ) و ( الخاتمة ) . وقد كتبت الديباجة باللغة العثمانية التي  
 كانت تتكون من اللغة التركية والعربية والفارسية واستعملت فيها من الآيات  
 النكزية والأحاديث النبوية والأمثال والأشعار فابتدأت باللغة العربية كما  
 يأتي : « الحمد لله الممدود فعاله الممدود على خلقه ربه وافصاله الذي حص  
 كثيراً من السلاطين بتاج العزة والتمكين عبر ان حبلد العواقب فيهم سعيد  
 المواهب والمناقب رغب على السلم كافة المؤمنين سيما أساطين ملوك هذا  
 الدين المبين بيد انه لا يوافق به إلا من استنار له الصمير وصفي عبده السمير  
 سبحانه ما اعظم شأنه وأنتم برهانه حيث أبرر بين الدولتين ما استقر من  
 جهود الوفاق بعد ما أبدى الشقاق بواجده وأنجز للدولتين ما انتظر من  
 جهود الائتلاف عب ما كشف مصاف الخلاف ثغوره ومناقله فرع بلطفه  
 ما في الصدور من عل ونفور ثم ألف بين القلوب وحرف الكروب عن  
 سكان الجيوب حتى أصبحوا بتعمته اخواناً على سرور الأمن والمصافاة  
 وأمسيت عيون العن عمياناً بعدما اكتمل مراد وسنة البدع والمناواة شكره  
 على ما سهل لأودائه طريق الجهاد في سبيله على أعدائه اهل الشرك وقبيلة  
 بتحقيق ترغيب أجل المسلمين أمة في الاتحاد لتحصين حوزة المسلمين حيث  
 أرشدهم الى إعلاء كلمته ولوائهم بقوله ( والمؤمنون يد واحدة على من سواهم )

وأينهم بأخباره « إصلاح ذات البين شعبة من شعب النبوة » وبشرهم به مدى الدهر اصالة وغلبة صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه الطاهرين وجنته وحرمة وسلم وشرف وكرم ما نصالح من اتباعه دهاقين العالم . «  
 الى آخره وحامت هذه في الدنيا جنة . « المؤمنون كرجل واحد » . « المؤمنون كالبنين يشد بعضهم بعضا » . « اعدلوا هو أقرب للتقوى » . « اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم » « وجعل بينكم مودة » « انما المؤمنون اخوة » . « فأصالحوا بين أخويكم » . « إنا جعلناك خليفة في الأرض » . « وجاهدوا في سبيل الله حق جهاده » وغيرها ضمن التماثيل وجاءت فيها :

( منذ عدة سنوات مضت حدثت حوادث وكانت سبباً لأشغال نار الحرب ولأجل التمسك بالجامعة الاسلامية وإرضاء الطرفين على إزالة العوغاء والشروع وإعادة راحة السكالك . . »

١٠ الأساس الذي اتخذه في عقد هذه المعاهدة فهو . أن تكون المعاهدة لسنة ١١٥٩ هـ نافذة المفعول وتبقى الحدود كما كانت عليه ويعامل الحجاج والأمري كالسابق ويعين السمرات لدى الدولتين وتراعى الصداقة والمحبة فيما بينهما .

اما الشروط فتتكون من مقدمة وسبع مواد وقد جاء في مقدمتها :  
 ( عدم قيام بعمل من شأنه خلق الكراهية والبغضاء بين الدولتين . وان تسترجع جميع القلاع والأراضي والقرى والمدن التي كانت للدولة العثمانية والتي دخلت في حوزة الدولة الايرانية سلباً او حربياً وان تعاد الى الدولة العثمانية في مدة أقصاها ستون يوماً من تاريخ هذه المعاهدة وذلك بواسطة الهيئات المعنية للتبادل . وحرمة هذه المعاهدة يطلق جميع الأسرى الذين لم يعرف مصيرهم ، وتعطى لهم مصاريف السفر اثناء عودتهم الى بلادهم .

اما المواد فهي :

المادة الأولى : ( لا يجوز تدخل الدولة في الشؤون الداخلية



لدولة الثانية ولا يجوز تدخل الدولة الإيرانية في شؤون الأفراد في العراق . كما لا يجوز لها التدخل في أمور معينة بحدود لمصرفيات الأفراد والمحلات الأخرى داخل الحدود ، ولا يجوز للدولة الإيرانية الترحيب بالمتصرفين الأفراد في أي حال من الأحوال . إن العاشر التي عبرت الحدود من جانب إلى آخر لأجل رعي حيواناتهم تحي منهم الرسوم الاعتيادية وإذا ظهرت منهم حوادث محلة بالأمن وباعثة على القلق يتدخل كل من « عباس ميرزا » ووالي بغداد في حل هذا النزاع ويحاجب ان يزول الكندر والتمرة من الدولتين .

المادة الثانية : ان يراعى الحجاج والزوار الإيرانيون كما يراعى صائر المسلمين في البلاد العثمانية ولا يجوز أخذ الرسوم غير الشرعية منهم . وان يعامل التجار حسب الأصول الكركية ، ونقابل ذلك تجار العثمانيين في بلاد ايران . وتطبق هذه كما هو مشتمل في المعاهدات السابقة . وعلى أمراء الحج ان يلاحظوا هذه الأمور أثناء سفر الحجاج الإيرانيين على طريق الشام الشريف والأراضي المقدسة وعلى المسؤولين محافظتهم واحترام مقام الشخصيات البارزة من الإيرانيين الذين ينوون الحج أو الزيارة للعتبات المقدسة . وإذا دفع تاجر إيراني الرسوم الكركية وهي بنسبة ١٠٤ قروش ، مرة واحدة وتعطى له الوثيقة الكركية لإبرارها طول الطريق لثلا تؤخذ منه الرسوم مرة أخرى وعلى ان يطبق ذلك على التجار العثمانيين في الدولة الإيرانية .

المادة الثالثة : يمنع عشار ( حيدرآلو ) و ( سبيكلي ) من النهب والتعريب عبر الحدود في ايران ، طالما هم موجودون في الأراضي العثمانية ويسمح لمن اراد السكنى في ايران عبور الحدود وإذا عبر الحدود لهذه الغاية لا يسمح له بالرجوع الى البلاد مرة ثانية . وتمنع الحكومة الإيرانية تجاوزاتهم على الحدود العثمانية فيما اذا كانوا ساكنين في ايران .

المادة الرابعة : لا يجوز الترحيب بالفارين من الدولة الى أخرى

كما نصت عليها القرارات والشروط المعقودة بين البلدين في السابق .  
المادة الخامسة : إعادة الاموال التجارية وغير التجارية التي حجزت في  
استنبول والولايات العثمانية الاخرى الى اصحابها بموجب سجلات وبمعرفة  
مدير ايران وعند موت اصحابها تجري على تلك الاموال الاجراءات الشرعية  
الاسلامية من تسليمها الى اصحاب الورثة الشرعية وعند عدم وجود الورثة  
ترجع الى خريفة الدولة .

المادة السادسة : تحصل الاموال المتروكة للايرانيين المتوفين في البلاد  
العثمانية وتسلم الى اصحاب الورثة .

المادة السابعة : يحصل تبادل السفراء بين الدولتين في كل ثلاث سنوات .  
وقد اسست المعاهدة هذه الخاتمة : المطولة التي جاء فيها : صرف النظر عن  
مطالبة تعويض الخسائر او المصاريف الحربية وغيرها واسلوب مبادلة هذه  
المعاهدة واتشدد في التمسك بها وعدم فتح مجال للحصومات بين الدولتين  
وإزالة الخلافات بالتعاون مع سفراء الدولتين وتمصيلات اخرى حول  
شخصيات المرحومين الموقعين على هذه المعاهدة وتم التأكيد على التزام  
ومراعاة محتوياتها وايضا سيتبين من الشعارات المرسية بحسبها . الصنع والمصالحة  
وأرحت ( حرر في اواسط ذي الحجة الشريفة لسنة ثمان وثلاثين  
ومائتين وألفاً ) ١٢٣٨ هـ .

# استمرار الحكومة الإيرانية

الترجم في شؤون العراق مرفأً لمطبعة ١٢٣٨ هـ

نصت المادة الأولى من المعاهدة المارة الذكر على وجوب عدم تدخل الحكومة الإيرانية في أمور العراق الداخلية ولا سيما في شؤون شمال شرقي العراق غير ان الحكومة الإيرانية كعادتها كانت تنتظر منبصرة الفرص الساعحة للحصول على عبيمة ولو كانت صغيرة او مؤقتة كما شرحنا ذلك في احداث التاريخية فيما سبق فتجدنا في هذه المرة ايضاً في سنة ١٢٣٩ هـ ١٨٢٣ م اتخذت بالتدخل في امور العراق الداخلية .

وعندما عصى محمود باشا البابائي على والي بغداد ، ارسل قسده قوة كافية بقيادة ( محمد باشا ) فتمكن من القضاء على العترة في المناطق الكردية في شمال شرقي العراق غير ان محمود باشا طلب عوداً من عباس ميرزا قائد القوات الإيرانية الغربية فتحدثت الحكومة الإيرانية في الحادثة وارسلت قوة لمعاونة محمود باشا جلاءً للمعاهدة المارة الذكر وعلى أثرها انسحب ( محمد باشا ) من السلطانية الى كركوك منتظراً إخملاء الموقف ( ١٩٢ ) .

وفي سنة ١٢٤٠ هـ - ١٨٢٤ م تطور الموقف واتخذت الحكومة الإيرانية تتدخل في أمور العراق الداخلية عنأً وحاولت ان تجعلها بوجه قانوني ورسمي حيث رحب ( عباس ميرزا ) بكل من محمود باشا وعبد الله وادعى بأن منارعات الأراضي والمراعي متروكة به ومن صلاحيته إيلؤها . فأخذ يطالب برسوم المراعي للحصول عليها طلب إعطاء متصرفيات ( دهاو ، كوي ، حور و السلطانية ) الى أحدهما وأصاب على مطالبته بضرورة انسحاب محمد باشا مع قوته من كركوك ( ٩٣ ) وقد سبق والي بغداد الى الشكاية وفقاً للثقل القائل ( صرني بيكي ، سقي واشكي ) .

ان المذاكرات التي اعقبت الحادثة في بغداد وهمدان بين الجانبين لم تنفع شيئاً وقدم المفاوض العثماني خريزة دار باشي زاده اسعد افندي تقريراً مفصلاً تقتبس شيئاً من هذا التقرير الطويل :

( لدى الاجتماع مع ممثل الدولة الايرانية ببغداد باشرنا في مذاكرات في امور شتى وسألت الممثل ان هذه المسائل سهلة الحل ولكن هل لك الصلاحية في النظر الى المادة الخاصة بصدد منطقة كردستان والتي جاءت في مادة (١) من معاهدة سنة ١٢٣٨ هـ - ١٨٢٣ م ؟ فأجاب بأن لا صلاحية له للطرح ان هذه المادة وان هذه الصلاحية تعود الى (عباس ميرزا) وعبيه يمكنكم الصبر معي اني ايران للتناجث هذا الموضوع .

وعند وصولي الى كرمناش لم أجد (عباس ميرزا) فواصلنا السفر الى تبريز فلم يجده فأتاني (ميرزا محمد تقي) مدعياً بأن (عباس ميرزا) لا يمكنه الحضور وادعى انه (ميرزا محمد تقي) يحول ان يحمل له ما يرغب ان يقوله وعند السؤال منه عن التاكيد من عدم مداخلته ايران بامور الاكراد قال : ان (عباس ميرزا) يقول اني لا أتناحل في شؤون الاكراد ولم أرسل لهم جنداً وليس في كردستان - في شمالي العراق - قوة ايرانية ولا يمكن منهم الاكراد عبور حدودنا لأجل المزعى ولأجلها نحبي منهم مبلغاً سلباً فهل هذا يعد مداخلته في شؤون كردستان ؟ فودعني حتى الحدود (٩٤) .

يقول المؤرخ (جودت باشا) في تاريخه : (مع وجود نص صريح بعدم مداخلته الدولة الايرانية في شؤون الاكراد - في شمالي العراق - احدث نامل في تطبيق هذه المادة والسبب الحقيقي اشغال الدولة العثمانية ولعدم انتهاء غائلة اليونان والتوتر والفتور التي ظهرت بين الدولتين العثمانية والروسية وهي أي ايران تنتظر الفرص متأملاً الحصول على حصص من ارض العراق (٩٥) .

يظهر ان المفاوضين بين الحكومة لعثمانية والارابية لم تنفع شيئاً فاستمرت الدولة الايرانية في مداخلتها في شؤون العراق الى ان تم عقد معاهدة أرسروم المشهورة

## معاهدة أرضروم ١٢٦٤هـ - ١٨٤٧م

استمرت إيران في مداخلتها شؤون العراق طويلاً وكانت كثيرًا ما توشك أن تحصل معركة جديدة بين الدولتين وأخيراً قررت الدولتان إجراء مباحثات جديدة وعقد مصالحة ثابتة يرعاهما الطرفان مع العلم أن الدولتين الانكليزية والروسية قد تداخلتا في الموضوع وتم ذلك فعلاً سنة ١٢٦٤هـ - ٣١ أيار سنة ١٨٤٧م وهذا نصها : (٩٦) .

المادة ١ - تتنازل الدولتان الاسلاميتان عن كل ما للواحدة على الأخرى من ادعاءات مالية في الوقت الحاضر على شرط أنه ليس في هذا الترتيب ماله مساس بالاحكام الموضوعة لتسوية الادعاءات التي تبحث فيها المادة الرابعة .

المادة - تتعهد الحكومة الايرانية بأن تترك للحكومة العثمانية جميع الاراضي المحفصة - أي الاراضي الكائنة في القسم الغربي من منطقة رهاب - وتتعهد الحكومة العثمانية بأن تترك للحكومة الايرانية القسم الشرقي - أي جميع الاراضي الحلبية - من المنطقة المذكورة بما في ذلك وادي كرنند .

وتتنازل الحكومة الايرانية عن كل ما لها من ادعاءات في مدينة السلجانية ومنطقتها وتتعهد تعهداً رسمياً بأن لا تتدخل في سيادة الحكومة العثمانية على تلك المنطقة او تتجاوز عليها .

وتعترف الحكومة العثمانية بصورة رسمية بسيادة الحكومة الايرانية التامة على مدينة الحمرة ومينائها وجزيرة خصر والمرسى والاراضي الواقعة على الضفة الشرقية - أي الضفة اليسرى - من شط العرب التي تحت تصرف عشائر معترف بأنها تابعة لإيران . وفصلاً عن ذلك فللمراكب الايرانية حق الملاحة

في شط العرب ببلد الحرية وذلك من محل مصب شط العرب في البحر الى نقطة اتصال حدود الفريقين .

المادة ٣ - لما كان الفريقان المتعاقدان قد تنازلا م . هذه المعاهدة عن ادعائاتها الاخرى المختصة بالاراضي فاجبها يتعهدان بأن يعينا حدا قوميسرين ومهندسين بمثيرة بمثيين عليهما من اجل تقرير الحدود بين الدولتين بصورة تنطبق على احكام المادة المتقدمة

المادة ٤ - يوافق الفريقان على ان يعينا في الحال قوميسرين من الجانبين للحكم في كل قضية مبيت صرراً لأحد الفريقين وتسويتها تسوية عادلة من القضايا التي وقعت منذ قبول الاقتراحات الودية التي وصفت وقدمتها الدولتان الكبيرتان الوسيطتان في شهر جمادي الاول سنة ١٢٦١ وكذلك للحكم في جميع المسائل المتعلقة برسوم الرعي منذ السنة التي وقعت فيها نقايا في تلك الرسوم وتسويتها تسوية عادلة .

المادة ٥ - تتعهد الحكومة العثمانية بأن يقيم الامراء الايرانيون الفاروس في بروسة وبأن لا تسمح لهم بمعاذرة ذلك الحق ولا بأن تكون لهم علاقات سرية بايران . وكذلك تتعهد الدولتان الساميتان بتسليم جميع المهاجرين الاخر عملاً بأحكام معاهدة أرضروم الاولى

المادة ٦ - على التجار الايرانيين ان يدفعوا الرسوم الكركية على بضائعهم - عيناً او نقداً - حسب قيمة تلك البضائع الجارية الحالية وعن المنوال المشروح في المادة المتعلقة بالمناخنة في معاهدة أرضروم الموقعة في السنة ١٢٣٨ هـ - ( ١٨٢٣ م ) . ولا يستوفي شيء إضافي ما علاوة على المقادير المعينة في تلك المعاهدة .

المادة ٧ - تتعهد الحكومة العثمانية بمنح الامتيازات المقتضية لتمسكين الزوار الايرانيين وفق المعاهدات السابقة من زيارة الاماكن المقدسة في الاراضي العثمانية بسلامة تامة ومن غير التعرض لمعاملات مزعجة مهما كانت

وكذلك لما كانت الحكومة العثمانية راعية في تقوية ونوثيق عرى صداقة والتفاهم الواجب مفاؤهما بين الدولتين الاسلاميتين وبين رعاياهما قاهما تتعهد باتخاذ انسب الوسائل التي من شأنها ان تؤمن أمر التمتع بالامتيازات المذكورة في الاراضي العثمانية ليس للزوار بحسب بل لجميع الرعايا الايرانيين وذلك بصورة تمنحهم من كل ظلم أو حشوة سواء أكان ذلك فيما يتعلق بأعمالهم التجارية أم بأي أمر آخر .

وفصلاً عن ذلك تتعهد الحكومة العثمانية بالاعتراف بانقضاء الدين قد تعيهم الحكومة الايرانية في أماكن واقعة في أراض عثمانية تتطلب وجودهم بدعي المصالح التجارية أو لحماية التجار وسائر الرعايا الايرانيين إزاء تسكني من ذلك مكة المكرمة والمدينة المنورة وتتعهد فيما يخص القناصل المولما اليهم بأن تحترم جميع الامتيازات التي لهم حق التمتع بها بناء على صفتهم الرسمية والمموحة لقناصل الدول المتحاة الأخرى .

وتتعهد الحكومة الايرانية فيما يخصها بتطبيق أصول المعاملة المتبادلة من جميع الوجوه بحق القناصل الذين تعيهم الحكومة العثمانية في أماكن واقعة في ايران ترى تلك الحكومة لزوماً لتعيين قناصل فيها . وكذلك تتعهد بتطبيق أصول المعاملة المذكورة على التجار العثمانيين وعلى سائر الرعايا العثمانيين الذين يرورون ايران .

المادة ٨ .- تتعهد الدولتان الاسلاميتان المتعاهدتان الساميتان باتخاذ وتسهيل الوسائل اللازمة لمنع ومعاينة السرقات والسطو من جانب العشائر والاقوام المستقرة على الحدود وتقومان لذلك العرض بوضع الخنود في مراكز ملائمة وتتعهدان فضلاً عن ذلك بالقيام بالواجب المفروض عليهما اراء مختلف اعمال التعدي كنهب كاسب واللصوصية والقتل بما قد يقع في اراضيهما

على الدولتين المتعاهدتين الساميتين فيما يخص العشائر المتنازع فيها والتي لا تعرف لمن السيطرة عليها ان تركها حرة في اختيار وتقرير الاماكن التي

مسيطرتها دائماً من الآن فصاعداً . اما العشار التي تعرف لمن السيطرة عليها  
فترعم على المحميء الى داخل اراضي الدولة التابعة لها .  
المادة ٩ - تؤيد بهذا من جديد جميع النقاط والمواد المدرجة في معاهدات  
سابقة - ولا سيما المعاهدة الموقعة في أصرورم في السنة (١٢٣٨ هـ ١٨٢٣ م)  
والتي لا تعدلها او تلغيها هذه المعاهدة بصورة خاصة . ويسري هذا التأييد  
الىصوصها كلها كما لو كانت قد نشرت بخلافها في هذه المعاهدة .  
وتوافق ابدولتان المتعاقدتان الساميتان على ان تقبلا وتعضيا هذه المعاهدة  
عد تبدا بسحبها وعلى ان يتم تبادل وثائق إبرامها في ظرف مدة شهرين او  
قبل ذلك .



## مذكرة ايضاحية حول بعض الشروط

الواردة في معاهدة ارضروم

قدمها السفير انه البريطاني والروسى فى الدسنة الى الحكومة العثمانية

فى السادس والعشرين من شهر نيسان سنة ١٨٤٧ م «٩٧»

يتشرف الموقعان فى أدناه ممثلا بلاملى وبطابة العظمى وروسية الوسيطين  
بتسلم المذكرة المطابقة — مع الملحق — المتعلقة بالمفاوضات التركية الابرانية  
والتي تفضل معالي علي افندي وزير الخارجية بارسلها اليها في الحادي عشر  
من الشهر الحالي .

لقد ارتاح الموقعان أشد الارتياح من تصريح معالي في المذكرة المذكورة  
بالتناية عن الباب لعالي بانه قد قرر لقرار على اصدار التعليقات على الفور الى  
المدوب العثماني الموصى في ارضروم للتوقيع على مواد المعاهدة المتقدمة مع بلاط  
ايران عبر المعدلة أي وفق النص الذي وضعه مدوبا البلاطين الوسيطين وكما  
قدمت لموافقة الحكومات المختصة من قبل ورائها الموصيين في ارضروم على  
شرط ان يقدم ممثلا البلاطين المذكورين الى الباب العالي الايضاحات عن بعض  
النقاط التي ترى الحكومة العثمانية انها غير واضحة كل الوضوح .

اما النقاط التي يريد الباب العالي تقديم ايضاحات عنها فهي كالتالي : —  
١ — يظن الباب العالي بان الفقرة الواردة في المادة الثانية من مسودة المعاهدة  
والتي تنص على ترك مدينة المحمرة ومينائها ومرساها وجزيرة حصر لايران  
لا يمكن ان تشمل اراضي الباب العالي المتضمنة ( أ ) بخارج المدينة ولا  
موانيه الاخرى الواقعة في هذه الأقاليم .

( ١ ) قد استصحب كنه ( الواصف ) بدلا من كنه ( المصنف ) في السند المرسل الى

المدوب الايراني في شهر كانون الثاني من سنة ١٨٤٨

وبهم الباب العالي كذلك فيما يتعلق بالنص الوارد في فقرة أخرى من هذه المادة حول مكان تقسيم العشائر التابعة فعلا لإيران أي أسكان نصفها الواحد في أراضي عثمانية ونصفها الآخر في أراضي إيرانية. من يعلم هل إن ذلك معناه أن تصح أيضاً أقسام العشائر الموحدة في تركيا خاصة لإيران وبالتالي أن تترك كذلك لإيران الأراضي التي تحت تصرف تلك الأقسام وهل سيكون لإيران الحق يوماً من الأيام في المستقبل في أن تنازع الباب العالي حتى التصرف في الأراضي المذكورة .

٢ - بهم الباب العالي فيما يخص أحكام المادتين الأولى والرابعة الحالية أن يعلم هل أن للحكومة الإيرانية الحق في أن تدخل التعويضات المالية فيما بين الحكومتين التي ثارت عنها برمتها ضمن الادعاءات الشخصية والمفهوم لدى الباب العالي أن هذه الادعاءات لا تسري إلا إلى بعض رسوم الرعي والحياز في تكديدها رعايا الحكومتين من جراء الأعمال التي ارتكبتها قطاع الطرق وما شاكل ذلك .

ثم إن لباب العالي يستفهم ما إذا كان سيتم الحصول على موافقة الحكومة الإيرانية على مسألة الامتحانات والحصول المصافة إلى المادة الثانية وكذلك على الفقرات المختصة بالمعاملة المتبادلة التي سبهي عن درجتها في المادة السابعة من مسودة المذويين .

وما كان الممثلان الموقعان ادعاء راعيين وملزمين في ارضة الغنوص العاق لدهن الباب العالي حول جميع المسائل المذكورة في اعلاؤهما بما يصرحان بهذا كالاتي :-

نصوص ١ - أن مرسى الحمرة هو تقسم الواقع مقابل مدينة الحمرة في قناة الحمار وهذا التعريف لا يحتمل أن يؤثر أي تغيير آخر في معناه وفصلاً عن ذلك فإن الممثلان الموقعان في ادعاءه يشاطروا الحكومة العثمانية الرأي القائل بان قيام الحكومة العثمانية بتركها لإيران مدينة الحمرة وميائها

ومرساها وجريرة خصر في المنطقة المذكورة لا يعني تركها أية أراض أو  
موان أخرى موجودة في تلك المنطقة .

ويصرح كذلك الممثلان الموقعان في ادعاء مانه سوف لا يكون لايران  
الحق بأية حجة كانت في ان تقدم ادعاءات حول المناطق الكائنة على الصفة  
البني من شط العرب ولا حول الاراضي العائدة لتركية على الصفة اليسرى  
حتى حيث تقص من تلك الصفة أو من ثمة الاراضي عشائر ايرانية  
او اقسام منها

مخصوص ٢ - اما بشأن نخوف باب اعدي من احوال تفسير المادتين الاولى  
و لراعة من مسودة المعاهدة تفسيراً غير قانوني بحيث يؤدي بالحكومة الايرانية  
الى ثرة مسألة الادعاءات المالية التي بين الحكومتين من جديد فان الممثلين  
الموقعين في ادعاء يصرحان بهذا كما ان المادتين المذكورتين من مسودة  
المعاهدة قد صرحتا بالتنازل الآن وفيما بعد عن جميع الادعاءات التي من  
هذا النقص منها كان مشأوها منه ليس في الاستطاعة استئناف البحث في هذه  
المسألة بشأن اية قصه كانت وانه على الفريقين ترضية اصحاب الادعاءات  
الشخصية فقط دون غيرها . وبذلك عن ذلك فان تدقيق تلك الادعاءات  
الشخصية وست في مشروعاتها سيئات بلجنة خاصة تؤلف هذا الغرض كما ان  
المت في أي من الادعاءات التي ستعتبر ثمة ادعاءات شخصية سيئات كذلك  
الى هذه اللجنة .

والجواب على السؤالين الفرعيين السابقين وردا في ختام مذكرة معالي عني  
اعدي فان الموقعين في ادعاء يعتقدون بان هناك ما يسوغ لها القول بان  
الحكومة الايرانية ستوافق بلا تردد على ان تدرج في المادة السابعة الفقرات  
المتعلقة بأصول المعاملة المتبادلة التي على كل من الحكومتين مراعاتها حتماً بصالح  
رعاياها ورواها ومواطنيها القسليين . أما بشأن مسألة الا - تحتكامات  
والخصوم فلا يستطيعا سوى بيان رأيي الشخصي وهو ان تعهد الدولتين  
الاسلاميتين تعهداً عادلاً بعدم تحريض صمتي شط العرب بمعامه صمان آخر

لدوام العلاقات السوية بين المملكتين كما انه من شأنه توثيق عري الاحلاص  
وحسن لنية وهذا ما ترمي اليه المعاهدة المذكورة .

بناء على ما تقدم فانه في وسع لمشتين الموقعين في ادناه ان يعضدا تلبية  
رغبات الباب العالي حول هذه النقطة بواسطة توسط رملاتهم في طهران وخما  
وطيد الامل بان عملها هذا سيسفر عن نتيجة مرضية  
وفي غير لوقت يعتقد المشلان الموقعان في ادناه به في الامكان امضاء  
المعاهدة قبل مهور نتيجة المفاوضات حول النقطة الخاصة الآفة المذكورة  
في الاستطاعة فيما بعد اضافة مادة جديدة الى المعاهدة  
ببره في ١٤ ( ٦ ) نيسان ١٨٤٧

الموقعان الخ \* \* \*

الاستينوف

اج \* وليلى

# جواب الحكومة العثمانية على مذكرة السفيرين

البريطاني والروسي في مدينة الاستانة ١٩٠٩

تلقيت مذكرة معاليكم الرسمية المشتركة والمؤرخة ١٤ ( ٦ ) شهر بيان الماصي حوائجاً على مذكري، لوسمية الى معاليكم التي وصلت فيها بعض الايضاحات حول موضوع المعاهدة الابرانية .

لقد قيل في مذكرة معاليكم فيها يتعلق بالاراضي والعشائر التي تبحث فيها المادة الثانية من مسودة المعاهدة انه وان كان الباب العالي يوافق على ما جاء في هذه المادة بشأن احتياط ايران بمدينة المحمرة ومينائها والمرسى الواقع مقابل المدينة في قناة احمار ، خريرة حصر لكنه لا يتنازل بذلك عن أي ميناء آخر أو ارض اخرى في تلك المنطقة وانه سوف لا يكون للحكومة الابرانية الحق في تقديم أي ادعاء كان يحق للملكية لا فيما يخص الأماكن المأهولة على الصفة اليسرى من شط العرب ولا فيما يخص الأماكن المعتمدة للحكومة العثمانية على الضفة اليسرى منه حتى حيث تغفل عشيرة ابرانية او قسم منها وانه سوف لا تدخل الادعاءات الموجودة بين الحكومتين والتي تمارلتا عنها بأجمعها بمقتضى المادة الاولى ضمن الادعاءات لشخصية التي تبحث فيها المادة الرابعة وان هاتك ما يبحث فيكما الأمل بموافقة بلاط ايران بلا تردد عن طرح الفقرة التي سهي عن درجها في المادة لسابعة حول اصول المعاملة المتبادلة .

ان الباب العالي مرتاح الى الايضاحات والتأكيدات الرسمية المار ذكرها في أعلاه ولما كان لصاحب الخلافة السلطان ملء الثقة بالبلاطين الوسيطين وعمليهما فقد اصدر اراذته الملكية بأرسال التعليمات لمعالي انور افندي مندوب الباب العالي في مدينة اصروروم كي يوقع على مسودة المعاهدة التي قدمها مندوبا البلاطين الوسيطين بلا تعديل على ان يقبل بلاط ايران

بالتأكيـدات التي اعطاها ممثلا سلاطين الوسيطيين والتي ماأخا اندايراس سوف  
لا تقدم ادعاءات تتعارض وهذه التأكيـدات وكذلك على انه اذا ما قدمت  
ادعاءات من هذا القبيل فان المعاهدة ستعتبر لاعية وبطلنة لمفعول  
ان الغرض من كتابة هذه المدكرة الرسمية وار- انا انيكم هو إلفات نظر  
معاليكم الى جميع الاعتبارات المذكورة في اعلاه .

في ٢٩ جمادي الأول سنة ١٢٦٣ .

( الامضاء )

اسعيد محمد امين علي



# مذكرة مؤرخة في ١٤ (٣١) كانون الثاني

سنة ١٨٤٨

من صرنا محمد علي خانة الى السعديين الروسي والبريطاني ١١٠٥

أصرح بهذا معاليكم بأني بناء على المهمة التي عهدت بها إلي حكومتي لتبادل وثائق إبرام معاهدة أرصروم موافق لكل الموافقة على الايصاحات التي قسمها ممثلا الدولتين الوسيطتين الى الباب العالي حول النقاط الثلاث الاولى من رسالة معاليكم وفصلا عن ذلك أصرح فيما يختص بالنقطة الرابعة من الرسالة المذكورة بأنه لا مامع لدي على ان تدرج في المادة السابعة لمقررات المتعلقة بأصول المعاملة المتبادلة التي على كل حكومة من الحكومتين مراعاتها فيما يتعلق برعايا الحكومة الاخرى ورواها ومواطنيها القضاة وكذلك أصرح فيما يخص الاستحكامات والحصون بأن جلالة الشاه يوافق على ان تمتنع ايران عن إقامة الاستحكامات والحصون على الضفة اليسرى التي أمر تصرفها لها بموجب احكام المعاهدة ما دامت تركية تمتنع عن إقامة الاستحكامات والحصون على الضفة اليمنى من شط العرب مقابل الاراضي الايرانية .

وتأييدا لذلك فقد وقعت على هذه المعاهدة وحتمها بختمي .

بيرة . ٢٣ صفر سنة ١٢٦٤ الموافق ١٩ ( ٣١ ) كانون الثاني سنة ١٨٤٨

( المضاء ) محمد علي

## اتفاقية ١٢٨٦ حول مخزونات الحدود

تم إبرام هذه الاتفاقية بين وزير خارجية الدولة العثمانية محمد أمين عادي باشا وبين السفير الايراني حسين محمد خان في الاستانة في اليوم الرابع عشر من ربيع الآخر سنة ١٢٨٦ وقوام هذه الاتفاقية سبع مواد وهي (١١١) :

المادة الاولى : ان الحدود الفاصلة بين الدولتين تبقى كما هي وبمحافظ الطرفين على الأمن على الحدود .

المادة الثانية : براعي الطرفين قاعدة ( استاتوقو ) وهي ان تبقى الاراضي والمخلات المتدرع عليها بيد الدولة التي هي في يدها بدون اجراء أي عمل الى ان تكشف عليها هيئة الممكونة من الدول الأربع وعلى المسؤولين من الجانبين ان يلاحظوا هذه القاعدة بكل عتناء

المادة الثالثة : واستناداً الى قاعدة ( استاتوقو ) تبقى هذه المخلات المزارع عليها بعد الكشف من قبل الهيئة المؤلفة من دول بيد الدولة التي هي بيدها اي ان تثبت الحدود ونحطت وان لا يعد ذلك من املاكه في المستقبل .

المادة الرابعة : لا يحدث أي تغيير في البدء والتعصير في المخلات المزارع عليها بعد اجراء الكشف في وقت التخطيط وان لا يحاول اي طرف في ادعائها مرة ثانية البدء بتخطيط الحدود .

المادة الخامسة : في منطقة ( هارلي كول ) يحوز تعمير البيوت من قبل اصحابها على ان لا يكون ذلك حجة في تثبيت العائدية في تلك المزارع .

المادة السادسة : اذا حصل اختلاف لدى المسؤولين في تنقيده هذه الاتفاقية على الحدود ولم يتمكن الطرفين الاتفاق على رأي تحري الانصالات بينهما وبين دولتهما وتحاول ان تحل هذه الخلافات بالمحادثات الدبلوماسية بين الدولتين .

المادة السابعة : ان هذه الاتفاقية تراعى على ان لا تؤثر على ادعاءات والتمارات الدولتين لحين تسوية الخلافات بينهما وتثبت الحدود

اما دول الاستاتوقو فهي : اسكلترة ، روسية ، الدولة العثمانية وايران



## بروتوكول طهران المؤرخ ٢١ كانون الاول سنة ١٩١١

١١٢٠ لما كانت الحكومتان الإيرانية والعثمانية راغبتين في د تختنا من الآن فصاعداً كل موضوع يقضي بهما الى الجدل حول حدودهما المشتركة ولما كانتا قد أصدرتا الأوامر الأولى بوزير خارجية إيران والثانية بسفير تركي في طهران لكي يصفا أسس المفاوضات و لأصول التي ستتح لآج - ل تحديد الحدود المذكورة فقد وافق الموقعان في اتمام عدد الدولة على النقاط التالية :  
أولاً - يجتمع قومسيون مؤلف من عدد مندوبين من مدوبي الفريقين في الاستانة بأسرع ما يمكن .

ثانياً - تصدر التعليقات لمدوبي الحكومتين بعد تزويدهم بكافة الوثائق والأدلة المؤيدة لأدعاءاتها ليقرروا باخلاص وعدم محابة حظ الحدود لدي تفصل البلدين وبعد ذلك تقوم قومسيون في مجرد تثبيت التحديد القطعي على الأرض وفقاً للأسس التي وضعها القومسيون السابق

ثالثاً - تكون أعمال القومسيون المشترك اندي سيجتمع في الاستانة مبينة على مواد المعاهدة المعروفة بمعاهدة أرصروم الموقعة في ١٢٦٣ .

رابعاً - اذا لم يتفق مندوبو الفريقين على تفسير وتطبيق بعض مواد المعاهدة من المتفق عليه انه عند ختام مدة ستة أشهر المفاوضات المعنية ختم مسألة تحديد الحدود حتماً كاملاً نحال جميع النقود المختلف فيها معاً الى محكمة التحكيم في لاهاي وذلك بعية حسم المسألة رمنها بصورة نهائية .

خامساً - من المفهوم انه لا يجوز لأي من الفريقين ان يتحد احتلال الاراضي المتنازع فيها احتلالاً عسكرياً كحجة قانونية يدي بها

كتب عن نسحتين وتم تبادل الأصل بين الموقعين في اتمام بالنيابة عن حكومتها . السفارة العثمانية الامبراطورية في طهران في الحادي والعشرين من شهر كانون الاول سنة ١٩١١ .

( الامضاء ) وثوقي الرولة ( الامضاء ) هـ . هيب

البروتوكول الموقع عليه في الـ ١١ من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٩٣

من شهر تشرين الثاني سنة ١٩١٣

ان الموقعين في ادناه « ١١٣ » :

صاحب القحامة السيد لويس مالت السفير الموصى والمندوب فوق العادة  
لصاحب الجلالة البريطانية لدى جلالة السلطان وصاحب القحامة مرزا  
محمود خان قاجار احتشام السلطة السفير الموصى والمندوب فوق العادة  
لصاحب الجلالة شاه ايران لدى جلالة السلطان وصاحب المعالي امير ميشيل  
ده حيدر السفير الموصى والمندوب فوق العادة لصاحب جلالة اميراطورية  
روسيا لدى جلالة السلطان وصاحب اسمو الأمير سعيد حلم باشا الصدر  
الاعظم ووزير الخارجية في الامبراطورية العثمانية قسند احتشام واليدوي في  
هذا بروتوكول الاتفاق الذي تم بين حكوماتهم بشأن الحدود  
التركية الايرانية .

بدأ المتمعنون بتدقيق المفاوضات التي جرت حول تاريخه ولقي كانوا  
قد باثروا بها في الآونة الأخيرة .

لوحظ ان لقومسيون المشترك المصوص على تأليفه في المادة الاولى من  
البروتوكول المصفي في طهران والمعقد بين سفارة الامبراطورية العثمانية وبين  
وزير خارجية ايران كانت في أسس المفاوضات المتعلقة بتحديد الحدود  
التركية الايرانية قد عقدت ايامه عشر اجنءاً الاول في ١٢ ( ٢٥ ) آذار  
والأخير في ٩ ( ٢٢ ) آب سنة ١٩١٢ .

وفي ٩ ( ٢٢ ) آب سنة ١٩١٢ أرسلت السفارة الروسية الامبراطورية في  
الاستمارة الى الساب الذي مذكورة قم ٢٦٤ تقول فيها « وتعتقد الحكومة  
الامبراطورية بأنه ليس في الاستصفاة تقول ضرورة وضع الشروط الصريحة  
الواردة في معاهدة ضرورة موضع التمهيد فلا تأخير لان تلك الشروط تعتبر

متمثلة الرجوع الى الوصع الذي كان سائداً في السنة ١٨٤٨ ، وفي عين الوقت ارسلت السفارة المذكورة الى الحكومة العثمانية مذكرة تبين خط الحدود بوجه التفصيل وتصورة تنطبق على الشروط الموصوعة في المعاهدات السابقة العمل فأجابت الحكومة العثمانية على تلك المذكرة بمذكرة رقمها ٣٠٤٦٩ - ٤٧ وتاريخها ١٨ ( ٣١ ) آذار سنة ١٩١٣ جاء فيها انه « لما كان الباب العالي توافاً للعمل حسب الرغبة التي اعربت عنها الحكومة الروسية وذلك بأرائه اسباب الخلاف في سلاقتها ايجابية معها ولما كان كذلك راعياً في ان يبرهن للحكومة الايرانية على حسن نواياه فيما يخص النزاع القائم حول هذا الموضوع بين المملكتين فقد قرر ان يقلل الخط الوارد ذكره في مذكرتي السفير الروسي الآتيتي الذكر لأجل تحديد تقسيم الشالي من الحدود لتركية الايرانية من سردار بولاق الى بأنه أي خط العرض درجة ٣٦ » .

ومع ذلك « - الحكومة العثمانية اقترحت دخول بصفة تعديلات على الخط المقترح في المذكرة الملحقة بمذكرة السفارة الروسية المرفقة ٢٦٤ والمؤرخة في ٩ ( ٢٢ ) آب سنة ١٩١٢ . ثم ان الحكومة المذكورة دلت مذكرتها « بمذكرة ابصاحية حول مسألة حدود رهاب والتدابير التي تستطيع قوتها بمعية التوصل الى تفاهم هائي عادل مع الحكومة الايرانية حول ذلك القسم من الحدود »

فأجابت السفارة لروسية على ذلك بمذكرة رقمها ٧٨ وتاريخها ٢٨ آذار ( ١٠ نيسان ) سنة ١٩١٣ قالت فيها انها احاطت علماً بالبيان « الذي نعرف فيه الحكومة العثمانية محتوى المادة الثالثة بالصيغ من معاهدة سنة ١٨٤٨ المعروفة بمعاهدة ارضروم كسداً لتحديد منطقة اراط بأنه وذلك كما ورد في المذكرة المرفقة ٢٦٤ والمؤرخة في ٩ ( ٢٢ ) آب سنة ١٩١٢ » . اما شأن التعديلات التي اقترحتها الدبلوماسية العالي فقد قالت السفارة الروسية ( وتحتفظ حول مسأله اكره حاي ) بأنه من ضرورة لقصوى ألا يجري تعبير ما في الخط المقرر في مذكرتها المؤرخة في ٩ ( ٢٢ ) آب سنة ١٩١٢ . وأما فيما

يتعنى بقضية رهاب فال السفارة الروسية مع كونها احتجبت بحق تقديم ملحوظات معصلة عن تلك الحدود لكنها اعترت « عن رأيها حول المسودة العثمانية برمتها وهي على ما يلوح لها لا تضمن حفظ النظام والسلام على الحدود في المستقبل صيانة كافية » . وفي اليوم العشرين من نيسان ( ٣ أيار ) سنة ١٩١٣ بعثت السفارة الروسية الى صاحب السمو الأمير سعيد حليم باشا ، مذكرة مطابقة مشفوعة بمذكرة أخرى تلخص نقطة نظرها بشأن تحديد منطقة رهاب والاعليم الواقعة الى الجنوب منها .

ثم اعتقت هذه المذكرات بمحادثات بين المنيو ميشيل ده جيير والسر جيرارد لوتر من جهة وصاحب السمو المرحوم محمود شركت باشا من الجهة الأخرى ، ودوت نتائج هذه المحادثات في مذكرة صافية وقعها السفير الروسي الى الصدر الأعظم في السادس من شهر حزيران سنة ١٩١٣ وكذلك في مذكرة عدد ٣٤٥٥٣ بعث بها الباب العالي الى السفارة الروسية في السادس والعشرين من شهر حزيران ( ٩ تموز ) سنة ١٩١٣ والى السفارة البريطانية في الثاني عشر من شهر تموز من السنة المذكورة .

وفي التاسع والعشرين من شهر تموز سنة ١٩١٣ أمضى « تصريح » في مدينة لندن من قبل السر دواود عراي وإبراهيم حتي باشا حول تحديد الحدود الجنوبية بين إيران وتركيا . وبعد ذلك شرعت السفارة الروسية في تنحيص أسس ومبادئ التحديد المقرر في المراسلات المتعلقة بالحدود التركية الإيرانية وقدمت ان الباب العالي مذكرة عددها ١٦٦ وتاريخها ٥ ( ١٨ ) آب سنة ١٩١٣ كما ان السفارة البريطانية قدمت اليه مذكرة مطابقة في عين « تاريخ » فأجاب عليها لياب العالي بمذكرة مطابقة مرقمة ٣٧٠٦٣-١١٣ ومؤرخة في ٢٣يلول سنة ١٩١٣ .

وقد استمرت المفاوضات التي دارت فيما بعد عن موافقة مندوبي بريطانية اعطى وايران وروسية وتركيا لأربعة المعوصين على الأحكام التالية :

## أولاً .

لقد تم الاتفاق على تعريف الحدود بين إيران وتركيا على الوجه التالي -  
تبدأ الحدود في الشمال من علامة الحدود رقم ٣٧ على الحدود التركية  
الروسية لكائنة بالقرب من سردار بولاق على الدروة الواقعة بين أراض  
الصغير وأراض الكبير ثم تترك نحو الجنوب عن طريق الأكام تاركة على  
الجانب الأيراني وادي دربند وسارنوش ومياه يارم قيا التي ترتفع إلى جنوب  
جبل ابوب بك وتترك الحدود بعد ذلك بولاق باشي في إيران وتستمر  
مستقيمة أعلى الآكة كائن طرفها الجنوبي في الدرجة ٤٤ والدقيقة ٢٢ من الطول  
العربي والدرجة ٣٩ والدقيقة ٢٨ من العرض الشمالي بوجه التقريب ثم  
تسير متاخمة للجانب الغربي من الهور الممتد إلى العرب من يارم قيسا وتقطع  
حدود صاري صومارة بين قريتي كرده راب ( التركية ) وداركان  
( الأيرانية ) ومنه تصعد على الآكة لكائنة إلى جنوب داركان تسع  
الأصابع المسماة صاراني ورندوي وكركمه وقاني بابا وجدوكة حسيينا  
ودوه جي .

وبعد دوه جي يقطع الخط وادي اكري حابي في مكان يسمى قومسيون  
التحديد وفقاً لمبدأ بقاء الوضع على ما كان عليه سابقاً تاركاً قريتي نادو  
ولعطو في إيران .

وتقرر ملكية قرية قزبل قيا (الاسور) بعد تدقيق وضعها الجغرافي على  
أن تعطى لتركيا الجانب العربي من النصب الموحد في تلك المنطقة وتعطى إيران  
الجانب الشرقي منه .

وأذا ترك خط الحدود الشمالي قسماً من الطريق الذي يمر بالقرب من  
قزبل قيا وبوصل منطقة بيارند عطفية وإن خارج الأراضي اللبنانية من  
المفهوم بأن الحكومة الأيرانية ستجعل المرور في القسم المذكور من الطريق  
حراً للبريد العشائية وللمسافرين والضائع إنما تستثنى من ذلك الحداود  
والقوافل العسكرية .

وبعد ذلك يصعد خط الحدود الى الأكام التي تتكون من الأصباب  
الآتية : قرية ريدت وصاري حه ودوماسو وقره بورعا والتل الكائن بين  
حوصي ايري جاي ( الايراني ) ويللي كول ( التركي ) واودال داشي ورشكان  
والتل الكائن بين احورك وناقرا وبارك رادار وجوري ماهيه وحصر  
بابا وآورستان .

أما شأن منطقة كونور فيطبق البروتوكول المؤرخ في ١٥ ( ٢٨ ) تموز  
سنة ١٨٨٠ المعروف باسم روتوكول صاري قامشي بحيث تبقى قرية كهولك  
في تركية وقرى بيه حه وراري وعرايل ( هرايل ) ويلليث ( الاثنين )  
وبابا مريث في ايران .

وتتعلق الحدود وهي متعة أكمة مير عمر جبل سورواو وبمسد ان تترك  
حاجبا كما على الجانب التركي تمر عن طريق الصب المكون من مصيق بورش  
حوران وجان هارمين وبه كر وشين تال وساردول وكلامي وكوه ر  
وركه مندوبري تان واسكدر وآفيه وكوتول وبقي وادي حرکا في  
تركية وقرية سارنك وسرو في ايران وتتم الحدود من طرف كونور الجنوبي  
على الأكمة التي ترتفع الى عربي قرية . من الايرانية ثم تتصل وهي متعة قم  
جبل سرايدوست بدورة جبل زونت .

ومن جبل زونت تتسع الحدود بصورة متواصلة الصنب الكائن بين  
المناطق الايرانية المسماة تركه ور ودشت ومركه ور وسحق جيكاري التركي  
أي ذرى جمال شبعه شيشالي وحل جوفري وجبل بردير وكوت كوتر وكاري  
بك وايوح وماي حلانة والجمال الواقعة الى عربي دبنار ودلامير . وبعد ذلك  
تصل الى مصيق كله شين بمسد ان تترك في احاب الايراني الحوض الذي  
يصب - بطريق اوشو - في بحيرة اورميه بما في ذلك بناييع سر كادر (قادر)  
المعروف باسم آب مركادر ( الواقع واديه الى الغرب من جبل دلامير والى  
الشرق من جبل كرده )

والى الجنوب من مصيق كله شين تترك الحدود حوص لاوبنه بما في ذلك

وادي جومي كلي ( انواقع الى شرق ورده كل و الى الجنوب بعربي من سبي ر )  
 على الجانب الايراني ومياه رواندور على الجانب التركي . ثم تسير مارة بالقمم  
 والمصايق التالية : سياه كوه ورده كل و بزر و ارزي و سر شيوه و كوي  
 خوجه ابراهيم . وبعد ذلك تواصل سيرها نحو الجنوب مشبعة سلسلة جبال  
 قديبل الرئيسية وتاركة على الجانب الايراني احواص سواعد و كيانو من  
 الجانب الايسر . وهي جداول اردنان و خضر آغا و نبي حاتان .

ومن المفهوم بأن العشار التركية التي من عدتها قضاء فصل الصيف في  
 الوديان المذكورة عند يابيع كادر ولاويه ستستمر على التمتع بمراعيها وفق  
 عين الشروط المعمول بها في الماضي .

وبعد ان يصل خط الحدود قمة مرقلة ( قلعة ) كيني ير من فوق زوي  
 حاسوسان ومصيق دابر و يقطع نهر ورنه بالقرب من حسر ورده ردان  
 وهنا على قوسيون التحديد ان بت في مصير قرية شبيهة وفاقاً لمبدأ تقاء  
 الوضع على ما كان عليه سابقاً .

ثم بعد ورده ردان يصعد خط الحدود الى سلسلة جبال هودابا كير  
 وورده سنان وورده عد تمنح ومصيق كني رش . وبعد ذلك يتبع الصبيب  
 المنكون من لا كاف كرد و دولري و مصيق حاد احمد و طرف ته سادلوس  
 الجنوبي وهكذا تمر الحدود ما بين قرية قاندوب ( التركية ) وقرية كيش  
 كيشيو ومارني ره , الايرانيين و تقص الى مجرى نهر كيانو ( الزاب الصغير )

وبعد اتصال خط الحدود بمجرى نهر كيانو يسير متعاً بياه مع مجرى  
 وتاركا النصف اليميني منه ( آلان عجم ) على الجانب الايراني والنصف اليسرى  
 على الجانب التركي . وعند وصول الحدود الى مصب نهر حيه رشي ( احد  
 سواعد نهر كيانو في الجانب الايسر ) تسير مع مجرى النهر المذكور تاركة  
 قرية آلوت و كويرواخ على الجانب الايراني ومطقة آلان مايونت على  
 الجانب التركي . وتترك مجرى النهر المذكور عند طرف جبل بالو الجنوب  
 الغربي صاعدة الى الطرف لشان العربي من سلسلة جبال سوركوف الممتدة الى

الجنوب من ذلك النهر ونهر على أكمة سوركوف تاركة متطفتي سيويل وشبه كل على الجانب التركي .

وعند وصول الحدود الى النقطة الفلكية من جبال سوركوف الواقعة تقريباً في الدرجة ٣٥ والدقيقة ٤٩ من العرض الشمالي تمر في اتجاه قرية جامارو التي سيقرر مصيرها من قبل قومسيون التحديد وفقاً لمبدأ بقاء الوضع على ما كان عليه سابقاً . ثم يصعد الخط الى سلسلة الجبال التي تؤلف الحدود بين منطقة مانه الايرانية ومناطق قرلجة وكالاش ويرد كجل وشيت هالكا جبال ودوبرا وماراجال ومسي كانا التركية وبعد ذلك يصل الى مضيق بوخويان . ومن ثم تنشئ الحدود - وهي متعة الصب - تارة نحو الجنوب وطوراً نحو الغرب مارة بطريق قم مول كوزا وشيت شهيدان وهزار مال وادي كدر وقة ملائك وكوه كوسه رشه وعاصلة منطقة تره نل لتركية من منطقة مريوان الايرانية

ومن هناك تتبع الحدود جدول حليل آباد مائرة عكس المجرى الى حد ملتقاه نهر جام قرلجة وبعد ذلك تتبع نهر جام قرلجة مع المجرى لحد مصب ساعده الأيسر الذي يصب في قرية بناوه سوتة . ثم تتسع جدول بناوه سوتة مع المجرى وتصل - بطريق مضيق كله ماني صار وكله بيران - الى مضيق سورين المعروف على ما يظهر باسم جيكان او ( جاقان ) .

ثم تصحح سلسلة جبال اورامان الرئيسية الممتدة الى الجهة الشمالية الغربية والجنوبية الشرقية عارة عن الحدود بين ايران وبين منطقة شهرور العثمانية وتستمر الحدود عند طلوعها قمة كياجار ( الى الجنوب الشرقي من قله سلم والى الشمال الغربي من شهر اورامان ) في اتباع الأكمة الرئيسية الى محل تفرعها على الجانب العربي وترتفع الى شمال وادي ديروولي تاركة قربتي هانه كرمه وبوسود على الجانب الايراني . اما فيما يخص القسم المتبقي من الحدود لحد نهر سيروان فعلى القومسيون ان يقوم بصورة استثنائية بتحديد الأرض آخذاً بنظر الاعتبار التعبيرات التي طرأت هناك ما بين السنة ١٨٤٨



والسنة ١٩١٥ .

والى جنوب نهر سيروان تبدأ الحدود بالقرب من مصب نهر جام .  
رمكان مارة بطريق حل نيرل ومنه نزل الى مجرى مياه جدم زوشك . ثم  
بعد ان تتبع لصبب مواقع بين المجرى المار الذكر وبين النهر الذي يسمى  
( حسب الخريطة المطابقة ) نشت عراو عند ارتفاعه الى جبل نندايو تعود  
فتصل الى قمة الجبل المذكور .

وبعد ان تسير الحدود متبعة أكمة نحو تعود فتتبع عند بلوغها سلسلة  
جبال دربند دهول ( دربندهور ) نهر رنجيه ( عباسان ) لحد اقرب نقطة  
من قمة شوالدير ( نقطة فاكية ) واقعة الى أسفل قرية ماميشان . وتصل  
الحدود الى هذه النقطة وبعد ذلك تمر بطريق درى التلال التي يتألف منها  
صبيب بين - هول تليكو وسرقله ومن ثم بطريق جبال حولي باغان وعلي بث  
وبندر كوك كرميك وسككر واسبكوران لحد النقطة الكائنة في مصيق  
ننك حمام الواقع مقابل طرف جبال كراوير الشمالي

ومن هناك تتبع الحدود مجرى نهر قوراطو لحد القرية المسماة بذلك  
الاسم وعلى قومسيون النجديد ان يقرر مصير قرية قوراطو ولطوار الى  
قوميات سكانها . ومن ثم تمر الحدود بطريق الطريق الواقع بين قربتي  
قوراطو وكوشي كورك وبعد ذلك تسير على محاذة ذري حيلي كيشكه  
واق داغ وبعد ان تترك قه سيري في ايران تنهي نحو الجنوب لحد عمر  
كاني بار الغني ومن هناك تتبع نهر الوند مع المجرى لحد النقطة الكائنة  
على بعد مسافة ربع ساعة زولا من ملتقاء جدول كيلان . ومن تلك النقطة  
تستمر في سيرها لحد بعد صومناحة آب نغشان ( وفق الخط الملتحق ) عليه  
مع محمود شوكت باشا والمين بصورة قريبة على الخريطة الملحقة بذكره  
السمارة الروسية المؤرخة في ١٨١٥ آب سنة ١٩١٣ تاركة بقط مقاطعي  
في تركية . وبعد ان يتسم خط الحدود جدول نعط دره سي وبلغ نقطة تقاطع  
طريق قصر شيرين والجدول المذكور يعود فيواصل سيره على محاذة جبال

واربلد وكوزع كيليشوفان وجل عربي (تمة حل حر بناجين) . وعلى  
قومسيون التوحيد ان يصنع اتفاقية خاصة لتوزيع مياه كنكبر (سومر)  
ما بين الفرقاء ذوي الشأن

وتدانه لم يتم البحث بالتحصيل في قسم الحدود الواقع بين مدلي والنقطة  
الشمالية لخط المدين في انصربح المتخذ في لندن شاربح ٢٩ نمور (شويب)  
بين حفي باشا والسر ادوارد عراي فان الموقعين في ادناه يتركون ابث في  
ذلك القسم من الحدود لقومسيون التوحيد .

وأما بشأن التوحيد من مصقة حورية لحد البحر فان خط الحدود يبدأ  
من المحل المسمى أم الشر حيث يمتد حور السول من حور العظيم . وتقع  
أم الشر الى شرق محل اتصال حور المحسب حور العظيم على بعد تسعة اميال  
الى الشمال لعربي من مساتين الواقعة في الدرجة ٣١ و دقيقة ٤٠ و الثانية ٢٩  
من المراتب الشمالية ومن م الشر يذني خط نحو الجهة الجنوبية لغربية لحد  
الدرجة ٣٥ من طول لعربي تقريباً في الطرف الجنوبي من بحيرة صغيرة  
تعرف بم العظيم ايضاً وواقعة في حور العظيم على بعد مساه قصيرة الى  
الجنوب من شويب ومن هذه النقطة يواصل خط سيره نحو الجنوب  
على محاذة المور لحد الدرجة ٣١ من العرض الشمالي وبتدعه سائراً نحو الشرق  
تماماً لحد النقطة المذكورة الى شمال لشرقي من كشت بصره بحيث يترك هذا  
المحل في الاراضي العثمانية ثم يسير الخط من هذه النقطة نحو الجنوب لحد  
قناة حيان الى نقطة كثرة بين حر ديب وحر أبو عرايد ويتبع منتصف  
مجرى قناة حيان لحد نقطة اتصال القناة المذكورة بشط العرب عند مصب  
حر ار الله ومن هذه النقطة تنبع الحدود بمجرى شط العرب لحد البحر  
تاركاً نهج وحميع الحزر الموجودة فيه تحت السيادة العثمانية مع مراعاة لشروط  
والاستثناءات التالية

(أ) يعود ما بين نى ايران (١) جزيرة محه . الجزيرتين الواقعتين  
بين جزيرة محله ولصمة ليسرى من شط العرب (ماحل عبادان الايراني)

و (٢) الجزر الأربع الواقعة بين شطيط وماوية والجزيرتين الكائنتين مقابل منكوحى - موحى - والتابعتين لجزيرة عبادان و (٣) جميع الجزر الصغيرة الموجودة الآن أو التي قد تتكون فيما بعد مما يتصل عند هبوط الماء بجزيرة عبادان أو بالأراضي الإيرانية إلى أسفل نهر بار الله .

(ب) يبقى ميناء ومرسى المحمرة الحديثين - إلى فوق وإلى أسفل منتقى نهر كارون بشط العرب - تحت السلطة الإيرانية عملاً بما جاء في معاهدة أرسروم بيد أن أنه ليس لهذا الأمر مساس بحق تركية في استعمال هذا القسم من النهر كما أن سلطة إيران سوف لا تتناول أقسام النهر الواقعة خارج المرسى .

(ج) لا يخري تعبير ما في الحقوق والتقاليد والعادات الحالية مما يتعلق بصيد الأسماك في النصف الإيرانية من شط العرب . وتشمل كذلك كلغة (صفة) الأراضي التي تتصل بالساحل وقت هبوط الماء .

(د) لا تتناول السلطة العثمانية أقسام الساحل الإيراني التي قد تعطيها المياه مؤقتاً عند ارتفاعها أو من جراء عوامل عرضية أخرى ولا تمارس السلطة الإيرانية - على جاراتها - على الأراضي التي قد تصبح مكشوفة بصورة مؤقتة ثم عرضية عندما يكون مستوى هبوط الماء دون الحد الاعتيادي .

(هـ) يستمر شيوخ المحمرة على التمتع وفق أحكام القوانين العثمانية بحقوق ملكيته في الأراضي العثمانية .

إن خط الحدود المقرر في هذا التصريح مميز بالأحمر على الخارطة الملحقه بهذا البروتوكول . - لم نثر على الخارطة - الصابط - .

أما أقسام الحدود التي لم تذكر بالتفصيل في خط الحدود المذكور في أعلاه فتقرر على أساس مبدأ بقاء الوضع على ما كان عليه سابقاً وذلك عملاً بنطاق المادة الثالثة من معاهدة أرسروم .

ثانياً

يتم تحديد خط الحدود على الأرض من قبل قوميسيون تحديد مؤلف من

قوميسيري أربع حكومات يمثل كل منها قوميسير واحد ونائب قوميسير .  
ويحل النائب محل القوميسير في القوميسيون اذا دعت الحاجة .

ثالثاً :

على قوميسيون التوحيد عند قيامه بالمهمة المتقاة عليه ان يمثل . -

(١) احكام هذا البروتوكول .

(٢) النظام الداخلي للقوميسيون المرفق بهذا ( البروتوكول ) .

رابعاً .

اذا تضاربت آراء القوميسيرين بشأن حفظ الحدود في أي قسم كان من  
الحدود على القوميسيرين العثماني والارمني ان يقدموا في ظرف ثنائي واربعين  
ساعة بياناً خطياً كل ينقطة نظره الى القوميسيرين البريطاني والرومي وعلى  
هذين القوميسيرين ان يعقدوا اجتماعاً خصوصياً ويصلوا قراراً في المسائل  
المتضمن عليها ويبلغا قرارهما الى وميلها العثماني والارمني . ويجب ان يدرج  
هذا القرار في محضر الاجتماع لعام وان يعترف به كأنه يقيده الأوسع  
حكومات كلها .

خامساً .

حالما يتم تحديد قسم من الحدود يعترف ذلك القسم كأنه مثبت نهائي  
ولا يكون عرصة لأي تدقيق او تعديل فيما بعد

سادساً :

يجوز للحكومتين العثمانية والارمنية ان تزيسا اثناء سير اعمال التوحيد  
معافى على الحدود .

سابعاً :

من المفهوم بأن الامتياز الممنوح بموجب المعاهدة المنزحة في القسم  
والعشرين من شهر ايار سنة ١٩٠١ ( ٩ صفر سنة ١٣١٩ هجرية ) من قبل

حكومة صاحب الجلالة الامبراطورية شاه ايران الى وليم بوكس دراسي  
والذي تشغله الآن ( عملاً منطبقاً للمادة التاسعة من تلك المعاهدة ) شركة  
النفط الامكنيرية الفارسية المحدودة الكائن بحضارتها المسجل في ونجستر  
هاوس بلندن ( ويشار الى هذه المعاهدة في أدناه بكلمة « المعاهدة » في الدليل  
« ب » من هذا البروتوكول ) سوف يبقى نافذ العمل بصورة تامة مطقة في  
كل الاراضي التي حولتها ايران الى تركية بناء على احكام هذا البروتوكول  
والدليل « ب » منه .

تامناً :

توزع الحكومتان العثمانية والايرانية على موطني الحدود عدداً كبيراً من  
نسخ خريطة التحديد التي رسمها القومسيون مع نسخ كافية من ترجمة البيان  
المصوص عليه في المادة الخامسة عشرة من نظام القومسيون الداخلي لكنه  
من المفهوم بأن النص الامرسى وحده هو النص المعول عليه .

الامضاءات : لويس مالت

امتناسم السلطنة محمود

ميشيل ده جبير

جبير سليم

## (١١٤) النظام الداخلي لقومسيون التحكيم

- ١- يتمتع القومسيرون الأربعة بعين الحقوق والصلاحيات بعض الطرق عن رتبهم الشخصية ويتولون رئاسة اجتماعات القومسيون كل في دوره ويسري هذا المبدأ أي مبدأ المساواة التامة الى الأمور التي تخص نواب القومسييرين وسائر موظفي لقومسيون الذين يقومون باعمال نظير اعمالهم .
- ٢- تكون الخريطة لأصلية المطابقة المرسلة الى الحكومتين العثمانية والاربابية في السنة ١٨٦٩ - ٧٠ هي الأساس الطوبوغرافي في أعمال التحديد .
- ٣- يستطيع كل قوميسير في حالة المرمى أو لأية اسباب أخرى ان يفتدب عنه ذاته في القومسيون . وفي هذه الحالة يتمتع النائب بكافة الحقوق العائدة للقوميسير الذي يتوب عنه .
- ٤- تكون اللغة الأهرسية لغة القومسيون الرسمية .
- ٥- يجتمع القومسيون مرة واحدة في الأسبوع او أكثر من ذلك اذا دعي الأمر لثبوت نتائج أعمال التحديد التي قام بها في مختلف الأماكن . وعليه ان يكون محضراً لكل اجتماع وبني هذا ،المحضر في مفتتح الاجتماع الذي يلي وبعد الموافقة عليه من قبل القوميسيرين يوقعون عليه ويجب ان تحتوي هذه المحاضر على وصف مسهب لكل علامة من علامات الحدود إضافة بالحدود نفسها .
- ٦- يرسم خط الحدود على الخريطة المطابقة بالتتابع بحيث يقرر بصورة قطعية وعلى كل من القوميسيرين ان يوقع عليه بالأحرف الأولى من اسمه .
- ٦- يقوم القومسيون بإعداد التداوير المقتضية لأعمال السكرتيرية التي سيعهد لها تدوين محاضر الاجتماعات وكل عمل آخر يرى القومسيون لزوماً لأنشطته بها ويعضد موظفو السكرتيرية اجتماعات القومسيون .
- ٧- يقوم القوميسيرون بأرسال نسخ من المحاضر الى حكوماتهم في الوقت المطلوب .

٨- يقرر القومسيون نوع علامات الحدود التي منبثقة على الأرض وتنحصر الحكومتان العثمانية والارمنية كافة نصها مناصفة وتعين النفقات الانشاء بوجه التقريب لكل مرحلة من قبل القومسيون ويدفع المبلغ المخصص فيها بعد مناصفة من قبل القوميسيرين العثماني والارمني وينفق تحت اشراف اللجان الفرعية المشار اليها في المادة التاسعة أدناه

ويعمل القومسيون حساباً بعية تقسم النفقات نهائياً على الحكومتين  
٩- عند تعيين أماكن علامات الحدود تعييناً قطعياً بالتتابع على القومسيون ان يعين لجنة فرعية للاشراف على عمليات النصب . وتؤلف هذه اللجنة من عضوين اثنين على الأقل أما من القوميسيرين وأما من الموظفين الملحقيين بالقومسيون وعلى اللجنة الصرية ان تقدم تقريراً مسهباً عن اعمالها بأسرع ما يمكنها ويذكر هذا التقرير في محاضر القومسيون . ويجوز ان يكون تعيين اللجنة الفرعية بصورة دائمة .

١٠- للقومسيون اذا دعت الحاجة ان يؤلف لجاناً فرعية اخرى خاصة في الحالات المذكورة في اعلاه وعلى شرط ان تتم الموافقة على اعمالها من قبل القوميسيرين الأربعة في اجتماع عام .

١١- اذا رأى القوميسرون أنه من المطلوب زبيد حرسهم الشخصي فعلى كل من القوميسيرين العثماني أو الارمني كما يكون الحال ان يقوم بالاجراءات اللازمة لذلك مع السلطات المحلية . ولكل قوميسير وحرسه الشخصي حرية المرور على الحدود .

١٢- على القومسيون ان ينظم تجولاته بالاتفاق معاً . ولكل قوميسير ان يختار موقع مضربه الخاص على شرط ان يكون ملائماً بمقدار الامكان لتنقلات القومسيون .

١٣- يجوز للقومسيون ان يؤجل موقتاً تحديد قسم ما من الحدود من جراء الطقس أو لأسباب اخرى . ويجب ان يتال القرار المتخذ بهذا الشأن أكثرية الأصوات .

١٤ - منحصر بأسرع ما يمكن بعد إنجاز أعمال القومسيون نهائياً نسخ من الخريطة المذكورة في المادة ٣ أعلاه مضافة من قبل القوميسيرين كلهم وتورع هذه الملاحق على الوجه التالي . نسخة واحدة لكل حكومة من الحكومات الممثلة في القومسيون ونسخة واحدة لكل من السفارة التركية ووزيرى روسية وانكلترا في طهران ونسخة واحدة لكل من سفراء بريطانيا العظمى وإيران وروسية في الأستانة .

١٥ - على القومسيون عند تجهيزه الدول الأربع بحريطة الحدود المذكورة في أعلاه ان يقدم في عين الوقت بياناً بوصف الحدود بالتفصيل ويجب ان يكون هذا الوصف مطابقاً بالحرف الواحد للوصف المدون في محاضر القومسيون وموقعاً عليه من قبل القوميسيرين الأربعة .

المضامین : لویس مالت

احضار السلطنة محمود

ميشيل ده جبر

سعيد سليم



## مقدمات من محاضر قومسيون التمهيد (١١٥)

المؤلف في السنة ١٩١٤

### الاجتماع السادس والسبعون :

ذكر العضو العثماني انه قد تلقى التعليمات من حكومته بالكف عن التحديد فقال الاعضاء الآخرون بأنهم لم يتلقوا تعليمات كهذه وأنه بناء على ذلك سيقامون بحكوماتهم بالامر مبينين إياها بما وقع وطالين إليها ترويدهم بالتعليمات في هذا الشأن . وقر القرار في عين الوقت على إكمال الخرائط لحد مير عمر داغ .

### الاجتماع السابع والسبعون :

قال العضو العثماني انه قد تلقى تعليمات جديدة من حكومته لأبلاغها اعضاء القومسيون ومآلها انه بالنظر الى عدة اعتبارات مختلفة فقد أرادت الحكومة العثمانية على تأجيل تحديد قسم الحدود الواقع بين مير عمر داغ وحل حصرها الى وقت آخر وان الوضع في ذلك القسم سبطل كما كان عليه سابقاً وستستمر اعمال التحديد في الجهة الشمالية وأصاف قائلاً : ان هذا الأمر ليس معناه الانحراف عن احكام البروتوكول لأن المادة ١٣ منه تحول القومسيون صلاحية تأجيل اعمال التحديد في أي قسم كان من الحدود

وذكر العضو الايراني انه قد سبق له ان أحال المسألة الى حكومته وفي رأيه انه ينبغي تأخير حدود القسم المذكور على الحارطة حتى ان يؤجل إخلاء الاماكن التي ستصيب ايران الى وقت آخر لكن العضو العثماني لم يقبل بهذا الاقتراح . وبعد المناولة احاط اعضاء القومسيون بالتصريح العثماني بيد أنهم سألوا العضو العثماني ما اذا كان استطلعيته ان يقبل بعرض اقتراحه لتصويت

الاكثرية فقال انه لا يستطيع ان يفعل ذلك ثم بين العضو الروسي قائلاً انه ينبغي مواصلة اعمال التحديد حتماً بعدم ضياع الوقت ونظراً الى احوال الطقس واصناف الى ذلك قائلاً ان رفض العضو العثماني جاء مخالفاً لمطالب القومسيون الداخلي وانه يقتضي إبلاغ ذلك الامر الى حكوماتهم . وبعد مداولات اخرى وافق الاعضاء على الاحذ برأي العضو الروسي وقرروا استئناف اعمال التحديد من خضر بابا .

#### المجموع الثامن والسبعون

أعاد العضو الايراني قائلاً انه قد بلغ زميله العثماني ما اتصل به من مجيء الجنود التركية الى سرويت سارنت مرة ثانية ونصب حيامهم فيها فقال العضو العثماني انه قد أبرق على الفور الى الاسنانة وقد تنفى قل بصع دقائق جواباً على رقبته مآله انه اذا كان قد وقع شيء من هذا القبيل فعلاً يجب إصدار لاوامر لسحب الجنود المذكورين . وحينئذ شكر العضو الايراني لزميله العثماني على حواره قائلاً ان هذا الحوار يبرهن على حسن نوايا الحكومتين العثمانية .

#### المجموع الرابع والثمانون

نقد أدت ملاحظات معاون القومسيير العثماني المدونة في محضر الاجتماع السابق حول تحديد منطقة كوتور الى المناقشة فقد اعترض العضو الروسي على الفقرة التي مآلها ان تحديد تلك المنطقة «خارج حدود سلطة القومسيون» لان البروتوكول النهائي قد ذكر حدود المنطقة المذكورة بالصبط . وقد سبق للاعضاء الثلاثة ان ائتمروا على التناحيير الواقع في تحديد تلك المنطقة من جراء رفض العضو العثماني الذي جاء مخالفاً لمنطوق المادة ١٣ من النظام الداخلي .

ان لتعليمات التي تنفذها لعضو الروسي من مغيره في الاستانة حلته على الوطن بأنه قد تم الاتفاق على مواصلة اعمال التحديد إنما على شرط واحد

وهو عدم إحلاء القرى التي في منطقة كوتور من قبل الحنود التركية في الوقت الحاضر . ولم يذكر شيء عن بقاء منطقة كوتور عبر عدة واربأى العصور البريطاني أيضاً بأن بيانات العصور الوسيطيين لم تكن خارج حدود سلطتها .

ثم طلب العصور الأيراني إحلاء جهور التي تحتها الآن الحنود التركية فقال نائب القوميسر العثماني انه تصرأ ان التغير العام فلا صلاحية لديه شخصياً لأصدر الأوامر بإحلاء المناطق التي ستعيب إيران نتيجة التوحيد ووعده تراجعاً حكومته بالأمر بغية إحلائها واحاط باقي الاعضاء عملاً بوعده وساء على التحفصات التي أبداهها نائب القوميسر العثماني قر القرار على إعطاء حرية كوتور المتصلة بعد تدوين هذه الملحوظات عليها : وتمت الموافقة عليها من غير تأشير الحدود .

وتألفت لجنة فرعية لأعداد التدبير اللازمة نصب علامات الحدود في الأماكن المدخورة في سميات الصادرة اليها

#### المجموع السادس والثمانون

ذكر نائب القوميسر العثماني انه قد تلقى نعيات لتأجيل إحلاء بولاق باشي بسبب التغير العام .

#### المجموع السابع والثمانون :

ثم ألقى العصور الأيراني البيان التالي :-

حيثما طلب لعصور العثماني استناداً الى المادة ٣ من روبركول الأستانة تأجيل تحديد منطقة كوتور حيث له بأن الاسباب التي يري طلبه عليها لا تنفق وروح البروتوكول انه ان الوثيقة المدخورة اشارت الى تصويت الأكرية فيما في هذه المرة لم يؤيد رملاني هذا الاقتراح غير اننا وجدنا انفسنا مرعيين على مواصلة دعم التوحيد الى شمال كوتور حيث تصلنا التعليمات اللازمة من حكومة تنا

وقد نقيت الآن لتعليات من حكومتي كي لا اغادر الحدود الى ان يكمل تحديد منطقة كوتور ويسري ان يوافق معي زميلي العضو التركي على استئناف العمل في المنطقة المذكورة وذلك نظراً الى الاعتبارات التالية : -

أود ان ألفت نظر زملائي الى كلمة « مؤقتاً » المستعملة في البروتوكول ( المادة ١٣ من النظام الداخلي ) في يتعلق بتأجيل العمل في أي قسم كان من الحدود . ان هذه الكلمة تترجم لـ بأنه لا يسمح بالتأجيل إلا ضمن المدة المقررة للقومسيون . وما ان اعمال القومسيون على وشك الانتهاء فمن الضروري استئناف العمل المؤجل مرثناً في منطقة كوتور

وفصلاً عن ذلك فانه يحق لفرقاء دي لشان بناء على مسطوق المادة ٦ من البروتوكول النهائي ان يحتجوا لمناطق التي نصيبهم بعد التحديد ثوياً . ولا ارى ان سفير العثماني منع وجهه من الوجوه لإحلاء الاراضي المخصصة لأيران ان جعفر لم يسحب منها لالان ولا جدي واحمد بينما بولاق باشي ليست سوى محطة مؤلفة من درين اثنين ولا سكان فيها عدا ذلك . فبناء على ما تقدم ارجو من زميلي تركي مرة ثانية كي يصدر أمراً بإحلاء هذين المكانيين »

وأجاب ثب نفوميسير العثماني على ما تقدم : « ثلاً ان مسألة الأحلاء ليست ضمن صلاحيته وذلك بسبب لتغير انعام لكنه قد كتب الى حكومته طلباً لإحلاء حمرر أما بشأن بولاق باشي فقد تابع بصورة رسمية بأن المكان المذكور سيقى محتلاً من قبل لترك الى حين انتهاء التغير لعام . واما بخصوص منطقة كوتور فلا علم به نقطة بطر حكومته ويرى انه ليس ثمة داع لتأخير إنجاز اعمال القومسيون بسبب تلك المسألة

وهذا تكلم لعضو لروسي قائلاً انه قد تلقى رقية من سفيره في الأستانة فحواها ان صاحب اسمو انصدر الاعظم قد تعصل بالموافقة على الاقتراح القائل بتأشير منطقة كوتور على الخريطة الجديدة ووعده بأصدار التعليمات اللازمة

ثم اقترح العصور البريطاني ان يصرح للعصور التركي خامآه انه اذا تلقى  
التعيمات للارمة فيعترف بأن الحدود ستكون خط المأشر على الخريطة  
المرفقة ببيانات الممثلين البريطاني والروسي المرفحة في ١ ١٤  
تشرين الاول

فقال العصور العثماني ان حكومته لم تدع له شيء في هذا القصد ولا حتى  
بالمداولة في مسألة كوتور .

وفي الختام اقترح رئيس القومسوق ان يعتبر اجتماع ذلك ليوم لاجتماع  
الآخير وان يرفق بالمحضر وصف بكل الحدود ما عدا منطقة كوتور على أن  
يعقد اجتماع آخر في باروكان في اليوم الثامن والعشرين من شهر  
تشرين الاول لحسم مسألة كوتور ورجحي من العصور التركي ان يرفق على  
الأمور اي حكومته لكي يلقى الجواب من يوم المدة كور . فقال العصور  
التركي بذلك الاقتراح لكنه قال انه يصعب عليه الانتظار بعد أكثر

وتقرر ان يعقد الاجتماع القادم في المآه ثابيه من بعد ظهر يوم ٢٨  
تشرين الاول في باروكان

## المعوقات الدولية الاخرى بين الامبراطورية

### العثمانية والروك الدبرانية

لقد شرحنا في مجلد الممارعات والعلاقات والاتفاقيات المعقودة بين الحكومتين . ولم يقتصر الامر على ذلك بل عقدت معها معاهدات فصل بأمور اخرى ، ومنها :

#### ١ - اتفاقية ١٢٨٠ هـ حول الخطوط التلفونية (١١٦)

لقد تم توقيع اتفاق بين وزير الخارجية العثمانية ( محمد امين عالي باشا ) وسفير ايران في الامستات ( ميرزا حسين خان ) في ١٧ محادي لآخرة سنة ١٢٨٠ هـ وصدقتها الدولة الايرانية في ١١ رجب من نفس السنة وكانت تتكون من اثني عشرة مادة يقتبس منها ما له علاقة بالعراق .

جاء في المادة الاولى : تعهد الدولتان بايصال خط للتفون من خطوطها الرئيسية الى نقطة الحدود لاتصال الخطس ببعضها بعض . وفي المادة الثانية : تعهدت الدولتان على ايصال خطوط التفون الى نقطة الحدود في حانقين .

جاء في المادة الثامنة : موافقة الطرفين على امرار التتحريرات التلفونية بين اوروبة والمالك الشرقية عبر أراضي الدولة الايرانية والعثمانية على خطس حانقين - ايران ، وبغداد - البصرة .

#### ٢ - اتفاقية ١٢٨٠ هـ حول الخطوط التلفونية (١١٧)

تم التوقيع على اتفاقية بين ولي بغداد ( محمد نامق باشا ) وسفير ايران ( ميرزا حسين خان ) الموحود في حيه في بغداد في ٦ دي الحجة سنة ١٢٨٠ هـ وذلك لارالة المشككة التي لم تنفق على تعيين نقطة لايبصا كل من لتفون خط التفون اليها وهذه الاتفاقية هي : ( ان الحدود بين الدولتين متوقفة على

تعيين رسم الخط ومسح الخريطة ومما ان تأخير ابصار حط التلفون مصر  
مصلحة لطرفين ، لذا فقد اتفقا على ان تقاس المسافة بين قصبة ( حاجي قره )  
وهي مركز قاضية حانقين - وقبعة ( شامل ) وكل دوة تكون مسؤولة  
عن ابصار حط التلفون الى مستعمرها وتكون الدولتان مسؤولتين عن المحافظة على  
على الخط الذي تم عمله من قبله .

ولا تعتبر هذه نقطة نقطة حدود بين الدولتين ونقطة الحدود الحالية  
بينهما ريث ينتهي رسمها من قبل الهيئة ولا يجوز استعمال هذا الخط في  
زراع الاراضي التي تقع على طرفها . لقد كتبت هذه الاتفاقية بسحتين  
وتوكلت فيما سبها

٣ - اتفاقية ٦ رجب ١٢٨١ هـ حول الخطوط التلغرافية

تم اتفاق بين الخاسين في الامانة ووقعت من قبل ( محمد امين عالي باشا )  
وربر حارحية بدولة العثمانية و ( ميرزا حسين خان ) سفير ايران وتكون  
هذه الاتفاقية من خمس مواد يمتنع منها ما يتعلق بحدود العراق ( ١١٨ )  
اولاً تنفي الامانة والخطوط التي تم رسمها من قبل الدولة الايرانية  
بين قلعة ( شامل ) وقلعة ( بزي ) .

بأى تنفي لائمة ومخطوطاتي ، بعضها من قبل الدولة العثمانية بين  
( حانقين ) و ( حنك المسمى ( مردارمان ) .  
ثانياً تلقى معاريف الخط المار بين قبعة رزي وحل مردمان على  
عائق الدولتين .

رابعاً - لا تؤثر هذه الاتفاقية على مضمون المعاهدات المعقودة  
بين الدولتين .

خامساً لا يجوز للدولتين ان ينادا اشغالها التلغرافية حجة في الادعاء  
بالاراضي الواقعة بين حانقين وقلعة ( شامل ) عند رسم الحدود . ان تمسك  
أعمدة التلغويات لا تكون سنداً في ادعائها تملك الحدود . تجري تسوية  
قصبة الحدود حسب اتفاقيات بين الدول الاربع

٤ - اتفاقية ١٦ شوال سنة ١٢٨٧ هـ - حول نقل الموتى .

ثم الاتفاق بين والى ية -داد مدحت باشا وسفير ايران في الاسنانة (ميرزا حسين) على نقل الموتى من ايران الى العتبات المقدسة لتدفن فيها . وتنص هذه الاتفاقية على عدم جواز نقل الموتى الى العتبات المقدسة لتدفن إلا بعد مرور ثلاث سوات على الوفاة وتنظم سحلا في هذا الشأن واذا مرت امدة المذكورة فيمكن نقل الموتى من مرقدها قديم الى مرقدها الجديد في العتبات المقدسة (١١٩) .

٥ - اتفاقية ٧ محرم سنة ١٢٩١ هـ

ثم الاتفاق على أمور الرعايا وعماطة مصالحهم والاجراءات المتخذة بحقهم في حالة ارتكابهم جناية او خنعة او غيرها . وتتكون هذه الاتفاقية من ثلاث عشرة مادة (١٢٠) .

٦ - اتفاقية ٢٢ رجب سنة ١٢٩١ هـ

تمت اتفاقية بين الدولتين بشأن التعليقات التي تعطي الى الهيئة المختصة لرأى اثناء النظر في الدعاوى وغيرها مما تخص الرعايا الايرانيين وتتكون هذه التعليقات من ثمانية بنود .

٧ - اتفاقية ٢١ ذي القعدة سنة ١٢٩٢ هـ - حول امور التجارية

هذه الاتفاقية تجارية تتعلق بنقل النسخ والملح وغيرها وتتكون من ثمانية مواد وفيها اصول استيفاء الرسوم لكركية ورسوم الترانسيت وغيرها (١٢١)

٨ - اتفاقية ٢١ ذي القعدة سنة ١٢٩٢ هـ - حول امور العدلية

هذه الاتفاقية تم توقيعها في الاسنانة من قبل وزارة الخارجة -ة العثمانية وسفير ايران في الاسنانة وتتكون من اربع عشرة مادة تتعلق بالدعاوى والمرافعات واصول طلب الرعايا الايرانيين ومحاكمتهم (١٢٢)

وهذه تحتتم الفصل الاول من كتابها الذي يحتوي على العلاقات الدولية بين الحكومة العثمانية والحكومة الايرانية

واما الفصل الثاني فهو يدور حول العلاقات بين الحكومة العراقية والحكومة الايرانية .



## الفصل الثاني

المعوقات الدولية بين العراق وإيران

منز الحرب العالمية الأولى حتى اليوم

- (١) - العلاقات بين الدولتين قبل اعتراف إيران بالمملكة العراقية
- (٢) - اتفاق وقتي بين لاسنرداد المحرمين بالتبادل في ٦-١٢-١٩٢٢
- (٣) - اتفاقية تبادل الررم في ٩-١٢-١٩٢٢ (٤) اتفاقية لتب - ادل الررم المدعومة الشمس في ٩-١٢-١٩٢٢ . (٥) - ترتيبات لتبادل الحوالات النقدية في ٩-١٢-١٩٢٢ (٦) - حوادث الحديد أدت الى تعكير العلاقات بين الدولتين (٧) - بوادر تحسن العلاقات بين الدولتين (٨) - طلب الحكومة الايرانية إلغاء الامتيازات الاجنبية (٩) - اعتراف ايران اشعوي بالعراق (١٠) - محاولة الحكومة الاسكلمرية لتحسين العلاقات . (١١) - مذكرة بريطانية الى الحكومة العراقية في ٢٣مارت ١٩٢٩ (١٢) - مذكرة بريطانية المؤرخة ٨-٥-١٩٢٩ . (١٣) - تبادل كتب لاتفاق الموقت لوضع قاعدة للعلاقات بين الدولتين في ١١ آب ١٩٢٩ . (١٤) - تطور المطالبات والممارعات بين الدولتين . (١٥) - المنازعات حول المياه التجارية . والكتب المتبادلة بين الدولتين . (١٦) - الاتفاق الموقت في ٦-١٢-٢٢ المتعلق بتعيين قوميسيرين على الحدود بين الدولتين (١٧) - اتفاق موقت بينهما بشأن تسليع الاوراق العدلية . (١٨) - الكتب المتبادلة بين الدولتين بخصوص شهادات

على الحدود (١٩) - مشاكل الملاحة في شط العرب وتبادل كتب بين  
 الحكومتين بهذا الشأن (٢٠) - ادعاء طرفين بشأن الجوارات على  
 اراضيها والكتب المتبادلة بينهما (٢١) - عرض الحكومة العراقية قضية  
 الحدود على مجلس عصبة الأمم في ١٩٣٤ (٢٢) الكتب المتبادلة بين الدولتين  
 (٢٣) - مراجعة ايراس لحاصل عصبة الأمم رداً على طلب العراق ، (٢٤) - محضر  
 المحادثات لمجلس عصبة الأمم (٢٥) - المفاوضات المباشرة بين الدولتين  
 لتسوية خلافاتها (٢٦) - معاهدة الحدود بينهما في ٤ تموز ١٩٣٧ (٢٧)  
 التوقيع في ٤ تموز ١٩٣٧ (٢٨) - معاهدة صداقة بين المدينتين في ١٨ تموز ١٩٣٧  
 (٩) - معاهدة لحل الخلافات بالطرق السلمية ٢٤ تموز ١٩٣٧  
 (٣١) - الاتفاق الخاص بتنظيم أعمال لجنة تحديد حدود (٣١) - الخلافات  
 بين البلدين لا تزال قائمة رغم المعاهدات (٣٢) - الختمية - موجز وصف  
 الحدود نظرة على حساب المنازعات على الحدود آخر ما تطور الخلافات  
 بين الدولتين .



# العلاقات بين المملكة العراقية

## والحكومة الإيرانية

### فصل عتاف لثاني بالاول

على أثر امبار الانراطورية العنابية تشكلت عشرات الحكومات والامارات وكانت المملكة العراقية احداها ، وقد دخلت تحت النفوذ لبريطاني اثر الحرب العنمية الاولى وجعلت ريطايا بقها مسؤولة عن لعراق حسب المعاهدات وشروط الانتداب ثم تشكلت الحكومة العراقية وتتطلب اعتراف الدول ، والحكومة الايرانية احداها .

فتوفت الحكومة الايرانية بهذا الاعتراف مدة وبدأت المحالعات وامارات بين الحاسين وان معاهدة ارضروم الثانية (١٢٦٣هـ - ١٨٤٧م) هي المعاهدة التي اخدها الطرفان بالامتناد اليها في التمسث برأيها والمطالبة بحققها ان معاهدة (١٢٨٦هـ - ١٨٧٠م) كانت آخر معاهدة حدود بين الامراطورية العنابية والحكومة الايرانية وشم البرونوكول ١٩١٣ وتقدير مسح الحدود وتأسيسها في سنة ١٩١٤ ، هذه هي المسندات القانونية التي يعتمد عليها الطرفان في المنازعات والمناقشات . ان مسح الحدود وتأسيسها نشرت به هيئة متكونة من ممثي الدول الأربع تركية ، ايران ، بكنلرا ، روسية ، ولكها لم تكمل مهمما بسبب إعلان الحرب العالمية الاولى فتركت الهيئة اعمالها .

ومع ذلك ، لم تنته الخلافات بين الدولتين فلم تعترف الحكومة الإيرانية  
بالمسكة العراقية ولكن مع هذا تم بينها اتفاقيات وعلاقات دولية هامة  
( ١٢٣ ) :

١- في ٦ كانون الاول ١٩٢٢ تم اتفاق وقي بين العراق وايران  
لاسترداد المجرمين بالتبادل واعتبر هذا الاتفاق نافذاً بقرار من مجلس  
الوزراء .

٢- في ٩ كانون الاول ١٩٢٢ وقعت اتفاقية لتبادل الردم بين العراق وايران  
وقد جاء في مادتها السادسة . ( ستتمك لترتيبات الحالية اعتباراً في ١ نيسان  
١٩٢٣ وستبقى قاعدة المفعول الى ان تمسك او تنفي رضاء الطرفين  
المتعاقدين

٣- في ٩ كانون الاول ١٩٢٢ اتفاقية لتبادل الردم المدفوعة الثمن  
بواسطة البريد بين العراق وايران وحسب مادتها الحادية عشرة اصححت  
قاعدة من ١ نيسان ١٩٢٣ .

٤- في ٩ كانون الاول ١٩٢٢ وقعت اتفاقية ترتيبات لتبادل الخوالات  
للقندية بين العراق وايران . واعتبرت نافذة في ١ نيسان ١٩٢٣

# حوادث جبرية أدت الى تعكير

## العلاقات بين الدولتين

(١٢٤) تأملت الحكومة الايرانية من الاتفاقية العدلية المتعقبة بين العراق وبريطانية في ٢٥ آذار سنة ١٩٢٤ حيث جاء في المادة الأولى منها ،  
« نطلق لفظة الاجنبي على رعايا الدول الأوروبية والأمريكية التي كانت تستفيد من احكام الامتيازات الاجنبية في تركيا سابقاً ، والتي لم تتدارك عن تلك الامتيازات والدول الآسيوية التي لها الآن ممثل دائم في مجلس عصبة الأمم ... الخ »

لقد استنشا هذا التعريف الابرايميين القاطنين في لعراق من حكم الاتفاقية المذكورة فكان هذا الاستنشاء في مقدمة الأسباب للجهاء الذي استحكمت حنقاته بين العراق وايران ، مصاعاً الى مطامع بريطانية الاستعمارية في العراق وتأثير ذلك على البلاد الايرانية ، وقد ادركت ايران شدة الصربة التي وقعت على أم رأسها منذ عقدت المعاهدة العراقية - البريطانية الأولى في يوم ١٠ تشرين الاول سنة ١٩٢٢ م وتحقق لديها رسوخ قدم الاسكندر في العراق .

ولما وصل « سالار الدولة » الى بغداد ، هارباً من ايران في شهر تشرين الاول من سنة ١٩٢٦ م ، بعد ان احرق في ايقاد نار الثورة فيها ، حاربت الحكومة العراقية في كيفية معاملته فتبذلت المراسلات بين وبين الحكومة الايرانية حتى اسفرت عن السماح له بمعادرة العراق الى « حيفا » بعد ان مسحته الحكومة الايرانية ١٨٠٠٠ ربية لتسديد ديونه وخصصت له ١٥٠٠٠ ربية في الشهر لتأمين نفقاته . كما ان التأثير الايراني « سيمكو »

التجأ إلى العراق في هذا الشهر فعجزت الحكومة العراقية عن إخراجها من أراضيها ، كما عجزت عن التمسك عليه ولما قترح المعتد السامي البريطاني على الحكومة العراقية أن تتعاون مع الحكومة لأيرانية لأحمد عصار « سيمكو » اتخذ مجلس الوزراء العراقي هذا القرار في جلسته الممقدة في يوم ١٤ تموز ١٩٢٧ م

« ان الحكومة العراقية كانت ولا تزال متبعة بسياسة تحريد جميع العشائر من السلاح ولأجله حصرت على جميع العراقيين حمل السلاح في مناطق معينة بدون احارة ، واجدت بتوسيع هذه المناطق تدريجياً ، وتزويد لادارات المحلية بالقوات اللازمة لتأمين تنفيذ سياسة التجريد العامة . وهي ترى ان هذه السياسة هي التي تؤمن تحقيق اعادة المتوحدة . واما مسألة رفع السلاح من العشائر بواسطة حملات عسكرية فلا يمكن ان يأتي بنتائج مرضية مالم تخفف هذه الحملات لإدارات قوية في الأماكن التي تزال اليها . وتعتقد الحكومة العراقية ان نجاح احدى حصل في تأسيس العلاقات بين العراق وإيران . وما نشأ عن ذلك من عدم وجود تعاون حقيقي بين المواطنين عن الحدود هو الذي شجع العشائر والجماعات المسلحة على التمادي في أعمالها المصرة تلك الأعمال التي لا تزال الحكومة العراقية تشكو منها »

على ان الحكومة العراقية استطاعت ان تصابق هذه الآثار بعد حين وتضطرها للهروب إلى تركيا في أيار سنة ١٩٢٨ ، وبعدها مرة أخرى ما عاد إلى العراق في « اطراف رويدور » ثم مرة ثانية انسحب إلى تركيا ، ثانياً

## بوادير نخس المرفقات بين الدولتين

طلب الحكومة الإيرانية من الحكومة العراقية

الفساد الامتيازات الذهبية (١٢٥)

وفي عام ١٩٢٦ فاجبر ممثل ايران في عراق حكومة بغداد بخصوص الامتيازات لاجدية ، وحث معها في قاسم الحسنية العراقية فم يصل الطرفان الى نتيجة حاسمة .

وبصدت حسب الحث ، قررت الحكومة الايرانية إلغاء الامتيازات لاجدية في ايران في تلك الآونة بعد ان لاقت مسمما الأثرين ، وطالب في الحكومة العراقية ان تنمي دورها هذه الامتيازات في بلادها ، فعمل وعاملا ايران في عراق كما يعامل الاحاب . ولما عرضت الحكومة العراقية على الحكومة البريطانية رغبة في تعديل الاتفاقية العدلية المؤرخة في ٢٥ آذار سنة ١٩٢٤ م بصدور فصافي موحد م تعد صمونه في إقاعها وحوب الاحد بهذا الاقتراح ، تقدمت الحكومة البريطانية قترحا الى مجلس عصبة الأمم في آذار من سنة ١٩٢٩ م من فيه عن رغبها في إلغاء الاتفاقية العدلية المذكورة ، وحال انتم في آخر محدها يعامل بموجبه ابرعابا الاحاب العراق كافة وقرر مجلس عصبة هذا لاقتراح م شأ وأسرع شاه ايران الى إرسال هذه الرقية الى ملك العراق

(لاني مرناح كل الارتياح لما قد نالت بلاد حلالكم من الموافقة العظمى بسبب نقص الاصول النقضائية في العراق ، الذي حصل بواسطة القرار الصادر من قبل لجنة الشورى في عصبة الأمم ان هذه هي الأمية التي كانت تتوحاها الامتان الايرانية والعراقية دائما قد حصلت الآن ، ورالت العراقيين اني كانت موجودة بين الطرفين . واني آمل ان تتخذ دولتنا

التدابير اللازمة لتقرر روابط الصداقة بين البلدين ، وتأسيس العلاقات  
الودية القديمة على أسس وصينة جديدة ، ولإني أهني حلالة أخني بمسرة  
الموقفية راجياً من المولى صحته وسعادته .

التوقيع : رضا شاه بهلوي

فكان لهذه الرقية أبلغ أثر في نفس الملك حمله على إرسال هذا الرد :  
( لقد كان لرقية جلالكم الانبراطورية . وما احتوته من تمنيات حميلة  
اعظم أثر في نفسي فأقدم الى تلك الذات العالية بعارات الشكر الصميم  
وأرجو ان تكون هذه المناسبة الحسنة مقدمة خير لاعادة اسباب استقرار  
الروابط الودية بين الأمتين المتجاورتين اللتين تربطهما صلوات أخوية متينة  
وقديمة العهد ان تجديد هذه الصلوات بأقرب وقت ، وتوطيدها وتسميتها  
لمن أحل أماني الشعب العراقي وأماني الخاصة ، فأكرر انشكر على تهايمكم  
الحنية وأنمي لجلالكم تمام السعادة ، ولشعكم البذل كان الرفاه

التوقيع : فيصل

اعتراف ايرانه الشعري بالعراق ( ١٢٦ )

وفي يوم ٢٠ نيسان من ( سنة ١٩٢٩ ) سافر الى طهران  
وفد عراقي يرأسه رئيس الديوان الملكي السيد رستم جبر ، لتلقي اعتراف  
ايران بالعراق ، وكان الوفد يحمل رسالة شخصية من الملك فيصل الى شاه  
ايران مملوءة بالعواطف الأخوية ، والعارات الودية ، وفي يوم ٢٥ من  
هذا الشهر أدب رئيس وزراء ايران مأدبة فخمة للوفد العراقي تلى فيها  
اعتراف ايران بالعراق ، مرد عليه رئيس الوفد شاكرآ لايران اعترافها  
هذا ، ومحياً في الحكومة الايرانية جميل صنعها ، ثم قبل الوفد عائداً الى  
بغداد يحمل رسالة شخصية من شاه ايران الى الملك فيصل يبادنه فيها تحيات  
الود والولاء ، ويتمنى للعراق كل رقي وازدهار .



## محاولة الحكومة الانكليزية

لتسوية العلاقات بين الدولتين

حاولت الحكومة الانكليزية في امر اعتراف الحكومة الايرانية بالملكية العراقية بصفتها دولة منتدبة على العراق واحدت تتصل بالحكومة الايرانية في هذا الشأن وتمكنت من اقناعها ثم اخذت تتبادل وجهة نظرها مع المملكة العراقية مذكرات منها (١٢٧) :

١ مذكره بريطانية المؤرخه ٢٣ - ٣ - ١٩٢٩

مذكره بريطانية هذه وجهت الى الحكومة العراقية لاجل تحسسين العلاقات بينها وبين ايران وقد صدرت من دار الاعتماد في بغداد بتاريخ ٢٣ مارت - ١٩٢٩ م بعدد ( ١٠٦ - ١٠٦ - ١٠٦ ) موجهة الى رئيس الوزراء ويقتض منها ما يلي :

عزيزي رئيس الوزراء :

تلقيت كتاب محامتكم المرقم ٦٢٩ والمؤرخ في ٢١ مارت ١٩٢٩ والملت الى وزير صاحب الخلاله البريطانيه بطهران موافقتكم على الطريقه المقترحه فيما يختص باعتراف ايران بالعراق يلوح الآن انه من المرجح فيه ان احبر محامتكم نصوص المذكرات التي جرت في طهران وادت الى هذه النتيجة المرصيه ١

وقد جاء في المادة ٣ منها ما يلي :

( على انه عند ما ظهر ان المساعي تمثل حقيقه لارائه هذه النصوبه شرع وزير البلاط يبحث عما وصمه بالوضع الشاذ لايران في يتعق بشط العرب واحد يتكلم بشده عن الحيف الذي وان كان بحث عنه سابقاً الا انه

لم يكن ليحسب من الموانع التي تحول دون الاعتراف سعي وزير البلاط ان يحصل دون ان يشير فعلاً بأي تدبير لتغيير الوضعية التي يحجب انعقادها قبل الاعتراف على ما يدل على الموقف الذي تتخذه حكومة صاحب الخلافة البريطانية خصوص لطلب التالي المذموم تصحيح حدود شط العرب تصحيحاً يجعلها متوافقة أكثر مع الأصول المعتادة في بعض نهري بغداد و دولتين يظهر ان هناك بعض الخطر فقد تحصل سكنه او ينجر الامر الى المساومات التي كانت تحري قتل الاعتراف والتي كانت حكومة صاحب الخلافة البريطانية ترعب في احتسابها على الدوام وعليه اصبح من اللازم على حكومة صاحب الخلافة البريطانية ان تقدم آراءها الخاصة في موضوع شط العرب لا ترى حكومة صاحب الخلافة البريطانية في هذه المرحلة ضرورة لاستحصل اراء حكومة العراقية الرسمية في المسألة من جميع اطرافها اكثر من سعي واحد ان يكون هذا السعي بلا حاج (للتصور على آراء الحكومة العراقية في اقتراح يعنى بتمثيل يبرون لدى امامية ميساء ان يستحصل هذه الآراء والاعمال الى الحكومة الايرانية يؤدى الى عيب الفكرة التي كانت رعب حكومة صاحب الخلافة البريطانية كل اربعة في احسابها وهي اما والحكومة العراقية مستعدتان له ووضعه مع الحكومة الايرانية في الامور المتعلقة قبل ان تعترف الحكومة لاحيرة للعراق الامر الذي يعتبره العراق طبعاً من حقوقه المطلقة ) .

## ٢ مذكره بريطانية المؤرخ ٨ - ٥ - ١٩٢٥

هذه هي الوثيقة الرسمية موقعة من قبل ( ب . هـ . ب ) ومؤرخة في ٨ - ٥ - ١٩٢٩ وقد اصدرتها السفارة البريطانية في بغداد جاء فيها .  
( هذه هي المشكلة الرئيسية لتعويضات التي شأت بسبب لفقرة (ب) من المادة ٨ من قانون الجنسية العراقي . وكان الكثير بحسب جسيمن عرقية وايرانية - ونشأ منها مشكله فرعية ذات اهمية كبرى لا وهي مشكله زرايع العشائر ( ومعظمهم من بني محيس ) المقيمين في سواحل اعراقه

المتاحة لشط العرب وقد عولجت هذه المسألة في مذكراتنا السرية المؤرخة في ٣٠ حزيران — ١٩٢٨ بكل تفصيل ) .

وقد جاءت في الوثيقة نص اللجنة الأخيرة من المادة ٨ من معاهدة ارضروم لسنة ١٩٤٧ ثم عُلقت عليها ما يلي : ( لم يذكر فعلاً شيء عن الجنسية . وقد اقترحنا ان تدعى ايران للموافقة على انه بموجب معاهدة ارضروم تكون جميع العشائر المقيمة بصورة دائمة في العراق وايران تابعة من حيث الجنسية الى محل اقامتها وان يسري هذا المبدأ نفسه على العشيرة المراسلة على الحدود التي تقسم قسماً في ايران وقسماً في العراق ربما استمر هذا الحل تعديل قوانين جنسية الطرفين ولكني متأكد من انه هو الحل الوحيد المرصّي وبموجب ما تعلم لم يعرض هذا الحل بعد على الحكومة الايرانية )

وقد جاءت في المادة ( ٤ ) من المذكرة ما يلي :

لدى التأمل في هذه المسألة تكون النتائج واضحة في الحال .

( ١ ) — ان الحدود المحاصرة هي من نتائج معاهدة ارضروم ولا يمكن

انكارها من قبل ايران مع اي امل بالنجاح .

( ٢ ) — انه بغض النظر عن مسألة ما اذا كان من المرغوب فيه تصحيح

الحدود بتعديل جـداً تحقيق ذلك لان تصحيحاً كهذا لا يمكن اجراؤه الا

بعد تعديل احكام المادة ٢ من الدستور وان التعديل الواقع لمجرد تسليم جزء

من الاراضي العراقية يستحيل تفيذه الا لقاء بعض منافع مادية مهمة .

( ٣ ) — ان الحدود الموجودة تستمر في الواقع شيئاً من الصعوبة والتشويش

لحكومة ايران وان من المرغوب فيه — لمصلحة الطرفين — ازالة ذلك

ليُسنّى استبدال روح عدم الثقة المتبادلة بروح التعاون الودي بين الحكومتين .

وقد جاءت في المادة ٥ هذه العبارات التي تخص الحدود :

( نظراً الى هذه الاستنتاجات عهد الى الوزير البريطاني بمبادرة الحكومة

الايرانية عن الموالاتي وقد فعل ذلك صرح الوزير البريطاني انه

بالتنظر الى الوضعية الدستورية يستحيل على الحكومة البريطانية ان تعطي وعداً، بتصحيح الحدود ... ثم شرع يؤكد بلهجة قاطعة انه بعد ان تعترف ايران بالاعراف متوسطت الحكومة البريطانية لدى الحكومة العراقية بعد ان تعرف الصعوبات لعملية الباشنة من الوضعية الراهنة في شط العرب والصناعات التي ترعب فيها الحكومة الاربانية في هذا الخصوص لمساعدة حكومة ايران على استحصال المطالبات العادلة التي قد تقدمها وبوجه ضرورة اعتراف ايران بالاعراف فوراً واعرب عن رأيه بان جميع المسائل المتعلقة كانت نحسم عالياً بصورة مرضية بمد مدة طويلة لو تمكنت الحكومتان بتتيحة الاعتراف من التحول في مفاوضات ودية مباشرة وقدم ايضاً اقتراحاً تحريياً - يمكن البحث في تفصيله فيما بعد - انه يحمل ابتعاد حل لمسألة شط العرب وذلك بتعيين لجنة محافظة خاصة باتفاق ثلاثي مؤلف من العراق وبريطانيا العظمى وايران تمثل فيه ايران مراعية سير الملاحاة في شط العرب وساحاطت فحامتكم بعد ذلك حول هذا الاقتراح ولكي اود ان اصرح في الحال انه ليست هناك فكرة ترمي الى اشتعال هذه النجاة بمياه النضرة او مياه آخر في العراق او في الاراضي الايرانية

ونحنم المذكورة بمادة ( ٦ ) كما يلي :

( ١ ) النتيجة الطيبة من هذه التفاوضة معلومة لدى فحامتكم ولم يبق لي الا ان ارجو ان لا تحدث ورجعة اخرى تؤخر اعتراف ايران بالعراق ... مدة كثر وان اعرب عن تقديري الخالص للحم الذي اصهرته الحكومة العراقية عن حكمة وراء الاعتداءات الكثيرة دسست الحم الذي أمل ان يشمر عما قريب )

توقيع ( هلمرت لابن )

اتفاق موقت لوضع قاعدة للعلاقات بين العراق وايران

وتبادل كتب بينهما في ١١ آب ١٩٢٩

في شهر تموز ١٩٢٩ م عيت ايران مقوصاً له في بغداد ، وفي ١١ آب من هذه السنة عقد اتفاق موقت بين الدولتين وفيه يلي نصه (١٢٨) :

١ - كتاب المفوضية الايرانية الى المراسل الطورانية - بقرار ١١-٨-١٩٢٩

الموجه الى وزير الخارجية العراقية :

سيدي الوزير :

لي لشرف بان احيط بعابكم علماً انه لما كانت حكومتي منشعة برعة صادقة في ان تنهي بأقصر وقت ممكن المناوحت التجارية مع الحكومة العراقية بشأن عقد معاهدة صداقة واتفاقيات للتجارة والملاحة وكذلك اتفاقيات خاصة لتنظيم المسائل التي تحت نصيبها بين الفريقين الذين يختصهما الأمر فقد كنتني ان ابلغ بأسمها الاحكام الآتية قاعدة مؤقتة للعلاقات بين هدينا

١- ان مثلي لعراق السياسيين والمصلين في ايران يتمتعون على شرط المعاملة المتقابلة بالحقوق والامتيازات والصيانات والاستثناءات المقررة عماديه وتعامل القديون الدولي انعام وتتي لئ تكون بأي حال من الأحوال أقل من الحقوق والامتيازات والصيانات والاستثناءات المسموحة الى الممثلين السياسيين والمصلين التابعين لأكثر الأمم خطوة .

٢- للحكومة العراقية بشرط المعاملة المتقابلة ان تعين في الأراضي الايرانية بمثلها المصلين الذين يمكنهم ان يقيموا في أي مكان فيها حيث مباحها من وجهتي الاقتصاد والثقافة نوع إقامتهم ومع ذلك لا يمكنهم ان يمارسوا وظائفهم إلا بعد ان يتلقوا الاكسكواتر المعتاد

٣- يقبل الرعايا العراقيون الى الأراضي الايرانية ويعامون وفقاً

لقواعد الحقوق الدولية ويجب ا — لا يعاملوا بأي حال من الاحوال  
وشرط المقابلة بالمثل أقل شأناً من المعاملة التي يعامل بها رعايا أكثر الأمم  
خطوة لما كانت صلاحية السلطات على النظر في امور الاحوال الشخصية  
منتظم فيما بعد بين الدولتين فأر رعايا احدهما الموجودين في اراضي  
الآخرى يكون مؤقتاً حاصعين في ه هذه الامور الى محاكم البلد  
المقيمين فيه .

٤ — تنفيذ المعاملة المتقابلة المحصولات الارضية والصناعية العراقية  
المستوردة الى ايران في جميع الخصوصيات ه — لنظام الذي تعامل به  
محصولات أكثر خطوة التي هي من هذا نوع  
٥ — تدخل الاحكام المذكورة في اعلاه في حيز التنفيذ ابتداء من اليوم  
وتنقى معمولاً بها الى ان تعقد المعاهدات والاتفاقيات المفكر بها في اعلاه  
او لمدة سنة على الأكثر .

تفضلوا يا سيدي الوزير بضمول فائق احتراماتي .

التوقيع

سبيحي

٢ — كتاب وزارة الخارجية العراقية - لقرار ١١-٨-١٩٢٩

الموجه الى المفوضية الادبرانية في لقرار

سيدي الوزير

لي الشرف ان احيط معاليكم علماً انه لما كانت حكومتي متشعة رغبة  
صادقة في ان تنهي باقصر وقت ممكن المفاوضات الحارية ه مع الحكومة  
الارانية بشأن عقد معاهدة صداقة واتفاقيات للاقامة والتجارة والملاحة  
كذلك اتفاقيات خاصة لتنظيم المسائل التي يجب تنظيمها بين الفريقين الذين  
يحصها الامر فقد كلفني ان ابلغ اليكم باسمها الاحكام الآتية لتكون  
قاعدة موقفة للعلاقات بين البلدين .

١ - ان ممثلي ايران السياسيين والقنصليين في العراق يتمتعون على شرط المعاملة المتقابلة بالحقوق والامتيازات والصيانات والاستثناءات المقررة بنياديء وتعامل القانون الدولي العام والتي لن تكون بأي حال من الاحوال اقل من الحقوق والامتيازات والصيانات والاستثناءات الممنوحة الى الممذلين السياسيين والقنصليين التابعين لأكثر الامم حظوة

٢ - للحكومة الايرانية بشرط المعاملة المتقابلة ان تعين في الاراضي العراقية ممثليها القنصليين الذين يمكنهم ان يقيموا في اي مكان هم - حيث ماسعها من وجهتي الاقتصاد والثقافة تسوع اقامتهم ومع ذلك لا يمكنهم ان ان يمارسوا وظائفهم الا بعد ان يلقوا ( الاكسكوتر ) المعتاد

٣ - يقبل الرعايا الايرانيون الى الاراضي العراقية ويعاملون وفقاً لقواعد الحقوق الدولية ويجب ان لا يعاملوا بأي حال من الاحوال بشرط المقابلة بالمثل أقل شأناً من المعاملة التي يعامل بها رعايا اكثر الامم حظوة

لما كانت صلاحية السلطات على النظر في امور الاحوال الشخصية سننظم فيما بعد بين الدولتين فان رعايا احدهما الموجودين في الاراضي الاخرى يبقون مؤقتاً حاصمين في هذه الامور الى محاكم البلد المقيمين فيه .

٤ - نستفيد بشرط المعاملة المتقابلة المحه ولات الارضية والصناعية الايرانية المستوردة الى العراق في جميع الخصوصيات من النظام الذي تعامل محصولات اكثر حظوة التي هي من هذا النوع

٥ - تدخل الاحكام المذكورة في اعلاه في حيز التنفيذ ابتداء من اليوم وتبقى معمولاً بها الى ان تعقد المعاهدات والاتفاقيات المتكر بها في اعلاه او لمدة ستة على الاكثر .

نصلوا يا سيدي الوزير بقبول فائق احتراماتي .

التوقيع

وزير الخارجية لحكومة العراق

## تطور المطالب والمنازعات بين الدولتين

ان المطالب والمنازعات بين الدولتين قد تركزت حول الملاحة في شط العرب ومدى حقوق الدولتين في استعمال النهر ولأجلها حصلت منازعات اخرى وشذافات على طول خط الحدود وبمكسب حصر ذلك في ما يأتي :

أ - منازعات لأجل شط العرب .

ب - التجاورات على الاراضي وتشكيل الخافر فيها

ج - المياه الجارية من ايران الى العراق وتوقيف الحكومة الايرانية ذلك الجريان .

### المنازعة بين الدولتين حول شط العرب

ان تعدد التهم والمذكرات بين الدولتين تركزت على تجاوزات على الاراضي وعلى المياه الجارية من مملكتين ومشاكل الملاحة في شط العرب ومخالفات الطرفين حسب ادعائهما . ان الحكومة العراقية علاوة على استنادها الى معاهدة ارسروم (١٨٤٧م) والبروتوكول (١٩١٣) استندت الى ( بيان مياه البصرة والملاحة النهرية لسنة ١٩١٩ الذي اصدرهما لقائد العام للقوات البريطانية . ولدين البيايبي صفقة قانونية عراقية تقتضي المادة ١١٤ من القانون الاساسي العراقي (١٢٩) .

### تجاوزات ايران في شط العرب

ادعت الحكومة العراقية ( ٣٠ ) : بأن في اليوم التاسع من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ دخلت شط العرب سميتان صغيرتان وأربع بواخر حربية ملكتها حديثاً البحرية الايرانية وسارت حتى الحمرة معقبة طريقاً ضد التيار .



وقبل هذا التاريخ سبق للحكومة العراقية أن اقدمت في اوقات مختلفة  
شكواها الى الحكومة الايرانية من جراء افتتاح الموطفين الايرانيين في  
دوائر الكمارك والشرطة على السيادة العراقية في شط العرب اذ كان هؤلاء  
الموطنون الذين قبل انهم اعدوا لحفارة النهر يتحرشون بوسائل لنقل  
النهرية العراقية

وكان نصيب الشكاوي بوجه عام نكران الحوادث المشتكى منها او  
الادعاء بوقوعها في « مياه ايرانية » او في « المياه الايرانية من شط العرب »  
ومع ذلك فقد انصح منذ تاريخ وصول السفن الحربية الايرانية ان الصساط  
الايرانيين كانوا ساء على الاوامر التي يتلقونها لا يراعون تعليمات ميناء  
البصرة وأنظمتهم وكانوا يردون سيطرة المديرية ويدخلون قناة الروكة  
المحمورة والمعدة لممر واسطة نقل من جهة واحدة فقط دون التاكيد من  
ضابط المراقبة عن حلو القناة من وسائل النقل ولا يراعون اشارات لادلاء  
والسلطات الأخرى المختصة وكانت سفهم ترسو في المنطقة الممنوع الرسو  
فيها كذلك كانوا يظهرون امتناعاً شديداً من الانتقال من نكت المناطق  
عندما يطلبون بذلك اما سفهم فكانت تسير بسرعة فائقة دون مبالاة  
تعليمات الميناء وهكذا كانوا يرتكبون مخالفات اخرى بهذا الشكل

وعدا المخالفات القانونية المرتكبة في هذه الأعمال من اقل ما سده  
تهور رجال البحرية من الصساط الايرانيين وأدى اليه عنادهم حدوث  
ارتفاع حطير ومصادمات في ظروف عديدة كان يصعب تحاشيها . اما  
قناة الروكة فكانت في محاطر مستمرة وكانت السفن الكبيرة المحملة ريوثاً  
حظرة معروضة للعواقب الوخيمة واسد النهر يؤدي الى ايقاف تجارة  
العراق البحرية وليست تجارة بقط ايران وحدها ( لأن شط العرب متصل  
العراق الوحيد الى البحر ) وقد وجد من الضروري إقامة مراقبة لاسلكية  
على جميع سفن الميناء وإنشاء محطات لاسلكية مما كلف نفقات حسنة

بغية إعطاء تنبيهات من وقت لآخر عن تقرب السفن الإيرانية وتحصيص  
أما كن تشكفي لرسولها .

وفي مقابلة غير رسمية جرت في ١٩ مارت ١٩٣٣ صرح النصاب  
الإيراني الأكبر لمدير الميناء بأن إيران لم تعترف بسيادة العراق على كل شط  
العرب أو إدارة ميناء البصرة وأنها لا تستطيع العمل بمقتضى الأنظمة  
الصادرة من مديرية الميناء .

إن دلالة السمن عمل محتم على كل سفينة بحرية تقوم بالملاحة ضمن حدود  
ميناء البصرة وبالرغم من أن بعض الحكومات مستثناة من ذلك فقد نصت  
التعديلات بصورة صريحة على أن هذا الإعفاء لا يشمل المنطقة المخصصة  
للعراقيين ولقد كانت ولا تزال العادة حارية أن يخص ريان المرفأ للسفن  
البحرية العائدة لجميع الدول مراسي ضمن حدود مراسي البصرة وساحل  
عبادان فأكدت هذه التسهيلات للسفن الإيرانية وروعت بضعة أشهر  
حتى ٢٣ حزيران ١٩٣٣ إذ أتي لقبض على الكابتن ماكلويد ريان مرفأ  
البصرة عندما صعد على السفينة الإيرانية ( بلنك ) فيسأماً بتهام وظيفته  
وأرسل إلى المحصرة حيث أوقف سبعة أيام . وجواباً عن الاحتجاجات  
المرفوعة حول هذا الاعتداء الواقع على موظف عراقي في الميناء العراقية  
تسلم الوزير العراقي في طهران من وزير الخارجية الإيرانية الجواب الآتي :  
من وزير الخارجية الإيرانية إلى الوزير العراقي المفوض في طهران

( الرقم ١٣١٦٤ والاسبغ ٣ تموز ١٩٣٣ )

جواباً على كتابكم المرقم ١٢٤٢ بشأن إلقاء القبض على ماكلويد من  
قبل القوة البحرية الإيرانية في جنوب إيران أتشرف بإبداء فحامتكم بأن  
١ ميناء عبادان يعود إلى البلاد الإيرانية وإن تعيين الريان من قبل  
الحكومة العراقية المبحنة مخالف للقرارات والعادات الدولية المرمية شأناً

رعا اني انصور بل اعتقد قطعياً بأن مفاعمتكم اشتمت في انشاء كتابكم الآنف  
الذكر في هذا الخصوص لذلك قمت بتذكير هذه النقطة منعاً لحدوث سوء  
تفاهم بين الدولتين في المستقبل بلون جدولي

٢ ظهر من التقارير الواردة الى من السلطات المختصة انه بينما كانت  
لصفية (ملك) بعائلة الى الحكومة الايرانية الامبراطورية سائرة في المياه  
الايرانية في شط العرب ومنوحة الى ساحل ايران دخل ماكلويد المويا  
اليه صدفه ان اسفية بدون ان يحصل على الاجارة وحلاف المأمول وحيث  
ان دخول الاشخاص دون الحصول على الاجارة الى السفن الايرانية ممنوع  
بصورة كلية لذلك اهي موضوع البحرية المختصون في جنوب ايران القس  
عليه واطلقوا سراحه بعد تفهيمه بخطاه .

بناء على ما مر ذكره اعلاه ارجو من محامكم حصيصاً اصدار التعيينات  
الاشدية الى كافة الموصفين المختصين في الحكومة العراقية الماسكية بلروم  
كف ليد عن بيان هذه الاعمال الغير مشروعة لكي لا يحدث سوء تفاهم  
في هذا الشأن . انتهى الخ .

مذكرات عراقية في ١٣-٥ و ١٣-٦ و ١١-٧-١٩٣٣

وفي عصور ذلك وجه وزير الخارجية العراقية الى الموصبة الايرانية  
في عداد مذكرات تواريخ ١٣ مايس و ١٣ حزيران و ١١ تموز ١٩٣٣  
ابطوت على تفاصيل حصص جماعة السفن الايرانية لتعليق الميناء وتجاهلها  
سبباته واحتج على تعديها للسيادة العراقية في شط العرب وطلب من  
الحكومة الايرانية ان تصدر الاوامر اللازمة لموظفيها باتتاع التعليات  
ورداً حياً الجواب الآتي عن المذكرة لثالثة التي تضمنت اشارة خاصة  
لحركات الناحرة الايرانية «سيمرث» في ١٩ حزيران (١٣١) .

مذكرة الموصبة الايرانية في لفرار المرفقة ١٩٦٨ والمؤرخة

في ٢٢ آب ١٩٣٣ المؤرخة الى وزارة الخارجية العراقية (١٣٢)

تدشرف الموصبة الايرانية الامبراطورية في بعداد بان نجيب عن

مذكرة وزارة الخارجية العراقية الملكية المرفقة ٦٣٧٦ والمؤرخة في ١١ تموز ١٩٣٣ حول الشكوى من الدخلة الحرة الايرانية المسماة (سيمرع) وان تصدعها بأن البواخر الايرانية في عني عن مساعدة ريان مرها لصرة فعليه لا تحتاج الى استجداه تداً وفصلاً عن ذلك ان سحث في مثل هذه لقضايا لا يحدي بعباً اساساً امام تته اتفاوصات مع الحكومة العراقية شخترمة في حل قضية شط العرب وتحديد حدود الدولتين فهو بصورة حاسمة) بهت وادعت الحكومة العراقية

ان محالقات دور الكمارك لأرسية قد اردات بعدد وصول لهن الحربية الايرانية وليس من المقصد حصر امحالات مكثيرة التي جرت حول هذه المحالقات الا أنه من احاسب ان سوه عن حدة حادثة وقعت في ٢٥ مارت ١٩٣٣ ونحصر في ان موقفي الكمارك لأرسية في عدان قد ذهبوا الى معمل التصليح ثم الدتد شرة التمدد الاكثيرة الفرنسية في انهر فتحروه وصادروا كمية من الاموال فكان الجواب عن الاحتجاج العراقي كما يلي :-

مذكرة المفوضية الايرانية في بغداد المرفقة ٣١٧٨ والمؤرخة

في ١ تشرين الاول ١٩٣٣ المؤرخة لوزارة الخارجية العراقية (١٣٣)

تتشرف المفوضية الايرانية الامبراطورية في بغداد ان سحت على مذكري وزارة الخارجية العراقية الملكية المرفقين ٣٧٢١ و ٦٣٧٨ والمؤرختين في ٣٠٢ مائس و ١١ تموز ١٩٣٣ حول الشكوى من برورجان وبصفة اشخاص آخرين من الموظفين الكركيين الايرانيين وان بهت انظارها الى مذكرة المفوضية المرفقة ١٩٦٨ والمؤرخة في ٢٢ آب ١٩٣٣ وتصيف ان ذلك ايضاً بأن الموصفين المرفقين ١٩٦٨ و ٣٧٢١ هم بقوموا اي تجاور على الأراضي العراقية والاموال المهرنة التي اكتشفوها لم تكن الا في معمل التصليح الذي هو في شركة هذه العرب الحوية والذي هو تابع لبناء آردس الايرانية فبالاحتجاج سدي جاء في مذكرة وزارة المحترمة الأولى هو غير وارد. تتهن الخ ..

## اضيقاج الحكومة العراقية (١٣٤)

ان السلوك الشاذ الذي عقبتة السفن الحربية الايرانية والمخالفات التي ارتكبتها دوائر الكمارك والشرطة قد استمرت في سنة ١٩٣٤ وأوجبت تبادل مراسلات كثيرة وفي تشرين الاول اضطرت الحكومة العراقية للاحتجاج على عمل حديد السلطات الايرانية وهو اجارها السفن التي ترسو في شط العرب على رفع العلم الايراني بدلا من العلم العراقي وذلك انها هددت تلك السفن برفض دخول حوضها في لاهور - بلاد الايرانية ان لم يرفع عليها العلم الايراني وقد اوعزت الحكومة العراقية الى معوصيتها بظهورا في تشرين الثاني بان ترسل الحكومة الايرانية احتجاجا على مكث سفينة حربية ايرانية في المياه العراقية ونحاذها قاعدة لرجان احمر المسلحين :

تهدي المفوضية الملكية العراقية تحايا الى وزارة الخارجية وتشرف بأن توضح لها ان الحكومة العراقية قد لاحضت ان اسمية الحربية الايرانية « كيلان » رست في مرفأ عماد - منذ ٣ ايلول ١٩٣٤ وانها تحدثت عدة مرسل منها الرجال المسلحون بتهارده ببلا في جهة مجرى انشط وحلته لما كان حو الملاحة في شط العرب لما صحت المادة الثانية من معاهدة انصروم للسفن الايرانية لم يكن ليحول ولا يكرر ان يعثر محولا بقاء السفن الحربية من دون احارة رسمية ولا وضع حصر من قوات الشرطة او العسكرية في المياه العراقية فان المفوضية قد على التعليل التي تلقها تود ان تستوضح عن المدة التي ترعب السلطات البحرية الايرانية ان تمكث حلالها اسفينة البحرية الآفة الدسرى محنها الحاصر وترجو اصدار الاوامر للسلطات المذكورة بالكف عن احراء الحفارة بالشكل المبحوث عنه

فتنزه الخ ...

## التجاوزات على الاراضي وتشكيل مخافر فيها

ومن المشاكل بين الحارتين التجاوزات على الاراضي ويذكر أدناه ادعاءات الحكومة العراقية في تجاوزات حارتها على ارضها والكتب المتبادلة بينها وبينهم منها وجهة نظر طرفين ، فنقول الحكومة العراقية ( ١٣٥ ) .

شيدت السلطات الايرانية في الاراضي العراقية منذ حزيران ١٩٣١ المخافر المدونة فيما يلي بأوقات مختلفة :-

المحل	بأنقرب من دعامة الحدود المرقمة	التاريخ التقريبي لإنشاء المخفر	التاريخ التقريبي لرفع المخفر
١- جيعا سرح	٤٧	حزيران ١٩٣١	آب ١٩٣١
٢- السجلية	٢٣-٢٢	أيلول ١٩٣١	تشرين الأول ١٩٣٤
٣- الشرش	١٩-١٨	كانون الثاني ١٩٣٢	-
٤- العلوة (سهرية)	١٩-١٨	نور ١٩٣١	-
٥- امام ني حصر	٣٥	بيار ١٩٣٢	-
٦- كافي سحت	٣٤-٣٣	أيلول ١٩٣٤	-

ان المخفر الاول الذي شيد في جيعا سرح ولد بعض الاضطراب وقد سلمت الحكومة الايرانية حطاً موطعياً الخبيث ورفعت للمخفر به - ماضي شهر وبف من تأسيسه .

ظهر ان موطني الحدود الايرانيين المرابطين في المنطقة المخاددة للواء العمارة قاموا في حريف ٩٣ بتعقيب مبرح يرمي الى تعزيز الوضع الاداري ، وأقاموا في أيلول واحداً من مخافهم الجديدة في ( السجلية ) داخل الاراضي العراقية وكانت سيارات الشرطة الايرانية تسير دوماً في

الأراضي العراقية ثم مد خط تفوقي أيضاً في الأراضي العراقية بين دعامات الحدود ١٥ و ٢١ وعندها ذلك اسكن الموطفون الايرانيون بعض رجال النقاش الايرانية في أراضي الشرش بكافة في غرب شط الأعشى ( وهو احد ) بين دعامتي الحدود ١٨ و ١٩ والتي جلا عنها رجال القمائل العراقية قبل ذلك بسنة من جراء ما حدث من نزاع على حقوق الزراعة فجرت عن اثر ذلك مراسلات طويلة بين متصرف العراق ووالي حورستان باديء بديء فلم تسفر عن النتيجة المطلوبة فتعدتها الى اطراف السلومانية وقد طست الحكومة العراقية رفع عمر ( الجيلية ) وتم اخضريين لمشيدين في في الشرش والعلوه ( سهرية ) وقدمت الادلة المفصلة والحرائط التي تؤيد ادعائها بوقوع تلك المخالف في الأراضي العراقية واقترحت ان تقوم لجنة مشتركة من خبراء معينين بالكشف ودراسة كل شئ حول المواقع الحقيقية للاماكن الموصوفة لحد . ولكن ايران كررت اقوالها بأن تلك المواقع كدثة في الأراضي الايرانية وكانت تتجاهل عاكساً الاقتراحات المتعلقة باجر التحقيقات المشتركة محلياً وترفض تلك الاقتراحات احياناً

وفي آب ١٩٣٤ شيد عمر عراقي في جليب مبيع على اراضي عراقية وعلى بعد ١٨ ميلاً من اسجوبة ولكنه تم لاتفاق بين الحكومتين في شهر تشرين الاول على رفع كلا المخضريين الا ان المخضريين الايرانيين في الشرش والعلوه ( سهرية ) لا يزالان باقيين

### نهر دجلة الحكومة الايرانية بمزكرتها المرفقة

٥٩٦٨ في ١٠-٣-١٩٣٢

وبطراً لصراعات التي حدثت منذ نيسان ١٩٣١ حتى نيسان ١٩٣٢ بين عشاريين بي لام العراقية وعشار الخزل الايرانية حول حقوق الموعى في النخل المسمى امام في حصر الذي يقرب من الدعامات رقم ٣٥ جرت المراسلات بين الحكومتين فيما يتعلق بموقع هذه المراعي بالطر لخط الحدود وفي ١٠ امارت ١٩٣٢

وجه الوزير الايراني المعوص مدكرته المرقمة ٥٩٦٨ الى وزير الخارجية العراقية صممها تهديداً يرد ذكره فيما يلي حول رجاء الحفر المرسلين بحفظ الامن في تلك المنطقة (١٣٦) :-

تماماً هذه المعاملة تعد تجاوراً على الاراضي الايرانية وهي تحالف العلاقات الحسنة السائدة بين الدولتين وتنافي شروط حسن احوار هائي بالنظر الى المعلومات التي انصبت في من قبل دولتي المتبوعة ارجو من قعاستكم ان تتصلوا بانتم - الاجراءات السريعة في سبيل اعادة الجود المذكورة من اراضي في حصر او حصر ريد واصر ح في صمن ذلك بان اخود العراقيين لو لم يقوموا بأحلاء المحل المذكور سوف تصطر قوات الدولة الاميراطورية باتخاذ الاعمال العسكرية بغية اخراجهم -

#### جواب الحكومة العراقية في ١٦-٣-١٩٣٢

وقد اجابت الحكومة العراقية في ١٦ مارت ١٩٣٢ مقترحة بعاد ممثلين عن الحكومتين الى اصل المتنازع عليا لتعيين لموضع التحقيق لامام في فروضت المفوضية الايرانية ذلك بمدكرتها المرقمة ٢٠٨٤ والمؤرخة في ١٤ نيسان ١٩٣٢ وفي عصون ذلك شيدت انصاات الايرانية العسكرية بتاريخ ٦ نيسان ١٩٣٢ عمراً دائماً في امام في حصر ثم شيدت السلطات المذكورة حصاً عمدة ميلين داخل لاراضي العراقية وقد احاطت الحكومة الايرانية عن جميع الاحتجاجات التي وجهتها الحكومة العراقية في المراسلات الاعتيادية التي استمرت طول السنة بان امام في حصر لاشك في انه كاش في الاراضي الايرانية » ( ٣٧ )

مذكرته ودارة الخارجية الايرانية المرقمة ٣٧٩٩ والمؤرخة في ١٨ نيسان ١٩٣٣ المؤرخة الى المفوضية العراقية العسكرية في طهران (١٣٨) المحاقاً بمدكرتها المرقمة ٢٨٢٢٧ تتشرف وزارة الخارجية بانحاء المفوضية الملكية العراقية بان فحامة الوزير المعوص قد تحدث حتى الآن مرتين او



ثلاث مرات مع مدير الدائرة الشرقية بشأن إنشاء المحفر في التلال الكائنة في حبال ميمك واعلمه بان موضعي الحكومة الايرانية الامبراطورية كانوا قد انشأوا محمراً في التلال المذكورة والآن تود الوزارة بان تقيد - كما واحة صرحت فعلا في كتابها الملصق اليه آخراً - بان موضعي الامنية لم يتحددوا الاجراءات في اثناء المحفر في التلال الكائنة عرنى حبال ميمك بل ان الموظفين المذكورين كانوا قد اشأوا محمراً في ممرحشيات في خصر ( ترشاك ) الكائنة في الاراضي الايرانية وعلى كل حال اذ توحد لدى الموصية دلائل ووثائق اخرى لاثبات ادعائها فترحو الوزارة تحريرها وذلك لاحراء التحقيقات اللازمة ثابتة

مكررة الموصية الملكية العراقية في طهرانه المرفقة ٩٦٩ والمؤرخة في ٢٤ ايلول ١٩٣٣ الموجهة الى وزارة الخارجية الايرانية ( ١٣٩ )

نهدي مفوضية العراق الملكية تحياتها الى وزارة الخارجية الامبراطورية الحامية وتتشرف بان تشير الى المراسلة اسببه بمذكرة الوزارة المرفقة ٣٧٩٩ والمؤرخة في ١٩ - ٩٣٢ وملتزمة بقضية محمر في خصر .

لقد لاحظت هذه الموصية ان مذكرة الوزارة المدع بها آخراً لا تختلف في المعنى عن مذكرها سابقة لرقم ٢٨٢٢٦ بالرغم عن كل ابراهيم والالة التي قدمها هذه المفوضية والتي لا تدع مجالاً للشك في وقوع الحفل المختلف عليه ضمن الاراضي العراقية .

لقد سبق ان تقدمت الى جاس الوزارة المسجلة خريطة رسمية تبين الفرق الشاسع بين موقع ( ترشاك ) الذي تدعي السلطات لارانية - محمر الايراني شدد عده وبين في خصر اواقع ضمن الاراضي العراقية وهو لموقع الفعلي لمحمر المذكور وقد شجعت الخريطة المؤشر اليها آخراً بتصوير شمسي بين وصبة المحمر بصورة واضحة ويبقي على القضية نوراً لا يقبل معه اي جدل في احقية المطلب الذي تقدمت به هذه المفوضية ولكنها مع لأسف لم تحط بمتيعة غير تكرار التكيف السابق وهو لزوم تقديم دلائل ووثائق

لأثبت مدعاه في حينها هي وحدها قدمت تلك البراهين بصورة واضحة  
وتسد باعتقادها كل باب لمناقشة . ومع ذلك فإنها متعماً لأي سوء تفاهم  
وحيثما يحسم الخلاف بنفس الروح الودية السائدة بين الدولتين كانت  
اقتربت على حكومتها المتبوعة ارسال هيئة هبة لأجل التعمق في التدقيق  
المحلي والتأكد من كون اعمر الايراني مشيداً ضمن الاراضي العراقية .

ان وراثة الدفاع العراقية عهدت هذه المهمة الى مهندسين عسكريين  
من ادارة الاركان الحربية فودعا نتيجة التطبيقات التي قاموا بها محلياً وبحث  
الاسس الفنية في تقرير مسهب تقتطف منه المفوضية المعلومات الآتية . -  
سينصح للوردية خبيلة بما تقدم ان الحكومة المشوعة لم تقم بإبعاد الهيئة  
الفنية ما فيها من تكاليف وعاء الا لأجل ان تبرز على صحنه الدعوى  
التي تقدمت بها ومن ملاحظات الانتاج ان نتيجة الاستدلة ان الكشف  
الفني عن طائفة لما سبق عرضه في هذا الشأن

تد المفوضية ان تصيب الى ما تقدم ان قصيه هذا اعمر شديدة من  
معصر الزخوة بقصة اعمر (جيعا سرح) الذي أمرت حكومة الاميراطورية  
بحرمة فوراً حينها تأكد لديها ان نقطة نظرها في ذلك الشأن م تكن مستندة  
الى أدلة قطعية

ه لنظر للمفاصيل التي مر الادلاء بها ان هذه المفوضية على يقين بأن  
الوراءه مدخلة لن تتأخر عن اعارة هذه لقصة نفس العناية التي حولت  
بها لقصة بحمر جيعا سرح

مركزه وراثة المرجعية الايرانية المرفقة ١٥٩ والمؤرخة

في ٢٥ مارس ١٩٣٤ الموجهة الى المفوضية الملكية العراقية

في طهران (١٤٠)

حواياً عن كتب المفوضية المدخلة مرفقة المرقم ٩٦٩ والمؤرخ في ٢٣  
ايلول ١٩٣٣ لتعلن بادعاء المفوضية فيما يخص اثناء الموصفين الايرانيين

على الحدود محضاً في عرب ميمك تشرف وزارة الخارجية للحكومة  
ايران الامبراطورية بأساء المفوضية بأن المفوضية استندت في مذكرتها  
الأنفة بذكر على روتوكول تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ وأدت بأن المحضر  
المذكور كان قد أنشئ في عرب الدعامة المرققة ٣٥ في محل يدعى امام في  
هذا وان الوزارة نفيد المفوضية بأن الحكومة الأيرانية الامبراطورية  
لا تعترف برسمية روتوكول تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ وانها لا تتمكن ان  
تعتبر نص بروتوكول المذكور مستنداً وأساساً لتشخيص وتعيين خط  
حدود الدولتين .

### مذكرة المفوضية الملكية العراقية في طهران المرفقة ٤٣٣

والمؤرخة في ٣٠ نيسان ١٩٣٤ الموجهة الى وزارة الخارجية الايرانية (١٤١)

١- تهدي المفوضية العراقية الملكية نحياتها الى وزارة خارجية الحكومة  
الايرانية الامبراطورية وتشرف بأن تشير الى مذكرة الوزارة المرققة ١٥٩  
والمؤرخة في ٢٥ مارس ١٩٣٤ فتستوضح منها عما اذا كانت الحكومة  
الايرانية تعي بالمشكلة التي لا تعترف بصفة رسمية له روتوكول تحديد  
الحدود التركية - الايرانية الموقع عليه في استاسول بتاريخ ٤ تشرين الثاني  
١٩١٣ وملاحقه او محضر الخسبات التي عقدتها لجنة التحديد خلال ٢١  
كانون الثاني و ٢٨ تشرين الاول ١٩١٤ وملاحقها

٢- نظراً للتعينات التي تنقها المفوضية من حكومتها المشبوعة تود ان  
تعرض على طار الوزارة المحترمة بصريح العبارة ان البروتوكول الموقع  
عليه في استاسول في ٤ تشرين الثاني ١٩١٣ من كل من فخامة الرئيس  
سعيد حليم باشا المصدر الأعظم وناظر خارجية الحكومة العثمانية والميرزا  
محمود خان قاجار وحشام السطنة مهتر الحكومة الايرانية والمندوب فوق  
العادة في بلاص السلطنة العثمانية مع غيرهما ممن وقعوا عليه يعتبر رسمياً وملزماً  
ونظراً الى المادتين الخمسة والسادسة من مقررات البروتوكول فان خط

الحدود لدى عين في سنة ١٩١٤ وذكرت أوصافه في محاضر الجلسات وملاحظتها التي وقع عليها مفوضا للحكومتين لعثمانية والارابية يعتبر مثبثاً بصورة نهائية وقطعية ولا مجال لتدقيقه وتصحيحه بعد من أجل ذلك تؤكد الحكومة العراقية طلباتها المقدمة قبلاً وترجو من الحكومة الاربانية بصورة جدية ان تصدر الأوامر العاجلة لمهاجر الجند الى الارابي ورجاء الأمن باخلاء محاصر امامي ولعنة وشرش والحبيبة المشيدة داخل الحدود العراقية .

٣-٤ ان الحكومة العراقية مقنعة من حقيقة اشترت مصالح اللادين تظهر هذه الفرصة لتؤكد للحكومة الاربانية بأنها مستعدة لان تستأنف بروح الصداقة الحاضرة بحث في المعاهدات والاتفاقيات التي كانت موضوع المفاوضات على اساس التوحيد النهائي لخط الحدود المثبت في ١٩١٤ وشروطه لا تؤدي هذه المفاوضات الى الاحلال سيادة الدولة العراقية في أي قسم من الاراضي واميا الدخلة ضمن حدود لعراق تقتضي التوحيد الآنف اسكر وتعتقد الحكومة العراقية بأنه من الممكن إيجاد حل مرعي لجميع الصعوبات الادارية المتعلقة بين الحكومتين في حلل المفاوضات جو مشع روح الصداقة متبادلة وحسن نية ) انتهت ولم يرد جواب ما عن هذه المذكرة .

وفي ايلول ١٩٣٤ أقامت السلطات الاربانية محمراً جديداً في كاني سحت لحوار الدعامتين المرتقتين ٣٣ و ٣٤ داخل الاراضي العراقية مسافة ثلاثة اميال ونصف عن خط الحدود وذلك احتجاجات الحكومة العراقية تنقضي الحروب الاعتيادي وهو ان الموقع كائن ملا ريب في لاراضي لاربانية وعلاوة على المحفر التي ذكرت فلا شيدت السلطات الاربانية فعلا شحار في لخط الحدود سحاور صعب ياردت على الاراضي العراقية في قبرستان وصوفيجان بالقرب من دعامه الحدود رقم ٧٢ .

## مخبر ايراني في منطقة ( بناوه سوته )

والآن ننظر الى وجهة نظر الحكومة العراقية في قضية منطقة ( بناوه سوته ) :-  
ان بناوه سوته هذه ملكية المُنْتَصِفَة الصغيرة المُنْتَصِفَة الشكل المسماة  
سر كوشك الكائنة بالقرب من الدعامتين المرفقتين ٨٩ و ٩٠ كانت في  
اوقات مختلفة موضوع راع بين اهالي قرية بناوة سوته العراقية واهالي  
القرية الايرانية بايوا وقد دُفِنَتْ هذه القضية بحجة الحدود في سنة ١٩١٤  
فجعلت اُشْتُ في الخاب لترك ( العراقي ) من خط الحدود  
وفي سنة ١٩٢٨ اشعل اهالي قرية باباوا الايرانية المثلث المذكور عوة  
ففتح متصرف السليمانية باب المفاوضات مع حاكم ريوان الايراني بغية جلاء  
القرويين الايرانيين العاصيين ولم تسفر المراسم الخفية عن العاية المتوخاة  
ارسالت المفوضية الملكية العراقية في طهران مذكرة المؤرخة في ١١ آب  
١٩٣٢ الى وزارة الخارجية الايرانية ولرغم من التاكيدات العديدة لم يرد  
جواب ما حتى شهر مارس ١٩٣٤ حيث وردت من الحكومة الايرانية  
مذكرة تقطع بها ما بيني وبينه علاقة بالموضوع (١٤٢) . -

المفوض من مذكرة وزارة الخارجية الايرانية المرفقة ٤٧١٨٥

والمرسنة في ٢٠ مارس ١٩٣٤ الموجهة الى المفوضية المسكينة

## العراقية في طهران

حواياً عن مذكرة المفوضية الملكية العراقية المرفقة ١٠١٦ والمؤرخة في ١١ آب  
١٩٣٢ والمذكرات المتعاقبة لها والمسببة مذكرة المفوضية المرفقة ٤٢ والمؤرخة  
في ١١ كانون الثاني ١٩٣٤ نقضت وزارة الخارجية بألساء المفوضية ...  
دانه تنه من التحقيقات الحارية حول شكوى المُرْصِفِيْن العراقيين على  
الحدود بشأن تجاوز سعيدت على الاراضي العراقية بأن المذكور لم يتصرف  
في اراضي قرية بناوة سوته وان الاراضي المذكورة المعروفة بمجرعة  
سر كوشك تعود الى ايران وحامدك هو الذي ابتكر مثل هذه اللاتصالات  
لأخبار اعراضه الشخصية واحداث سوء اعتداهم بين الدولتين بدون جدوى

اما ما اشارت المعوضية في مذكرتها المرفقة ١٠١٦ الى برونو حول تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ فان الوزارة تود ان تمت نظار المعوضية لملكية الى مندرجات مذكرتها الخواوية بترقة ٢٤٨٩٦ ( ب هـ ) الرقم قد صححته وزارة الخارجية الايرانية احيراً فجعل ١٥٩ ، هو رقم المدكرة لثنته آتياً والمتعلقة بأمام في حصر )

### تجاوزات العشائر على الحدود

استمرت انقلاقل على الحدود على مر الزمن وادت العشائر بمخاضات عبر الحدود مما راد في حدة التوتر بين الدولتين وندرج هذه بعض الكتب الايرانية الموجهة الى الحكومة العراقية ، ١٤٣

كتاب عدد ١٦١٨٧ تاريخ ٣١ - ٧ - ١٣٣٢ من وزارة الخارجية

الايرانية الى معوضية ملكية عراقية صبرال

اشارة الى المدكرة لصافقة حول تكرار تجاوزات العشائر العراقية على الاراضي الايرانية تتشرف ودارة الخارجية بسلام المعوضية الملكية العراقية للمعلومات التالية : -

في التاسع والعشرين من شهر تير ( ٢١ - ٧ ) من هذه السنة دخل ايران بعض الاشقياء في قوارب من هور وتوجهوا نحو صابلا الواقعة داخل الاراضي الايرانية وكان اول شيء ارادوه حطفت النقة وداهو حودة لدى حالي الرسوم لكن الجند دمره لتابعة بدائرة المائة اطلقت عليهم النار ومعهم من ذلك . ثم ذهب رجال المعصانة الى منزل تحت ارا سدة مدعو احمد وسرقوا منه عدة اشياء عطاردهم سكان البلدة خد صفة النهر واحسدوا واحداً من قواربهم لكن انصوص تمكنوا من العودة الى هور بعد ان جرجوا ثلاثة اشخاص من الاهل وقاتلوا واحداً .

وبعد اجراء التحقيقات اندقيقة ظهر ان هؤلاء الاشقياء من رعايا الحكومة العراقية ومن عشيرة ابو محمد واسم يقيمون في القسم الشمالي من هاربه وقاد



كتاب مستعجل جداً عدد ٥١٦٢ تاريخ ٦-٢-١٩٣٣ من المفوضية

الارانية في بغداد الى رئيس وزراء حكومة العراق

الحقاً بما جرى لي يوم امس من المداكرة الشعبية الطويلة مع محاميتكم  
وجواباً على كتابكم المرقم ٨٣٩ والمؤرخ في ٥ شباط ١٩٣٣ .

احيط فمحاميتكم عملاً بأني كنت قد ألقت مراراً اطار ولاية امور الدولة  
العراقية المحترمين الى وصعية الحدود الارابية العراقية وخاصة منطقة السليمانية  
وبنتهم لروم اتحاد الاحرار استعجلة في سبيل ابعاد اتاع جعفر سلطان  
وبكزادات طون ومعههم عن لتحريكات والدساتس وبيع الاسلحة ولعتاد  
اي سكان الحدود الارابية . وتناهم لم يقوموا مع الأسف باتحاد أي عمل  
يذكر في هذا ان قامت عصبات الاشقياء على الحدود العراقية مؤحراً  
- بالنظر الى العرقية التي اتصت لي من دولتي المتبوعة - بالتجاور على هدي  
كرمة وجنوبي بوسود آحدة معها كبة كبيرة من الاسلحة وحدثت تطمع  
الاهابن هناك بالدرهم والاسلحة وزرعهم على الشقاوة والاشتراك معهم .  
ان لدولة الارانية الايراطورية لا تستطيع ان تتصور شيئاً ان  
الموظفين لعراقيين يجهلون اجتماع هذا العدد الكثير من الرعي العراقيين  
واشتراكهم مع المتشردين الارابيين واعدادهم الاسلحة واندراهم والعتاد  
تقياس واسع كهذا في الاراضي العراقية وهي نأسف عاية الأسف لما ان  
اولياء امور الدولة العراقية المحترمين لم يكتفوا الى طمس المفوضية لايرابية  
الحقة حول النظر اسرع في اوصاع الحدود وارسال القوى ومع اسداس  
والتحريكات الخارجية والقيام بتسليم المدين الى الدولة الارابية او ابعادهم  
الى مناطق بعيدة عن الحدود وايقافهم حتى اتاح ذلك هذه الوصعية التي  
لا يمكن نخبها بعد والتي لا تتفق بتناً ولعلاقات الودية السائدة بين مسكنين  
جارتين . فاني احتج باسم دولتي المتبوعة على القصايا المذكورة بكل قوة  
وارجو - بلاشارة الى ما اعطيته وتبه يوم امس من المواعيد الصريحة حول



النظر في وصية الحدود فوراً وإرسال القوي وغير ذلك الى هناك - ا  
تفضلوا باصدار الاوامر المستعجلة فعلاً حول النقاط التالية : -

اولاً - ان يقام بواسطة اعداد احدى كبار الموظفين المعتمدين بتفتيش  
اعمال جميع الموظفين المخصصين في لواء السليمانية تفتيشاً دقيقاً عما يأتى وبسحب  
كل من مرط في اجراء وظيفته وساعد الاشقياء عن وصيفته حالاً وان يقام  
معاينته ايضاً

ثانياً - ان يقام بأسرع ما يمكن بارسال عدد كاف من القوات  
العسكرية - على ان لا يكونوا من اهل النجف - الى الحدود المذكورة فصلاً  
عن العدد الذي امر بارساله كما جاء في الكتاب المحاب عليه ) وان يردوا  
بأوامر صارمة لقطع العلاقات الموجودة بين الاشقياء الموجودين الآن في  
الاراضي الابرائية وبين الاشقياء الموجودين في الاراضي العراقية الذين  
يعدون اولئك بالأسلحة والنقود ويقوموا بإلقاء القبض على المتهربين العراقيين  
والمحركين بأسرهم وابعادهم عن منطقة الحدود ريثما يالوا جزائهم بعدئذ  
وليقيموا ايضاً بإلقاء القبض على الاشقياء بدون قوات أية فرصة وسيرمهم  
الى الجنود الابرائيين جميعاً بأن يأتوا الى الحدود العراقية .

ثالثاً - ان يقام بالسرعة لممكنة اعداد اقارب جعفر سلطان ودويه  
وبكرادات هون الدين يقيمون الآن في السليمانية والذين سيذكر قصص  
ايران اسمائهم وبحال اقامتهم للموصفين المحليين هناك من اللواء المذكور الى  
اماكن بعيدة من الحدود حداً

عما اني لا احيط الآن علماً بتفاصيل القصة بمخاطباتها فسوف اقوم  
بإعلام الدولة العراقية المحترمة خطايب دولتي المتنوعة في المستقبل  
وفي الختام احيط فحamتمك علماً بأنني كما صحت في كتابكم الآنف الذكر  
- طلعت الى دولتي المتنوعة ان توغر الى السلطة العسكرية اليرانية لتقوم  
بمبادلة الارتباط مع السلطة العسكرية العراقية مباشرة بعية توحيد المساعي  
في سبيل قلع اشقياء الحدود وقمعهم . وفي انتظار النتيجة السريعة لها تسلمه

الدولة العراقية المبحنة من المعاصر في هذا الشأن وخواص عن كتابي هذا  
أكرر تحياتي واحترامي الفاتفة .

كتاب عدد ١٨٩٣ تاريخ ١١-٧-٣٣ من الموصية الايرانية في بعداد

ان رئيس وزراء ووكيل وزير خارجية العراق

الحاقاً بالمحاربات السابقة حول إقامة اشقياء دون المنشردن في الأماكن  
الخائرة بالحدود الايرانية واشتراكهم مع الاشقياء العراقيين المسلحين في  
سجاورات على الاراضي الايرانية وارتيكاب جرائم القتل والنهب هات  
انتشرف ان احيط بمحتمك عما بأنه كان قد صلب ان ولاية مور اسولة  
العراقية المحترمين مراراً وذلك ضمن اغداثات شهية واشتدات التحريرية  
ان يتقصوا باتحاد الذبير اللارمة في ردع اشقياء دون خارجين عن الاقامة  
تحوار الحدود الايرانية ردعاً شافاً وفي مع العلاقات المادية والمعنوية القائمة  
بينهم وبين الاشقياء العراقيين المسلحين وكذلك في منع الاشقياء العراقيين  
عن الاشراك معهم بعه ان لا تسكر حاوراتهم على الاراضي الايرانية  
وان لا يحدد جرائم النفس ونهب في لقرى سامعة لأورامان غير انه  
يا لاسف لم تسعف مراجعات الدولة الاميراطورية ولا طسها الحققة حتى  
الآن ولم يكثر لها ولما رأى الاشقياء المدكورون سير الحامه على هذا  
اموال انهروا لمرصة وقاموا بارتكاب اعمالهم القبيحة بصورة متوالية كما  
ان عدداً منهم - بالمطر الى المعلومات التي اتصت بي من المراجع الايرانية  
المختصة - قاموا اولاً - باطلاق لغيراسا - بارية على ثلاثة اشخاص من  
الحدود الايرانيين المربطين في محفر نوود الدين كوا قد ذهبوا الى قرب  
الحدود العراقية بأنوا من العين الواقعة في الاراضي الايرانية وكان  
العدد المذكور قد حرقوا من لساتين عراقية بعنة وقود اسهرت لنبحة  
عن قتل الحمدي المدعو رصا حمد الذي كان قائد الجيش الايراني وهذا  
وصت السجدة من الاشقياء المدكورون خارجين كما ان الشرطيين العراقيين  
المدعويين عبدالرحمن وعبدور الدين كوا قد ذهبا الى هناك بعنة لتحقيق

عن القصصية يؤيدان وبصدق أيضاً وجود عصائات الاشقياء العكسيرة  
في تلك الحدود

ثانياً - بما كان السر هيث ( الزعيم ) احد جان راوية فائسد قوات  
كردستان الجديده داهماً من باوه الى بوسود اذ قام عدد من اولئك الاشقياء  
الذين كانوا محتجزين وراءه باطلاق الطلقات النارية عليه فجأة وارادوه قتلاً  
ودلث في اثناء الطريق

امي باسني فحامتكم بالحوادث الآتية الذكر مكلف من قبل دولتي  
المتبوعة بان ( اولا ) اسع احتجاجاتها الشديدة على القضايا المذكورة  
وان ارجو بتاكيد اتحاد الاحراءات السريعة في الفاء القهص على الاشقياء  
وتسليم الايرانيين منهم الى السلطات الايرانية وتعويض التسلل الواردة  
وتأمين معيشة ورث المقتولين ومواري بالنسبة . و ( ثانياً ) اعلم فحامتكم  
سطريث دولتي المتبوعة بانه كما تبين من وضعية الحوادث الواقعة ان  
الاشقياء المذكورين نما لهم قد مالوا الى الرأفة والرحمة من قبل السلطات  
العراقية المختصة رادوا حراً وحسرة حيث اصححت ارواح الرعايا الايرانيين  
مداطين على الحدود وامواهم عرصة لقتلهم وسبهم وحتى امهم يقومون  
بكل جرأة بقتل بطال الصراط وافراد الجنود الايرانيين وبعد ارتكابهم  
كل انصائح يعمرون الى الاراضي العراقية هاربين ومن البديهي لو لم يكن  
الاشقياء المذكورون في الاراضي العراقية فكان الموظفون الايرانيون  
بصهم مكلفين بمعالجة هذا الامر . واما الآن فيجب ان نعم الدولة العراقية  
المختصة بها لا حلو عن المسؤولية في هذا الشأن . فمن اجل ذلك ان الدولة  
الايرانية بالنظر الى حسن احوال - تنوقع الدولة العراقية الملكية حقاً  
ان تشترك معها في تأمين الحدود ووقع الاشقياء المذكورين احكي يوضع  
حد للوضعية الراهمة

فعل كل نما ان دولتي المتبوعة لا يسعها ان تتحمل امثال هذه الحوادث  
المؤلمة المتكررة اكثر مما تحمليته حتى الآن ولا تستطيع ان تقنع بمعاذير

الموظفين العراقيين المحترمين الغير موجهة اكثر مما اقتضت به ونقف امام  
القضايا وقوف الباطر او الشاهد فيرحى لآخر مرة وانما للجنة ان تفضل  
المراجع المختصة العراقية باتخاذ كل ما تراه ضرورياً من الاجراءات في قمع  
الاشقياء المذكورين وادارة هذه الحجة وان تتصلوا بحاميتكم باسمي بالقرار  
النهائي الذي مستحده الدولة العراقية الملكية في رالة هذه الاحوال الغير  
مطلوبة لكي اقوم بعلام المرجع الايرية مذنب ولا فسوف تصطر الدولة  
الامبراطورية - بعبارة وضع احد للقضايا المذكورة - على ان تنشئ  
بتشنيات قوية حتى ان تراجع عصبة الامم بشأن ذلك فحينئذ تنجبه تبعه  
كل نيت القضايا نحو الدولة العراقية الملكية ولا يبقى ذلك من ذلك حق  
للعتاب او الشكاية .

## منازعات حول المياه الجارية من إيران الى العراق

( ان نهر كرجان حم ٠ يسع من منطقة بشكوه الايرانية ويجري نحو الجنوب الغربي اما الحدود فانه منتصف النهر المذكور على طول نحو ١٢ ميلا من دعامة حدود رقم (٣٢) الى الدعامة رقم (٣١) حيث يصحح نهر عراقياً شرقاً ويسيل نحو ندره ان مدينة روياطية العراقية والاراضي الزراعية المحيطة بها تأخذ مياهها من اضية تنفرع من الضفة اليمنى من نهر كرجان حم لي تلتك النقطة بين الدعامين المرقمتين ٣١ و ٣٢ وكذلك تستقي الاراضي الزراعية الايرانية مياهها من اضية تنفرع من الضفة اليسرى

لم تظهر مزارع بين الدولتين حول تقسيم مياه كرجان حم حتى سنة ١٩٣٠ وفي تلك السنة حصل اختلاف بين العشائر الايرانية والعراقية مما استلقت النظر وبكس تيسر حبه بين صغار الموصفين في موقع النزاع وفي ربيع سنة ١٩٣١ رعب احكام العسكري اسدي عن احياء في مصور اباد الايرانية - في نواطين عشائر الايرانية الرجاء وتوسيع نطاق الزراعة في الحجاب الايراني من تلك المنطقة فحمر فاة جديدة ولما حل موسم الصيف وقبل الماء في سدا على عرض نهر واسان اداء كنه نحو ايران بالرغم من ان خط الحدود يقع في منتصف النهر كما ذكرنا قفلا (١٤٤)

وفي ١٧ مارت و ٢٦ ثور و ٣٠ آب و ٩ ايلول ١٩٣١ م رفع وزير الخارجية العراقية شكاوى العراق الى المفوضية الايرانية في بغداد وادخ على تعيين لجنة مشتركة تقوم باجراء التحريات الموصفة للتوصل الى اتفاق بيني على العادة المشعة منذ القديم عن - لدا اعطاء الحصص التي تصيب سكان كلتا الصفتين من مياه نهر كرجان جم وتبادلت بين الدولتين كتب بترجها ليضع القراء على وجهة نظرهما في تلك المنازعات :-

مذكرة وزارة الخارجية العراقية المرقمة ٤١٦٩ في ٢٩-٣٠ آب ١٩٣١م  
والتي كانت حول مشكلة مياه زوسية في مياه وادي ( كنجان حم )  
حيث في هذا التاريخ قل وصول مياهها الى العراق واوقفها ولم نعتبر  
عليها ولكن ظهرت مدلوها من المذكرة الايرانية بحواية المرقمة ٢٥٧٣ في  
تاريخ ٢٠ ايلول ١٩٣١ م . المندرجة ادناه .

مذكرة المفوضية الايرانية في بغداد المرقمة ٢٥٧٣ والموسمة في ٢٠  
ايلول سنة ١٩٣١ الموسومة الى وزارة الخارجية العراقية (١٤٥)

تتشرف السفارة الايرانية الامبراطورية في بغداد ان تشير الى مذكرة  
وزارة الخارجية العراقية الحيلة المرقمة ٤١٦٩ والمؤرخة في ٢٩ - ٣٠ آب  
١٩٣١ وان تعلمها بان الدولة الايرانية الامبراطورية لم توافق على تأليف  
اللجنة التي اشير ليها في الفقرة الاخيرة من المذكرة الآتية الذكر بعية جسم  
قضية مياه زرباطية وتفيد بان اتفاقية تحديد الحدود لسنة ٩١٤ وان كان  
القسم الذي يتعلق بها بتحديد الحدود مع العراق لم يعتبر رسمياً غير انه لو  
عمل به فرصاً فقد صرح بالفقرة التي تتعلق باستعادة سكان زرباطية من  
مياه وادي كنجان بجم بانه بعد ان يتمتع السكان المقيمون على ساحل  
الوادي المذكور بالمياه المذكورة بحسب اسالة ما راد منها نحو زرباطية كما  
عمل بهذه الكيفية حتى الآن ولا تشابه كيفية مياه الوادي المذكور قضية  
مياه وادي كنجان ولم يكن تعيين هيئة ريادةها لتعنى الحاجة الى تأليف  
لجنة بعية تقسيمها فعليه ولا ريب ان وزارة الخارجية العراقية تعتبره  
مستعرف بان لا حاجة الى تأليف لجنة لهذا الغرض مع وجود ترتيب  
الآنف المذكور وان ما راد من مياه الوادي المذكور هو جار نحو زرباطية كما  
كان سابقاً .

تذهر المفوضية الايرانية هذه الفرصة الخ . . .

كتاب المفوضية العراقية الملكية المرقم ٧٥١ حول شكاية اهالي ررباطية  
على قطع مياه نهري كنجره بهم عن ررباطية ولم يضر عليهم ابن عمنا فخر الدين  
في مذكرة وزارة الخارجية الايرانية المرقمة ٢٢٩٨٨-١٠١٥٥٣  
والمؤرخة في ٣٠ ايلول ١٩٣٦ م المتروحة ادناه

مذكرة وزارة الخارجية الايرانية المرقمة ٢٢٩٨٨-١٠٥٥٣

والمؤرخة في ٣٠ ايلول ١٩٣٦ (١٤٦)

حواً عن كتاب المفوضية العراقية الملكية المرقم ٧٥١ حول شكاية  
اهالي ررباطية على قطع فصلة مياه نهري كنجره بهم عن ررباطية  
وزارة الخارجية ادناه المفوضية بالانقارير الواردة من السلطات المحلية  
تبيء كلها، والفصلة مياه نهري المذكور كانت ولم تول عري لي ررباطية  
اقد اصدرت هذه الوزارة ايضاً الاوامر الاكيدة الى الموظفين المحليين في  
منصور آباد باجراء المراقبة على حروب فصلة مياه اندكورة الى الاراضي  
العراقية حسب المعتاد ريادة عن ذلك خذرت هذه الوزارة السلطات  
تختصة عن محتوى كتاب المفوضية المشار اليه اعلاه وعطت رقباً منها  
التحقيق في الامر واصدر التعليمات اللازمة لانحراذ الاجراءات الهاجئة  
لإعادة المياه الى ررباطية اذا كانت قد قطعت عنها صحيحاً .

ان هذه الوزارة مشعونة الآن بدرس اقتراح الحكومة العراقية المتحلة  
بخصوص انعقاد لجنة مشتركة تبحث في ادعاءات اهالي ررباطية في قطع  
فصلة مياه كنجره بهم عن الاراضي العراقية والتجاورات الحاصلة عليهم  
في هذا الشأن وستحجر المفوضية بالنتيجة ياقرب وقت .

ومن ثم تبودلك المذكرات الآتية :

مذكرة وزارة الخارجية العراقية المرقمة ٢٧٩٠ والمؤرخة في ٥ تشرين الأول ١٩٣١ الموجهة الى المفوضية الادبرانية في بغداد (١٢٧) وزارة الخارجية تهدي تحياتها الى المفوضية الايرانية الامبراطورية في بغداد وتتشرف بان تشير الى كتابها المرقم ٢٥٧٣ والمؤرخ في ٢٠ يول ١٩٣١ وان تلدي اسمها لما جاء في كتاب المفوضية من ان القسم لذي يتعلق بتحديد الحدود مع العراق في اتفاقية تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ لم يعتبر رسمياً .

ولما كانت الاتفاقية المذكورة نازجا عن تحديد الحدود العراقية الايرانية مرعية الاحكام وتما ان تحديد الحدود العراقية الايرانية قد تم امره و انتهى مند سبع عشرة سنة فان ضرورة تعتقد بان المفوضية لم تقصد بكتابها المذكور ما يحل بالوضع الراهن الذي تعتبره الحكومة العراقية رسمياً ومكتسباً شكته النهائي

تسهر الوزارة هذه الفرصة للاعراب عن فائق تقديرها واحترامها .

مذكرة وزارة الخارجية العراقية المرقمة ٥٤٣٤ والمؤرخة في ٢ تشرين الثاني ١٩٣١ الموجهة الى المفوضية الادبرانية في بغداد (١٢٨)

تهدي وزارة الخارجية تحياتها الى المفوضية الايرانية الامبراطورية في بغداد وتتشرف بان تشير الى كتابها المرقم ٢٥٧٣ والمؤرخ في ٢٠ ايلول ١٩٣١ وان تنسها ان حكومة العراقية لم تعثر في مقررات لجنة الحدود على اية قاعدة تتعلق بحياه رياضية ترجو ان تتفضل المفوضية باخبارها باسم المستند الذي يتضمن قاعدة تقسيم مياه كنجان حم وتجهيرها بصورة منه ان امكن ذلك .

ان الحكومة العراقية ترى ان يكون لسكان كلتا النصفين بطبيعة الحال الحق في استعمال مياه كنجان حم ولذلك ترأى الحكومة العراقية من



اللائم لأجل تقسيم مياه بصورة عادلة بين العريقين ان يعهد الى اللجنة  
المؤلفة لحسم قضية مياه متدلي النظر في قضية مياه زرباطية ابصاً  
تتهز الوزارة هذه الفرصة الخ .

مذكرة المفوضية الديرانية في بغداد المرقمة ٣٨٧٨ والمؤرخة في ٢٤  
تشرين الثاني ١٩٣١ الموجهة الى وزارة الخارجية العراقية (١٤٩)  
تشرّف السفارة الايرانية الامبراطورية في بغداد بان تشير الى مذكرة  
وزارة الخارجية العراقية المحترمة المرفقة ٥٤٣٤ والمؤرخة في ٢ تشرين الثاني  
١٩٣١ حول المياه التي تجري نحو زرباطية .

كما سبق للسفارة ان اعلمت الوزارة المحلّة انه بالرغم من ان ما راد  
من مياه وادي كنجان جم هو جار نحو زرباطية على العادة القديمة ولم يقم  
اهالي شتكوه في هذه امدة تمتع على الحرمان نحو زرباطية نتائجاً وان شكوى  
اهالي زرباطية لم تكن منية على اساس ما فان الدولة الامبراطورية اصدرت  
التعليمات اللازمة الى حكومة شتكوه بان تقوم باجراء المساعدات الممكنة  
في هذا الصدد بعبء تربية احوال الاهالي واسكانهم وتصرف السفارة الى ذلك  
بان الدولة الايرانية الامبراطورية ما اياها لا تأخذ تعاقبة تحديد الحدود  
بغير الاعتبار فهي لا رعب اساساً في ان تدخل في شخاعة شأن ذلك في  
هذه الآونة ريثما يحسم اصل الموضوع بين الدولتين في المستقبل  
تتهز المفوضية هذه الفرصة الخ .

مذكرة المفوضية الديرانية في بغداد المرقمة ٣٧٧٦ والمؤرخة في ٢  
كانون الاول ١٩٣١ الموجهة الى وزارة الخارجية العراقية (١٥٠)  
تشرّف السفارة الايرانية الامبراطورية في بغداد بان تشير الى مذكرة  
وزارة الخارجية العراقية الحيلة المرفقة ٤٧٩٠ والمؤرخة في ٥ تشرين الاول  
١٩٣١ وان تصدعها بان كما قامت بتدبير ولاية امور الحكومة العراقية

المحلة في مواطن عديدة ان اتفاقية تحديد الحدود سنة ١٩١٤ المعقودة بين الدولة الايرانية الامبراطورية والدولة العثمانية السابقة كانت من البدء مورد الاعتراض من قبل الدولة الامبراطورية كما انها لم تقم بتسوية الاختلافات المتعلقة بالحدود الموحدة بين ايران وعراق وفقاً لمصالح ايران ومافعها ودولة الامبراطورية لا تنسك من تحمل الاضرار التي لحقت بها من جراء الاتفاقية المذكورة فعليه ان الدولة الايرانية لامبراطورية لا تعتبر في حين من الاحيان الاتفاقية المذكورة حائزة على صفة رسمية وانها باقية على اعتراضها السابقة ريث توضع هذه القضية على ساعد المبحث بين الدولتين وتزول الاختلافات المذكورة .

تنتهي المفوضية الح

مكررة ودراسة الخ - جهة العراقية المرفقة ٦٣٤٦ والمرح في ١٦

كانون الاول ١٩٣١ والمرح الى المفوضية الطبرانية

في بغداد ( ١٥١ )

هذا ما واداه الخارجية نواياها الى الموضوع الايراني الامبراطورية في بغداد وتشرف ان يشير الى كتابها ارقام ٣٢٧٩ والمؤرخ في ٢ كانون الاول ١٩٣١ وتنتهي ان الحكومة العراقية لا يسمح ان تسم باعتراض معالي الوزير المفوض للحكومة الايرانية لامبراطورية وانها قد اصدرت اذعاناً ارضاءة ويررها المفوض يظهر ان يستوضح عن القضية بتعويضها من حكومة ايرانية المردية

تنتهي ودراسة هذه فرصة الح

استمرار الخلاف من جراء هذه القضية

وقد استمرت التفاوض من جراء بيان شحان جم في السنوات

١٩٣٢-١٩٣٣-١٩٣٤ فواصلت الحكومة العراقية شكاياتها من جراء

تحويل مجرى الماء حتى قلت مياه الشرب في ررباطية مما هدد سكانها بالعطش واخذت على تشكيلي لجنة باحدى البت في طريقة تقسيم الماء فاجابت الحكومة الايرانية عن تلك لشكايات كلها ببيانات فحواها ان ررباطية كانت تأخذ كل ما تستحقه من الماء اي الفصلة التي تبقى بعد ان يأخذ الزراع الايراويون حاجتهم واخذت ترفع شكايات متعاقبة مدعية بان اهالي ررباطية يتحرشون بالاقنية الايرانية .

---

## الاتفاقية بين الدولتين

ان المحادثات والاحتياجات بين الدولتين كانت مستمرة طويلا  
السنتين مع هذا في سنة ١٩٣٢ وقعت الدولتان على اتفاقيتين الموقعتين  
الاول - اتفاق موقت بينهما بشأن سبيع الاوراق العدلية في ٢١-٥-١٩٣٢  
النص كما يأتي (١٥٢) :

لقد تم الاتفاق الآن بصورة موفقة بين الحكومتين العراقية والارمنية  
على مبدلة تلبيح جميع الاوراق العدلية والادارية صادرة من اي حكم لشرعية  
والحقوقية على اختلاف درجاتها ومن دوائر الاحراء والكتاب العدول  
والطابو للدولتين وذلك بالتقابل وعلى ان تحرر تلك الاوراق بلغة لسان  
الذي يقدمها وتحرر اي دوائر حوفا بواسطة المراجع السياسية او القصلية  
بين البلدين وعلىه فبقنضي ارسان جميع الاوراق التي هي من الانواع المبره  
عنها اعلاه والمراد تلبيحها الى الاشخاص المقيمين في ايران الى هذه النورارة  
وكذلك الاوراق التي ترد من الحكومة الارمنية لاجل التبيع سترسل من  
هذه النورارة الى محكمة او مديرية الطابو المنطقة التي يرض ان المسع اليه يقم  
فيها وهي تلبيح الورقة المطلوب تبليحها على توجه المعتاد وتقديم الوصل الى  
هذه النورارة

اصححت باقعة في ٢١-١-١٩٣٢

الثاني - الاتفاق المؤقت المتعلق بتعيين قومسيرون على الحدود الموقعة في  
بغداد ٦-١٢-١٩٣٢ النص كما يأتي (١٥٣) :

### المادة الاولى

تعيين كل من الدولتين العراقية والارمنية عشرة قومسيرون من رعاياهما

في المناطق الآتي ذكرها وتكون مراكز القوميسريين كما يأتي : -

عنوان الوظيفة	المركز	حدود السلطة	يقبلها من الجهة الايرانية
متصرفية البصرة	النصرة	الوحدة الادارية	حرم شهر
قائم مقام قلعة صاحب	قلعة صالح	»	موسنكر د (سابقاً الفكة)
» علي نعمري	علي نعمري	»	دهران (سابقاً نصريان)
» مدرة	مدرة	»	مهران
» مدلي	مدلي	»	سومار
» خانقين	خانقين	»	قصر شيرين
» حلبجة	حلبجة	»	مريوان (سابقاً نوسود)
» شهر بازار	شهر بازار	»	بانه
	(سابقاً جوارتا	»	»
» رانية	رانية	»	سردشت
» رواندوز	رواندوز	»	خانة { قوميسرية
» بشدر	بشدر	»	الواطان { واحدة

يجب على كل من لدولتين ان تخطر الدولة الاخرى حالاً باسماء قوميسريها وعماويهم وكذلك بأي تعبير يحصل بعدئذ في هذا شأن .

#### المادة الثانية

يسوع لكل قوميسير ان يوكل عنه موصفاً اقل درجة منه لكي يقوم ذلك الموظف باتخاذ التدابير اللازمة في سبيل حل القضايا الطعنية أو بأبناء الفريق الآخر بوقوع حادثة أو الاحراءات السريعة وفق المادة الثالثة على شرط ان تجري هذه الاعمال تحت اشراف القوميسريين أنفسهم أو بموافقتهم ويجب على قوميسيري كل من الفريقين ان يعلوا قوميسيري الفريق الآخر باسماء امثال هؤلاء الموظفين وعماوينهم .

### المادة الثالثة

تكون واجبات القوميسيرين كما يأتي :-

اولاً - يجب عليهم ان يقوموا بكل ما في وسعهم من الوسائل لمنع شخص واحد أو أكثر من الاشخاص المسلحين أو غير المسلحين عن تأليف عصابات لارتكاب السرقات في منطقة الحدود وأن يقوموا ايضاً بمنعهم عن اجتياز الحدود وعن انياهم أي نوع من الدعايات والتحريكات ضد الفريق الثاني .

ثانياً - حينما يطلع القوميسرون على ان شخصاً واحداً أو أكثر من الاشخاص المسلحين أو غير المسلحين قائمون بعداد وسائل بعية الذهب والسلب في اراضي الفريق الآخر يجب عليهم حالاً وبدون اقل فرصة أن يخبروا الفريق الآخر بالكيفية .

ثالثاً - يجب على قوميسيري احد الفريقين ان يقوموا باحبار قوميسيري الفريق الآخر بكل حادثة سلب أو سلب تقع في اراضي دولتهم المشوعة وذلك بدون ادنى فرصة اذا اعتقدوا ان المجرمين يهربون الى الحدود ويجب على قوميسيري الفريق الآخر حينئذ ان يقوموا بكل ما لديهم من الوسائل لمنع المجرمين من اجتياز الحدود .

رابعاً - اذا ارتكب شخص أو اشخاص مسلحون حادثة او جنحة في اراضي احد الفريقين وتمكنوا من الفرار الى اراضي الفريق الآخر فعلى قوميسيري الحدود لهذا الفريق اذا اقتنعوا بوجود سبب وجيه بحمل على الاعتقاد بأن ذلك الشخص أو الاشخاص ارتكبوا جنابة او جنحة داخل حدود الفريق الآخر أن يوقفوا هذا الشخص أو الاشخاص الى أن يرد على الاصول طلب باستردادهم وفقاً لاحكام الاتفاق الموقت لتسليم المجرمين بين العراق وايران . وادلم يرد طلب الاسترداد خلال شهرين من تاريخ التوقيف فيجب اطلاق سراحهم .

تعتبر منطقة الحدود من خط الحدود الى مسافة ٧٥ كيلو متراً داخل اراضي كل من الفريقين .

خامساً - على قوميسير الحدود المختص لكل طرف أن يبيّن مساهمته  
قوميسير الحدود المختص للضرب الآخر للحصول بنفسه أو من ينشأ له إلى  
محل وقوع أية حادثة مهمة مما يدخل ضمن اختصاص القوميسيرين تقتضي  
هذه الاتفاقية لعرض اجراء التحقيق والتدقيق عملياً وحض ما تركته من  
آثار وتدوين ذلك في محضر يوقعه الطرفان

سادساً - مع تهريب الاموال من ممكة إلى ممكة اخرى  
سابعاً - حسم الممارسات والشكاوى والدعاوى التي تحدث بين سكان  
حدود الطرفين وتنفيذ القرارات المتخذة .

لا يسوع قوميسيرين أن يتعمدوا محل الممارعات المتعلقة بالحدود والاراضي  
والتيه ولا يتورهم ايضاً أن يتدخلوا في الشؤون السياسية للبرقي الآخر  
ولا في شؤونه الداخلية

#### المادة الرابعة

يسوع لقوميسيري حدود أن يقوموا حل الامور البسيطة من قدر  
سرقة الحيوانات وغير ذلك ممكنة ويسوع هم ايضاً عند الضرورة أن  
يرسلوا المدعي إلى قوميسيري حدود البرقي الآخر بعية احقاق حقه وبصحة  
أحد ممثليهم اداراً أو الروماً للدلت ومع كتاب يحتوي على تفاصيل القضية  
وفي هذه الحالة يكون المدعي والممثل المذكوران معفور عن احكام قوانين  
جوارات السهر لهماكتين ويكون المدعي مسؤولاً من كل توقيف وسجن  
ايضاً .

وإذا تعذر حل القضية بهذه الطريق وفقاً لرعة لطرفين فعندها يقوم  
قوميسيرو الحدود بحسم القضية بطريق انقابلة والمفاوضة الشعبية  
يعين محل اجتماع بموافقة قوميسيري الفريقين وللقوميسيرين أن يتخذوا  
طريقة في هذا الشأن تجعل وقوع الاجتماع في اراضي الفريقين متساوية

#### المادة الخامسة

إذا تعذر على القوميسيرين حل القضية فيجب عليهم أن يطموا تقريراً

حول ذلك عن تسحين، ويقدم كل من قوميسيري الفريقين تقريره الى  
مراجعته العليا بعد التوقيع عليه لكي تضمن القضية بين الدولتين بالطرق  
الدبلوماسية .

#### المادة السادسة

يجب على القوميسيرين حينما يريدون الذهاب الى اراضي الفريق الآخر  
بالاجتماع قوميسيري هذا الفريق ان يحجزوا هؤلاء بذلك سماً لكي يعينوا  
ما يقتضي تعينه من الحرس ليرافق اولئك القوميسيرين عند مرورهم  
بأراضي الفريق الآخر ويجب على القوميسيرين ايضاً ان يجعلوا عدد رفقتهم  
عند سفرهم بأقل حد ضروري وان يسلكوا الطريق التي قد وافق عليها  
الطرفان قبلاً .

#### المادة السابعة

تطبق احكام هذا الاتفاق الموقت من اليوم ويبقى نافداً لمدة ستة اشهر  
ويقوم القوميسيرين بمباشرة اعمالهم بعد مضي ١٥ يوماً على تاريخه .



## قضية الحدود في عصبة الأمم

الحكومة العراقية تعرض الحدود على عصبة الأمم

توترت العلاقات القائمة بين إيران والعراق في شهر مايس ١٩٣٤ م بسبب الحدود ، وقد عرضت الحكومة العراقية خلاف على عصبة الأمم في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٤ ، وسافر وزير خارجيتها الى ( جنيف ) نفسه في اليوم الرابع من كانون الثاني ١٩٣٥ لخصور الجلسة التي تناقش فيها هذه القضية ، وصرح ان ( الحكومة العراقية ) توافق على إحالة الخلاف على محكمة العدل الدولية في ( لاهاي ) ( ١٥٣ )

بدرج ادناه طلب العراقي المرفوع الى عصبة الأمم والحق بهذا «طلب تفاصيل الحوادث قضية ( شط العرب ) وادعائها في قضية تجاوزات ايران على اراضيها واقطاع مياه كنجان جم كما اوضحناها فيما قبل : -

طلب العراقي المرفوع الى عصبة الأمم

بغداد - ٢٩ - تشرين الثاني ١٩٣٤

الى السكرتير العام لعصبة الأمم

سيدي

١ - اتشرف بان اوضح لك ان موطني الحكومة الايرانية الامبراطورية قد كانوا المدة مصت مدعاة قلق عظيم للحكومة العراقية الملكية خاصة خلال السنتين الاخيرتين نظراً لتجاوزهم المستمر على الحدود العراقية - الايرانية وعدم مراعاتهم لخط الحدود .

٢ - يستند حدد الحدود بين العراق وإيران الى معاهدة اصرور المعقودة بين الحكومتين العثمانية والايرانية في سنة ١٨٤٧ وروتوكول تحديد



٤ - ان الحكومة العراقية الملكية لم تكن حتى الآن ميانة لرفع شكوى عسية على الخارة العصور في عصبة الامم وانها لم تترك شيئاً في وسعها الا وعمته لحل القضايا المحوت عها مع الحكومة الايرانية الامراطورية مباشرة . وستصح من المراسمة انه كان مصير الاقتراحات السفية المتعددة التي ابلتها الحكومة العراقية ارفض او التحايل دوماً سواء كان لهذه الاقتراحات مساس بالتحقيق عن قضية خاصة تتعلق بحص الحدود تقوم به لجنة مشتركة او بتدقيق مختلف العوامل التي كانت مدعاة لا تعاب اي من الجانبين مما كان مشوه حط الحدود المذكور مع ان العرص من ذلك اتخاذ تدابير ادارية ملائمة من شأنها حل تلك القضايا والتعاب على المتاعب الناجمة عنها .

٥ . ان استمرار اتخاذ المفع اليها في الفقرات الآتية الذكر لا بد وان يحدث بين العراق وايران أثراً سلباً على التفاهم الحسن الذي يتوق اليه العراق كثيراً فعليه ليس للحكومة العراقية وبلا لاسف الشديد بد غير الفات بطار المجلس الى هذه الاوضاع حسب الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من ميثاق العصبة .

٦ . وعيه بسرني ان تفصلوا بادخال هذه القضية في المنهج ليطظر فيما المجلس في جلسته القادمة

٧ - وقد بعثا للحكومة الايرانية بنفس الوقت بصورة من هذا الكتاب وصورة من الملاحق (١٥٥) .

وزير الخارجية العراقي

## الاتصال الودي بين الدولتين بعد السطوة

بعد مراجعة للحكومة العراقية من عصبة الأمم مشنكياً تماثلت بدولتان  
هذه الكتب فيما بينهما (١٥٦) :

١- كذب عدد ١٢٠٩ تاريخ ٩-١٢-١٩٣٤ من الموصية

العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية

نظراً الى التعليمات التي تلقينا من فخامة وزير خارجية حكومتي لتسوية  
تشرف بان اقدم الى معاليكم نسخة من كتاب لذي رفعة فخامته مع  
الملاحق الى السكرتير العام لعصبة الأمم حول الحدود العراقية - الايرانية  
وقد وضع الكتاب في اللغة الانجليزية ورمي حتى اعتبر لرسامين في العصبة  
وقد اوعزت الى حكومتي ان وضع ان هذا كتاب وان كان مصاعاً  
بشكل شكوى على الحكومة الايرانية الا ان لم يكن ما رفع شعور غير ودي  
وانما الامر عن خلاف ذلك اذ ان الصداقة مع ايران من أهم ما نرمي اليه  
لسياسة الخارجية العراقية التي كد ولا يزال نرحس له جميع جهودنا  
والحكومة العراقية تشعر بان الامارات في ذات عهد امد بعيد مدعاة  
لسوء التفاهم بين الحكومتين منشؤها اختلاف للرأي حول مشروعات  
الحدود المثبتة في سنة ١٩١٤ وكرتها قد ثبت بصورة نهائية و في وقت  
قد حان لازالة عوامل الخلاف المذكورة .

واود ان اختتم ثنائي بان اوضح ان الحكومة العراقية ترتقب بعد حل  
هذه المشكلة عهداً جديداً من صداقة ايجابية والتعاون بين حكومتين  
ولك حين

٢- كتاب عدد ٤٠٨٧٤ ودرج ١٧-١٢-١٩٣٤ من وزارة

### الخارجية العراقية الى المفوضية العراقية في طهران

اشرف بنائكم استلامي كتابكم المرقم ١٢٠٩ واذرح ٩ كانون الاول ١٩٣٤ المرفق به صورة كتاب فضامه نوري السعيد باشا وزير الخارجية للحكومة العراقية المعنون الى رئيس سكرتيرة عصبة الامم التي مع اندثني اعتناني عما كنتم ناد الالاع الكتاب المذكور الى عصبة الامم لم يكن ناشأ عن حساسات غير ودية واد صداقة العراق مع ايران هي لغاية نبي نرني ايها السياسة العراقية الخارجية اين بكل احترام يد احساسات حكومي المنشوعة نحو العراق هي ودية وانها كانت ولا تزال راحة في ارادة الخلاف مع الحكومة الحارة ولم نأل جهداً في بدن المساعي في هذا باب حيث انها نعتقد بان الروابط والعلاقات الودية بين البلدين هي ضرورية وطبيعية وان رقي وتقدم العراق لا يد فباب مدافع ايران الحقيقية غير انه مع الاسف اشاهد بان الحكومة العراقية تصر في لثرد بالاعتراف بحقوق حكومتي المنشوعة الامراطورية الحققة فيما يخص حدود السولة بين ووصف عمل موصفي ايران الذي يحري داخل حدود بلادهم وموافق لقواعد الحقوق الدولية تحديراً وان هذه سقطة ناشئة عن سوء النماهم لحاصل للحكومة العراقية شأن نوثائق التي تعتبرها الحكومة العراقية اساساً لحدود المملكتين في حين ان هذه الوثائق فقدت اعتبارها القانوني للاساسات التي كانت قد اساسها الحكومة الايرانية الى الحكومة العراقية الملكية في فرص متعددة .

وان هذا المشكل عيه كان قد صهر فيما يخص الحدود الايرانية - التركية واصطرت للحكومتين الى تعيين خط الحدود محدداً وتوقيع اتفاقية خاصة في هذا الشأن من قبل لسلط ذات لصلاحيه القانونية كي تكون مقراراتها ملزمة للجائين .

ولاشك في ان اساس الحدود الايرانية - العراقية التي هي من المسائل  
الاساسية ما دامت غير منسبة على الحق والتعدان وقواعد الحقوق الدولية  
فلا يمكن حصول الصداقة والتعاون الصميمي بين الدولتين والشعبيين  
كما نوهت المفوضية بذلك في كتابها المنشور عنه

ان للحكومة الايرانية الامبراطورية كانت ولم تزال راعية في تثبيت هذا  
الاساس لحدود المملكتين ولو حاولت الحكومة العراقية تحقيق هذه العاية  
لكانت الحكومة الايرانية الامبراطورية قبلت ذلك بكل مودة ودرتياح

وبالرغم من المفاوضات التي جرت سابقاً في هذا الشأن بين ولاية  
الامور لبسولتين فاني قد تباحثت حول ذلك في سهرني الاحيرة الى حيف  
للاشتراك في دورة المجلس العام للعصبة مع فخامة نوري باشا سعيد وسعيت  
سعيافاً وافياً لايجاد حل لهذا المشكل كما اني قد حاولت عند عودتي من  
حيف الى بغداد اولياء الامور للحكومة العراقية بعبء الوصول الى نتيجة  
مرضية ولكن يا للأسف لم يحصل عني نتيجة حسنة ، والآن فاداً رغبت  
السلطات العراقية في الدخول في المفاوضات مباشرة على الاسس التي اشرت  
اليها آنفاً فان الحكومة الايرانية مستعدة الى ذلك مع كمال الرعاية واذ  
ترجح الحكومة العراقية النظر في القضية من قبل عصبة الامم فان الحكومة  
الايرانية الامبراطورية ليس لها الا ان توافق حيث انها واثقة تماماً من روح  
الحياد والحق في العصبة وتؤمل املاً وطيباً بان لعصبة تصدق الدلائل  
الحقة لايران .

# مراجعة ايران لعصبة الامم رداً على طلب العراق (١٥٧)

كتاب تقديم

خريف : ٨ كانون الثاني ١٩٣٥ .

وزارة الخارجية الايرانية .

الى السكرتير العام لعصبة الامم

بعد التحية - لي اشرف بان اسنم يتسلي كتابكم المؤرخ في ٥ كانون  
الاول ١٩٣٤ الذي بعثتم الي معه لكتاب الذي ارسله - منه اليكم الحكومة  
العراقية لالعات نظر المجلس - وفق الفقرة الثانية من مادته الحادية عشرة  
من ميثاق العصبة - الى الصعوبات التي نشأت في الماضي القريب ما بين  
الدولتين حول حدودهما المشتركة .

والي مرسل ايكم في طيه مذكرة عن وجهة نظر الحكومة لايرانية  
راحياً منكم التفضل بعرضها على انظار المجلس الموقر  
وساقوم مساء اليوم بتسليم نسخة من هذه المذكرة والملاحق المربوطة  
بها الى فخامة وزير خارجية العراق .

(الامضاء) ب. ل. ظمى

وزير خارجية ايران

الجواب على طلب حكومة العراق المرفوع الى عصبة الامم

لقد احال وزير خارجية العراق الى مجلس عصبة الامم في كتابه المؤرخ  
في ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ طلباً يستدعي الملحوظات التالية : -

يظهر من المطلب الذي رفعتة الحكومة العراقية والبيانات الواردة فيه ان موظفي الحكومة الايرانية قد انتهكوا حرمة الحدود العراقية ، اما الحقيقة فهي اهم كانوا دائماً داخل الاراضي الايرانية بينما قد وقعت عدة تجاوزات على الاراضي المدكورة من قبل موظفي الحكومة العراقية والعشائر التابعة لها الامر الذي ادى الى اضرار حسيمة في الاموال وحسارة طليقة في الالواح .

ان الحدود على ما تذهب اليه الحكومة العراقية كانت قد عينت بمقتضى معاهدة ارضروم لسنة ١٨٤٧ وروتوكول المصفي في الاستانة في ٤ تشرين الثاني سنة ١٩١٣ من قبل الصدر الاعظم ووزير خارجية الامبراطورية العثمانية وسفير ايران بالسياسة عن الفريقين ومن قبل سيميري بربطانية العظمى وروسية بالسياسة عن دولتيهما بصحة كونها دولتين وسيطتين ولاء على احكام روتوكول المذكور تم تحديد الحدود على الارض في لسنة ١٩١٤ من قبل قوميسيون مؤلف من ممثلين عن ايران والامبراطورية العثمانية وبربطانية العظمى وروسية (٥) وفي رأي الحكومة العراقية انه كلما تم تحديد قسم من الحدود اصبح ذلك نهائياً وغير قابل التعديل .

هذا ما ترتأيه الحكومة العراقية اما الحكومة الايرانية فتعتقد بان معاهدة ارضروم لسنة ١٨٤٧ وروتوكول الاستانة لسنة ١٩١٣ وبالتالي التحديد الذي قام به قوميسيون التحديد المؤلف في لسنة ١٩١٤ ليست ذات صفة تنفيذية لتقرير الحدود لا من حيث النفاذ ولا من حيث العدالة .

اولاً - تتألف معاهدة ارضروم لسنة ١٨٤٧ من تسع مواد . وتنص

---

• لاحظ انه عندئذ في هذه المذكرة ان برطانية العظمى وروسية فان الاشارة لا تعني حكومتين بل ان برطانية العظمى وروسية من الحكومة له علاقة او الحكومة اروسية التي كانت في دست الحكم في اعراس ثمان عشر واول القرن العشرين .



المادة الثانية منها على تنازل ايران عن الاراضي المنحصصة وعلى تنازل الباب العالي عن الاراضي المرتفعة في منطقة زهاب ( الفقرة (١) من المادة ٢ )

ثم تنازل ايران عن كل ادعاء لها في مدينة حلباتية ومصقتها ( الفقرة ٢ من المادة ٢ ) وتعترف الحكومة العثمانية اعترافاً رسمياً بزيادة الحكومة الايرانية الثامنة على مدينة الحصرة ومبائنها وحريرة حصر والمرسى والاراضي الواقعة على الضفة الشرقية اي الضفة اليسرى من شعب العرب التي تنصرف بها عشر معشر يابها تابعة لايران وفصلاً عن ذلك فهدموا كس الايرانية حق الملاحة في شط العرب من الحرية من مصب الشط في البحر الى نقطة اتصال حدود المملكتين ( الفقرة ٣ من المادة ٢ )

ان لمفاوضات التي دارت ، لالحاح ربطية لعظمى وروسية وتوسطها كانت طويلة شاقة اذ استغرقت اربع سنوات ارفع بعدها الفريقان المتعاقدان على درج مص معاهدة بينهما سيقبلان وبصيا هذه المعاهدة عند تبادل سحها و سيتم تبادل وثائق ارام في صرف مدة شهرين وقيل ذلك ( المادة ٩ )

وفي وقتها طلبت من العدي بعض التفسيرات فقدمها السفيران في مذكره ايضا حية ( ١٤ ٢٦ يناير سنة ١٨٤٧ ) وكأما على تم ستعد لذلك لان اسباب عالمي جعلت نيت المذكرة شرطاً من شرط قبول المعاهدة اما وزير خارجية الامبراطورية العثمانية فكان قد ذكر في جوابه الى الدول هذه عبارة : عن شرط ان يقبل بلاط ايران بالتأكييدات التي اعطاها ممثلا سلاطين الوصفيطين والتي ما لها سوف لا بدعي بادعاءات تناقص هذه لتأكييدات وكذلك على شرط انه اذا اذاما ادعي ردعاءات من ذلك انقبيل فتعتبر المعاهدة لاعينة وباطلة المفعول ، وافترست الدول بان ايران قد وافقت على ذلك من غير عاء ابلاغها بالامر وعمدئ اصدرت حكومة ايران الاوامر ان سفيرها في باريس وهو في طريقه ان يظهر ان كي يتوجه ان الاستانة وينتدب وثائق ارام المعاهدة التساعية وحيث طلبت منه الدول لكي يدخل المذكرة

الايصاحبة في ابرام - ه - ولو كان قد قبل بتلك المذكرة التي اصبحت الى المعاهدة المذكورة كعاهدة ملحقه لكان معنى ذلك مخالفة لتعليق الصادرة اليه وتعليه حدود صلاحياته لكنه مع ذلك جد على عاقبه بعد الحاج اناب العالي بان يقبل بالمذكرة الايصاحبة في وثيقة الارام بشكل يتطلب امضاء رئيس الدولة وملاحظاته وصح وقتئذ بان صلاحياته لم تكن لتشمل ذلك الامر وان تصريحه كان تصريحاً شخصياً محضاً وهكذا يرى ان المعاهدة التي كان ينبغي قبولها ومصادقتها وازامتها (المادة ٩) امرت من غير ان يتم قبولها ولما كان قبل ول المذكرة الايصاحبة بشرط الجوهري لعقد المعاهدة التي بدورها لا عثرت لاية ودسمة المفعول حسب تصريح الحكومة العثمانية فان الوثيقة التي تعاوان لأن حكومة العراق الاسناد اليها في دعواها هي - كما ذكر في المذكرة استثنائية - لاية وباطلة المفعول .

ثانياً بالرغم من المساعي التي بذلها الادارات الوسيطة هم يعقب المعاهدة سوى محاولات متقطعة لتسديد احكامها حيث محاولات التي لم تكن مسيرة بدراة الدولة الموقعة عليها وجرت بعض مساعي من آن لآخر لتجديد الحدود لكن تلك المساعي ذهبت ادراج الرياح ولم تقبل ايران بتصريح مرزا محمد علي خان في ١٩ ٣١ كانون الثاني سنة ١٨٤٨ لان عمه كان خارج حدود صلاحيته كما ان اناب العالي رفض الاعتراف بوجود المعاهدة ما لم تقاوان الامتيازات المهمة المتضمنة في المذكرة الايصاحبة . ولم يعتبر احد من الفريقين نفسه مقيداً بشيء كما لاحظت ذلك الدول الكبرى وهي تردد شعوراً من ان خطورة المشاكل تكاد تجعل المجاح امراً بعيد الاحتمال . وبلا حصر ن عدم حصول الموافقة على المذكرة الايصاحبة اشير اليه في المراسلات المشؤماسة (٥) . مصدر جميع المشاكل

(٥) المراسلات المسماة بتحدد حدود الدولة العراقية ان واسمها الى ايران بأمر من صاحبة الجلالة الملكة في السنة ١٨٦٥ .

هذا فصلاً عن العقبات الطبيعية والنفسية وإليك انبذة التالية :

وفي عين الوقت من المزعوب فيه جداً أن يشتهر اللاطان الوسيطان الفرصة لتسوية الاختلافات التي يعتقد بوجودها بين شروط المادة الثابتة من معاهدة اصرور والايضاخات التي تم تدعيمها في الاستانة قبل ابرام المعاهدة بين اناب اندي وبين ممثلي بريطانيا العظمى وروسية ان اصرار كل فريق من الفريقين على تفسيره هو مصدر المنازعات التي تؤخر سير الاعمال المشتركة على الحدود .

هذه نبذة من النيات المشتركة التي رفعها المدونان البريطاني والروسي الى حكومتيهما (١) وحين اطلع عليها اللورد بالمرستون كتب الى السفير البريطاني في بطرسبورج يقول : « ان الحدود ما بين تركية وايران لا يمكن اذنته تسوية نهائياً لا فرار كيهي من جانب بريطانية العظمى وروسية » (٢) واستمرت المناقشة بعد ذلك واجرى من وقت لآخر تحديد كيهي لكن ذلك نتج عنه كان يقال بالفرص على محور في كل مرة ورأي اللورد بالمرستون نفسه مرشحاً على تحديد الفريق الذي يشتهد حرمة الحدود وذلك من جهة المساعدة وسهولة تأخر الآخر (٣) وهكذا يرى انه لم يتسن تعيين الحدود لأن موافقه لم تكن قد تمت على ذلك الأمر بين الفريقين وبعد زمن طويل ايقنت الدول من صحة الرأي الذي كان قد ابداه القوميسران في السنة ١٨٥١ : « اننا لعل بقيت تام من انه يكاد يتعذر ازالة العقبات التي تعيق سير اعمال التوحيد ما لم يكن هناك تدخل مباشر من جانب بلاطينا » (٤)

ان تدخلاً كهذا لم يكن لينسب الا لدافع المصالح الشخصية ففي مقتبح اقرب عشرين كانت بريطانيا العظمى وروسية مهمكتين في تقسيم

١ الصفحة ١٢ من مراسلات اندكوره .

٢ الصفحة ١٣ من رسالة اندكوره من اليكوت مارشون للسير سمور في ١١ - ١٠ - ١٨٥١ .

٣ الصفحة ١٢ من مراسلات اندكوره .



من قبل الباب العالي في سنة ١٨٤٧ اما الارام المسمى نارام اهرام  
 محمد علي خان مؤرخ في سنة ١٨٤٨ بزه ٢٣ صفر سنة ١٢٦٤ يتضح  
 ان الماعده هي عملاً مصقوف المادة الثالثة من بروتوكول طهران يتجيم  
 ان تكون اساساً لأعمال القوم الروس والعثمانيين اثبتت فيها في المادة الثالثة  
 بمادة المادة الحادية عشرة اصرارهم بحقوقهم في سنة ١٢٦٣ وتحت  
 في المادة الحادية عشر فقط عبر احدة للذكورة الايصاحية بنظر الاعتبار .  
 وبالرغم من ذكر السنة ٢٦٣ صورة حرة الامر الذي يبدى نقطة نظر  
 ايرانياتاً قطعاً وان كان في سحر في معارضة شدة

ان هذا التوقيع المسمى اثر ان اعمال قومسوي الاستانة (١٢ ٢٥ آذار  
 و ٩ ٢٢ آب من السنة ١٩١٢) لكن روسية تضعها على ايرانيات تحتها  
 على شحني عن قصه بصرها من بوجه عممية بيد ايرانيات بقيت متمسكة بها  
 من وجهة ستارة و ذلك وقد لا ياتي في اظهر روح الله هم الكلي  
 قد يرجع في في في خلسة في قبل حصة لاحيرة بو حدة ٢-١٥ آب  
 سنة ١٩١٢) حتى كان لابد من ان يعكر في الالقاء الى محكمة اسحكيم  
 في مدينة لاهور و بجه جسم مائة حدة و رمتها حسباً ما نياً و عملاً تطوق  
 المادة الرابعة من بروتوكول طهران : -

١ - تدقيق الاورث و وثائق مرسله من طهران يؤيد الرأي الذي  
 كان يتمسك به ممثل ايراني دائماً - اي ان مرز محمد علي خان مستدوب  
 صاحب خلافة الامر بطوريه شاه لم يكن يتمتع بسيف واسعة للتوقيع على  
 الشرع لاصافة في لم تكن مسروجة في نفس الصحيح للمعاهدة كما  
 قام بتدوينه مسدوداً لللاطين انه سيضرب ومع ان الوفد الايراني يؤيد هذا  
 المبدأ لكنه نظراً الى رعيته الصادقة في اتوصل الى تسوية مسألة الحدود  
 وساء على توسيع ريشية لعظمى وروسية مدة السنين سنة المنصرمة  
 يصرح بقوله مذكورة المشتركة في قدمتها لدولتان المذكورتان والمؤرخة

في ١٤-٢٦ نيسان سنة ١٨٤٧ ويعترف بالاصحاحات المدروجة فيها باعتبار كونها قسماً متمماً لمعاهدة ارضروم .

ان هذا القبول اندي لأول مرة في التاريخ المذكور اعني ٢-١٥ آب سنة ١٩١٢ وبعد ذلك لم تعد تسمح روسية داية مراوغة من جانب الباب العالي وفي ٩-٢٢ آب سنة ١٩١٢ بعثت السفارة الروسية في الامستادة الى الباب العالي مذكرة قالت فيها : « ونعتمد لحكومة الامبراطورية دانه ليس في الاستطاعة القول بضرورة وضع لشروط شرعية الواردة في معاهدة ارضروم موضع التهديد بلا تحجير لان تلك لشروط تعتبر بمثابة المرجوع الى الوضع الذي كان سائداً في السنة ١٨٤٨ » وفي عين اليوم وم يسمى القومسيون المشترك اعماله .

وما عدا الشروط الواردة في روتوكول طهران الذي عقدت بقول الطرفين بوشهر بمفاوضات اخرى اشتركت فيها دول اربع وحاورت تلك المفاوضات الشروط الواردة في روتوكول سنة ١٩١١ خاوراً عربياً في بانه وعنده لم تنق المسألة على ساد البحث امام محكمة التحكيم في مدينة لاهاي التي كانت قد احدثت على عاتقها معالجة المشاكل روح لانتشوية الشجاعة بل اصححت رهن مفاوضات مباشرة تقوم بها دولتان وسيطتان اما فيما بينهما واما مع كلتا المملكتين او حتى مع واحدة منهما وكانت تلك المفاوضات ترمي الى تسوية لاحتلافات تسوية كريمة ومع انه كان انتمى عليه عملاً باحكام ذلك البروتوكول ان تجري مفاوضات في مدينة الامستادة بمجد المراد غزاي ومعالي ابراهيم حقي باشا يوفعان في مدينة لندن في اليوم الحادي والعشرين من شهر تموز سنة ١٩١٣ على « نصريح » يتعلق بخط الحدود الجنوبية بين ايران وتركسية . وهذا يظهر لنا بان كلا من الدولتين الوسيطتين احدثت تنقل في عملها من غير الالتفات لفهام التي تقضي بها اصول الوساطة لانها كانت مهككة في تحديد منطقة نفوذها بصورة تعود عليها بالمائدة . ولما كانت بريطانية

العظمى وروسية متفقدتين أصوة ثوكيها تركية وايران معاهدتي لاهاي  
 المعقودتين الواحدة في السنة ١٨٩٩ و الأخرى في السنة ١٩٠٧ فاهب بعد ان  
 رفضنا العمل بالتسوية الكيفية المصنوع عيب في بروتو كول صهرنا احنا محلها  
 ترتيباً يعرف فاصول الوصاظة بيد ان هذه التسمية لا تنطق عليها الساحة  
 لاسم ان نكل متممة لا مع روح اتفاق لاهاي ولا مع القواعد المتبعة فيه  
 ثم ان الاتفاق المعروف باسم بروتو كول اسجديد اندي ذهب الى عهد  
 ما ذهبت اليه احكام معاهدة ارضروم لسنة ١٨٤٧ وحتى احكام معاهدة  
 ارضروم لسنة ١٨٤٨ والمصري في ١٧-٤-١٩١٣ برين الثاني سنة ١٩١٣ في  
 مدينة الاسكندرية من دول ممثلي بريديعية العصي وروسية (علاوة عن ممثلي  
 ايران واليابان العالي) اعطى الاملاء من الدولتين الكبيرتين بعد ان اشتركا  
 في المفاوضات كهم نفس مباحثين صينا على تدب الصيغة حتى النهاية وهذه  
 الوصية مهددا اسفل للقيام بتحديد متصل لا تعرض ما سوى تأمين مصالح  
 روسية في الشرق على حساب روكيه ومصالح بريطانيا في المتوسط عن  
 حساب ايران .

وعليه ليس من الصواب ان نقول عن بروتو كول المؤرخ في ١٧-٤-١٩١٣  
 تشرين الثاني سنة ١٩١٣ بالرغم من تسميته « بروتو كول التحديد » . . .  
 تمزله نطس في سمي لاحكام معاهدة مرعومه على معاهدة ارضروم التي  
 لم تكن قد قست من يرى في الواقع ان بروتو كول الآنف الذكر الذي  
 انشئت معه اعرب قومسيون المشترك المؤلف في لاسنانه ادى (حجة تطبيق  
 احكام معاهدة ارضروم التي لا قيمة لها) الى عقد اتفاقية سياسية واحدة  
 انطوق ظهرت فيها فكرة التدخل ظهوراً حياً اذ تناولت احكامها مناطق  
 اقليمية اوسع ويلاحظ من بروتو كول التحديد ان الفرق بين حط لسنة  
 ١٨٤٨ المهم جداً وبين حط السنة ١٩١٣ الصريح جداً مربد على التناين  
 بين الاسس وبين التطبيق كما انه يفس على منح فوائد عظيمة لم يفس عليها  
 في معاهدة ارضروم ولا في نص السنة ١٨٤٧ ولا حتى في نص السنة ١٨٤٨ .

واهم نقطة في هذا البروتوكول هي حرمان إيران من شط العرب لأول مرة وذلك بتعيين الحدود على ضفة الشط المذكور وفيما يتعلق بهذه النقطة يرى خبراء البروتوكول لسنة ١٩١٣ يذهب إلى أن ما ذهبت إليه معاهدة سنة ١٨٤٧ « وليس صحيحاً ما ورد في المادة الثانية من معاهدة أرصر ومأي « ونفى المدينة والبيضاء وحريرة حصر (عناد) والأراضي الواقعة على الضفة الشرقية أي الضفة اليسرى من شط العرب التي تنصرف إلى عشر معترف باسم أربعة لاير تحت سداد الحكومة الإيرانية تمامه معناه قبول تلك الضفة كمنزلة الحدود التي وجدت في سنة ١٩١٣ النهر كله تحت سيادة الدولة التي على الضفة اليسرى منه ومع أن المعاهدة لا تذكر شيئاً عن هذه الضفة لكن المصنف الذي لا شك يصح الحدود في منتصف النهر والآخرى انقضاء وعصلاً عن النص الذي يجعل الموانئ والطرق المائية الداخلية كمنزلة على الضفة الشرقية تحت سيادة إيران مع أسوة الأراضي الواقعة على تلك الضفة فإن النص الذي يعطيها حق الملاحة على الحرية فترسب منه لكننا لممكنين عين الحقوق من حيث سيادة الحدود على النهر . ثم بروتوكول سنة ١٩١٣ يعين في النص الأماكن على الحدود بيرية حطاً لا ينهي بوجه من الوجوه وحده الأراضي من وجهين الطبيعية والخرافية ولا يرى حاجة للحوص في سواحل أدراك من شأنه أن يريد في تعقده المذكور بلا داع بل من ما ينبغي بانه هو أن الخط الجديد يختلف جداً لاختلاف النص الوضع السائد في سنة ١٨٤٨ . وعلى كل حال خط سنة ١٩١٣ في حصر كلا الحدود النهرية والبرية يرمي إلى تعبيرات ذي شأن في الوضع الاصطلاحي

غير أنه عملاً بأحكام الدستور الإيراني (المادتان ٢٢ و ٣٤ من دستور ١٩٠٦ والمادة ٣ من ديب دستور ٧ بشرين لأول سنة ١٩٠٧) لا ينسب تعبير أو تصحيح حدود الدولة من غير موافقة مجلس الأمة والحقيقة هي أنه لا يستطيع تعديل حدود دولة إلا بقانون



خاصة سوقها هو متصوص عليه في دستورين البلجيكي والافرنسي  
بكن بروتوكول الامتانة لم يبل موافقة المجلس المذكور ولذا ينقصه شرط  
جوهرى جعله مشروعا ليس في نظر قو من السيد فحسب بل على اساس  
تدث القوا من في نظر القوا بل لده في انصا وكان دستور الامبراطورية  
العثمانية في ذلك الحين يعطي من هذا الشرط غير انه لم يتوفر  
في البروتوكول الموضوع لبحث وهذا معناه انها تسببه  
الحكومة العرفية من الاراء ان الحكومة المعنية لم تعتبر حط الحدود  
اعين في بروتوكول سنة ١٩١٣ واعدد على الاسس الواردة فيه من قبل  
قومسيون لتحديد مؤلف في السنة ١٩١٤ حط مشروعا مائيا

ثانيا استنادا الى بروتوكول سنة ١٩١٣ - وهذا استناد غير  
مشروع النة - كان قد نال قبوله - بصم اثنين عن ايران والامم صوريه  
العثمانية وبريدية يعطى وروية لتحديد الحدود على الارض وش  
ذلك بقومسيون نعمه في الخوف في مصب شخص عرب في حديق ورس  
- العربي - وبعد ذلك توجه نحو الشمال .

وخرى لتحديد في تقسيم الخوف ووسيطي من الحدود لصالح  
الامبراطورية العثمانية ولم يعد من مملوكة صا على ذلك اما في شري  
فان المثلث العثمانيين دفعوا لاشتهك في تحديد الحدود في احسن المصالح  
وحتى انهم دفعوا من حوا وسهوا الاراء موقع عديدة كان يسعى عملا  
نحت السنة ١٩١٤ سلحه من الامبراطورية العثمانية وهذا عن ذلك  
بلا حظ ان الحدود العثمانية احتلت ( او احتلت من جديد ) في انشاء من  
القومسيون في ثمة وعقب ذلك توافقت بعض المسائل التي كانت قد  
اعطيت لايران بموجب بروتوكول سنة ١٩١٣ وعنه يرى  
ان الحكومة العثمانية اعتمدت بروتوكول السنة ١٩١٣ وحط السنة ١٩١٤  
( الذين كانوا في الحقيقة لاعين وباصي لمعروف من وجهه العرفية ) منه  
لا وجود لها من وجهة امنية والاعمال فما تحضي به بروتوكول سنة

١٩١٣ (المادتان ٥٤ و ٥٥) حول جعل قسم الحدود الذي يبت مدوناً بريطانية العظمى وروسية في امر السيادة عليه اجبارياً ونهائياً فانه لمن امس مادي الانصاف والمسطق - تلك الماديء بي ليس في مقدور عربيقين ببعضه سطر عما حتى استناداً الى معاهدة مشروعة ( وفيه بالخري اذ كانت المعاهدة عبر مشروعة ) - ان تعتبر محذات بين حص الحدود كعمية واححدة شرطها لاسي بالانقل شحرفاً مختلفاً واداً كان البروتوكول الذي بين حدود قد ضمن بدعي عجر احد عربة - بين المعاقدين عن مرعاة احكامه فيما يتعلق بقسم واحد من الحد من المحته كذلك ان يهمل فيما يتعلق لاقسام لآخرى

سواء عن ما تقدم يرى انه من الخدم بعد انه وسد روتوكول السنة ١٩١٣ وتحديد السنة ١٩١٤ للذين تعتمد عليهم حكومة العراق ، معتم بحكم مدان بالاسباب التالية (١) لاسي بسنداً من حيث لاساس الى مع هذه يمكن ان وجود حث اشار اليها بروتوكول صهران سنة ١٩١١ و (٢) لانه فقد روتوكول السنة ١٩١٣ الذي حددت احكامه بصورة مهمة عن للاحكام وشروط الواردة في بروتوكول طهران سنة ١٩١١ وبمعية بالتحكيم فيما لو لم يه الاتفاق بين طرفين اتمت بصورة عنية جميع اقوالهم المخصصة بالحدود وسامحة بذلك قواعد التي كان قد تم تعيين اسمها في مدة وجيزة جداً في مدينة لاهاي في اتصالات وقع عليها الطرفاء و (٣) لانه بدعوى وجود معاهدة بين ايران والامير طورية لثانية قامت بربطة العظمى وروسية بعقد اتفاقية مصحوبة ولا اتفاقية اخرى حول شرط العرب عقدت بين بريطانية العظمى واليابان العالي وثانياً بتعامم مؤيد من حاسب فقط وغير معقود عن الاصول ثم في عاصمة البريطانية ودست في ثناء سر الله وصات في مدينة الاستانة ان جمع طرفاء دي الشان و (٤) لان احد طرفين وتعني به الحكومة عنية عجز فوراً عن العمل بحكم بروتوكول سنة ١٩١٣ من وجود كثيره جداً وعجزه هذا

وان يكن متعلق بقسم من المعاهدة اما بترتب عليه بطلان احكامها برمتها  
لايها تعتبر بمثابة قسم واحد لا يقبل التجزؤ

وفي الاحير يجب ان تضعف الامانة المسند عليها من اقوابين  
العمامة على بطلان هذه الوثائق والمعاهدة سدا حاسماً وهو ان هذه القضية  
تتعلق بتعهدات حقوقية عامة جعلتها قوام الاساسية (المعتبرة كقسم من  
القانون الدولي) خاصة لشرطين اثنين رتبها مشروعيتها الداخلية وثانيهما  
مشروعيتها الدولية. وهذان الشرطان لم يجر الا من قبل ايران ولا من قبل  
الامبراطورية العثمانية

رابعاً - ان الجمهورية التركية الجديدة قد تسكت بعين الخجج التي  
حدثت بالحكومة الايرانية الى اعتبار تحديد السنة ١٩١٤ تحديداً لا عياؤها  
المعقول فقد صرحت الجمهورية المذكورة بصورة رسمية بانه روتوكول  
سنة ١٩١٣ لا يتسم باعتباره كوثيقة رسمية مشروعة لانه لم يتم بالشكل  
الضروري جعلها مشروعة اي انها ما فته وافقة - فتمس الدعوات  
العثمانية ولا ارمت من قبل السلطان الذي - عند على رأس اضافة بشرعية  
وبما ان هذا البروتوكول قد بقي سعيًا وبلا معقول - وببناء على هذا  
التصريح قامت ايران وتركيا بعد ذلك بسحون في المفاوضات بقصد  
است في مسألة الحدود بينهما - ولم تنجح الحدود النهائية لا بعدما  
اقتربت معاهدة سنة ١٩٢٢ بموافقه عاصي الاممية في تركية  
وايران

لقد كان من المبسور حسم مسألة الحدود في يخص العراق باقاع عين  
هذه الاصول حيث تشكلت دولة العراق في سنة ١٩٢٢ من قسم من  
الامبراطورية العثمانية بمحاور لايران فقد ذكرت الحكومة الايرانية العراق  
المرّة بعد المره حين الاعتراف به كدولة وقل ذلك وحين دخوله عصية  
الامم وقل ذلك نام لا تعترف بشروعية وثائق والمستندات التي ترى  
الحكومة العراقية بانه في الاستطاعة الاعهاد عليها في مسألة تعيين الحدود .

وعندما رحب صاحب السمو فروعى ، وزير خارجية ايران واول مندوب لها في العصبة ( بدخول العراق الى عصبة الأمم مهتماً اياه بعبارات ودية اصاف الى نهشته هذه العبارة بنص : « ولايران مع العراق اشغال يجب انجارتها واتفاقات ومعاهدات يسعي عقدها ومائل حدود يقتضي حسمها » وبلاحظ بوجه خاص ان ادعاء العراق بملكية شط العرب كله وبسيادته عليه فضلاً عن كونه ادعاء لا تزيده التقاليد فانه يناقض على حط مستقيم المبادئ والاسس الموضوعية في رشيدية في لسنة ١٩٢١ - تحت اشراف عصبة الأمم وتأييد منها قبل تأسيس امونة مراقبة . وهذه الاسس مقددها انه عند البحري سر بين سدين وخط الواقع في منتصفه او بالاحرى الخط الذي يقطع قاعه في وسط هو الخط الذي يجب ان يعتبر كاحدود بينهما وذلك بعبء تأمين حرية الملاحة فيه وبكفي القول في هذا الصدد ان الجميع يرون انه متى سكنت معاهدة ما عن المصروع يقتضي العدول عن الحد الذي يكون على حصه ( اي الحد المتعبر ) لانه غير متساو والآحد بالحد المتوسط ، اي الحد الثالث ) وذلك بالطرائق ما يتطلبه النهر من المساواة والتوحيد وسلامة الملاحة . وليس من المعقول ان تتمتع دولة ما بملكية حصه طوية من احد الانهر وتحرم في الوقت عينه من السيادة على ذلك النهر لادن امر ، كهذا شالف ما يقتضيه اسط وسائل النهاية لسلامة دولتين او قعة اراضيها على ساحليه كما انه ليس من الامور الممكن لتسيم بها ان نزع المراكب الحربية بحولة حق الملاحة في النهر عن حرية على تبقي الامور - وحتى الاوار المقصورة على امور الملاحة - انشاء وجودها في صفها هي من حدود دولة احببة على الصفة الاخرى

وحينما لفت نظر لدولة المتدنية انشاء الاندات البريطاني والاعتبارات في من هذا القيس اعرب السفير البريطاني في طهران عن مشاطرته ايران في رعيتها لحسم موقعها في شط العرب حتى لا يبقى شك ما حوله وقد كتب في آذار سنة ١٩٢٩ ما يلي : « لقد نقت الآن التعيينات لاؤكد

دعائكم تأييداً قطعياً بأنه إذ كانت حكومتكم مستعدة الآن للاعتراف  
 بالعراق فإنه في وسع حكومتني بناء على ما عفته بالتفصيل من الحكومة  
 الايرانية بشأن الصعوبات العملية الناشئة من الوضع الحالي أن تتوسط في  
 هذا الامر لدى حكومة العراق حتى بذلك تساعد ايران في الحصول على  
 مطالبها المعقولة . كما انه يصح استعانة عدد لعقد اتفاقية حول شط العرب  
 وحكم كتبه قنلا وبعية اتحاد وسينة لسماح شكايي ايران المشروعة فان  
 حكومتي تميل ان فكرة عقد معاهدة ثلاثية بين ايران والعراق وانكلترا  
 وفي الامكان النص في هذه المعاهدة على تأليف مجلس ادارة خاص - يكون  
 لايران ممثل فيه - للاشراف على امور الملاحة في شط العرب او للقيام  
 بمختلف الوسائل التي يوفق عليها المرفقاء دو الشأن في سبيل ذلك . اما  
 التصايل فبسي عنها فيما بعد . ولم يتم شيء آخر في صدد هذه المكالمات  
 لان المسودة التي قدمها السفير البريطاني لم تقتض ما يرضى مصرحة عن  
 الاعتراف بسيادة ايران على نصف نهر الواقع على جانب الضفة الايرانية .

خامساً - يتضح من البيانات المقدمة بان عدم مشروعية الوثائق التي  
 تستند اليها الحكومة العراقية في ادعاءاتها هو بمثابة جواب معجم على  
 المزايع الواردة في الفقرتين ١ و ٣ من مذكرتها وبرهان ساطع على ان  
 اتهم المسئلة لموظفي الحكومة الايرانية حول تجاوزهم خط الحدود لا يصيب  
 لها من الصحة عن الاطلاق . وتندمر الحكومة العراقية في الفقرة ٤ من  
 مذكرتها من انها لم تتمكن من الوصول الى نتيجة ما عن طريق المفاوضات  
 المباشرة وتضيف الى ذلك بقولها ان مصير الاقتراحات السمية المتعددة  
 التي قدمتها كان الرقص او التجاهل دوماً سواء اكدت لتلك الاقتراحات  
 مساس بالتحقيق في قضايا خاصة تتعلق بخط الحدود تقوم به لجنة مشتركة  
 او بتدقيق مختلف العوامل التي كانت مدعاة لا تعاب الحاسين بسبب الخط  
 المذكور بغية اتخاذ تدابير ادارية ملائمة لحل تلك القضايا واراثة المتاعب  
 الناجمة عنها . وفي هذا الصدد تشعر الحكومة الايرانية بانها مرعزة على القول

بانه لم يكن في الاستطاعة احدى تلك الاقتراحات المختصة بنظر الاعتدال  
ولا قبولها ولا قبولها والسبب في ذلك هو انها كانت مستندة الى  
حصد السنة ١٩١٤ الامر الذي دفعه بالادلة والبراهين في البيانات الواردة  
في اعلاه .

وكما هو مبين في الجواب الذي ارساه وزير خارجية ايران الى المفوضية  
العراقية في طهران في اليوم السابع عشر من شهر كانون الاول سنة ١٩٢٤  
وان الحكومة الايرانية لم تعجز قط عن تقديم البراهين على  
حسن نواياها تجاه العراق وقد اعترت دوماً عن رغبتها في لقيام بتحديد  
الحدود بينهما وفق قواعد العدل والانصاف و طبق احكام القانون الدولي  
حماً منها بدوام علاقات الصداقة اللازمة لتعاونهما معاً بروح الاخلاص  
لا سيما وكلاهما الآن من اعضاء عصبة الأمم . ومفضلاً عن ذلك فان  
الحكومة الايرانية قد قامت بتماوصات طويلة حول هذه الاسس مع ولاية  
الامور في الحكومة العراقية و يرجع السبب في عدم تمكنها من الوصول  
الى نتيجة ما يشاء الى تمتع الحكومة العراقية بنقطة نظرهما في امر مشروعية  
حقوق العراق تلك الحقوق المستندة الى وثائق مهمة قديمة من حيث تاريخها  
وعائده لزمين كانت فيه الامبراطوريتان الايرانية والعثمانية تحت نفوذ  
الدول الاجنبية وهي عصر الا عن ذلك لا تلي احتياجات الزمن الحاضر  
ولست ذات صفة قانونية تعديديه ولا اثر للانصاف والعدل فيها .

ومع ذلك فقد استمرت الحكومة العراقية على التمسك برأيها عبر  
مدرسة ما حصل من التعيينات المعطية في العالم لا سيما وان المملكتين اللتين  
كانتا قد اشتركتا في وضع تلك الوثائق ونعني بهما روسية القيصرية  
والامبراطورية العثمانية قد ذات دولتهما كما ان الحكومة الايرانية والجمهورية  
التركية لا تعترفاً الآن بهذه الوثائق والمستندات .

وما يدعو الى الاسف هو ان الحكومة العراقية بدلا من ان تبذل  
قصارها لحسم المسألة مع الحكومة الايرانية مباشرة وفق قواعد العدل

والانصاف وتطبيقاً لاحكام القوانين النولية وامثالاً للماديه عصبة الأمم  
رأت انه من الواجب عليها مراجعة مجلس العصبة ورفع ادعاءاتها اليه  
بشكل شكوى ومع ان الحكومة الايرانية راعة كل الرعة في جسم هذه  
المسألة عن طريق المفاوضات المباشرة مع الحكومة العراقية لكنها لا تستطيع  
ان تمسك عن موافقتها على عرضها على مجلس العصبة بلظر فيها لأن الصفات  
الحائز عليها الخلس المذكور كعدم احياءة والعدل والانصاف صيانة كافية  
لدرس الجميع والادلة المسرودة في هذه المدكرة درسا دقيقاً وافياً انتهت.  
(وقد الخقت الحكومة الايرانية بعض الكتب والمدكرات التي اورداها  
فيما قبل لاثبات ادعاءاتها).

## عصبة الامم تنظر في قضية النزاع

مقننسات من محاضر جلسات عصبة الامم (١٥٨)

محضر الجلسة الثالثة (من الاجتماع الرابع والخمسين لمجلس عصبة

الامم) المنعقدة في ١٤ كانون الثاني ١٩٣٥

المادة العاشرة من مباح احلطة - طلب حكومة العراق بمقتضى

الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من ميثاق العصبة .

صعد كل من نوري باشا السعيد ممثل العراق ومروا السيد باقر خان

كاظمي ممثل ايران الى منصة الخطابة .

نورى باشا السعيد (ممثل العراق) ان الكتاب المؤرخ ٢٩

تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ والذي طلبت فيه حكومتى الى السكرتير عام رفع

هذه القضية الى مجلس العصبة يشير الى نوع القضية الموضوعة على

يساعد البحث .

لقد اعدت الحكومة الايرانية جواباً رفعت الى السكرتير العام في ٨

كانون الثاني سنة ١٩٣٥ وسأبحث هذا الجواب بعد هبة ولكن قبل ان

اتناول المسئلة المتنازع فيها لدي نقطة دون غيرها شأنها اود الفراع منها

وقد تفقدنا اعتدال اللهجة في صوغ الملحق الثالث من ملاحق طلبنا .

ولا يشتمل هذا الطلب الاعلى على صور مراسلات متعلقة بأعمال قام بها

موظفو الحكومة الايرانية انتهاكاً لحرمة الحدود وقد ادى ذلك الى انكار

صحة الحدود الراهنة انكاراً نوعياً متكرراً . ويوسفني جد الاسف ان

ترى الحكومة الايرانية ضرورة التعرض (في الملحق الاول من ملاحق



جوابها ) الى قضية اصطرانات العشائر التي لا علاقة لها على الإطلاق بموضوع البحث ، واني لراغب عن الاسراف في وقت المجلس بمناقشة الحكومة الايرانية في هذه المسئلة ولكن حل الذي اقوله بهذا الصدد ان الحقيقة تختلف باختلاف كله عما ادلت به في الملحق المشار اليه

ولسكي مفهوم مال هذه القضية لا بد لاس انوقوف على الوضع الجغرافي العام فارجو من الاعضاء التفصيل بالقاء نظرة على الخريطة الموزعة عليهم فالحدود المتنازع فيها وما يلازم بين حكومتي العراق وايران هي كل الحدود التي تمصل بين القطرين وتمتد من الخليج الفارسي الى جبل دلامبر حيث يلتقي خط الحدود بالحدود التركبة وذلك مسافة نحو ١٢١٠ كيلو متر ، وعن طول الحدود كلها بين العراق وايران ( ما عدا بضعة بواحي ) تحد السكان عن الجانب قوماً رحلوا في حالة ابتدائية . والى السنوات الاخيرة تانت سيطرة الحكومة على هذه الاقاليم قبلة وفي الواقع لم يكن لهذه السيطرة اثر ما في بعض اقسام الحدود . فكانت المواصلات بطيئة صعبة من حراء طبيعة الارض وسجية سكان الحدود على السواء فعلمنا ان يصعب هذه الحقائق بعض العين حين اسطر فيما بطون عابيه تحديد الحدود هناك من التأخير والمشقات العظيمة .

وتمتد الحدود في القسم الجنوبي منها مسافة نحو ٩٠ كيلو متراً على محاذة بحر صاخ لملاحة وهو شط العرب ونحدها مقداراً لا يستهان به من السفن والمتاجر .

فاستناداً الى قضية الانصاف العامة تشعر الحكومة العراقية ان لدى العراق وليس لدى ايران اسباباً للشكوى فلاميران حدد ساحلي يمتد مسافة الهي كيلو متر تقريباً وعلى هذا الخط شعور ومرافق كثيرة وهي خور موس وحده الواقع على مسافة ٥٠ كيلو متراً الى شرقي شط العرب تمتد ايران ميناء عميق الماء يتوغل مسافة بعيدة في الاراضي الايرانية حيث قد اشأت ايران في الآونة الحديثة منهي السكة الحديدية التي تقطع البلاد

الايرامية . اما العراق فهو يحكم كيانه بلاد الرافدين - دجلة والفرات . ومنفذه الوحيد الى البحر شط العرب المتكون من التقاء هذين النهرين ويقتضي بقاء هذا الشط صالحاً للملاحة السفن الحديثة عمارة مستمرة . وميناء العراق الوحيد مدينة البصرة الواقعة على مسافة مائة كيلو متر من مصبه . فليس من مصلحة العراق على الاطلاق ان تسيطر دولة اخرى على هذا الشط في احدى صفتيه ولا تطالب الحكومة العراقية بتغيير الحدود الا انني اريد في هذه الملحوظات لا يبين ان ذلك ليس لان خط الحدود الراهن ليس يعبر انصاف لمصلحة العراق .

ويناول الدبل الثالث من الطب الذي رفعته حكومتي الى المجلس بيان المشاكل التي قد نشأت بين الحكومة العراقية والحكومة الايرانية . والمشاكل المبسوطة في ذلك الدبل على اربعة انواع . اولها ان المواطنين الايرانيين يتعرضون للملاحاة في شط العرب والمراكب الحربية الفارسية تعرق هذه الملاحة . فالقسم لساحلي من النهر هو قيد سيطرة مديرية ميناء البصرة التي تنفذ انظمة الملاحة وتقوم بعمليات انحصار المقتضية للمحافظة على بقاء الشط مفتوحاً ولكن المراكب الحربية الايرانية تعتمد حرق هذه الانظمة وبذلك تعرض المراكب للخطر في النهر وقد مد موظفو الكمارك الايرانيون ايديهم الى اماكن واقعة في خارج الاراضي الايرانية وقد اوفدت رجال بحرية ايرانيين مسلحين بمرحلة دوريات صاعدة مارلة في النهر .

اما ثانياً فيتعلق بخالف الشرطة والحكومة الايرانية قد اشأت محاصر شرطة ودوريات في نقاط شتى على الخاب العراقي من الحدود وقد ذهبت مساعي حكومتي لاقالة تلك المحاصر ادراج الرياح باستثناء ما يتعلق بتخفيض منها ويتعلق ثالث انواع المنازعات ملكية شقة ارض صغيرة تدعى سركوشت وقد شأت الحادثة الرابعة من دولة الامور الايرانيين نهر كججان جم وانلخط المتومط لهذا النهر هو قسم من الحدود وما هذا سوى خلاصة عجلت للمشكلة التي قد اسمرت سيرا وقد

بدلت حكومتي قصارها لاساء هذه الحوادث بوسائل حية ولكنها كما  
خطت خطوة في هذا السبيل انت الحكومة الايرانية تنكر سيادة العراق  
على المناطق التي وقعت فيها الاعمال التي سبب الشكوى . وترفض الحكومة  
الايرامية الاعتراف بالحدود الراهنة التي عينتها المعاهدات ولجان تحديد  
الحدود دون ان تشير الحكومة الايرانية الى اجل الذي ترى ان تكون فيه  
الحدود . ولا يحى ان موقفاً هذا شأنه لا يجوز بقاءه الى ما شاء الله فلهذه  
الاسباب اضطرت حكومتي الى طلب معرفة المجلس .

وبين من الطلب الذي رفعه العراق الى الحكومة العراقية تستند الى  
اتفاقات دولية انعقدت فيما مضى وتم تقرير الحدود المشار اليها وتعيينها  
تقتضى تلك الاتفاقات . واولى هذه الاتفاقات معاهدة ارضروم المنعقدة  
بين ايران وتركيا والمصاة في ٣١ آذار سنة ١٨٤٧ والتي ابرمها تلك  
الدولتان في ٢١ آذار سنة ١٨٤٨ . فعلى ما راء حكومتي ان المادتين ٣ و ٢  
من هذه المعاهدة قد نصتا على خط الحدود برمه بين تركيا وايران ويشمل  
هذا الخط القسم الذي تتكون منه الحدود بين العراق وايران وليس ابداً  
هذا الرأي جديداً ولكنه الرأي الذي اصبحت عنه كرات كثيرة في خلال  
المفاوضات الديبلوماسية . وفصلاً عما تقدم في رأي حكومتي ان المادة ٢  
من هذه المعاهدة دلتها نص صام ولا ريب على كون صفة شط العرب اليسرى  
لا منتصف انحرى هي حدود ايران في القسم الجنوبي . واقول هذا الآن لان  
الحكومة الايرانية في جوابها تدعي بانه رعبت اول مرة هي قبول هذا  
الاتفاق في بروثوكول الاسانة سنة ١٩١٣ . كون ادعائها هذا باطل  
مظاهر ليس منصوص المادة الثانية من معاهدة ارضروم وحدها بل من  
كون لجنة تحديد الحدود ذاتها التي تألفت تقتضى المعاهدة وخرجت لانجاز  
مهمتها في سنة ١٨٥٠ اقترحت هذا الخط عينه للحدود فقبله رئيس الوزارة  
الايرانية في ٢٥ ايار من تلك السنة . وانها لحقيقة تاريخية انه في عشرين  
السنوات التي سبقت توا معاهدة ارضروم ان موجة التوسع الايراني

والمكافحة الدموية التي كافتحتها امارة بني كعب العربية المسقلة التي ادعت الحكومة العثمانية بسيادتها عليها ادنا الى ايفاد حامية ايرانية صغيرة الى الحمرة وهي الميناء العربي لصغير على نهر كارون بالقرب من مصبه في شط العرب وفي الحقيقة ان امتلاك ايران لخصمة اليسرى امر شاذ فقرته اول مرة معاهدة ارسروم التي تدعي للحكومة الايرانية انها باطلة ولم يبد قبل الآن ادعى تلميح جدي ما الى ان ايران تدعي بالسيادة على قسم ما من النهر ذاته ما عدا مرفأ الحمرة

وتدعي الحكومة الايرانية في الخواب الذي بعثته الى انسكرتير العام في ٨ كانون لثاني سنة ١٩٢٥ نقطاً قصيدية كثيرة وبعضها لم يذكر الا اول مرة الآن وذلك ابتكاراً اصححه الاتفاقات لدولية المتنوعة المتعلقة بالحدود فهي اول الامر تدعي الحكومة الايرانية بان معاهدة ارسروم كانت في الاصل لاعبة باطلة رغم كونها كفايات بمقتضاها ومبرمة من قبل ايران وتركيا ( انظر القسم الاول من جواب ايران ) والجدل في هذه النقطة امر معقد بذلك استميج المحس معذرة اذا اوجرت البحث في هذه النقطة لأن اما جوهر القضية فهو انه قبل امضاء المعاهدة طردت الحكومة العثمانية من الدولتين المسيختين وهما بريطانيا العظمى وروسيا تفسير بعض امور جاءت في نص المعاهدة هجائها الدولتان لوسيطان في مذكرة ابصاحية مؤرخة ٢٦ نيسان سنة ١٨٤٧ فافصحت الحكومة العثمانية عن اكتنائها لتلك المذكرة الابصاحية بشرط ان تغسلها الحكومة الايرانية ايضاً وقد قبل المفاوض الايراني تلك المذكرة بوثيقة مكتوبة وهذه الوثيقة واردة في الملحق الاول من الصلح اما الآن فتقول الحكومة الايرانية ان المفاوض الايراني تعدى الاوامر الصادرة له بقوله تلك المذكرة الابصاحية ولم يكن يحولاً يعمل بتعدى ارام لمعاهدة ذاتها فالادعاء بوجود حكومة لا تنفيذ عمل ممثليها الذي تشده على الاصول هو في نظر القانون على الاطلاق ادعاء واه وبقطة صعبة . اما كون المفاوض

الایرانی قد تعدی سببه او انه لم یتمدها فبقی وقف علی عدة اعتبارات من ضمنها التعینات المروء بها ( وهدد لم یرر لی المیدان ) وعلی مسئلة تعدی المذکرة الایضاحیة نصوص المعاهدة دأبها . ولقرص جنلا ان المفوض الایرانی تعدی فی واقع الامر الساعلة انی حولته ایها حکومته ( وهــدا لا اسلم به طعماً ) غیر انی لا استطیع ان اری بوجه من الوجوه کیف یحق للحکومة الایرانیة ان تکر صحة المعاهدة ومع انی لا اری صحة هذه الحجة الا انه فی الاستطاعة ان تثبت انه لو ان الحکومة الایرانیة کانت رفضت لتنفید بقول ممثلها المذکرة الایضاحیة لکان فی وسع الحکومة العنایة ان تکر صحة المعاهدة ولكن لیس ثمة فی الحقیقة مسوع للقول انه یحق للحکومة الایرانیة ان ترفض المعاهدة لاسها لا تعتبر نهسها مقبلة ما نعتقده تمسیراً محالاً اشروطها او عثاً تقیلاً علیها

ولکن الامر لا ینتهي عند هذا الحد فقد راعت ترکیة وایران و الدولتات الوسیطتات نصوص معاهدة اصروروم من سنة ۱۸۴۸ الی سنة ۱۹۱۴ وان ایران ذاتها قد احتحت بهذه المعاهدة واعتمدت علیها کرات کثیرة فی خلال الاعمال الدیپلماتیة المتعققة بالحدود اما فیما یعلق بالمذکرة الایضاحیة دأبها فیس فی مصامیها امر دوسر یعلق بالقصبة الحاصرة واداکان ثمة ما یقوله بشأن هذه المذکرة هو ان حکومة لایرانیة ذاتها اعلنت بصرامة فی سبته ۱۹۱۲ انها قد قبلتها .

وما تعرضه حکومتی بهذا الصدد هو ان لا عبار ابدأ علی صحة معاهدة اصروروم وتقول الحکومة الایرانیة ان ما تم بشأن تنفید المعاهدة کان یسیراً وانه لم ینم شیء بهذا الصدد ولكن هذا القول یحالف الواقع فلجنة تحديد الحدود التي نصت علیها المادة ۳ ذهبت الی بغداد فی سنة ۱۸۴۹ وتحوالت فی الحدود صعوباً وبرولا من ذلك انجبت الی سنة ۱۸۵۲ فقامت مسح الارض اندي انخر فی شهر ایلول ۱۸۵۲ . ثم اعترض ذلك حرب القرم ولكن فی سنة ۱۸۵۷ اجتمع المساحون البریطانیون والروس

لرسم الخرائط من المواد المجموعة واحيزاً انحزوا خريطة معدلة تسمى الخريطة المطابقة فارسلت هذه الخريطة الى كل من الحكومتين التركية والايرانية وبين سنة ١٨٦٩ و ١٨٧٥ طلبت ايران من حين الى آخر مداخلة الدولتين الوسيطتين في مسألة الحدود . وفي سنة ١٨٧٤ اجتمعت لجنة مؤلفة من الترك والايرانيين في الاستانة ولكن اعمال هذه اللجنة توقفت لان ايران طلبت السير في الاعمال وفقاً لمعاهدة ارسروم . اما تركية فارادت في ذلك الحين الرجوع الى معاهدة معقدة في ١٦٣٩ وفي السنة التالية اضيف الى هذه اللجنة عصوان مفوضان احدهما بريطاني والآخر روسي ولكن الحرب الروسية التركية عرقلت مرة اخرى سير اعمال اللجنة وبين تلك السنة وسنة ١٩١١ ردت ايران من حين الى آخر الى الدولتين الوسيطتين شكايات ما لها من تركية انتهكت حرمة معاهدة ارسروم .

تم في ٢١ كانون الاول سنة ١٩١١ امضت تركية وايران بروتوكول طهران . وهذا البروتوكول هو الوثيقة التي تشكو حكومة ايران من كونه لم يدكر في طلب العراف . وحين الي ان هذا البروتوكول يؤيد قصبة حكومتي تأييداً قوياً فهو يحصر عن تعيين لجنة مؤلفة من مندوبي الحكومتين تجتمع في الاستانة وتكلف مهمة تقرير الحدود ولكن كيف يتم ذلك ؟ الجواب هو ان المادة الثالثة من البروتوكول تنص على انه يجب ان تنفي اللجنة اعمالها على مواد معاهدة ارسروم المتعقدة في سنة ١٢٦٣ ( ١٨٤٧ ميلادية ) اما الحكومة الايرانية فنقول « ان بروتوكول طهران يشكله يتألف منه تعاهد رسمي قانوني خلاف معاهدة سنة ١٨٤٧ انني لا وجود لها » ( القسم الثاني من جواب ايران ) . ويسرني ان احدث وثيقة دولية واحدة على الاقل تعترف الحكومة الايرانية بصحتها ولكن يصعب علي فهم باقي الحجة الواردة في اجواب ( القسم الثاني ) ويحيل الي ان بروتوكول طهران يعترف بوصوح معاهدة ارسروم وفي اشارة هذا البروتوكول الى سنة ١٨٤٧ اعاد يجري على الاسلوب المتعارف في الاشارة الى المعاهدات

تذكر تاريخ امصاتها واجتمعت اللجنة التي نص عليها بروتوكول  
طهران في سنة ١٩١٢ ولكن اعمالها لم تحر على ما يرام ف عقد في السنة التالية  
بروتوكول الاستانة بين بريطانيا العظمى وايران وتركيا

وهـ - لما البروتوكول يحدد الحدود بعض التفاصيل وذلك على  
العاب بالاشارة الى المظاهرات الجغرافية ويص على تأليف لجنة  
تحدد حدود اعضاؤها من ممثلي كل دولة من الدول التي وقعت البروتوكول  
مع تحويل العضوين المفوضين عن الدولة بين الوسيطيين سلطة الفصل  
التي في المسائل المتنازع فيها .

وهنا ايضاً عند الحكومة اليرانية تذكر صحة هذا الاتفاق الدولي وكل  
ما تم وفقاً لمصومه . ولنعلم اولاً ان بروتوكول الاستانة على علانته و اتفاق  
قانوني و اسوة بروتوكول طهران فكما ان الذين وقعوا بروتوكول طهران  
فكما ان الذين مصوا بروتوكول طهران كان لهم ملء الحق في وضعه كان  
لهم كذلك ملء الحق في ان يعقدوا اتفاقاً جديداً لما ظهر لهم ان بروتوكول  
طهران غير قابل للتطبيق .

ولا ترى حكومتي مسنداً على الاطلاق لشيء من المصحح التي ادلت  
بها الحكومة اليرانية لنقص الصب بروتوكول الاستانة . يقال ان هذا  
البروتوكول يتعدى نصوص معاهدة ارضروم فيما يتعلق بخط الحدود .  
اما الامر الواقع فهو ان هذا البروتوكول مبني على المعاهدة التي يشير اليها  
وان الخط الموصوف فيه يمتد تماماً على الخط المعتقد ان معاهدة ارضروم  
نصت عليه وذلك بنتيجة التحقيقات التي تمت ف ترى حكومتي ان الحدود  
المعينة في بروتوكول الاستانة والتي عينتها اللجنة في اراضي الحدود ذاتها  
بمقتضى ذلك البروتوكول مبنية على المعاهدة وهي في الواقع تنفيذ لنصوص  
المعاهدة . ولا يخفى ان هذه مسألة معقدة ليس بوسع المجلس ان يدرسها  
هنا الآن .

اما مسألة هل الخط المعين وفقاً بروتوكول الاستانة ينطبق على الخط

الذي نصت عليه معاهدة أرضروم فلها علاقة بأحد أبراهين الايرانية فقط وهو الادعاء بان البروتوكول ليس صحيحاً لان تقابول الاسامي الايراني يقتضي موافقة مجلس الامة على التغييرات التي تتم في حدود الدولة ، فجواب حكومتي الاول هو ان البروتوكول لم يعبر الحدود المصوص عليها في معاهدة صحيحة راهنة وهي معاهدة أرضروم وعلى فرض ان البروتوكول يعبر الحدود فان ول ما اقوله ان المجلس الايراني كان منفصلاً من كانون الاول سنة ١٩١١ الى كانون الاول سنة ١٩١٤ فكان الحكومة الايرانية تريد في ادعائها ان تقول ان ايران لم تستطع ان تنفذ اتفاقاً صحيحاً يتعلق بحدودها في حلال هذه المدة ولا اعتقد ان هذا القول صحيح . وفصلاً عن هذه النقطة اقول وانقاً ان مراعاة الاحكام الدستورية فيما يتعلق بموافقة مجلس الامة او ابرامه لا تؤثر بمقتضى القانون الدولي في صحة معاهدة او بروتوكول تم عقدها او عقده بصورة قانونية ولا تشير بمصوص تلك المعاهدة او ذلك البروتوكول الى هذه الامور او - كما في القضية - الحادية - لا تشير المعاهدة او البروتوكول ابداً الى الابرام .

ولاتمام تاريخ الحدود علينا ان نتحيط ان لجنة تحديد الحدود كانت مؤلفة على الاصول وفقاً لمصوص بروتوكول الاستانة وتوجهت في حينها الى الخليج الفارسي . وواصلت اللجنة عملها الشاق بعدة لتحديد الحدود والاشارة اليها بعلامات في اراضي الحدود دائها وذلك مدة تسعة شهر - من شهر كانون الثاني الى شهر تشرين الاول سنة ١٩١٤ . وتدن سجلات اللجنة على الدقة والابصار اللذين نوجتها في النظر في كل مسألة شأت لها وتبين هذه السجلات على سبيل العرض الطبقات المستمرة التي تلقنتها ولا سيما طلبات الملتوب الايراني باتخاذ معاهدة أرضروم اساساً للحدود . فالحزب اللجنة عملها كله ما عدا قسم صغير واقع الى شمالي جبل دلامبر فهو في خارج المنطقة التي نحن بصدددها واود ان ايمن ان مهمة اللجنة كانت صعبة شاقة للغاية وقد انجزت بغاية الدقة والمهارة وكان من



نتيجة ساعي اللجنة انه تمت الاشارة الى الحدود بين العراق وايران برمتها  
بوضع عواميد حدود واشارات دقيقة على حرايط كبيرة . فهذه الحدود  
الواضحة والمعينة بعد المدرس الدقيق هي التي تريد حكومتي احترامها - ا  
بمنزلة حدود بين القطرين .

ولا تتمسك الحكومة العراقية بهذا الطلب لان الحدود الراهنة هي في  
مصلحة بلادها بل بالعكس فان هناك غير اعتبار واحد - كما قلت في بدء  
مخطوطاتي - يجعل الحدود بعيدة عما تقتضيه المصلحة ولكن حكومتي  
تتمسك بهذه الحدود لادائها الحدود التي عليها القانون ولاها الحدود الوحيدة  
الحقيقية المعينة بين القطرين في واقع الامر فادام تقبل هذه الحدود فلا  
ابالغ في توقع الصعوبات التي تلاقيها في الاتفاق على خط جديد

وارى ان الحكومة الابراية في ختام جوابها تؤنب حكومتي لام - ا  
لا تناشئ الزمان في هذه القضية ولكن احدث الدول العصرية لا بد لها  
من حدود ولا اعلم ما هي الحدود التي في الاستطاعة تعيينها غير الحدود  
المعينة في الماضي ما لم ولى ان تعبير تلك الحدود بطريقة يقرها القانون الدولي  
وقبل الختام اود ان اصيف الى ما قلته بصح كلمات بشأن موضوع  
شبه لعرب فقد قلت فيما سبق بانه ان تعيين الحدود على الضفة اليسرى  
اتفاق قديم ثابت وبست كيف تم هذا الاتفاق اما الحكومة الابراية  
فانها بعدة اعتراضات على هذا لاتفاق مشيرة الى العادة والعرف الدوليين  
مبينة بانه اعتراض شاذ هذا اذ ام يكن مخالفاً للقانون واني اوافق على  
القول انه لامر اعتيادي حيث يتكون من هر قابل للملاحة حدود دولية  
ان منتصف مجرى ذلك الهر يكون الخط الفاصل ولكن ليس هذا قاعدة  
شاملة هي الاستطاعة تعيين الحدود واحياناً يتم تعيينها على الضفة بالاتفاق  
ومتى تم الاتفاق يكون اتفاقاً لا جدال في صحته . والذي اريد بيانه بخلاء  
هو ان القضية الحالية تنطوي على اسباب حادة تسوغ تما خط الحدود  
الحالي . ثم انه لم يحظر قط بال الحكومة العراقية ان تستفيد من وضعها على

النهر للتعرض للملاحة الحرة المخصصة ببلاد اخرى او لتقييد تلك الملاحة .  
 والقسم الساحلي من النهر تسيطر عليه هيئة منظمة تطبيقاً جيداً ومتوفرة  
 فيها الكفاية وهي مديرية مياه البصرة المحصورة عايتها في جعل النهر  
 حالياً من الموانع الطبيعية وغيرها من العراقين التي تعيق الملاحة  
 اجل انني لم اعانج كافة الرايين الواردة في الجواب الايراني مع اني  
 حاولت ان اشير اشارة موجزة الى النقاط التي اعتقدتها خطيرة في هذا  
 الجواب . واني لا اريد ان اسوق المجلس الى السامة والصخر بالنادي في  
 هذا لبيان الطويل ولكي اصرح هنا بان السكوت عن نقطة ما لا يعهم  
 منه ان حكومتي تعلم بذلك بوجه من الوجوه . نحن مستعدون ان  
 تناول جميع النقاط الواردة واؤمل تنفيذها حين الاقتضاء . ولعظم النقاط  
 التي اوردتها الحكومة الايرانية ( سواء اكانت النقاط التي ذكرتها ام التي  
 اعفينا ) صمة قضائية ليس من شأن المجلس البت فيها . وبعض تلك  
 المسائل معقد ومع ان حكومتي ترى الجواب عنها واصحاً الا ان النزاع  
 الناشئ يقتضي ان نحصيه هيئة قضائية حصصاً مسهماً وقد وردت فقرة  
 في كتاب وزير الخارجية الايرانية الى القائم باعمال الحكومة العراقية المؤرخ  
 ١٧ كانون الاول سنة ١٩٣٤ جواباً عن عرض هذه القضية على عتبة  
 الامم وحكومتي توافق على تلك لفقرة . ولوزير الايراني يكتب قائلاً  
 « ولا شك في ان اساس الحدود الايرانية العراقية التي هي من المسائل  
 الاساسية ما دامت عبر صنية على الحق والعدالة وقواعد حقوق الدولية  
 فلا يمكن حصول الصداقة والتعاون الصميمي بين الدولتين والشعبين . . . »  
 والهدف والعاية اللذين نرمي اليهما حكومتي - التي تحفظ لايران اشد  
 اشد الشعور الحي - في رفعها هذه القضية الى المجلس يحصران في الحصول  
 على تحديد وضع قانوني . وبعد ان يتم ذلك في استطاعة دولنا الحكومتين  
 ان يسوي بالمفاوضة المسائل المتعلقة بالسيطرة على الملاحة في شط العرب  
 واستعمال مياه الانهر الاخرى الخارية الى شماليه والتي تتكون منها الحدود

او تقطع الحدود استعمالاً معقولاً وغير ذلك من المشاكل المتعلقة .  
ولا حاجة الى القول انه ان لم يتم تحديد الوضع القانوني رعاية  
المجلس ينبغي احترام الحدود المحددة الآن وترجو حكومتي مساعدة  
المجلس على الحصول من الحكومة الايرانية على تأييد هذا التصدد وبوجه  
خاص ان تراعي المراكب الحربية الايرانية في ملاحقتها الهوجاء الحالية التي  
تسبب خطراً للنمن الدولية والمصالح الاخرى قوانين ميناء البصرة .

الرئيس : جاء عن وفات الوقت فاني ارجو من الممثل الايراني  
ان يؤجل جوابه الى الغد . ولكي يوفر المجلس شيئاً من الوقت لدرس هذه  
القضية اقترح ان يطلب ان يمثل ايطالية كي يتحصل باعداد التقرير واي على  
يقين من انني باقتراحي هذا اعبر عن رأي زملائي بالاجماع .

المسيو بيانكيري سري ان اقل بالمهمة التي تفضل المجلس  
الموثر بايداعها الى ممثل ايطالية . وبعد ذلك قل اقترح الرئيس

محضر الجلسة الرابعة ( من الاجتماع الرابع والستين لمجلس

عصبة الامم ) المعقودة في ١٥ كانون الثاني ١٩٣٥

المادة الثانية من مباح الجلسة . طلب حكومة العراق تفحصي الفقرة  
الثانية من المادة الحادية عشرة من ميثاق العصبة ( تابع ما قبله ) صعد كل من  
بوري باشا سعيد ممثل العراق وميرزا السيد باقر خان كطمي ممثل ايران  
الى منصة الخطابة .

ميرزا السيد باقر خان كطمي ( ممثل ايران ) اود ان يسمح  
لي المجلس الموثر باصافة بعض الابصاحات الاصلية الى الاعتبارات التي  
سبق سردها في مذكرة حكومة ايران .

تقول الحكومة العراقية ان الحدود الواردة في بروتوكول سنة ١٩١٣  
مشروعة وتدعي فصلاً عن ذلك ان القسم الذي حدوده قومسيون التحديد  
في السنة ١٩١٤ اصبح مثبتاً تثبيتاً نهائياً

اما حكومة ايران فلا تستطيع قبول هذا الرأي والاذلة التي لديها على ذلك. واضحة وسيطة جداً ثم ان المعاهدات التي تستند اليها الحكومة العراقية يرجع عهدها من معاهدة ارضروم الى بروتوكول الاستانة واعمال كومسيون التحديد التي تمت في الاراضي نفسها . وسابقت في هذه المعاهدات والاعمال واحدة فواحدة مستنداً من الاخير.

اولاً - ان تثبتت خط السنة ١٩١٣ على الارض في السنة ١٩١٤ لم يكن كاملاً بل اعيق ذلك العمل من جراء معارضة ومقاومة العثمانيين ولذا وان عدم تعيد معاهدة ما من قبل دولة من الدول المتعاقدة يعطي للدولة الاخرى الحق في اعتبار تلك المعاهدة لاعية وباطلة المفعول .

ولاشك انه في الامكان تحديد لحدود على الارض من مكان لآخر وتثبيتها نهائياً كلما تقدمت الاعمال لكنه بشرط في ذلك ان يراعى بكل دقة الاتفاقية ( او المعاهدة او قرار الحكيم ) التي تعين خط الحدود . وهذه نتيجة لاندمنها للبدء القائل بعدم امكان تحرئة الحدود عبر ان هذا المبدأ الاساسي لم يحترم من جراء معارضة العثمانيين وعليه فان احتلالهم للاراضي لا يمكن ايراده كحجة ضد ايران .

ثانياً - ان خط السنة ١٩١٣ الذي استند اليه في التحديد مبني على ما عليه في البروتوكول الممضي من قبل ممثلي الامبراطوريتين ومن قبل ممثلي دولتي احييتي . لكنه لما كان ذلك بروتوكول هو اساس التعهد الذي تقتضاه تم تعديل الترتيبات الاقليمية بين الامبراطوريتين فكان ينبغي ارامه من قبل البرلمان - كما كان ينطلب ذلك للدستور العثماني والايراني - في كلتا الامبراطوريتين حتى بذلك يكون مشروعاً في قوانين البلديات وبالتالي في القانون الدولي

ثالثاً - من انعت ان تعترض حكومة العراق بقولها انه لم يكن ثمة حاجة لتوفر شرط المشروعية الدستورية - اي الارام البرلماني - في بروتوكول الاستانة لسنة ١٩١٣ لانه بالنظر الى اتفاقية طهران لسنة ١٩١١

لم يكون سوى مجرد تطبيق اتفاق ساس اي معاهدة ارضروم التي عقدت في وقت لم يكن يتسنى فيه الحصول على تصديق البرلمان ظالما للنظام البرلماني لم يكن قائماً آنذاك .

ان هذا القول لا يستند الى تحليل وف مختلف نقاط هذه القضية . لا يخفي ان بروتوكول طهران لسنة ١٩١١ يشير فيما له تعلق بخط الحدود الى « معاهدة ارضروم المذكورة لسنة ١٨٤٧ » ( والسنة ١٢٦٣ هجرية ) اما بروتوكول الاستانة لسنة ١٩١٣ ، فيتحد اساساً به المعاهدة التي يسميها عن علم في مثله « معاهدة ارضروم المذكورة لسنة ١٨٤٨ » ( والسنة ١٢٦٤ هجرية ) وهناك تناقض بين نصين النصين اي نص السنة ١٨٤٧ ونص السنة ١٨٤٨ فالاول وهو الذي قبلت به ايران لا يشمل المذكرة الايصاحية التي قدمتها الدول الاجنبية الى الباب العالي بطلب من « واكبي وهو الذي قبل به الباب العالي ولم تقبل به ايران يشمل المذكرة المذكورة » وعليه يرى ان معاهدة ارضروم المشار اليها في اتفاقية طهران لم يتوفر فيها الشرط الاساسي لاية مقاومة من المفاوضات وهو ان يكون كلا الطرفين على وفاق فيما يخص نفس الموضوع في آن واحد كما ان ايران لم تقبل بالنص المعروف بنص ١٨٤٨ الا في مدينة الاستانة في الاجتماع السابع عشر الذي عقدته اللجنة المشتركة في السنة ١٩١٢ . وفي ذلك الوقت تم الاتفاق الذي لم يكن له وجود قبلاً لكنه يلاحظ ان دستوري كذا الامرطورتين في ذلك الوقت كما يقضيان بالحصول على تصديق من البرلمان .

رابعاً - كان من الممتم الحصول على موافقة الهيئة التشريعية كما انه كان يجب عرض بروتوكول السنة ١٩١٣ على كلا البرلمانيين حتى وان كان خط ارضروم قد اصبح في حينه موضوع اتفاقية معقودة حسب الاصول . وبهذه المناسبة اود ان الفت نظر المجلس الى الفروق الجوهرية ما بين الحطين اعني خط ارضروم المعين في السنة ١٨٤٨ وخط الاستانة المعين في السنة ١٩١٣

لم يذكر شيء قط في معاهدة ارضروم حول اعطاء الباب العالي شط العرب برمه مع السيادة التامة لحد مستوى انخاض الماء في النهر على الضفة الايرانية . كما انها لا تعين الحدود على الضفة الى ما وراء مياه النهر بمعارات واضحة قطعية بينما كان يقتضي احراء ذلك بكل دسراحة بمعارات لا تقبل الجدل ودات صفة رسمية هذا لو كان القصد الانحراف عن المبدأ الاساسي الذي تنطوي عليه المساواة في السيادة على النضتين لحد منتصف النهر . ثم من الجهة الأخرى يرى ان بريطانيا العظمى بعد ان عثت بمعقد معاهدة مع الباب العالي في نفس التاريخ ( تلك المعاهدة التي وضعت من الوجهة العملية ادارة النهر تحت صلاحيتها بالرغم من انها لم تكن من اصحاب العلاقة بالضفتين المذكورتين ) لم تتردد من نقل الحدود الى الضفة الأخرى وذلك عن طريق تصريح اصدرته بتاريخ ٢٩ تموز سنة ١٩١٣ . وادرج هذا التصريح - الذي تعهدت هي بتأمين موافقة ايران التي لم تكن آنذاك حرة عيه - في برونوكول الاساتنة وجعلته النص الجوهري فيما يتعلق بالحدود الجنوبية . لكن هذا التبديل اجري من غير المحاولة في سبيل التوفيق والمطابقة بين الصفتين وهذا النص ينم عن ذلك اذ ورد فيه : ان خط الحدود المعين في هذا التصريح مبين بالامر على الخارطة المربوطة « هذا بالرغم من انه لم يكن هالك بعد » تصريح « بين فريقين اثنين بل اتفاق بين اربعة فرقاء ولم يكن هالك خط احمر مرسوم على خارطة طالما الخارطة المشار اليها لم يكن لها وجود .

ان هذه النقاط التدوينية في حد ذاتها كافية لتبين لنا بان نص السنة ١٩١٣ لم يكن نصاً للتنفيذ بل كان تعديلاً بتوسيع نص السنة ١٨٤٧ وحتى نص السنة ١٨٤٨ . ولادراك هذا الامر يكفي مطالعة هذين النصين العائدين للسنة ١٨٤٧ - ١٨٤٨ الواحد بعد الآخر من الجهة الواحدة ومطالعة نص السنة ١٩١٣ من الجهة الأخرى وعند ذلك يتجنى لنا الفرق ما بين الاثنين بكل وضوح .

وهيا يحص النهر فان نص السنة ١٩١٣ قد تعدى حط السنة ١٨٤٨  
لدرجة كبيرة وبصورة يتبين منها بان تطبيقه عملياً كان من الامور المتعذرة  
وفي وقته لم يبد الباب العالي اهتماماً جدياً بالزيادة التامة فيما يحص الصفة  
الاجرى حتى ان القوميسر العثماني عندما اجري التحديد في السنة ١٩١٤  
رفض اخذه بنظر الاعتبار وقال : دعونا نعد قاعدة من شأنها ابقاء باب  
التزاع مفتوحاً ، ثم اصاب الى ذلك ، ان اتخاذ قرار ضد مصلحة أحد  
الطرفين على حط مستقيم يؤدي الى تحديد مسوء النعاهم ، وبالرغم من  
عدم مبالاة العثمانيين بقبت الحدود بعد السنة ١٩١٤ على ما كانت عليه  
قبلاً مثلاً كما كانت عليه ، ابان الحرب الانكليزية اليرانية في السنة  
١٨٥٦-١٨٥٧ اي بعد عشر سنوات من معاهدة ارضروم عندما جعلت  
بريطانية العظمى شط العرب طريقاً لسمها الحربية لخلب الجنود والمجموع  
على الحمرة والاهوار وهذا معناه انه لو كان لصاحب الصفة الغربية سيادة  
على النهر كله لاعتبر ذلك الامر خرقاً صريحاً للحياة اذ ان الباب العالي كان  
قد صرح وقتئذ بانه على الحياة ، ثم ان الباب العالي نفسه لم يكن قد  
ادعى بالسيادة وحده دون غيره على النهر وعاد الخط الكاش في منتصف  
النهر - اعني الحدود - حتى بعد السنة ١٩١٤ الى ما كان عليه قبلاً وهذا  
الحل للخط المذكور يعتبر حلاً طبيعياً ، وبعد ذلك قرر القرار بين العثمانيين  
واليرانيين على ابقاء الحالة على ما كانت عليه سابقاً الى ان يتم حسم  
الخلاف كما ذكر ذلك السرارنولد ولسون المندوب البريطاني الثاني في  
السنة ١٩١٤ وهذه الحالة المتفق عليها جعلت الحدود حتى البحر على  
محاذة منتصف مجرى الماء في النهر . وبذلك ثبت بان التقاليد والعادات  
المألوفة كانت اقوى من النص الجديد .

بناء على ما تقدم فكيف يمكن ان يكون هنالك اخذ ورد حول مجرد  
تطبيق حط ارضروم عندما نرى ان الاختلاف ما بين النصين ادى الى  
مقاومة كان من شأنها ابطال مفعول نصين اثنين لا علاقة لهما مطلقاً بمعاهدة

ارصروم واعني بهما معاهدة ونصريح للحد المؤرخين في ٢٩ تموز سنة ١٩١٣  
والمتعدين بين بريطانية العظمى واباب العالي

هذا ما يتعلق بالحدود النهرية فلأت الى الحدود البرية . وهنا ايضاً  
نرى ان بروتوكول الاستانة حرم ايران من اراضي واسعة لم تتناوها احكام  
معاهدة ارضروم . وتقدر مساحة هذه الاراضي بعدة آلاف من الكيلومترات  
المرعبة تمتد من الشمال الى الجنوب ضمن اشياء اخرى وتحتوي على مناطق  
حصص النهرية يخترقها نهر مرفان وتوجد الى جنوبها منطقة نفطية . وهذه  
المنطقة النفطية ادت الى درج تحفظ عريب في بابه . ذلك ان المادة السابعة  
من بروتوكول الاستانة لسنة ١٩١٣ تنص على ان الامتياز الذي منحه  
الحكومة الامبراطورية الاربانية في السنة ١٩٠١ لوليم بوكس دارسي والذي  
تم التنازل عنه فيما بعد لشركة النفط الامكبرية الفارسية ، يقصد به بكل  
ما لهذه الكلمة من قوة وبلا قيد الاراضي الممولة من قبل ايران الى تركية  
بناء على احكام هذا البروتوكول ، ( هذه العبارة منقولة بالحرف الواحد ) .  
فهنا يرى ان نص المادة المذكورة دانه يكشف النقاب عن المعنى الذي  
يرمي اليه البروتوكول اذ لا يقول بمجرد تحديد الحدود بالطر الى معاهدة  
ارصروم بل يتعدى نطاق تلك المعاهدة بقيامه هو بنفسه ( اعني البروتوكول )  
باجراء التحويلات التي هي كما يترآى لخصراتكم على جانب عظيم من الامة .  
نرى اذن انه كانت قد جرت تبدلات كبيرة في كلا الحدود النهرية  
والبرية ما بين السنة ١٨٤٧ والسنة ١٩١٣ منها في ارضروم ومنها في الاستانة  
لكن هذه التبدلات لم تعرض على المجلس التشريعي كما نصت على ذلك  
قوانين ابلاد المعمول بها آنذاك . ولذا فكما انه لا قيمة لها في نظر قوانين  
البلديات فكذلك لا قيمة لها في نظر القانون الدولي . وعليه فن حق ايران  
وواجبها ان تعتبرها كأنها لا وجود لها  
هذه هي صورة للحالة التي كانت سائدة عند نشوب الحرب الكبرى  
وقبل ان ينجز قومسيون التحديد المهمة المعهودة اليه .



ان ايران بالرغم من كونها كانت على الحياد اصبحت ميداناً للحركات العدائية وعند عقد معاهدة الصلح انضمت الى عصبة الامم كعضو اصلي وحدودها كما كانت عليه قبلاً من غير اعتراض دولة من الدول عليهما .  
ومد ذلك الحين لم توّسع اراضيها بنقل تلك الحدود وهي لا تستطيع ان تتصور بانها ستجابه بالرفض اذا ظلت الاعتراف بالحالة السائدة وقت وصح يروتوكول الاسنانة للسنة ١٩١٣ تلك الحالة التي اجبرت على التحلي عنها من جراء اعمال قام بها قومسيون غير رسمي في السنة ١٩١٤ ولم ينجح حتى في القيام بكل الاوامر التي فصلت عن انه لم يكن لها قيمة حقوقية فاشها كانت قد صدرت اليه عملاً بمعاهدة غير مشروعة لانه لم يتم الحصول بصورة قانونية على موافقة الفريقين المقتضية لعقدها .

واود كذلك ان الفت النظر بصورة خاصة الى هذه النقطة وهي ان الاتفاقات المقتضية لتعديل الحالة الاقليمية من السنة ١٨٤٧ الى السنة ١٩١٢ (وبعدها في السنة ١٩١٣) لم تعقد بتاتاً وذلك لانه لم يكن هناك قط موافقة مشتركة بين ايران واسبانيا العالي بالاشكل الذي يتطلبه قانون اللدييات والقانون الدولي اذن من اللديهي انه حيث لا موافقة مشتركة فلا يمكن عقد المفاوضات لا بين الافراد ولا بين الحكومات

وليس في نية ايران ان تطلب تعديل المعاهدات الحالية اذ ان ذلك يدعو الى اصول خاصة التي مجرد ذكرها معناه سوء فهمنا الكلي للحالة مما يخصنا نحن كما انها لا تنوي ان تطالب بفسخ الاتفاقات التي وقعت عليها في الماضي وان تكن هنالك اسباب عديدة لالغائها هذا لو كان قد تم عقد تلك الاتفاقات على الاصول .

ان ما يتوجهه ايران هو مجرد انما نظر المجلس الموقر الى هذه الحقيقة وهي انه لم توجد قط موافقة مشتركة بين ايران والامبراطورية العثمانية تلك الموافقة التي كانت تفصيها القوايين المرعية العمل في مختلف الارمان لمجرد وصع مقابلة ما في حيز الوجود ولا شك في ان المجلس يدرك اهمية

هذا القول لأنه يظهر حق إيران بشككه الحقيقي ذلك الحق الذي لا يؤثر فيه المعاهدات - حتى وإن كانت قد عقدت على الحرية - التي لا صفة لها سوى صفة المقاولات من حيث الشكل فقط .

بناء عليه فإن إيران لا تقبل بأن يازعها أحد حقها في الأمور التالية :-  
(١) تطبيق الحالة التي كانت سائدة قبل السنة ١٩١٣ على طول حدودها البرية حيث سبب تحديد السنة ١٩١٣ وتطبيقه في السنة ١٩١٤ خسائر كبيرة في الأراضي من جراء نقل المراكز التي كانت تشغلها آنئذ .

(٢) المساواة في السيادة على حدودها المائية لحد منتصف شط العرب بقسمته في حظه الوسطي بين الدولتين صاحبتين الشأن في صفتي النهر أي العراق وإيران .

ولا بد أنكم لاحظتم فيما يتعلق بالحدود البرية بأن بروتوكول السنة ١٩١٣ لا يعتد بمعاهدة أرضروم لأنها أحدثت منظر الاعتبار حدود غير كثرة على الخطوط والجبال والطرق المائية الصعبة التي تبين المراكز التي منها كانت الدولة الإيرانية في جميع الاوقات ترافق حركات القوافل المشهورة بشع العارات .

وفي صدد الحدود المائية فإني أود أن ألفت النظر إلى أن الحل الوحيد بين هاتين الدولتين المتين هما علاقة بصفتي الشط واللذين هما عضو في عصبة الأمم هو المساواة بينهما وجعل الحدود في منتصف الشط . وهذا الحل طبيعي أكثر من غيره لهذه القضية والدليل على ذلك أنه لم يلاق اعتراضاً ما في القرن التاسع عشر وبني باق العمل في القرن العشرين رغم بروتوكول الأستانة . وحتى منذ التحديد الذي أجري في السنة ١٩١٤ بقيت إيران في مواقع محتفظة بعين الحقوق السابقة حول سيادتها في شط العرب وبريطانية العظمى وهي الدولة التي عهد إليها بالانتداب على العراق تحت إشراف عصبة الأمم لم تبدأ ملحوظة على هذه النقطة .

ولا اعلم ما اذا كانت الفكرة السائدة لدى العراق هي انه لما لم يكن لديه منفذ للبحر الا عن طريق شط العرب فلا مندوحة له من ان يبسط سيادته عليه حتى يقيه مفتوحاً ، واداك كان ذلك هو الواقع فلا يمكن قبول رعه هذا . وليس المقصد التمسك بالخط من قدر الأمن والطمأنينة الموجودين في العراق او ربحائه ولا جرح عواطفه . وهنالك دول اخرى يتكون متفليها الوحيد للبحر من بحر واحد بينما ليست هي وحدها صاحبة التصرف بشواطئه غير ان امرأ كهذا لم يرد البتة كحجة للدعاء بالسيادة التامة على مجرى نهر كاله الى البحر . والمساواة في السيادة بين الدولتين صاحبتين الشأن على صفتي النهر ليس فيها مطلقاً ما يهدد ربحاء او سلامة احدهما لا بل بالعكس فان عدم المساواة - لكونها منبر غير مقبول من القرينين - يترتب عليه امر خطير يهدد سلامة ابلاد ورحائبها حتى واستقلالها . وليس من صلاحية دولة واحدة فقط ان تهرص على دولة اخرى شروطها وتقييداتها حول استعمال الطرق المائية وتجعلها تابعة لأنظمتها وحاضنة لولاء الامور فيها من اجل تنفيذ تلك الانظمة ايهم الا اذا كانت حرية الانهر عبادة جوعاء وكان المقصود الخط من كرامة احدى الدولتين ذات الشأن وتهديد استقلالها

وهذه النقطة يمكن تقديرها حتى قدرها حتى في هذه القصبة الآن . يدعي العراق انه هو وحده المسؤول عن اعمال الصيانة في شط العرب وقد سبق ان قام باعمال الحفر التي بدلت مجرى القناة الصالحة للملاحة . وقد تلاشت بسبب ذلك عدة نساين بحيل برمنها . وعما ان مجرى النهر يتحول تدريجياً نحو الجهة الشرقية فان التآكل في الضفة الشرقية يكاد يمتد الى ممتلكات الرعايا الايرانيين . وعلى ما فهمنا فانه يخشى من ان يصاب العراق بصعب من جراء فسخة السيادة على النهر ما بين الدولتين المختصين لىكه لم يدرك احد بان سيادة دولة واحدة دون غيرها على شط العرب كله قد اثر على مصالح ايران - وحتى على مصالحها الاقليمية

ولو كان على ايران بدلا من البحث مع العراق وتركية الجديدة بعد زوال الامبراطورية العثمانية ان تتفاوض مع الامبراطورية العثمانية فلا شك لذي في انه لسكان حصلت بسهولة على اعتراف منها بتعذر الاحتفاظ بخط لم تبد بشأنه قط من السنة ١٨٤٧ الى سنة ١٩١٢ ( والسنة ١٩١٣ ) الموافقة المقتضية لعقد الاتفاقات .

وعلى كل فان الامبراطورية العثمانية قد روادها لم تبد موافقتها مطلقاً ضمن الاحكام والشروط المخصوص عليها في الدستور ولده وان الصيغة المقتضية لترويد بروتوكول سنة ١٩١٣ بقوة مفيدة لم تظهر بشكل من الاشكال في زمن الامبراطورية المذكورة

بناء عليه فلا تركية الجديدة ولا العراق تستطيعان المطالبة بفوائد اتفاقية كهذه وذلك لانها نجاحان معضلة كما سيأتي بيانه :

اما انهما كدولتين يحمل الامبراطورية العثمانية او بدلا منها من غير ان يكونا حليتهما وفي هذه الحالة لا يستطيعان ان يمنحهما بحق تلك الامبراطورية في استعمال من حريتها ويتدرعا مانعفية سنة ١٩١٣ ( التي لم تكن اثر من مسودة ) كانهما اتفاقية عائدة لها بالمصادقة عليها من قبل الهيئة التشريعية الامر المقضي لاعطاء صفة وشكل لارادة الشعب ، او بعكس ذلك ان تكون سيادتهما في الاماكن التي كانت تحت سيطرة الامبراطورية العثمانية قبلا كشيء من قبل الصدف الاقليمية لا علاقة لها برواد شعومية وبترتب عليها وجود من يتمتعها — نصصها لوارثين — حقوق وواجبات السلف وفي هذه الحالة فادما ما اقترصنا ان الامبراطورية العثمانية — لو كانت بعد موجودة — تحتفظ بما لها من حرية وتأخذ بحكام بروتوكول سنة ١٩١٣ باصدار قرار وفقاً لدستورها فان حليتهما — تركية الجديدة والعراق — اللتين تكونان دولتين ذات سيادة مستقلة لا يستطيعان ممارسة نفس الحق عن طريق الوراثة وذلك لانه يحق لهما حسب شروط سيادتهما ان تتحد فيما يخصهما هي قراراً مخالفاً للقرار الذي تتحده الاخرى بمعنى ان

الواحدة تتمسك بالبروتوكول والاخرى تضرب به عرض الحائط . وهذا من شأنه ان يعبر اصول تحديد الحدود بخدافيره ويقصي على وحدة الحدود التي هي شرص لازم لجمعها وفقاً لمبدأ الانصاف والمسطق .

هذه هي الاسباب التي جعلت ايران لا تستطيع الموافقة على انكار حقوقها التي كانت تتمتع بها قبل تحديد السنة ١٩١٣-١٩١٤ فيما يخص حدودها البرية وعلى رفض منحها المساوات في السيادة على شط العرب فيما يخص حدودها المائية

ولما كانت ايران قد انهمت بالتجاور على حدود لم تكن قد عشت بصورة مشروعة ولا مصممة فلو نتج عن ذلك لاسها تعتقد بانها لا تستحق ذلك التأنيب . ولا حل لإزالة جميع الشكوك فانها تصرح بانها من المهم ان تعين الحدود بوضوح باتفاق مشترك بين الدولتين امارتين المتحاثين عملاً بالمبادئ القائمة عليها ميثاق العصبة .

ولما كانت ايران قد انصبت الى العصبة منذ تأسيسها فانها ملزمة كل الامام بالواجبات المنقاة على الاعضاء ونظراً لرغبتها الأكيدة في المحافظة على مبدأ احترام الحدود وعدم التجاور عليها -- الأمر الذي تعهدت به العصبة بصيانه -- فانها لا تطلب شيئاً لا يتفق تماماً ومبدأ احترام المعاهدات المعقودة على الاصول واحكام القوايين الدولية والعدل والشرف .

هذه هي الابصاحات التي كست أود الاقتصار عليها في كلامي الآن لو لم اكن قد عدت بصورة خاصة الاسباب التي استند اليها الممثل العراقي في بيان آرائه حول هذه القضية ولما كست قد ادركت البارحة وادانصفي اليه محوى اعتراضاته الرئيسية فاني استرحم من المجلس الموقر ان يسمح لي بان ابين ضعف بعض النقاط التي يعلى عليها لعراقي اهمية خاصة

وسوف تناول ابصاحاتي هذه البحث في موضوعين اثنين اولاً في بطرق المتعة في عقد المعاهدات والاتفاقات الدولية وثانياً في قضية شط العرب داته .

## المعاهدات والاتفاقات الرونية

يعتقد الممثل العراقي ان معاهدة ارسروم هي الكل في الكل لحسم هذه القضية ومن رايه انها كانت قد عقدت ومضيت وابرمت على الاصول وان الاشارة اليها من قبل امر يقين في مختلف الوثائق والمكتبات والسجلات المختصة بالتحديد دليل على اهميتها وان بروتوكول طهران يؤيدها بصرحة — ان مذكورة الحكومة الايرانية على ما يظهر تسم هذا وهكذا يذهب الى ان الوثيقة المعروفة بمعاهدة ارسروم وثيقة مشروعة وما الوثائق الاخرى سوى عبارة عن وسيلة لتنفيذ احكامها بتعين حط الحدود الامر الذي على ما يلوح لم يؤد ما بين السنين ١٨٤٧ و ١٩١٤ الا الى صعوبات طبيعية وهذه هي الصعوبات الوحيدة التي رأى الممثل العراقي انه من اللازم الامناع اليها ويقول فصلا عن ذلك ان الاتفاقية التي ترم من قتل سلطة لاصلاحها بالارام وتعقد خلافا لاحكام الدستور في موضوع خطير الشأن كتدبير في الحدود تعتبر اتفاقية ملزمة لان القول بخلاف ذلك من شأنه ان يهدد سلامة العلاقات الدولية .

وتأييداً لأقواله هذه يرجع ولكن من غير جدوى الى المعاهدات والظروف والحقائق والمبادئ لكن هذه كلها لا تؤيد كلامه ثم ينتقل من ذلك الى البحث في تاريخ الحدود ومع انه يدعي انه لم يكن للايرانيين حقوق في الضفة الشرقية لكنه لا يرى بداً من التسليم بانهم كانوا قد تقدموا الى البصرة وذلك باشارته الى معاهدة السنة ١٦٣٩ التي طالب بها الانراك . ولكي يوضح لنا كيف ان الحدود لم تكن قد عينت بعد انتظار سبعين سنة فانه يشير الى العراقيين والصعوبات الطبيعية لكنه لا يذكر شيئاً عن العراقيين لنفسية . فيما المذكرة الايرانية لعمت النظر بصورة خاصة الى اهميتها باقتناسها شذرات صريحة من اقوال اعضاء قوميون التحديد ان معاهدة ارسروم التي اعلتها الدولتان الوسيطتان كان يقتضي قيامها وقبولها وامصاتها وابرارها

وحتى بعد ان ادجها الباب العالي في المذكرة الايضاحية تلك المذكرة التي  
 لم يكن لايران علم بها ( ولم يكن في استطاعته العلم بها ) لم يوقع عليها -  
 وعلى كل لم يوقع عليها بالمعنى المفهوم وقتئذ لدى الباب العالي - خشية ان  
 يصرح بطلانها . ويلاحظ ان هذه المسألة ليست مجرد ابرام معاهدة من  
 قبل سلطة جاورت صلاحياتها القانونية بل مسألة معاهدة ابرمت على هذه  
 الصورة من غير ان تعصي التتمة وفي رأي العراق انه كان للباب العالي وحده  
 الحق في الاستمادة من عدم قبول ايران بالمذكرة الايضاحية لكن هذا  
 الرأي على خطأ . اد بعد ان صرح بان قبول المذكرة المذكورة ٢ - ربط  
 ضروري لا بد منه لم يصل الفريقان قط الى طور الموافقة المشتركة وهذا  
 ليس معناه مجرد بطلان المعاهدة فحسب بل عدم وجودها مطلقاً ولذا لم  
 يكن من الميسور تأييد تلك المعاهدة ولعلنا لم نؤيد من جانب كلا الفريقين  
 وعندما اشار الفريقان الى الوثيقة المعروفة باسم معاهدة ارضروم التي كان  
 قد عقد قسم منها في مدينة ارضروم في السنة ١٨٤٧ من غير موافقة الباب  
 العالي وقسم آخر في مدينة الاستانة في السنة ١٨٤٨ من غير موافقة ايران  
 فان كلا منهما مفسر كمنفي « معاهدة ارضروم » بطريقة تختلف عن الآخر  
 ثم ان روتوكول طهران لسنة ١٩١١ نفسه لا ينطو من هذه المحادير  
 ولو انه حسب الظاهر ، وضوع على الاصول من حيث الشكل - لا ب  
 الامضاتين الاثنتين يظهران في نفس التاريخ وعلى نفس الوثيقة ا  
 وكما قال يمثل العراق بحق فان المعاهدات تدرج حسب تاريخ التوقيع  
 عليها نعم لا شك في ان معاهدة ارضروم اش - يراها في روتوكول  
 طهران كالثيقة المعروفة بمعاهدة ارضروم لسنة ١٨٤٧ لكننا كيف نقرر  
 ما ورد في روتوكول الاستانة المؤرخ ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩١٣ عندما  
 اشارت اليها روسية بعبارة « معاهدة السنة ١٨٤٨ المعروفة بمعاهدة  
 ارضروم » . ان هذه النقطة هي اساس سوء التفاهم في القضية الموصوعة  
 بالبحث .

فهي نظر ايران ان المعاهدة مؤرخة بتاريخ السنة ١٨٤٧ وفي نظر  
 الباب العالي بتاريخ السنة ١٨٤٨ . ثم ان ايران تعتبر المعاهدة من غير  
 المذكرة الايضاحية بينا الباب العالي ذهب الى ان المعاهدة مؤلفة من نص  
 المعاهدة نفسها مع المذكرة الايضاحية . وحتى في طهران لم توافق  
 الامتان الجارتان على نص ما من هذين الصيغ ولم يتم التوصل الى  
 الموافقة المشتركة الا فيما بعد اي بين اليوم الثاني من شهر آب وايوم التاسع  
 منه من السنة ١٩١٢ وذلك في الاحتجاج الذي عقده القومسيون اختلط في  
 الاستانة قبل اجتماعه الاخير بواحد . والمذكرة الايرانية تشير الى ذلك  
 نص وتؤكد اهميته . ولم تكن ايران لحد ذلك الحين قد قبلت بالوثيقة  
 المعروفة بمعاهدة ارضروم كما ان الباب العالي نفسه لم يكن قد قبل بها لحد  
 ذلك الوقت . واذا كنا نتظر - كما هو عثم علينا ذلك - عقد معاهدة ما  
 الى ان ان تحصل الموافقة المشتركة فان التاريخ الحقيقي للمعاهدة يشار اليها  
 تارة كمعاهدة سنة ١٨٤٧ واخرى كمعاهدة ١٨٤٨ ليس لا هذا التاريخ  
 ولا ذاك بل كمعاهدة سنة ١٩١٢ - وحتى في هذه الحالة نراها غير مبرمة  
 من قبل الحياة الاحرائية بالرغم من منطوق المادة التاسعة من المعاهدة  
 وكذلك من غير تصديق الحياة التشريعية بالرغم من احكام الدستور  
 الصريحة المطلقة .

لقد صرح ممثل العراق في جلسة البارحة قائلاً انه كان من المقتضي  
 درج نخط صريح مانه وجوب جعل المعاهدة وفقاً لاحكام الدستور كي  
 ينسنى اعتبار موافقة البرلمان كدليل على ارادة الدولة ورغبها . واني لم اكن  
 اتوقع تصريحاً كهذا لانه مخالف للبايديء القانونية من الوجهتين النظرية  
 والعملية التي كانت سائدة في ذلك العصر ثم اصاف الى ذلك بقوله انه  
 لم يكن في الاستطاعة استشارة المجلس الابراني ( الذي كان منحلاً ) في  
 الامر لانه كان منقصاً . لكن دستور البلاد كان ناقياً على حاله بما فيه المادة  
 الجوهرية الواردة في تعديل السنة ١٩٠٧ وهذا نصها : « وليس في



الاستطاعة تعطيل احكام الدستور الاساسية . ثم ان المجلس الذي تمحله في شهر كانون الاول من السنة ١٩١١ التزم مرة ثانية في كانون الاول من السنة ١٩١٤ اما جواب العراق فهو انه كان من المتعذر الانتظار ثلاث سنوات . اني لا ارى داعياً لهذه العجلة بينما كما انت ترى اهم انتظروا منذ السنة ١٨٤٧ اي لمدة تقارب نحو سبعين سنة . ثم انه يجب ان لا يعرب عن المال بانه كان ينبغي تنازع هذه الطريقة لاطهار ارادة الشعب العثماني ورغبته وبيان البرلمان العثماني في هذه المرة لم يكن محلاً كالمجلس الايراني ان هذه الملاحظات التي يظهر انه لها عين المفعول كما لو كان يروتوكول السنة ١٩١٣ ومحاضر السنة ١٩١٤ - كما يدعي العراق - مجرد استئناس ما وقع في مدينة اصروروم هي اعظم اهمية من ذلك عندما يرى ان ايران تكبدت حصاراً اقليمياً فادحة من جراء يروتوكول السنة ١٩١٣ . ونصريح لندن المؤرخ في ٢٩ عور سنة ١٩١٣ رهان على ذلك . واني آسف على عدم اتساع المجال للتعلم في هذه النقطة اذ عني ان انتقل الى القسم الثاني من هذه الايضاحات .

### فهيضة سبط العرب

قال الممثل العراقي في جلسة اسارحة انه كان في الامكان تعيين الحدود على الصيغة الاخرى نعم ان بعض الاحكام القانونية ( التي ولو انها ) حدثت تنافس وتكاد تكون الآب اذرة ) تصنع الحدود على الصيغة الا ان ذلك من الامور الاستثنائية جداً ويتم بالنظر الى موقع الساحل ولعادات والمبادئ القانونية العامة . ان التمسك في هذه القضية بقواعد مشكوك في صحتها لا ينبغي معاً بل يحتاج الى احكام ونصوص صريحة لا تقبل التأويل . لقد صرح للقاضي ( رقيب ) في اواخر القرن التاسع عشر قائلاً : ان البرهان على حدود كهذه يجب ان يؤخذ من وثائق وحقائق ثابتة تشهد بممارسة سيادة الدولة على عرض الماء كانه ومن المحتم

تقديم ابراهيم على الحدود التي من هذا القبيل لانه ليس في الاسم - عطاعة  
 افترضها بالحدس والتحمين . وادما حصل شك فيها فيكون خط الحدود  
 منتصف قاع البحر . . او منتصف المحوري . . وليس من شك في ان  
 معاهدة ارسروم غير واقية بالمرام لكل هذه الراهين . وعشاً يحاول الممثل  
 العراقي ان ينجي ذلك بقوله بشيء من التأكيد بان الحدود في السنة ١٨٥٠  
 ذات قد عجت . وهذا ما يدعيه هو - على الفقة باتفاق مشترك .  
 ولا صحة مطلقاً للقول بوجود اتفاق كهذا . وقد صرح اثنان من اعضاء  
 «قومسيون» - الواحد بريطاني والآخر رومي - في مذكرة قدمها في  
 اليوم السابع عشر من شهر كانون الاول سنة ١٨٥١ بانها لا يستطيعان  
 «تذليل المصاعب الناشئة من الادعاءات المتناقضة حول اهمرة» وانه  
 «لم يتم حدد الآن تحديد قسم ما من الحدود المشتركة» . ان هذه  
 «تصريحات لا يمكن طبعاً ان تكون الاتفاق حول معاهدة ارسروم وتنفيذ  
 احكامها عن طيبة خاطر الامر الذي اشار اليه الممثل العراقي في جلسة  
 البارحة . كما انها في عيني الوقت لا يمكن ان تكون القاعدة الصريحة المعينة  
 التي تتطلبها الاحكام المألوفة في تفسير المعاهدات والاتفاقات بعينه ازالة  
 لشكوك التي لا تجوزها القوايين الاعتيادية . ان الامر هو على عكس  
 ذلك . فتاريخ الحدود المائية يرتبنا انه ماقص كل الماقصة لاحكام معاهدة  
 ارسروم وللتقاليد المألوفة . ذلك انه بالنظر الى عدم مبالاة الامبراطورية  
 العثمانية بالتمتع بالسيادة التامة من الصفة الاخرى من شط العرب اثرؤي  
 ان يقضي تصرف بح لندن لسنة ١٩١٣ بتسليم البحر كله الى الباب العالي لالشيء  
 بل لوضعه تحت سلطة دولة واحدة اخرى .

ومع ذلك ان كانت المسألة مسألة موافقة على جعل شط العرب دولياً  
 فربما كان جواب ايران ان ذلك العمل معناه تحملاً المساواة في السيادة على  
 شفتي البحر من قبل كل من الدولتين صاحبتين الشأن . ان العراق لم يكن  
 في عالم الوجود حينما قبل مندوب ايران في مؤتمر برشلونة انه يجب توسيع

النظام اسهري في شط العرب الى دجلة . اس فكرة الاستئثار بامتيازات  
 هرية تحت الفكرة التي لم تكن معروفة لدى الامبراطورية العثمانية ( واني  
 تشغل نال العراق الآن لا تنق وحرية المواصلات التي هي احدي  
 مباديء والاسس القائم عليها ميثاق العصبة . لقد ناهى اسارحة ممثل  
 العراق يوصيه دقة الانظمة وحسن الادارة العراقية في شط العرب .  
 ومهم تكن تحت الادارة دقيقة ومتنظمة لكنها مع ذلك ادارة ذات طرف  
 وحد وفصلا عن ذلك فاما تنطق على المراكب الحربية اسوة بالمراكب  
 التجارية . وليس حاف اب وضع المراكب الحربية لعائدة بدولة لها علاقة  
 بشواطيء احد الامم تحت اشراف دولة اخرى نظيرها في هر مشترك  
 المصلحة بينهما مما يحظ من كرامة تلك الدولة وسيادتها . بهذا امر غير جائز  
 وقد استنصب ممثل العراق في ختام كلامه ان يطلب الى المجلس الموقر  
 ابقاء الحدود الحالية ( وفق ادعاء العراق ) كما هي ربما يتم تعديدها -  
 بصورة قانونية

فجواباً على ذلك اقول ان حكومة ايران لا يسعها قبول امر كهذا  
 لانه ليس مما تنص والاسس القانونية العامة او صلاحيات مجلس العصبة  
 او نوع القصبة لمروحه عليه او انضمام ايران الى العصبة فن انضمام العراق  
 اليها ان يطلب الى المجلس كي يقوم موقتاً باصدار قرار يؤيد ادعاءات العراق .  
 لقد انضمت ايران الى عصبة الامم بنية المحافظة وفق اسس قانونية  
 على سلامة اراضيها وعلى استقلالها السياسي وهي لا يسعها ان توافق -  
 استنداً الى معاهدات مرعومة لا تمثل ارادة الشعب - على وضع العراقيين  
 في سبيل ممارسة سياستها ولا على تفقيدها او ازعاجها بادعاء لا يتطبق على  
 على النحو ذب التاريخي ويقف كحجر عثرة في سبيل انماهم وبخالف جميع  
 مباديء ميثاق العصبة

وتعتقد ايران - كما يعتقد العراق - بان الحدود صرورية للدولة لكن  
 الحدود في نظرها ليست خطاً عدياً يقصد به حصر المانع بعريق واحد

على حساب الفريق الآخر بل هي خط فاصل معسوح للواصلات من قبل الفريقين تلء الحرية . واما بشأن شط العرب وحدوده فاستعملناه يجب ان يكون على قدم المساواة من غير النظر الى اعتبارات الافصلية لانه مسألة ملك اعمت به الطبيعة على الدولتين كي يجمع بينهما وكي تنعما من الاداره المشتركة فيه عندما تنقابلان في مستعمه درسا في التفاهم و تعارف وفي احترام الحقوق والواجبات .

ان المراكب الحربية الايرانية كانت وما زالت تحتل التعلات والقواعد المخصوص عليها في القوانين الدولية في شط العرب وفي غير شط العرب كما ان لم تأت ما من تأمه تعريض سلامة الملاحة وحريتها لنحظر لكن هذه المراكب لا يسعها امثال أنظمة ميناء سفرة الموصوعة من قـ . . . فريق واحد ان ايران لم تعرف قط بالانظمة المذكورة ولن تعمل ذلك . لقد اسهت في ايضاح حقوق ايران والنوصع الذي اءلاه عديا استقلالنا وكرامتنا واحترامنا لمبادئ ميناء حصنة راء هذه القضية وفي اختتام اود ان اقول ناي . . . استمد لاحاب على ما قد يعرضه على لقرار الذي عليه المجلس المؤخر من لاشه

المسبو لينفرد اود هل ان يسجل شخص في بحث . . . موضوع اختلاف المعروض عليها ان ندي ملاحظه عامة واحدة

لقد جاء في الوثائق التي قدمها الفريقان الى المجلس وكذالك في التصريحات التي القاه ممثلهما هنا ان روسية كانت احد لفرقاء في التداير التي تمت بين الامبراطورية العثمانية وبين ايران حول حدودهما . نعم هذا هو الواقع لان معاهدة ارسروم وروتوكول الاستانة يحتويان على امضاءات ممثلي الحكومة الروسية في ذلك الزمن .

وعليه ارى انه لا مندوحة لي من . . . صرح الآن انه بعض لطر عن الاجراءات التي راءها الحكومة الروسية القيصرية مناسبة للتدخل في تحديد

الحدود لكائنة بين دولتين حربين فان الحكومة الوهابية الحالية لا شأن لها في السياسة او امصاح التي ادت من حيث الاجراءات ولد فانه لا يجهلها الامر مهما كان الحل للرباع القائم بين ايران والعراق وما بينهما هو ما يهم - اثر اعطى - ههنا الخمس اعني ان يحسم الخلاف بصورة عادلة وبلا محاماة ونوجه برضى به ههنا حتى بذلك ينسني فيها مواصلة علاقتها بروح المودة والصداقة وحسن الخوار

المستمر اجريه - ان الوثائق التي امام المجلس الآن تدل دلالة كافية على اهمام الحكومة الشديدة في المحاولات لتخفيف حسم مسألة الحدود بين ايران وبين ما يعرف الآن باسم العراق وذلك من اوائل السنة ١٨٤٠ الى حين تحديد الحدود في السنة ١٩١٤ .

وهذا لك نقطة هامة لا شئ في انها نعتت بطر رملاني وهي ان كلا الفريقين يدعيان باسمها بدلا للحدود لحسم الخلاف قائم بينهما حول الحدود بطرق ودية لكنه يتضح كذلك من اوثائق المقدمة ايضا فشل تلك الجهود المبذولة للتسوية الودية بداعي تصارب الآراء حول نقطة حقوقية واعني ما مشروعية الوثائق التي استند اليها في تعيين الحدود الحالية وعليه ينبغي اتخاذ قرار حول هذه النقطة الحقوقية حتى بذلك يوضع الاساس لتسوية جميع الصعوبات المتبقية بالحدود بطرق ودية لان ذلك الاساس لا وجود له الآن .

وقد يرتأي رملاني ان الطريقة الملائمة فيما يتعلق بنقطة حقوقية من هذا القبيل هي ان يطلب رأي هيئة حقوقية ذات اختصاص كمحاكمة نهائية الدولية الدائمة في مدينة لاهاي ولا شك في ان هذه الطريقة هي الطريقة المثلى لايضا اذا نظرنا اليها في ضوء التصريحات التي سمعناها في خلال اليومين الاخيرين

الرئيسي اريد اولا ان اتكلم بصفتي الممثل لتركيا لاسيما  
الوثائق التي ذكرت تحتوي على توقيع الامبراطورية العثمانية كما ان الفريقين

أشاراً ، راراً عديدة الى تركية . ابي اتفق مع المسيو ليمبوف فيما قاله حول هذه النقطة كما انه لا مانع لدي على مقترحات المستر ايلدين واقول بصفتي رئيس هذا المجلس انه لما كنا قد سمعنا اقوال ممثلي الفريقين وعينا مقررأ فيجمل بما ان عطيه وقتاً كافيأ لدرس لقصة وحيداً لو تفصل الممثلان الموما اليهما بالاتصال بالمقرر لاعطائه ما قد يرغب في انوقوف عليه من المعلومات .

البارون الويزي - يسرني جداً الاتصال بممثلي الفريقين اللذين كنت هما ادمأ صاعية حتى يتسنى لي وضع تقريرى بأسرع ما يمكن واني سأخذ بنظر الاعتبار الموضوعات التي ابداهما زملائي وسأندول مع السكرتير العام حول تاريخ تقديم التقرير .



## المفاوضات المباشرة بين الدولتين تناقش في عصبة الأمم

محضر الجلسة التاسعة (من الاجتماع الرابع والثمانين لمجلس

عصبة الأمم) المنعقدة في ٢١ كانون الثاني ١٩٣٥

المادة السادسة من مباح الجلسة - طلب حكومة العراق بمقتضى  
الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من ميثاق العصبة (تابع ما قبله)  
صعد كل من نوري باشا السعيد ممثل العراق ومرزا السيد باقر حاد  
كازلي ممثل إيران الى منصة الخطابة .

المسيو نيا تكبرى (المقرر) لم ادحر وسعاً للاتصال الفريقين  
وقد تلقيت منهما كل المعلومات المفيدة عن هذا الموضوع غير انه بعبارة  
تقديم تقرير محل عن هذه المشكلة المتعددة النواحي فاول في حاجة الى  
مواصلة البحث عن عدة نقاط تفصيلية والمداولة مع الفريقين في مختلف  
الامور التي لها علاقة به وعليه فاني اقترح - بعد موافقة الفريقين - ان  
يتيح لي المجلس الموفر فرصة لمواصلة بحثي في الفترة التي تتخلل الاجتماع  
الحالي والاجتماع القادم واداماً عقد المجلس اجتماعاً غير اعتيادي قبل  
اجتماع مايس القادم ونقدمت المفاوضات تقدماً كافياً بصورة تساعدني عن  
تقديم تقريري فاني اؤمل ان يحولني المجلس بان اطلب الى السكرتير العام  
كي يضع هذه المسألة في مناهج الاجتماع المذكور

نوري باشا الصغير (ممثل العراق) ارفع في ان اشكر

المقرر على ما سله من العناية وما يكفده من المشقة في هذه القضية غير انه لا مندوحة في من القول بلياقة عن حكومتي بانه بأسف جد الاسف على على عدم امكان السير بهذه قضية ما كثر مما تم فعلا في اجتماع المجلس الحالي في سبيل حسم النزاع او حتى في سبيل معالجة الموقف الراهن معالجة وقتية ريثما يتم ذلك .

ان الموقف الراهن كما سقت الاشارة الى ذلك في طلب العراق المرفوع الى المجلس وفي خطابي الذي القيته على مسامعكم في جلسة يوم الاثنين الماضي آله ان حكومة ايران تأبى الاعتراف بالحدود التي كانت قد عمت نهائياً في سنة ١٩١٤ من قبل لجنة دولية اشتركت فيها ايران تلك الحدود التي طُقت وروجيت على الفور نحو عشرين سنة ان هذه الحدود هي الحدود الوحيدة المعروفة ما بين البلدين . وفصلاً عن ذلك فالحسب الحدود التي اعترفت بها عصبة الامم في شهر تشرين الاول من سنة ١٩٣٢ حين اصبح العراق اليها وعندما وافقت العصبة بالاجماع على تقرير لجنة لنداسية فقد قالت اللجنة المذكورة حول السؤال الثالث ( هل بلاد حكومة ثابتة وحدود معينة ) من الاسئلة لثلاث المتعلقة بلباقة العراق بمقتضى ميثاق العصبة بان حواشيها على الدول المذكور هو بالاجاب . نعم لا مشاحة ان الممثل الايراني اشار في خطابه الترحيبي الذي قدرناه حق قدره الى بعض مسائل الحدود التي يأمل حسمها لكن ذلك يختلف طبعاً ككل الاختلاف عن وصم ايران انحاء هذه القضية وهو انه ليست هناك حدود معينة على الاطلاق وعليه نرى ان تصويت ايران في ذلك الحين لا يفتق امانة الوضوح الذي اتخذته اراء هذه القضية في الآونة الاخيرة

ان السبب في قيام العراق برفع شكواه الى مجلس العصبة ناجم عن الاجراءات التي اتخذتها ايران من غير موافقة لطرفين ذي شأن في تجاوزها على الحدود اننا لا نعارض ايران حقها في محاولتها تقديم البراهين على عدم مشروعية الحدود بمقتضى القانون الدولي لكنه يظهر من حيث المبدأ انه



من الممكن ابدية أن لا يكون في استطاعة دولة من الدول مجرد كونها  
تتارع مشروعية الحدود وقبل لت في التراجع ان تقتصر على هواها غير  
غير متقيدة بقانون وتداول تبدل الحدود باجراءات غير مقرر من قبل  
طرفين دي الشأن كلتي قدمت الشكوى بشأنها ولا شك في انه اذا  
كان الامر كذلك فيصبح دوام العلاقات الدولية أمراً من الأمور المستعرة  
ولا بدع ان هالك خطر من وقوع حوادث مؤسفة اذا ما استمرت  
هذه الحالة غير الاعتيادية على ما هي ان الحكومة العراقية ستمثل  
قضاها لمع وقوع اي امر من هذا القبيل وهي تطلب ان الحكومة  
البردية كي تفعل بطريها لكي مع ذلك اشعر بأنه من واجبي ان اخ  
على بدل كل ما هالك من مساع للتوصل ان تسوية نهائية بقل تأخذ  
ممك وبعبية تسهيل ذلك فاني اصرح امامكم الآن به في رسم حكومتي  
ان توافق على حالة المسائل المدرع فيها على محكمة العدل الدولية الدائمة  
لابدء رأي استشاري حولها .

واصطف الى ما تقدم انه لما كان هذا وحدا بهذه الطريقة مبدءاً كافيأ  
لفتح باب المفاوضات على استعداد تام للبحث مع ايران بروح التعاون  
الودي في اية صعوبة من الصعوبات التي تارها قصه الحدود

صبراً السيد رفيع الله الطائي (مجلس ابراهيم) في اشكر المقرر  
ومستعد كن لاستعداد مساعدته في عمله الشاق . لقد سبق شرح نقطة نظر  
ايران من جميع نواحي هذا الموضوع في المذكرة التي قدمت الى المجلس وفي  
البيان الذي لقينته عن معكم وحل ما اعني ذكره الآن هو مجرد التفات  
انظر بصورة خاصة الى هذه الحقيقة وهي ان حكومة العراق تريد ان  
تعرض علينا الآن كتدبير وقتي الوضع التي تدعي بوجود الاعتراف به  
في بعد كتدبير دائمي ان قول صب كهذا معناه كما سبق لي القول  
اقتراض امر لا موع له وفي وسعي بالبيان عن حكومتي قبول ما يلي :-

(١) الاستمرار في خلال الفترة التي تتحلل اجتماعي المجلس على المكالمات والايصاحات المقتضية لتمكين المقرر من اتمام مهمته .

(٢) التعهد تعهداً متادلاً بعدم القيام في غضون ذلك بشيء من شأنه تعقيد تسوية القضية هذا مع الاحتفاظ بكل ظروف المتعلقة بالواقع وبالحقوق

ولما كانت حكومة العراق قد اشارت في طلبها الذي رومته لمجلس الى الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من ميثاق العصبة هيبس ثمة من حاجة بالنظر الى صيغة تلك الفقرة الى السير في حسم نزاع الحال الى المجلس وفق اصول اخرى وهذا اود ان اصيف انه في ١٩ ايلول سنة ١٩٣٢ انضمت حكومتي الى المادة الاختيارية التي تعترف بسلطة محكمة العدل الدولية الدائمة - كما هو منصوص عليه في المادة ٣٦ من نظامها - بالشكل الآتي -

« العمل بطريقة لتبادل في اي راع ينشأ بعد ابرام هذا التصريح حول اوصاع وحقائق تتعلق بصورة مباشرة ام غير مباشرة بتطبيق المعاهدات او الاتفاقات التي قبلتها ايران وعقدت بعد ابرام هذا التصريح ما عدا :  
( ا ) المنازعات المتعلقة بموضع ايران الاقليمي بما في ذلك المنازعات المختصة بحقوق سيادتها على جزرها وموابيها .

( ب ) المنازعات التي وافق او سيوافق الطرفان على العمل ل بحرق اخرى لتسويتها تسوية سنية

( ج ) المنازعات المتعلقة بمنازل تقع ضمن سيطرة ايران عملاً باتفاقيات دولية »

ونظراً الى هذا لشرط الموضوع وفقاً لنظرية التبادل التي تنص عليها قاعدة لمساواة وهي القاعدة التي تتبعها عصبة الأمم فيتحم على ان احتفظ بحقي - براءة عن حكومتي - في ان استتج منه ما ما دعت الحاجة جميع النتائج التي قد تكون لازمة .

أما بشأن امكان طلب رأى استشاري من محكمة العدل الدولية الدائمة -  
واقبل ما يقال في درس القضية من قبل الهيئة المذكورة هو على ما يلوح  
لي انه امر سابق لأوانه - فليس لدي شيء اقوله سوى ان المناقشات التي  
دارت في حلال بصعة الالباء المأصية في قاعة المجلس من شأنها ان تساعد  
الاعضاء على ان يقدروا عدم رعني في الوقت الحاضر في الاستزادة في هذا  
الموضوع حتى قدرها لاسيا بعد ان سمعوا الفقرة التي استشهدت بها الآن

المستر ابرن - لا مشاحة ان زملائي يشاطروني الاسف على عدم  
امكان التقدم تقدماً محسوساً في هذا القضية في حلال الاجتماع الحالي -  
وليس عرصي اليوم الخوص لي النزاع القائم بين الفريقين حول مشروعية  
الوثائق المسية عليها الحدود الحالية من الوجهة القانونية اد لا يحكي ان الحجاج  
والادلة المقدمة الى المجلس معقدة ومن الصواب طعماً اعطاء المقرر وقتاً -  
لدرسها - كما تمصل ونعهد بدت وهكذا اصاف عبثاً حديثاً الى الاعباء  
الثقيلة الملقاة على عاتق ممثل ايطاليا - بالاشراك مع الفريقين قبل الاقدام  
على تقديم توصياته عنها .

وجل ما ابغي قوله الآن هو ان الحكومة البريطانية نظراً للصدقة التي  
نصمرها لكلا لفريقين زرع في تسوية هذا النزاع تسوية عادية باقل  
تأخير ممكن . وهذه الرغبة لا ريب هي رغبة زملائي جميعهم يريد ان  
مسألة الوقت مهمة ان المسألة المطروحة امام المجلس مسألة حقوقية تمتنع  
تشرعية بعض الوثائق لكنها معروضة بشكل شكوى من قبل مملكة تدعي  
ان جارتها قد تجاوزت الحدود المقررة واتخذت اجراءات منفردة بتعبد  
وجهة تطرها بشأن وثائق دولية مبنية عليها تلك الحدود وعليه نرى  
ان الموقف دقيق واني ارجو من الفريقين - ولا شك في ان زملائي  
يشاركوني في ذلك - ان يحتنبا كل عمل من شأنه ان يعرقل مهمة المجلس  
ويصعب تسوية هذه المسألة تسوية نهائية الامر الذي نرجوه كلنا .

المسيو بيا تكبرى - في استطاعتي ان اؤكد للمجلس في ماسير  
سيراً حثيثاً بانها وصات احداً نصر الاعشار البيدات التي ادلى بها الفريقان  
الآن وكذلك الملاحظات التي ادلى بها المسر ايدين

المسيو ريفاسي فيكونه - اني متفق مع ممثلي بريطانية العظمى  
في قوله لكنني اود اثاراً نقطة تتعلق بالنظام امساحي ذلك انه اما في  
خلال هذا الاجتماع عدة طلبات تطالب بالفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة  
من ميثاق العصبة ويحيل اليه عندما يرعب الخمس في المناقشة في طلب  
ما منها نعية فتح باب الاصول المعروفة رسال سر صي من ذلك معناه  
القول بان الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة تسري ان ذلك الصل  
ولذا فعندها يعتقد المجلس ان المادة المذكورة لا تسري الى احد حصص  
فيتحتم عليه ان يصرح بذلك سواء عليه فعند فتح باب اصول سر صي  
يتحتم على المجلس - حسب اعتقادي ان - ان يصر في الامر ويصرح بان  
الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة تسري الى طلب المطروح على  
بساط البحث

الرئيسي - قد سبق لي ان اعربت عن رأيي في هذا الموضوع  
بصفتي الممثل التركي حينما وافقت مع المندوبين على ما قاله وفي  
وقته ترددت في الخوص في جوهر الفقرة وارتدت سرام ذلك الموقف  
ريثما يتم وضع تدبير واف بالمرام ما بين الفريقين في شأن ولا يسح  
ان للممثل التركي رأي خاص في مشروعية ام عدم مشروعية اوثان  
المعروضة علينا لكنني لا اريد اسحت في تلك النقطة في جسة اليوم لاني  
اؤمل بالتوصل الى تدبيرها وكنت اتنى من صميم قواذ لو تمكنا من  
التوصل الى حل في خلال الاجماع الحالي لدي تكمل بالانجاح نياهر بيد  
انني ادرك الصعوبات المحيطة بهذه القضية ووافق مع المقرر على هذه النقطة  
اد ان صعوبات التي تحيط مسائل دقيقة كسألة الحدود كبيرة جداً في

جميع الحالات وفي عين الوقت ارى انه من المرجح فيه في مسائل معقدة كهذه تتطلب بحثاً واسعاً ان يتم التوصل الى نتيجة ما تأسرع ما يمكن حرصاً على دوام العلاقات اودية بين الدولتين الجارتين وهذا امر يهم تركية بوجه خاص لانها حارة للمنكتن المدكورتين ومقبلة معها بعدة معاهدات مسجلة في سكرتيرة العضية .

اما بدمهي رئيس هذا المجلس فاني اود ان اؤكد اهمية الملاحظة القيمة التي ابدتها الميسو ريفاس فيكونه وبادر الى القول بانه ليس هنالك شك في القضية التي امامنا وعليه لم كان الفريقان قد وافقا على اقتراح المقرر فاني اعلن موافقه على العمل بذلك الاقتراح الا اذا كان هناك من له اعتراض عليه .

المستمر ريفاس فيكونه — اما لم بطلع لئلا على مضامين اقتراح المقرر عبر اني سوف لا اعارض فيه وعلى كل ارى انه يجب على المجلس في المستقبل ان يصرح كما نظر في قضية كهذه بان باب اصول التراصي معنوح وهذا الاقتراح الذي اروم عرضه على انتصار المجلس وبعد ذلك قبل اقتراح المقرر .

## المفاوضات المباشرة بين ايران والعراق

### المسوية القضية وقرار الحكومة العراقية

#### بسبب شكواها (١٥٩)

وعندما قررت لجنة عصبة الامم طرح القضية على مفاوضات مباشرة بين الدولتين لأجل التراضي مرأت الوزارة العراقية ان تطلب الى (سكرتارية عصبة الامم) تأجيل المطر في الخلاف وان تقوم الحكومتان (العراقية والايرانية بمفاوضات مباشرة لحله . وعنى هذا اوفدت الى طهران في صباح اليوم الخامس من آب - ١٩٣٥ وفداً قوامه كل من وزير الخارجية ووزير العدل ، ومدير الخارجية ، ومدير الشؤون الشرقية في وزارة الخارجية ، والمفتش الاداري ، والخبيرين البريطانيين ، ولما حظي وزير الخارجية بين يدي شاه ايران وجرى حديث الخلاف بين القطرين المتحاورين ، اعترف الشاه بشرعية معاهدة ارضروم ، الا انه التمس ان يتنازل العراق عن ثلاث كيلو مترات في (شط العرب) لتمتكن المراكب الايرانية في الرسو فيها ، فاجابه وزير الخارجية انه مستعد لعرض هذا الطلب على الحكومة العراقية . لانه غير مقوص الآن لبحث في مر كهذا .

وعندما عاد الوفد في ٢٦ آب - ١٩٣٥ اداعت الحكومة البيان الآتي :

( نشر في طهران ، مساء أمس الأول البيان الرسمي المشترك ، عن نتائج المفاوضات بين العراق وايران وهذه ترجمته : في اثناء اقامة الوفد العراقي في طهران ، جرت المفاوضات بين الوفد المشار اليه والحكومة الايرانية الامبراطورية ، بروح مشبعة بالود والصداقة ، وقد ازيل القسم الاعظم

من سوء التهام سابق - واحد الاتفاق التام بين الطرفين يظهر الآن  
ونظراً إلى ضرورة حفظ وممثلي الطرفين في اجتماع مجلس عصبة الأمم بآدم ،  
لم يبق في الوسع بناء المفاوضات في طهران - وعليه تأخذت المفاوضات  
والفرقان عارمان على الاستمرار عليها في جنيف نفس الروح التجميع  
الذي سارت عليه حتى الآن - والأمل وطيد في الحصول على نتيجة حسنة  
خاصة سريعة ( ٢٥ آب سنة ١٩٣٥ ) بترتيب وبري الخارجية لبريتين

ولقد نظرت مجلس الوزراء في تقرير وزير الخارجية فقرر ما يأتي  
( ان القانون الاساسي العراقي لا ينبغي التماثل عن اي شيء في تعرف ،  
وهذا لا يمكن احاطة طالب اشد ، الا انه من الجهة الثانية وافق على اعضاء  
المسافة المذكورة بطريق الايداع ، بشرط ان تحجب ايران مطالبات العراق  
المشروعة في بقية القضايا المختلفة عليها . ]

ثم سافر الوفد العراقي الى جنيف في ٦ ايلول - ١٩٣٥ ليضع اعضاء  
عصبة الأمم على نتائج المفاوضات التي حثت مع ايران وبعد انتهاء مهلة  
عاد الى العراق في ٤ تشرين الاول - ١٩٣٥ فقررت الحكومة العراقية  
سحب شكواها ضد ايران على ان يحل الخلاف بين الطرفين مباشرة

وفي ١٧ كانون الاول - ١٩٣٥ وصل الى بغداد وفد ايراني ، ولكن  
لم ينتج انظر فان شيئاً لا شعاع الحكومة العراقية في مسائل العراق لاوسط

### التوقيع على معاهدة ١٩٣٧ بالحرف الاول

وفي ٢٩ حزيران - ١٩٣٧ تم توقيع معاهدة بين العراق وايران  
بالحرف الاول في وزارة الخارجية العراقية وصدر هذا البيان الرسمي .  
( وقع امس في ديوان وزارة الخارجية على ( معاهدة الحدود بين  
المملكة العراقية والامبراطورية الايرانية ) بالحرف الاول من جانب  
معالي وزير الخارجية الدكتور ناجي الاصيل من جهة ، ومعالي وزير  
ايران المقصود جناب آقای مظفر اعلم من جهة اخرى ، وذلك تمهيداً

للتوقيع النهائي في طهران ، وقد تم التوقيع على لائحة المعاهدة المذكورة معزراً باخلف اماني الطرفين بان يكون خير مقدمة لما ينتظر علاقات المملكتين في مستقبل باهر مشع بالصداقة والوداد الدائمين ) .

وفي ٢٧ حزيران - ١٩٣٧ اتحد على الوزراء هذا القرار .

١ - ايعاد وفد الى المملكة الايرانية مؤلف من كل من وزير الخارجية كرئيس للوفد ومدير الخارجية العام ، مدير الامور لشرقية . وغيرهم .  
٢ - تحويل وزير الخارجية التوقيع على معاهدة الحدود والمعاهدة والاتفاق .

٣ - تحويل وزير الخارجية حتى التوقيع على معاهدة عدم التعدي ، ومعاهدة التحكيم الموقع عليها بالحروف الاولى بحيف .

٤ - تحويل وزير الخارجية المعاهدة حول الاتفاقيات المتعلقة بحسن اجوار والشؤون القسيلية واسترداد المجرمين ولقصاصي والملاحاة

وفي ٢٨ حزيران - ١٩٣٧ عادر الوفد بغداد مستقبلاً استقلالاً فحماً ورس خيفاً على الحكومة الايرانية ، فلما كان ٤ تموز من هذه السنة تم التوقيع على المعاهدات الواردة ذكرها في قرار مجلس الوزراء فاروق جلالة الشاه هذه البرقية الى ملك العراق :

يسرنا ان نعرب لجلالتكم ، بمناسبة التوقيع على معاهدة الحدود بين بلادينا ، عن احترامنا بينا الحادث الذي سيكون فاتحة عهد جديد في العلاقات الودية التي كانت تسود دائماً امتينا فنتمنى هذه الفرصة لثمة عدم احلص تمنياتنا لسعادة جلالتم ورعاه الع - رافي صديق ايران - طهران - ٥ تموز ١٩٣٧ وقد رد الملك على هذه البرقية بالبرقية التالية :

« كان للحبر السار الذي تعضل جلالتم الامبراطورية بابراقه الينا اثر توقيع معاهدة الحدود بين بلادينا وقع جميل في نفسنا فسارع بتقديم احترامنا لجلالتكم الامبراطورية بتوثيق الروابط الودية التي كانت قائمة بين شعبينا مشفوعة باحلف التمنيات لسعادة شخص جلالتم الكريم



وازدید رفایة الشعب الايرانی الصديق في عهدنا الحدید - بغداد ٥ تموز

- ١٩٣٧

وقد نشر ابلاغ الرسمي الآتي نصه في طهران عماسة عقد هذه المعاهدة :  
( ان المفاوضات التي كانت دائرة منذ زمن بعيد بين الدولة الامراتورية  
الارابية وحكومة المملكة العراقية حول الحدود المشاعة بين الدولتين  
وقضية شط العرب ، قد تكللت بالنجاح وانتهت بالتوقيع على معاهدة  
الحدود والبروتوكول الملحق بها . وتوقع هذه الوثائق سويت الخلافات  
التي كانت قائمة مد زمن بين البلدين بصورة نهائية .

نحن سعداء بان نصرح ان رعاية صاحب الجلالة الامراتورية لارابية  
وصاحب الجلالة ملك العراق العاهدين الشهيدين اللذين الشقيقين قد حقق  
جواً يسوده التناهم التام والصداقة الصمیمة عربون التآلف بين الدولتين  
الشقيقتين ويساعد هذا الحق على توثيق عرى الاحوة الموحودة ما بين  
الشعبين المتحدین بروابط عديدة مادية ومعنوية وجعلها على اساس متينة  
والتعاون في سبيل صيانة اسم )

~\*~

# معاهدة الحدود بين مملكة العراق

## والامبراطورية ايران سنة ١٩٣٧

صاحب الجلالة ملك العراق

من جهة

وصاحب جلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران

من جهة اخرى

بناء على رغبتهما في تثبيت عرى الصداقة الاخوية وحسن التفاهم بين

الدولتين ، وبمعية وضع حد بصورة نهائية لقضية الحدود بين دولتيهما ،

قرر ان هذه المعاهدة وعيها عنهما صوبين مفوضين لهذا الغرض : -

صاحب الجلالة ملك العراق :

د. حبيب المعالي المذكور راجي الاصيل وزير خارجية الدولة العراقية

المملكة .

وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران :

صاحب المعالي عناية الله سميجي وزير خارجية الدولة الايرانية

لامبراطورية

الدين عدنان نادالا وثائق موقبصهما فوجدها صحيحة وفقا على

ما يأتي ( ١٦٠ )

المادة الاولى - يوافق الطرفان المتعاقدان على اعتبار لوثائق

التالية باستثناء التعديلات الواردة في المادة الثانية من هذه المعاهدة وثائق

مشروعة وعلى انها ملزمة بمبراعاتها :

( ١ ) البروتوكول لتتعلق بتحديد الحدود التركيبية الايرانية والموقع

عليه في الاستانة بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩١٣ ،

( ب ) محاصر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ .

ونظراً إلى أحكام هذه المادة وما عدا ما هو وارد في المادة التالية يكون خط الحدود بين الدولتين عين الخط الذي تم تعيينه وتخطيطه من قبل اللجنة المذكورة أعلاه

المادة الثانية - ان خط الحدود عند ملتقاه بمنهى النقطة الكائنة في جزيرة شطيط ( في الدرجة ٣٠ والدقيقة ١٧ والثانية ٢٥ من العرض الشمالي والدرجة ٤٨ والدقيقة ١٩ والثانية ٣٨ من الطول الشرقي على وجه التقريب يعود فيتصل على خط تمتد عامودياً من خط انحناء المياه بتالوك شط العرب وينبعه حتى نقطة كائنة امام الاسكلة الحالية رقم ١ في عبادان ( في الدرجة ٣٠ والدقيقة ٢٠ والثانية ٨٤ من العرض الشمالي والدرجة ٤٨ والدقيقة ١٦ والثانية ١٣ من الطول الشرقي على وجه التقريب ) . ومن هذه النقطة يعود خط الحدود فيسير مع مستوى المياه المنحخصة متبعاً عطيظ الحدود الموصوف في محاصر جلسات السنة ١٩١٤ .

المادة الثالثة - يقوم الفريقان الساميان المتعاقدان توطاً بعد التوقيع على هذه المعاهدة بتأليف لجنة لأجل نصب دعائم الحدود التي كانت قد عيّنت اما كها اللجنة المذكورة في الفقرة ( ب ) من المادة الاولى من المعاهدة وتعيين دعائم جديدة مما ترى فائدة في نصبه .

وتعيين تشكيلات اللجنة ومنهاج اعمالها بترتيب خاص بحري بين الفريقان الساميين المتعاقدين

المادة الرابعة - تطبق الاحكام التالية على شط العرب ابتداء من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين الدولتين الى الهر المذكور حتى عرص البحر : -

( أ ) يبقى شط العرب ممتوحاً بالماواة للسفن التجارية العائدة لجميع البلدان وتكون جميع العوائد المحبأة من قيبه - بل اجور للمحرمات المؤداة وتخصص فقط لتسديد - بصورة عادلة -

كلفة صيانة او تحسين طريق الملاحة ومدخل شط العرب من  
جهة لبحر ولتندارك التعقبات المتكددة لصالح الملاحة وتقدر  
العوائد المذكورة على اساس اخولة الرسمية للسفن او مقدار  
انقطاسها او على كليهما معاً .

(ب) يكون شط العرب مفتوحاً لمرور السفن البحرية والسفن لآخرى  
المستخدمة في مصالح حكومية غير تجارية وبمعدلة للمريقيين  
الساميين المتعاقدين .

(ج) ان هذه الحالة اي اتساع حصص الحدود في شط العرب مرة المياه  
المخفضة وتارة التابوك او وسط المياه مما لا يؤثر على حق  
استفادة الطرفين المتعاقدين بوجه ما في الشط كله

المادة الخامسة - لما كان للمريقيين الساميين المتعاقدين مصلحة مشتركة  
في الملاحة في شط العرب كما هو معترف في اتماده لاربعة من هذه المعاهدة  
فانها يتعهدان بمقدار اتفاقية بشأن صيانة وتحسين طريق الملاحة وبشأن  
اعمال الحفر ودلالة السفن واستنباط الاجور والعوائد والتدابير الصحية  
والتدابير اللازمة الاخرى في صيل مع نهريه وكذلك بشأن كافة الامور  
المتعلقة بالملاحة في شط العرب كما هو معروف في اتماده لاربعة من  
هذه المعاهدة .

المادة السادسة - تبرم هذه المعاهدة وتتم تعديل وثائق الارام في تعداد  
باسرع ما يمكن وتصيح نافذة من تاريخ تبادل الوثائق المذكورة  
واقراراً تقدم فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران اعلاه على  
هذه المعاهدة .

كتب في طهران باللغات العربية والانجليزية والافرنسية وعند وجود  
اختلاف يكون النص الانجليزي هو النص الممول عليه  
في ٤ تموز ١٩٢٧ التوقيع : ناجي الاصيل

سميعي

## بروتوكول

ان الفريقين الساميين المتعاقدين حين قيامهما بالتوقيع على معاهدة الحدود بين العراق وايران متفقان على ما يأتي :-

١ - لاجل تثبيت المقاييس الجغرافية المذكورة على وجه التقريب في المادة الثانية من المعاهدة الآتية ذكر بصورة نهائية تؤلف خنثى خاصة من خبراء يمين كل من الفريقين الساميين المتعاقدين عدداً متساوياً منهم وتقوم اللجنة المشار اليها بتثبيت المقاييس المذكورة ضمن الحدود الميمنة في تلك المادة وتدوين نتائج التثبيت محضر يكون بعد ان يوقع عليه اعضاء اللجنة المشار اليها جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة .

٢ - يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بمقد الاتفاقية المنصوص عليها في المادة الخامسة من المعاهدة في آخر سنة واحدة من تاريخ تنفيذ المعاهدة .

فد لم يكن في الامكان سقد هذه الاتفاقية في خلال السنة وذلك بالرغم عن الجهود المستدولة من قلمهم بخور عمدتد تمديد المدة المذكورة باتفاق مشترك بين الفريقين الساميين المتعاقدين

توافق الحكومة الايرانية الامبراطورية على انه في خلال مدة السنة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة وفي خلال تمديد هذه المدة في حالة ما اذا جرى التمديد المذكور - تأخذ حكومة العراق على عاتقها وفق الاسس الحالية المرعية امر القيام بكافة الامور التي ستعالجها الاتفاقية المذكورة . وتقوم الحكومة الملكية العراقية باطلاع الحكومة الايرانية الامبراطورية مره كل ستة اشهر على الاعمال المسجرة وانعوائد الحضاة والنفقات المنكبدة وعلى جميع التدابير الاخرى المتخذة .

٣ - ان الاجارة التي تمنحها احد الفريقين الساميين المتعاقدين لاحدى

السفن الحربية او لاحدى السفن الاخرى الحكومية غير المستخدمة في مقاصد تجارية العائدة لدولة ثالثة لاجل لدخول في احدى الموانئ العائدة الى ذلك الفريق السامي المتعاقد والواقعة في شط العرب تحت سيطرة احارة مبحث من قبل الفريق السامي المتعاقد الآخر وذلك لكي تتمكن السفينة المذكورة من استعمال المياه العائدة له في شط العرب عند مرورها منه

مع ذلك عندما يتمتع احد الفريقين السامين المتعاقدين احارة من هذا القليل عليه ان يحمر بذلك الفريق السامي الآخر فوراً

٤ - مع الاحتفاظ بما لايران من حقوق في شط العرب فمن المفهوم انه ليس في المعاهدة المبحوث عنها ما يخل بحقوق العراق وواجباته وفق التعهدات التي قطعها للحكومة البريطانية فيما يخص شط العرب عملاً بالمادة الرابعة من المعاهدة المؤرخة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ وبالفقرة السابعة من ملحقها الموقع عليه بنفس التاريخ .

٥ - يرم هذا البروتوكول في نفس الوقت الذي نرم فيه معاهدة الحدود وتكون ملحقاً بها وحراً لا يتجزأ منها ويدخل في حيز التنفيذ مع المعاهدة في وقت واحد .

كتب هذا البروتوكول باللغة العربية والفارسية والفرنسية وعند وجود اختلاف يكون النص الفرنسي هو النص المعمول عليه  
كتب في طهران بستخنتين في اليوم الرابع من شهر ثور سنة الف وتسماية وسبع وثلاثين ميلادية .

فاجي الاصيل

٣٣٣

# نص معاهدة حل الخلافات بالطرق السلمية

## بين العراق وإيران الموقع في

٢٤ تموز - ١٩٣٧

### المقدمة -

صاحب الجلالة ملك العراق  
صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران  
تأنيها متذنبان روح الصداقة التي تربط بلاديهما  
وراعيان في حل ما تكن ان يقع بينهما من اختلافات بطرق سلمية  
وذلك ضمن احكام ميثاق عصبة الأمم .  
قررا عقد معاهدة هذا الغرض وعينا مفوضين عنهما : -  
صاحب الجلالة ملك العراق  
معالي الدكتور ناجي الاصيل  
وزير الخارجية  
صاحب الجلالة شاهنشاه ايران  
معالي عناية الله مميني  
وزير الخارجية  
الذين بعد ان تبادلوا اوراق اعتادها فوجدوها صحيحة اتفقا على  
ما يأتي : -

### المادة الاولى

يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بان يتبعوا طريقة سلمية على الاسلوب  
المبين في هذه المعاهدة في كل خلاف يمكن ان ينشأ بينهما مما لا يمكن حله  
بالمفاوضات الدبلوماسية الاعتيادية .

### المادة الثانية

١ - استثناء ما ورد في الفقرة الثالثة من هذه المادة فإن كل الاختلافات التي تحدث بين الفريقين حول حق من الحقوق يجب ان تعرض على محكمة لعدن الدولي، سامئة نست فيها ما لم يرجح الفريقان مراجعة محكمة تحكم كما سيأتي

٢ - ومن المعلوم ان الاختلافات انؤه عنها آتياً تتضمن تخصيصاً للاختلافات المذكورة في المادة ٣٦ من نظام محكمة العدل الدولي الدائمة .

— ان الفقرة الاولى من هذه المادة لا تنطبق على الاختلافات الآتية : —

( أ ) الاختلافات التي حدثت قبل ان تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ او هي تتعلق باوضاع او اعمال تسبق تاريخ دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ

( ب ) الاختلافات المتعلقة بأمر هي من اختصاص احدهما الفريقين المعاقدين الساميين فقط حسب الحقوق الدولية

( ج ) الاختلافات المتعلقة بحدود ( Statut Territorial ) احد الفريقين المعاقدين الساميين وارضيتها .

### المادة الثالثة

اذا اتفق الفريقان على عرض احد الاختلافات الوارد ذكرها في الفقرة الاولى من المادة السابقة على محكمة تحكم فأنها يصعان اتفاقاً خاصاً بصراحان فيه غرض الاختلافات و المحكمين المنتخبين والوصول الواجب اتباعها فاداً لم ترد صراحة كافية في هذا لاتفاق الخاص وأن احكام اتفاقية لاهاي المؤرخة في ١٨ تشرين الاول ١٩٠٧ المتعلقة بحل الاختلافات الدولية حلاً سبياً تطبق بقدر ما هو ضروري وان لم يذكر شيء في هذا لاتفاق الخاص عن الطرق الواجب اتباعها من قبل المحكمين والمنعقدة باسناد الاختلاف فإن المحكمة تطبق الطرق المنصوص عليها في المادة ٣٨ من نظام محكمة العدل الدولي الدائمة .



#### المادة الرابعة

إذا لم يتمكن الفريقان من الوصول الى تفاهم حول الاتفاق الخاص المذكور في المادة السابقة او لم يمكنهما من تعيين التحكيم أو لكل منهما عرّض الخلاف مباشرة على محكمة العدل الدولي الدائمة بعد سبقي اعطاء اذار لمدة ثلاثة اشهر .

#### المادة الخامسة

( ١ ) للفريقين في حالة الاختلاف المذكور في الفقرة الاولى من المادة الثانية ان يرجعا الى طريقة المصالحة التي جاءت بهما هذه المعاهدة قبل مراجعة محكمة العدل الدولي الدائمة اية طريقة تحكيمية .

( ٢ ) اذا رجع الفريقان الى طريقة المصالحة واسفر ذلك عن عدم انسجام فلا يحق لهما عرض الخلاف على محكمة العدل الدولي الدائمة او طلب تأليف محكمة التحكيم المذكورة في المادة الثالثة قبل مضي شهر واحد على احرازات لجنة المصالحة

#### مادة السادسة

كل اختلاف لا يمكن حله بقرار قضائي و تحكيمى بالسطر او بصومع هذه المعاهدة تتبع في حله طريقة المصالحة .

#### المادة السابعة

ان الاختلافات المذكورة في المادة السابقة تعرض لجنة مصالحة يؤلفها الفريقان بالطريقة المذكورة فيما يلي

#### المادة الثامنة

إذا نشأ خلاف فإنه تؤلف لجنة مصالحة لفحصه خلال مدة ثلاثة اشهر اعتباراً من التاريخ الذي يطلب فيه احد الفريقين الى ديث فريق الآخر فأذا لم يقرر الفريقان ذوي العلاقة لخلاف ذلك فتؤلف لجنة مصالحة كما يأتي —

(١) تؤلف اللجنة من خمسة اعضاء يعين كل من الفريقين قوميسراً ينتخه من بين رعاياه وان القوميسرين الثلاثة الآخرين يعينون باتفاق مشترك من بين رعايا دول اخرى اما رئيس اللجنة فينتخه القوميسرون .

(٢) اذا حدث شاعر بسبب الوفاة او الاستقالة او اي سبب آخر فيملاء ذلك الشاعر باسمع ما يستطيع ووفقاً لطريقة التعيين المبينة آنفاً .

#### المادة التاسعة

اذا لم يتم تعيين القوميسرين الذين هم من غير رعايا الفريقين خلال امدد المينة في المادة الثامنة فإن رئيس مجلس عصبة الامم يقوم باجراء لتعيينات المطلوبة سواء على طلب احد الفريقين

#### المادة العاشرة

(١) تجتمع لجنة المصالحة بناء على طلب يقدمه الى رئيسها الفريقان بناء على اتفاقهما على ذلك وعنده عدم اتفاقهما فبطلب يقدمه احدهما .

(٢) تتعقد العريضة موضوع الاختلاف باحتصار وكذلك الطلب الى اللجنة التوصل بكل وسيلة صالحة حلاً ودياً .

(٣) اذا قدم الطلب من قبل احد الفريقين فقط فإن صاحب الطلب يبلغه الى الطرف الثاني بلا تأخير .

#### المادة الحادية عشرة

(١) تجتمع لجنة المصالحة في المحل الذي يعينه رئيسها الا اذا اتفق الفريقان على خلاف ذلك .

(٢) للجنة ان تطالب بمساعدة سكرتير عصبة لأمم العام في انجاز مهمتها

#### المادة الثانية عشرة

لا تنشر اعمال لجنة المصالحة الا بقرار من اللجنة وباتفاق الفريقين

### المادة الثالثة عشرة

- ١ - للجنة المصالحة نفسها ان تصع الاصول التي تسير عليها الا اذا حصل الاتفاق خلاف ذلك وعلى كل حال فان الاصول المذكورة يجب ان تمكن كلا من الفريقين بيان ما لديه .
- ٢ - يمثل الفريقين لدى لجنة المصالحة وكلاء محولون صلاحية التوسط بين الفريقين واللجنة المذكورة وللفريقين اضافة الى ذلك ان يستعينا بمشاورين وخبراء يعيناهما للعرض المذكور ولهما ان يطلبنا سماع شهادة كل شخص يريان دعماً فيها .
- ٣ - للجنة المصالحة ان تطلب من جاسها الايضاحات لشبهة اللزامة من الوكلاء والمشاورين والخبراء العائدين للفريق ومن كل الاشخاص الذين ترى فائدة في حضورهم وذلك بموافقة حكومتهم .

### المادة الرابعة عشرة

تصدر مقررات لجنة المصالحة ، كثرية الآراء الا اذا اتفق الفريقان على خلاف ذلك ولا يسوع للجنة ان تصدر قراراتها عن اساس الاختلاف الا بحضور جميع اعضائها .

### المادة الخامسة عشرة

يتعهد الفريقان بتسهيل اعمال لجنة المصالحة وخاصة بتقديمها لها باكثر مقياس ممكن كل الوثائق والمعلومات النافعة باتخاذ الوسائل التي لديهما لتمكين اللجنة في بلاديهما ووفقاً لقوانينها من جلب الشهود والخبراء واستماع شهادتهم ونقلهم فيها .

### المادة السادسة عشرة

يسئوي كل عضو من رعايا دولة ثالثة خلال اشتغاله اجرة بعين مقدارها ، بتعاق الفريقين ويدفع كل منهما نصفها .  
وتدفع بالطريقة الآتية الذكر المصاريف العامة التي سببتها اعمال اللجنة .

### المادة السابعة عشرة

١ - ان مهمة لجنة المصالحة ان توضح الامور المتنازع فيها وان تجمع لهذا الغرض جميع المعلومات بدقة سواء اكان ذلك بطريقة التحقيق او غيرها وان تذل جهودها في التوفيق بين الطرفين ولها بعد تدقيق القضية ان تعرض على الفريقين صورة التسمية التي تراها مناسبة وان تعين لها مدة لبدء رأيها فيها .

٢ - عندما تنتهي اللجنة من اعمالها تنظم محضراً تدون فيه ان الطرفين قد تصالحا وتبين شروط المصالحة عند وجودها او ان الفريقين لم يتمكنوا من قبول المصالحة وذلك حسب تكون الحالة

٣ - يجب ان تنتهي اعمال اللجنة خلال ستة اشهر من اليوم الذي اودعت قضية الخلاف اليها الا اذا اتفق الفريقان على خلاف ذلك .

### المادة الثامنة عشرة

اذا لم يتم التفاوض بين الفريقين على طريقة لحل الاختلاف حلاً سلبياً خلال الشهر الذي يعقب انتهاء اعمال لجنة المصالحة فان الاختلاف يعالج وفق المادة ١٥ من ميثاق عصبة الأمم .

و هذا النص لا يطبق على قضية استعراض عليها في المادة ٥ من هذه المعاهدة

### المادة التاسعة عشرة

يتعهد الفريقان بأن يتصفا عن كل تدبير محض يتهذه القراو القضائي او التحكيمي او يحل بالترتيبات المقترحة من قبل لجنة المصالحة او من قبل مجلس عصبة الأمم ويتعهدان بصورة عامة بأن لا يقوموا بأي عمل من اي شكل كان من شأنه ان يشدد او يوسع الخلاف

### المادة العشرون

١ - تطبق المعاهدة الحاضرة بين الفريقين المتعاقدين السابقين ولو كان

الاختلاف يخص دولة ثالثة سواء اكدت تلك الدولة مثل تركية في المعاهدة او لم تكن .

٢ - للفرقيين بالاتفاق ان يقوموا خلال مراجعة المصاحبة او التحكيم بدعوة هذه الدولة الثالثة الى الاشتراك .

#### المادة الحادية والعشرون

من الاختلافات المتعلقة بتفسير او تطبيق هذه المعاهدة مما فيها ما يتعلق اتفاقية النزاع او مدلولات شهادات تعرض على محكمة العدل الدولي الدائمة

#### المادة ثمانية والعشرون

ليس في هذه المعاهدة ما يمكن تفسيره بأنه يمنح حقوق القومية لاسيما المتعاقدين في طلب مساعدة مجلس عصبة الامم وذلك ضمن احكام ميثاق العصبة وهذه المعاهدة

#### المادة الثالثة والعشرون

- ١ - تبرم هذه المعاهدة وحرر نصوصها في ارامها في بغداد بأسرع ما يستطيع .
- ٢ - تدخل حيز التنفيذ حالاً بعد تبادل وثائق الابرار
- ٣ - تسجل لدى عصبة الامم من قبل السكرتير العام الذي يرعى اليه ان يلبها الى الدول اعضاء العصبة وغيرها .

#### المادة الرابعة والعشرون

- ١ - تبقى هذه المعاهدة نافذة لمدة ٥ سنوات اعتباراً من دخولها حيز التنفيذ .
  - ٢ - فاذا لم يتصل عنها قبل تمام الاجل المذكورة ستة اشهر فانها تعتبر مفعلة لمدة ٥ سنوات اخرى وهم حراً
  - ٣ - بالرغم من تحي احد الفريقين المتعاقدين عن هذه المعاهدة فان الاصول المطبقة وقت انتهاء اجلها يستمر عليها الى حين الانتهاء منها طبعياً
- كتب في طهران تسعيتين باللغة الفرنسية في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز من السنة التسعمائة والسبعة والثلاثين بعد الالف ميلادية .
- ماجي الاصيل

ميجي

# نص معاهدة صداقة بين المملكة العراقية وامبراطورية ايران الموقع في

١٨ تموز - ١٩٣٧

صاحب الجلالة ملك العراق من جهة .

وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران من الجهة الاخرى  
بناء على رعايتهما الشديدة في توثيق روابط الصداقة الصميعة التي تسود  
فيما بين مملكة العراق وامبراطورية ايران بصورة دائمة ونصراً لقساوتهما  
كما يؤدي اليه توطيد هذه الروابط الاخوية وبيانها على اساس المقابلة  
والمساواة التامة من رفاة وخر شعبيهما فقد اتفقا على عقد معاهدة صداقة  
وعيا هذا العرص مندوبين مفوضين عنهما وهما :

صاحب الجلالة ملك العراق .

صاحب المعالي الدكتور ناجي الاصيل وزير الخارجية .

صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران

صاحب المعالي عناية الله سمعي وزير الخارجية

اللدان بعد ان تبادلوا وثائق تفويضهما فوجداهما موافقة للاصول اتفقا  
على ما يلي : -

## المادة الاولى

يسود فيما بين مملكة العراق وامبراطورية ايران وكذلك فيما بين رعايا  
الدولتين سلم دائم وصداقة لا تتغير .

## المادة الثانية

يتمتع الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لكل من الفريقين الساميين

المتعاقدين في بلاد الفريق المتعاقد السامي الآخر بشرط المقابلة الثامنة بالمثل  
عما يتمتع به الممثلون السياسيون والقضليون لا كثر الأمم خطوة من الحقوق  
والامتيازات والصيانات والاعفاءات الممنوحة وفق مبادئه وتعامل  
الحقوق الدولية العامة .

#### المادة الثالثة

يتعد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يعقدا بأسرع وقت من تدريج  
تبادل ابرام هذه المعاهدات والاتفاقيات الآتية . -

- ١ - اتفاقية حسن جوار وذات علاقة بأمن منطقة الحدود وتيسوية  
المنازعات التي تحدث في المنطقة المذكورة
- ٢ - معاهدة استرداد اغرمين
- ٣ - معاهدة اقامة وجنسية
- ٤ - معاهدة تجارة .
- ٥ - اتفاقية تعاون فصائي .
- ٦ - اتفاقية قضبية
- ٧ - اتفاقية برق وبريد .

#### المادة الرابعة

تكرم هذه المعاهدة ويجري تبادل وثائق الابرام في بغداد وتصبح نافذة  
من تاريخ تبادل وثائق الابرام .

واستناداً على ما ذكر فقد وقع المتدبران الموصيان على هذه المعاهدة  
كتب في طهران في اليوم الثامن عشر من شهر ثور سنة الف وتسعمائة  
وسبع وثلاثين بنسختين باللغات العربية والفارسية والافرنسية وعد وجود  
الاختلاف يكون النص الافرنسي هو النص المعول عليه .

تاجي الاصيل

محمدي

# نص الاتفاق الخاص بتنظيم اعمال

## لجنة تحديد الحدود العراقية - الايرانية

بعية تنفيذ احكام المادة الثالثة من معاهدة الحدود المتعقدة في ٤ تموز سنة ١٩٣٧ بين المملكة العراقية والامراطورية الايرانية واحكام المادة الاولى من المرسوم الملحق بالمعاهدة المذكورة والموقع عليه في نفس التاريخ فقد اتفق ممثلتا الدولتين المتعقدتين الموضوعين حسب الاصوب على ما يأتي : -

### المادة الاولى

- (١) تؤلف لجنة لوضع دعائم الحدود قوامها ممثل اول وممثل ثان تعينه كل من الحكومتين يقوم الممثل الثاني مقدم الممثل الاول عند تعيينه وتناط به وظائفه ويتمتع بجميع حقوقه وامتيازاته .
- (٢) عند حدوث اختلاف بين الممثلين ولم يتوصلا الى حله فعندئذ يجبل الاختلاف الى حكومتيهما لايجاد حل له بالطرق الدبلوماسية .
- (٣) ترأس الممثلان جلسات اللجنة بالتناوب
- (٤) تدون محاضر جلسات اللجنة باللغات العربية والايرانية والافرنسية وعند وجود اختلاف يكون النص الافرنسي هو النص المعول عليه .
- (٥) يعين كل من الممثلين عدد من يحضر معه من المساعدين في كل جلسة من جلسات اللجنة .

### المادة الثانية

تناط باللجنة الاعمال الآتية : -

- (آ) تعيين الحدود العراقية الايرانية عملا بالمعاهدة الممقدة في ٤ تموز



سنة ١٩٣٧ وذلك بأشياء دعائم حدود في المواقع المعينة من قبل  
لجنة التحديد لسنة ١٩١٤ والمذكورة في المادة الأولى (ب) من  
معاهدة الحدود المشار إليها وكذلك أشياء دعائم حدود اصحابية  
كما هو مبين اده وتعيين الاحداثيات الجغرافية باصط لندائم  
الحدود الجديدة والقديمة .

(ب) ان تعين بصورة نهائية (الاحداثيات الجغرافية) التي كانت قد  
عبرت بصورة تقريبية في المادة الثانية من معاهدة الحدود المذكورة  
وذلك وفق الطريقة المذكورة فيما يلي : —

(ج) ان تهيء خارطة جديدة لكل الحدود كما نفس عليه في المادة التاسعة  
من هذا الاتفاق بين فيها خط الحدود الذي امرته لجنة تحديد  
الحدود في سنة ١٩١٤ وكذلك تبين فيها كل اندعائم والعواميد التي  
تشيدتها اللجنة

#### المادة الثالثة

تعين كل حكومة السكرتيرين والخبراء لمساعدة الممثلين على ان يكون  
من حقهم اثنان على الاقل من الاحصائيين بأعمال التليب

#### المادة الرابعة

تجتمع اللجنة عندما تدعو الحاجة الى لاجتماع على ان يكون ذلك مرة  
في اسبوع على الاقل ويكون الغرض من الاجتماع تدوين نتائج الاعمال  
التي اجرت في المحصر وتعيين المنهاج الواجب اتباعه ويوقع المحصر من قبل  
ممثلي الفريقين المتعاقدين

#### المادة الخامسة

تتخذ اللجنة اساساً لاعمالها : —

(١) أ - عناصر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ ما في تلك  
العناصر جدول وصف خط الحدود ومواقع دعائم الحدود والخرائط  
الاصلية ( الايدانليك ) والخرائط الاصحابية المستعملة وواقعة من قبل  
اللجنة المذكورة

ب - المادة الثانية من معاهدة الحدود المعقودة في ٤ تموز سنة ١٩٣٧ .  
(٢) ترود كل حكومة ممثلها الاول بنسخ من الوثائق المذكورة  
اعلاه وتقابل مع النسخ التي يحملها الممثل الآخر للتأكد من مطابقتها وذلك  
قبل شروع اللجنة بأعمالها .

#### المادة السادسة

يعين نائقي الحكومتين موعد اول اجتماع تعقده اللجنة ومجته .

#### المادة السابعة

(١) على اللجنة ان تشيد دعائم الحدود الجديدة في المواقع التي تبنتها  
لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ وذلك بعد تعيينها على وجه التحقيق  
(٢) وتشيد اللوحة ايضاً على خط الحدود دعائم اصوية على مسافات  
متتالية بحيث تسهل رؤية كل دعامة من الدعامة التالية لها بالعين المجردة  
وذلك بين الدعائم التي عينت اماكمها لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ .  
على ان اللجنة غير ملزمة بتشيد الدعائم اذا كان حدد الحدود خطأ طبيعياً  
دائماً سهل التعيين او اذا كانت طبيعة الارض لا تساعد على تشيد دعائم  
او في ظروف استثنائية . اما على اللجنة في هذه الاحوال ان تجتهد لاقامة  
دعائم متقاربة بصورة تكفل تعيين الحدود . وازضافة الى ذلك ففي  
حالات استثنائية تحول دون اقامة الدعائم على خط الحدود نفسه او  
حيث تفسر ضرورة الى تعيين الحدود بصورة واضحة دائمة تشيد اللجنة  
دعائم اصوية عادية لخط الحدود بصورة تكفل الاسترشاد بهذه الدعائم  
لتعيين خط الحدود الحقيقي .

(٣) تقوم اللجنة بأعمال لجنة الخبراء المصوص عليها في المادة الاولى  
من البروتوكول الملحق بمعاهدة الحدود المؤرخة في ٤ تموز ١٩٣٧ وتعين  
بصورة نهائية لاجدائيات الجغرافية المسحوت عنها في تلك المادة وفق  
الطريقة الوارد ذكرها في المادة التاسعة في هذا الاتفاق المتعقبة بتعيين  
الاجدائيات الجغرافية لدعائم الحدود .

## المادة الثامنة

(١) تكون الدعائم وفق احد الشكليين الآتيين :-

الشكل الاول - عمود من حديد ذي قياس ٥ × ٣ انج وطول ١١ قدماً يكون باللونين الاسود والابيض ويثبت بمنتهى رأسه بصورة مواربة لحول الحدود قرص مستدير من الحديد قطره قدم واحد يصمم عليه رقم لدعم الدعامة بصماً دائراً وبسبب القرص باللون الاسود واللون الابيض .

الشكل الثاني - من الحجر ( الملحوت اب امكن ) يبنى بالحصى او او اسمنت على اساس ملائم على ان يدخل في هذه الدعامة بصورة عامودية قضيب من الحديد ويكون ارتفاع الدعامة متراً ونصف متر وقطر قاعدتها متراً واحداً ويصمم على طرفها باتجاه زاوية قائمة من حط الحدود رقمها وحدث على صفحة من اسمنت قطرها قدم واحد .

(٢) تفصل الدعائم من الشكل الاول على الدعائم من الشكل الثاني .

(٣) ترسم الدعائم بأرقام متسلسلة ابتداء من الدعامة الاولى التي

تلتها العجوة

(٤) اما اذا كانت طبعة الارض او ظروف اخرى في بعض المواقع

تجوز تشييد دعائم من احد الشكليين الاول والثاني فحينئذ تختار اللجنة شكلاً آخر من اشكال الدعائم الملائمة لمواقع المدفوعة .

## المادة التاسعة

(١) تكون الخريطة الجديدة للحدود المصوص عليها في المادة الثانية

(ح) اعلاه ذات مقياس ١ : ٥٠٠٠٠ ومحتوية على مسح طبوغرافي لمنطقة مساحتها ٥٠ كيلو مترات على الاقل من كل جهة من جهتي حط الحدود ونقطة اذا وجدت ضرورة ان تطمخرائط مفصلة اكثر وذات مقياس اوسع . بعض اقسام الحدود وتربط هذه الخرائط بهامش صفحات الخريطة الالفة الذكر .

(٢) بناء على وحود تثليث لطول الجهة المراقية من الحدود يستند الى

الجمعية كلارك لسنة ١٨٨٠ فن تليث المسح الطبوغرافي المارد كره بيني على هذا التليث .

(٣) تصعب الحكومتان تحت تصرف اللوحة بأسرع ما يمكن عـددأ كافياً من الخبراء الطبوغرافيين .

(٤) تعيين الاحداثيات الجعرافية لدعائم محدود بواسطة تليث المسح الطبوغرافي المذكور اعلاه .

(٥) يوقع كل من المشين مسح الاصلية من صفحات مسح الطبوغرافي المذكور .

(٦) تطبع الخريطة الجديدة باللغة الانجليزية ودلت ناتج الحكومتين ووقع المشلان على مسحتين من خريطة مصغرة وتروود كل من الحكومتين بنسخة منهما ولكل حكومة ان تطبع هذه الخريطة بلعنها الرسمية

#### المادة العاشرة

تستحصر اللوحة كراسة لنقاط الارشاد (كرتة دورة باراج) تحتوي الاحداثيات الجعرافية لكل دعامة ونقاطها وبعدها عن الدائمة التي فيها وممت نقاط الارشاد المطورة .

#### المادة الحادية عشرة

تعيين لجنة بجه فرعية يعود اليها الاشراف على تشييد الدعائم والعواميد في المواقع التي عينتها اللجنة ويؤلف هذه اللجنة لفرعية اما من المشين الاصاقيين او من الاعضاء القيين وعليها ان تقدم الى لجنة التحديد تقريراً عن عماها بأسرع مدة ممكنة للدرجة في تحديد .

#### المادة الثانية عشرة

تتحمل كل من الحكومتين ماصمه مقمت تشييد دعائم الحدود وغيرها من النفقات الواجبة الصرف مشتركاً وتنظم الحسابات النهائية لهذه المصروفات المشتركة بمسحتين يوقع عليها المشلان ويرود كل حكومة نسخة من الحسابات المذكورة .

### المادة الثالثة عشرة

يتعهد الفريقان المتعاقدان تسهيل سبل عمل لجنة التحديد ولا سيما فيما يتعلق بالسكن والأيدي العاملة والمواد اللازمة للعمل ، ولكل ممثل ومعاونية من الموصفين عدم الحرية في اختيار حدود الدولتين ولتحول مبيها أثناء القيام بأعمال اللجنة .

### المادة الرابعة عشرة

(١) يتعهد الفريقان المتعاقدان بشعائره على الدعاائم المقدمة من قبل اللجنة وصيانتها .

(٢) يوافق الفريقان المتعاقدان على نه بعد انتهاء أعمال اللجنة وفي طرف كل سنتين على الأقل تهان سلطاتها المحلية قرب الحدود معاً على التحول في خط الحدود وأجراء المراقبة على كافة الدعاائم والعواميد التي إقامتها اللجنة وعلى ما يقتضيه الحاجة من ترميمات وإصلاحات وتضع الحكومتان تحت تصرف السلطات المذكورة عدداً كافياً من الخرائط المعدة من قبل اللجنة

### المادة الخامسة عشرة

تظم محاصر جلسات اللجنة وكراسة نقاط الإرشاد المنصوص عليها في المادة العاشرة من هذا الاتفاق وكذلك الخرائط وغير ذلك من الوثائق الأخرى التي تحصرها اللجنة بنسختين يوقع عليهما الممثلان وتزود كل من الحكومتين بنسخة منها

### المادة السادسة عشرة

كتب هذا الاتفاق بنسختين باللغة الفرنسية ويكون نافذاً حال توقيعه .

كتب في بغداد في اليوم ١٠ من شهر كانون الأول سنة ١٩٣٨ .

عن الحكومة الملكية العراقية

عن الحكومة الإيرانية الامراتورية

## التجاوزات بين البلدين لا تزال قائمة رغم المعاهدات

رغم كل هذه المعاهدات والبروتوكولات المحددة ان تجاوزات على الحدود قائمة بين الدولتين العراقية والارمنية، صدرت الحكومة العراقية كتاباً باسم (حقائق عن الحدود العراقية الارمنية) في سنة ١٩٦٠ ورد فيها بعض النصوص بماهدة ارضروم والبروتوكول ١٩١٣ وتثبيت الحدود لسنة ١٩١٤ وشرحت فيه التجاوزات الارمنية لحدود العراق ونحن نقبس منها ما يلي ،

### تجاوزات :

الا ان الحكومة الارمنية طلت تحالف نصوص الاتفاقات الواضحة ، وتهدف بذلك الى تحقيق بعض المكاسب على حساب العراق بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى .

وقد تجاوزت على حدود العراق مشهكة نصوص الاتفاقات المذكورة التي كانت طرفاً فيها .

ولا تزال تجاوزاتها مستمرة حتى الآن ، بل ان تجاوزاتها اتحدت شكلاً " مستغزياً مماذ قيام الثورة العراقية .

### التجاوزات في الحدود البرية

ارادت الحكومة الارمنية اغتصاب ما يتيسر لها اعتصابه من الاراضي العراقية فاشأت في داخل العراق مخافر حدودية وحرستها بقوات مسلحة وهذه المخافر هي :

- ١ - السجلة . ويقع في قضاء ( قلعة صالح ) . وقد اشقيء داخل الاراضي العراقية على مسافة كيلو متر واحد من خط الحدود .
- ٢ - كدى - بحت ، ويقع في قضاء ( بكرة ) . وقد اشقيء داخل الاراضي العراقية بعيداً عن خط الحدود مسافة ستة كيلو مترات
- ٣ - الزبادى ، ويقع في قضاء ( بكرة ) ايضاً ، وقد اشقيء داخل الاراضي العراقية على مسافة خمسة كيلو مترات من خط الحدود .
- ٤ - تلك تلك ، ويقع في قضاء ( بكرة ) ، وقد اشقيء داخل الاراضي العراقية على مسافة سبعة كيلو مترات في خط الحدود
- ٥ - قلعة لار ( فلالات ) . ويقع في قضاء ( مندلي ) ، وقد اشقيء داخل الاراضي العراقية على مسافة كيلو متر واحد من خط الحدود
- ٦ - في حصر ، ويقع في قضاء مندلي ، وقد اشقيء داخل الاراضي العراقية ايضاً .

ان الحكومة العراقية أثرت اتباع الاساليب الدبلوماسية للدفاع عن حقوقها ولكن لم تحدها احتجاجاتها الكثيرة ومطالباتها المتتالية اذ كانت الحكومة الايرانية تحتج بتملكها تلك الاراضي منحاولة وثائق الدولية وعلى لاحص محاصر جلسات قوميبيون الحدود والخرائط واصناف دعائم الحدود واحداثيات مواقعها الملحقه بتلك المحاصر ولايد ان سجن للحكومة الايرانية هما انها رحعت فترة عن سياسة العدوان مع جاراتها العراق على اثر تبارك جلالة شاه اسبق عن العرش ومغادرته البلاد ودخول قوات المخلصاء ايران عام ١٩٤١ انسباء الحرب العالمية الثانية ، فقد فانت الحكومة الايرانية عدت ان الحق وسحب قواتها من اكثر تلك المناطق المنيية داخل الاراضي العراقية . الا انها عادت مع الاسف بعد الحرب الى سياستها السابقة فأرادت احتلال المحافر ابد كورة مجدد، ولما لم تسمح لها السلطات العراقية بذلك لم تردد في استعمال القوة المسلحة لاحتلالها عوة ولكن الشرطة العراقية ردتها ومع هذا فلا

تزال قوة ايرانية تحتل معمر ( من خضر ) . وبالرغم من عجز قوات ايران عن احتلال المخامر الاخرى الواقعة داخل الاراضي العراقية فان اصرارها على سياستها تدت جعلها تنشيء مجدداً معمرين ايرانيين داخل الارض العراقية قتالة المعمرين العراقيين ( كاثي سحت ) و ( الزبادي ) وسمعتها بأسميها .

ان الحكومة العراقية لم تترك فرصة فل الحرب الاخيرة وبعدها ، لا وطالبت الحكومة الايرانية بتحكيم حراء احاب لحل خلافات الحدود . ولكن الحكومة الايرانية التي يظهر انها تريد توسع والاستيلاء على ما ليس من حقها لم تكن راعية في حل هذه الخلافات بصورة عادلة وهذا كانت تماطل في ذلك دائماً . تتمتع بحجة ان العراق وارب قطران اسلاميان لا يجوز دحان الاحاب بينهما . وبناء على هذا ثاث الحكومة العراقية تقترح تأليف لجنة مشتركة من الحديين فقط فكانت ايران تمتنع بوضاً مندوعة بحجج مختلفة وقد وافقت دات مرة على تأليف لجنة مشتركة من احاسين للكشف على معمر لحيلة . ولكن احاب الايراني ارز حرائط غير معترف بها وليست هاية صفة رسمية ممتنعاً عن تطبيق الحارطة الاممية المتفق عليها مبدئياً لتعيين موقع المعمر بالصسط ، وبذلك فشلت اللجنة بطبيعة الحال ، فعاد خلاف والحدل حول هذا الموقع الى سابق عهده

#### لتجاورات في الانهار الحدودية

تبع بعض الانهار العراقية من ايران ، وبالطرق بحاجة كلا القطرين الى مياهها وحققها انصريح فيها ففسد عالجت محاصر قومسيون ١٩١٣ و ١٩١٤ توزيع مياهها بين الطرفين وتحديد حصص كل منها فيها . الا ان الحكومة الايرانية دأبت على اتباع سياستها الامتثالية في الانهار المشتركة ، ايضاً فتصرفت مياهها حسب هواها بالرغم من اعتماد عدد كبير من البساتين والمزارع العراقية عليها وبالرغم من مخالفة تصرفاتها هذه ماديء



القانون الدولي ولاحكام الاتفاقات التي نصت على حصص العراق من هذه الانهار باعتراف الحكومة الايرانية نفسها . واهم هذه الانهار :

١ - نهر ككبير في مندلي .

٢ - نهر كساحن جم في زون طبة

٣ - نهر الوند في حديق

وقد طالبت الحكومة العراقية منذ عشرات السنين بحل قضايا الانهار حملتها وتقسيم مياهها وقدمت مقترحات مختلفة لحل كل قضية على حدة بواسطة لجان فنية مشتركة . فكتاب الحكومة الايرانية تفصيل دئاً محتف المعادير على طريقها في الامتاع عن تثبيت الحدود . ومنها مثلاً تأجيل ذلك حتى لانساء من قضايا الحدود ضمنها في حين انها هي التي كنت تهاطل في تثبيت الحدود كما تقدم ذكره .

وفيما يلي بعض التفاصيل التي توضح جلاء كبير حق العراق بصريح في مياه تلك الانهار ونعمد الحكومة الايرانية عمطت تلك الحدود غير مكرثة لما اصعب - ولا يزال يصيب - الرعايا العراقيين من اصرار بالعدالة في مورد معيشتهم

١ . وادي ككبير في مندلي :

ن حصص قضاء مندلي من مياه وادي ككبير موضحة بكل جلاء في نص الجلسة ( ٢٨ ) من محاصر قومسيون تحديد الحدود لغناية الايرانية لسنتي ١٩١٣ و ١٩١٤ . ويتاحص ذلك في تقسيم مياه هذا الوادي ماصعة بين مندلي العراقية وسومار الايرانية . ولم تستصع الحكومة الايرانية قتل ان تدعي ، بل يدافع ذلك . الا انها تدرعت بحجة قلة المياه متنامية ان قلة المياه كشرأ ما نشأت من اعتصاب الرياح الايرانية بين حصص العراق اثناء سير النهر في الاراضي الايرانية قبل وصوله مندلي

وقد تقدمت الحكومة العراقية بعدد كبير من الاحجاجات والمخبرات والمذكرات دون حلاوى ، ومن ذلك انها اقترحت تأليف لجنة مؤقتة

من زراع البلدين برئاسة قومسيري حدود كل من مندلي وسومار بناصم  
 الذهاب الى وادي كنكير من حين الى حين لعرض الاشراف على حدة  
 المياه وكيفية تقسيمها مضافة حسب الاصول المتفق عاها لتأمين حقوق  
 زراع القصرين والى اسباب الخلاف وسوء التفاهم بين الحكومتين وبين  
 رعاياهما الا ان الحكومة الايرانية بهرت من هذا الحل العدل فحاجت  
 في مذكرة لها بتاريخ ١٩ - ١١ - ١٩٥٩ مثلاً بأنها قد اعزت اعطاء  
 حصة مندلي من المياه مؤقتاً ان تقوم لجنة تكثت دعائم الحدود وتعاجة  
 هذه القضية . الا ان هذا لم يعبر من اوضح شيئاً لان ايران استمرت مع  
 الاسف على تصرفها الماعية في المياه وهذا ادى اعتداء ايران على حصة  
 مندلي من مياه (كنكير) الى هلاك نحو ٧٠٠ من اشجار البرتقال والليمون  
 والقواكه الاخرى ، وسب نقصان ارباح اسحبس الى نحو ٣٠ ٠  
 واقطاع سكان مندلي عن زراعة الحصاد . واضطراب ما يريد عن (٢٠٠٠)  
 همس مهم الى الهجرة من تلك المنطقة .

## ٢ - - ١٠٠٠ رربية

١- حق هالي رربية في مياه (كنكحاج جم) مخصوص به في محصر  
 خمسة (٢٦) من جلسات قومسيون الحدود لسنة ١٩١٣ و١٩١٤ ،  
 اذ ورد فيه ان مشعب هذا النهر الذي يسع من ايران بشكل خط الحدود  
 بين العراق وايران ان مسافة معينة ثم يدخل الارض العراقية ، وبذلك  
 يكون لتلالا تصرف حق في مياهه .

الا ان قومسيون الحدود لم يصع قاعدة ثابتة لوربع المياه الواقعة على  
 طرفي النهر وقد اثار لرراع تقصير حصر الامار التي تحتجوا بها لوي  
 مرارهم دون ان يتطرق الى امر اقامة الحدود واستمرت رربية على  
 ررى من مياه (كنكحاج جم) بواسطة نهري (حرمان) و (سرح) وفق  
 لتعاين انمايم لدى كسب فيه الحصة الكبرى للعراق ، بسبيل اردن  
 بساينز رربية سابقاً وقدم ترعها مع حادثة شى سرح في احاسد الايراني



بضرورة مضرّة بالدول الأخرى دون اتفاق شرعي خاص ودون موافقة الدول الأخرى المشتركة في مياه النهر .

هـ - إن المياه التي تتحول إلى نزعها الجديدة ستؤخذ من حصّة العراق ولا سيما في فصول الزراعة نصيبية ، ومعنى هذا إهلاك مساحات كبيرة لأن كمية مياهها التي تدخل العراق في نصيب تستهلك كلها ، وهي لا تكفي أصلاً .

و - إن الحد الأدنى للمياه التي تدخل العراق تقدر نحو ١١ حصة أمصار مكعبة في الثانية وقد تبصّر الكبة أن مترين مكعبين في الثانية ، ودم فتعثر النزع ، ومعنى هذا إهلاك مساحات والأراضي الزراعية في المنطقة العراقية .

وبعد جهود ونصّالات مستمرة قامت بها الحكومة العراقية وقفت إيران العمل في المشروع اعترافاً منها بعدم مشروعيته ومحالته للعمل الدولي . إلا أنها استأنفت العمل في سنة ١٩٥٨ لأنهم للمشروع ما دبرت وزارة الخارجية العراقية بتوجيه مذكرة إلى السفارة الإيرانية بعباد ( بتاريخ ٢٠ - ١٠ - ١٩٥٨ طلب منها سحب المشروع فوراً ريثما يتم الاتفاق على طريقة لتقسيم مياه الحدود عملاً ، أ - الماء الوضع الراهن الذي كانت الحكومة قد اعتمدت عليه حتى

تتألف لجنة الحدود المشتركة التي كان مقرراً أن تعمل على حل الخلافات الحدودية برئاسة الحكم الذي اتفق الطرفان على اختياره من سويده . لكن الحكومة الإيرانية اجابت بما ، لتصرف في مياه الحد ولا يشهد مبدأ انهاء الوضع الراهن لأنه عمل داخلي من حق الحكومة الإيرانية التي فيه ولا يعتبره من قضايا الحدود وعندئذ اعتبرت الحكومة العراقية ( مذكرة مؤرخة ٢٨ - ٣ - ١٩٥٩ ) أن مشاكل مياه حدودية هي من حلة القضايا التي يجب حلها بين الطرفين من قضايا حدودية هي بينهما وإن حكومتهم الجمهورية العراقية لا يستعمل الدخول في أية مفاوضات حدودية إذا استبعدت

منها قضية الأنهار المشتركة ، وانها في حلة استمرار ايران على تنفيذ  
• مشروع تجنيس بحري ، مما يستلزم ان يسمح بطرق القومية الدولية  
لصيانة حقوقها .

هذا هو محل موقف ايران من مبادئ الحدودية . والواضح ان  
هذه الأنهار جميعاً انهار دولية ، ولدت جناعات لنهر الذي يجري في  
اكثر من دولة ، وحده يعتبر نهراً دولياً . وكل هذه الأنهار تنبع من ايران  
وجري في العراق . والذي لا شك فيه ان النهري الدولية احكاماً خاصة فان  
كثرة الانهار الدولية في حدود بين العالمين ، وكثرة الخلافات التي نشأت  
منها ، دراسة شاكها دراسة مستعجلة موضوعية .

وقد ثبت من ان النهري الدولية المستقرة المعترف بها ما بين الدولتين من  
الحدود في الظروف الطبيعية في اقليمها . تعبيرات من  
شأنها ، حاشا للحدود الطبيعية لاقليم دولة بحارة . ويستلزم  
• واجب هذه قواعد مجموعة فقط من بقايا او تحويل بحري نهر يخترق  
• أراضيها ، عبر حدودها ، الى بحري دولة اخرى على انها مجموعة يصلاً من  
استخدام مياهه من النهر بوجهه ، من حيث الحدودية بحارة او يتحول بينها  
ومن لاسهولة المناسبة من هذه النهر من النهر الذي يجري في  
• أراضيها وهذا لا تسطع ايران ان تعد مبرراً قانونياً لاعمالها التي تعرق  
ري اراضي عرقية وتحررها من حقوق قديمة لها بحجة ان ما تقوم به من  
مشاريع يقع داخل اقليمها ، • • • • • الدول الدولي يفرض على الدولة في هذه  
العديد الترامات واضحة .

ولا يجب ان ايران نفسها تؤمن حجة ما تحتج به لانها تقف عكس  
هذا الموقف تماماً فيما يخص نهري هلمند الذي يسع من الاعيان وبحري ان  
ايران غالب للحكومة الايرانية مطالب جاراتها اشرافية ( الاعيان ) بحقوق  
ومنافع تأبائها على حارها العربي ( العراق ) . متدركة بنفس ابيادست والبراهين  
التي تذكرها على العراق . وكثير من ذلك انما في الوقت الذي تقوم فيه  
العراق من حقوقه القومية المصرية في الأنهار المشتركة لا تكفي بحصنها

الكامة من نهر همد الذي ينبع من الاعمان بل انها تطالب بحصة اصفية من وهر لمياه الذي يتأثر من السد الذي اقامته الحكومة العراقية داخل اراضيها ومن هنا يتضح اسلوب سياسة الحكومة الايرانية مع جيرانها ولا ريب ان مما يخافي المطلق ان ينكر احد على غيره حقاً يتمسك هو بمثله او بما لا يبلغه قوة .

### الحدود في شط العرب ومعااهدة الحدود العراقية الايرانية لسنة ١٩٣٧

وقد استمرت ايران في تباورها فرفعت الحكومة العراقية شكوى الى عصبة الامم في جنيف عام ١٩٣٤ طلبت فيها حل هذه المشاكل ، ووصت عصبة الامم بجراء مفاوضات مباشرة بين الدولتين في هذا الشأن . الا ان التوصل الى حل سلمي عن طريق المفاوضات بين الطرفين كان يتطلب من ايران تغيير سياستها والاعتراف بالحقوق المشروعة لحدود العراق . ولذلك بقيت الخلافات قائمة ترفضها مجادلات طويلة واحتجاجات متوالية واستعانات مستمرة من جانب الرعايا العراقيين لقاطنين في مناطق الحدود ، وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة الايرانية تنكر على العراق حقوقه المشروعة هذه سواء منها المخصوص عليها في الانقذات القائمة بين الطرفين والثابتة بموجب لقابون الدولي احدثت تطالب عرايا ومافع في شط العرب لا تستند الى اتفاق مكتوب ولا الى تعامل دولي مقبول . ويحب لصهم كل ذلك بيان وضع الحدود في شط العرب منذ انتهاء عملية التحديد سنة ١٩١٤ .

### وضع الحدود في شط العرب :

يبدأ شط العرب في القرنة ويبلغ طوله حتى الخليج العربي حوالي ٢٠٤ كيلو متراً وهو يجري في ارض عراقية في كندا صغته مسافة ١٠٢ كيلو متراً حتى جنوب البصرة ولقد اتم قومسيون الحدود سنة ١٩١٣ - ١٩١٤

تعيين الحدود في شط العرب لمختبة الثانية والثالثة وتوضح هذه الحدود  
تماماً في جدول اوصاف الحدود الملحق بتحصير حسابات تقويمه  
فقد ورد في هذا الجدول ما يلي :

1 تأتي الحدود من العرص ونمس صفة شط العرب يسرى الى نقطة  
تقع على مسافة ميلين بالاولى القلعة العائدة حالياً الى الشيخ خرع  
رصد موقع هذه القلعة من شرق دائرة البريد العباسية في الفواحي حيث تحقق  
سمتها مع الشبان هو درجه ٨٧ من هـ هذه نقطة تقع الحدود مستوى  
المياه المنخفضة لصعد شط العرب اليسرى (صفة عدادان) الى حريرتين  
واقعتين امام هـ وحي هـ التي تحيط بهما بشكل يتركهما لا يرب وتأتي  
مباشرة لشمس لخط المستوى المذكور التي تنبع الى ربع حرير واقعة بين  
مواوية (ماوية) وشطب عدادان تلتف حول هذه الحرير بشكل يتركها  
في الاراضي الاراضي الابراهيمية تحيط ثانية مع خط مستوى المياه المنخفضة  
وتنضمها الى جزيرة (حله) التي تؤلف قسماً من الاراضي الابراهيمية مع  
الجزيرتين الواقعتين بين هذه والصفة الابراهيمية وعدادان تحيط (حله)  
مشعة دائماً من المستوى تأتي الى نقطة حيث يبدأ ميناء ومرسى المحمرة  
وتعرف هذه النقطة حالياً باسم تويديجات وواقعة على مسافة ٤٦٥٠ قدماً  
(١٤١٧ متراً) من بعد نقطة متقدمة من صفة فاروق اليسرى بالقرب  
من ملتقاء مع شط العرب .

يتحول خط الحدود من تويديجات عند مستقيم في وسط بحري ماء  
الشط لذي تنبع بين الصفة الابراهيمية والجزيرة المسماة ام الرصاص في  
قسمها الشرقي وام الحصا صيف في قسمها الغربي الى ان تصل امام المدخل  
الشرقي لبحر الخمين

يدخل خط الحدود في لنهر ويتبع وسط بحري الماء الى العلامة  
رقم ٢٢ (١)

(١) يبلغ طول هذا القسم حوالي سبعة كيلو مترات .

والخديبر ولا كرا ان الدولة لعثمانية قد تداركت بذلك لاسرار عن مدينة  
اشخرة ومرسها ، وكانت هذه المدينة تابعة لعراق ، رغبة منها في حسم  
مساكن الحدود ولم تثر الحكومة العراقية ذلك فيما بعد ، رغبة منها في  
إتمام مشاكل الحدود وإحلال الاستقرار والصفاء بين القطريين الجارين .  
وبهذا فان حدود العراق تتصل بمستوى المياه المخصصة في الساحل  
الابري في شط العرب كنه على قسم محدود من متاحم نيباء الضميرة (حرم  
شهر) عيه شمس القومسيون . اذا عر فيه وسط بحري الشط هو خط  
الحدود ومعنى هذا ان شط العرب كنه باستثناء ما تتركه نيباء الضميرة  
جزء من إقليم العراق .

ومن المبادئ يذكرها انه ليس من قاعدة عامة ملزمة في النظام  
الدولي تعين الحدود في الأنهار ، ولعمرة في ذلك ثمانية على رسول في  
هذا الشأن فقد ترنصي منتصف شهر وقد ترنصي حط بعض ، وقد تجعل  
كل مياه شهر لا حدى الدولتين فيكون شاطيء الدولة لآخرى هو الحد  
الذي ينتهي عنده اقليمها وهذا الاسلوب الاحير هو الذي اتفق عليه  
الطهران بوجه عام في رسم الحدود العراقية الاربعة في شط العرب وقد  
عترف به الطرفان صراحة ، جنزاهم الحقوق قديمة ، بوثائق دواية هي  
معاهدة ارضروم لسنة ١٨٤٧ وروتنوكول الاستانة لسنة ١٩١٣ ومحاصر  
قومسيون الحدود لسنة ١٩١٤ وخيراً معاهدة ١٩٣٧ بين العراق وفرنسا .  
وهذا الاسلوب ليس بدعة انتكرت لرسم الحدود في شط العرب  
خاصة ، ان في العالم عدداً من الأنهار الحدودية تمتد اقليم احدى الدولتين  
فيها حتى شاطيء الدولة لآخرى شاملاً كل مياه النهر ومنها السوب (Soub) ،  
الذي يفصل بين فرنسا واقليم برن من الاتحاد السويسري فان شاطيء  
اقليم برن هو الذي يعتبر حط الحدود ويعتبر النهر كله اقليماً فرنسياً .  
ومنها ايضاً نهر الفستول ، اذا اتسع فيه هذا الاسلوب سنة  
١٩١٩ في رسم لحدود بين المانية وبولنده . وعليه فان الحديث عن اي



حد آخر في شط العرب غير اندي تنص عليه الاتفاقات لا يقوم على اساس  
جدي سليم ومن هذا القبيل زعم وزير خارجية ايران في بيانه امام المجلس  
الايراني اخيراً بأن القانون الدولي لا يعرف غير التنازل مبدأ لبيان الحدود  
في شط العرب .

وبالاضافة الى كل ذلك فان اساع ما اتفق من اسلوب في تحديد شط  
لعرب يستوجب كذلك ان مقتضيات العدالة التي يحرصها وضع الدولتين  
الحضري .

فلايران ساحل متدي الخليج ويبلغ حوالي الفى كيلو متر تقريباً وعلى  
هذا لساحل ثغور ومرافئ كثيرة وان في حوز موسى وحده النواقيع على  
مسافة ٥٠ كيلو متراً الى شرقي شط العرب ميباء عميق الماء اما العراق  
فان منهذه الوحيد ان السحر هو شط العرب الذي يكون من ملتقى نهري  
دجلة والفرات .

ان هذه الحقيقة الجغرافية نوضح كيف تختلف اختلافاً كبيراً أهمية  
شط العرب بالنسبة للدولتين .

ومع وضوح حق العراق في كل ذلك وفي حدوده البرية وفي انهاره  
الحدودية فقد استمرت ايران في خاورها . وحدثت على اثر الانقلاب  
الذي حدث في عراق سنة ١٩٣٦ ما تعهد كل ما تم — نبي هذا من وسائل  
الصعبد على حكومه الانقلاب التي كانت حاجة الى الاستقرار في الدحل  
واسلم في الخارج اتصالها بعقد معاهدة جديدة . بعية تحقيق اطعها في  
شط العرب . واعدها بانها ستبادر الى العمل المشترك لحل جميع مشاكل  
الحدود المعلقة و هي كانت تناقص دماً في حينها

وقد تم عقد معاهدة الحدود العراقية الايرانية لسنة ١٩٣٧ واستبد  
الطرفين المتعاهد في ادارة الاولى ما بانها مبرر من مراعاة الروتين  
المتعلق بتحديد حدود انجائية لاربية والموقع عليه في الامتانة ساريج  
٤ تشرين الثاني ١٩١٣ وشاخص جلسات حنة تحديد للحدود لسنة ١٩١٤ .

ثم اعلن بان خط الحدود بين الدولتين هو عين الخط الذي تم تعيينه  
وتخطيطه من قبل اللجنة المذكورة مع مراعاة استثناء تورده المادة الثانية  
كما سنرى

### مكاسب لايراب :

وبعد حققت ايران في هذه المعاهدة بعض المكاسب بدون مقابل وبسبب  
مرور على حساب العراق ومنها (٥) :

(١) تنازل لعراق لايران عن جزء من اقليمه في شط العرب اذ تعادل  
توحيب مادته الثانية خط الحدود الايرانية العراقية امام عبادة فقد  
بصت هذه المادة على ما يأتي .

ان خط الحدود عند ملتقاء النقرة الكثة في جريده  
شريط في الدرجة ٣٠ والدقيقة ١٧ والثانية ٢٥ من العرض  
الشمالي والدرجة ٤٨ والدقيقة ١٩ والثانية ٢٨ من الطول الشرقي  
على وجه التقريب يعود فيصل على خط ممتد عمودياً من خط  
حصار المياه بتلك شط العرب وينتهي حتى نقطة كائنة امام  
الاسكنة الحامية رقم ١ في عيان في الدرجة ٣٠ والدقيقة ٢٠  
والثانية ٨٤ من العرض الشمالي والدرجة ٤٨ والدقيقة ١٦  
والثانية ١٣ من الطول الشرقي على وجه التقريب ومن هذه النقطة  
يعود خط الحدود فيسير مع مستوى المياه المحفظة متعاً بخط  
الحدود الموصوف في محاصر حسابات لسنة ١٩١٤ ، (١) .

وبذلك يصحح خط الحدود في المنطقة المبهمة في هذه المادة (التابوك)  
في خط العمق . بعد ان كان مستوى المياه المحفظة في لصفة الايرانية  
(٢) بصت المادة الخامسة من معاهدة ١٩٣٧ على عقد اتفاقية بين الطرفين  
حول شئون الملاحة وصيانة النهر ، في حين ان العراق وحده هو

\* لاقتسامه ٤٠ .

١ - سبع دول هذا المرحله واثني عشر كمنه ١٠٠٠ .

صاحب الحق في التشريع في كل هذه الامور . ونحاول ايران ان  
تسجل هذا الكسب الجديد في غير ما وضع له كما سنرى  
(٣) نصت الفقرة الثالثة من البروتوكول الملحق بمعاهدة ١٩٣٧ على ان  
الاجارة التي يسمحها احد الفريقين للثعافدين لسفينة حربية اجنبية  
لدخول موانيه تعتبر كأها منحت من قبل الفريق الآخر  
وهذا كسب آخر لايران كان ينبغي ان تقدره حتى قدره وتظهر منع  
تعاونها وحسن بينها في استعماله ولكنها صارت تستعمل هذا الحق احياناً  
كوسيلة من وسائل الضغط مع الوسائل الاخرى التي لحأت اليها ، بعرص  
الحصول على مكاسب جديدة .

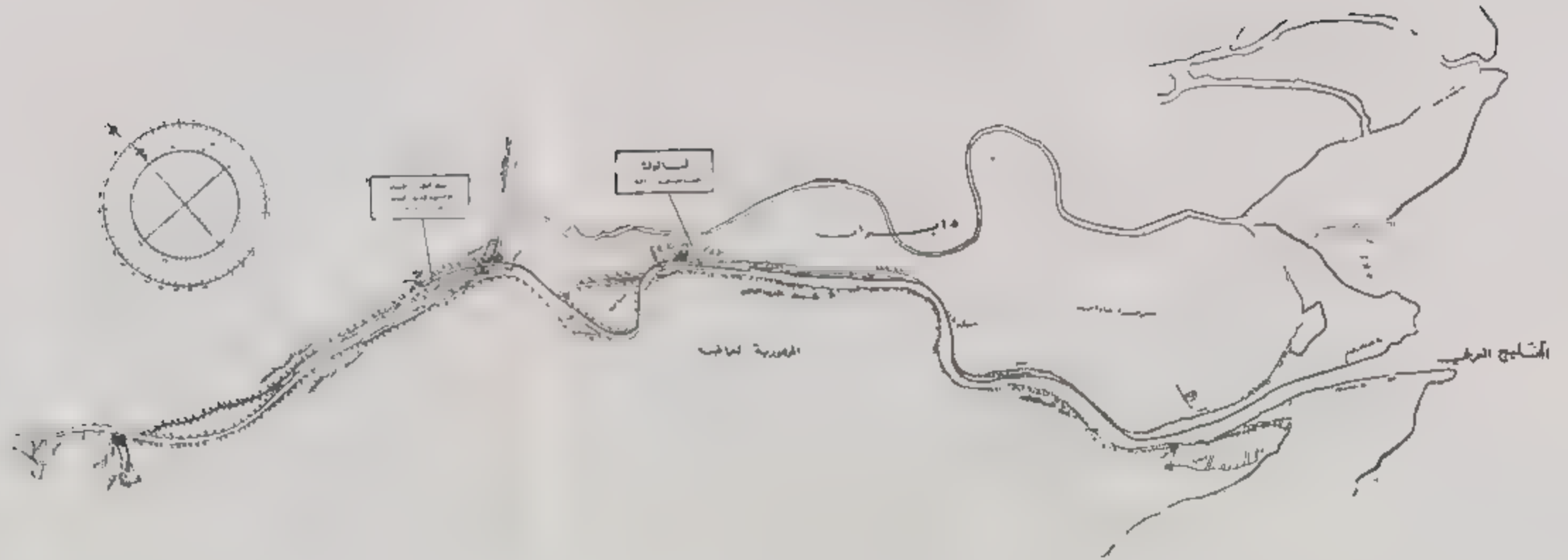
لقد كان شمس الوحيد الذي قدمته ايران لقاء هذه المعام هو تعهدا  
للحكومة العراقية بحل قضايا الحدود المعلقة وفق بروتوكول الحدود لسنة  
١١١٣ ونحاصر جلسات لقوميسيون لسنة ١٩١٤ وهو امر كان عليها ان  
تفعله منذ عشرات السنين من تقاء بعضهما احتراماً لالتزاماتها القانونية  
ولكنها لم تف بهذا التهد كما سنرى .

ومن العريب ان الحكومة لايرانية هممل دائماً كل مشاكل الحدود  
وتعمر تعاوناتها على الاراضي والمياه العراقية التي تم الاتفاق عليها منذ  
رمن بعيد ولا تذكر الا اطاعها في شط العرب التي نحاول عبثاً ان نحدد لها  
اساساً في معاهدة ١٩٣٧ التي تردد ذكرها كثيراً باسبة او متناسبة مشاكل  
الحدود الاخرى ، مع انها تعلم ان العراق لم يعطها ما تتمتع به من مرايا  
جديدة في شط العرب الالتقاء التعهد بحل هذه المشاكل .

والادهى بعد كل هذا هو ما تدعيه ايران في بعض مذكراتها من حق  
السيادة على الشط فان من يعرف ميادى القانون الدولي يعلم ان ليس للدولة  
ان تمارس سيادتها على اقليم دولة اخرى ذات سيادة ، والاصل بشط العرب ،  
كما توضح المعاهدات ، انه اقليم عراقي .

وقد جاء المسؤولون الايرانيون اخيراً ببحثة جديدة في نصريحتهم وهي

## خارطة الحدود العراقية الايرانية





ادعاهم ان ثلاثة ارباع السفن التي تدخل الشط تؤم المواليه الايرانية  
ولهذا يزعمون ان حقهم في الشط اكبر من حق العراق وان هذا يحولهم  
لممارسة وحق السيادة ، على الشط ولا ريب ان ملكية الشط شيء وحق  
الانتفاع بالشط شيء آخر . وان حق الانتفاع بهما بلع لا يمكن ان يكون  
له اي تأثير مهما صغر على حق الملكية .

ان مثل هذه الحجج عودج يظهر ما عاتته الحكومة العراقية لعشرات  
لسنين في اتصالاتها مع الحكومة الايرانية .  
اتفاقية الصيانة والملاحة في شط العرب :

ان العراق لم يسكر على ايران يوما حق الملاحة في شط العرب ولكن  
ايران تطالب باكثر مما يعتضيه هذا الحق .  
ولقد تعهد الفريقان في المادة الخامسة من معاهدة الحدود بين العراق  
وايران سنة ١٩٣٧ :

( بعقد اتفاقية بشأن صيانة وتحسين طريق الملاحة  
وبشأن اعمال الحفر ودلالة السفن واستيلاء الاجل - ور  
والعوائد والتدابير لصحبة والتدابير اللازمة الاخرى  
في صيل منع التهريب وكذلك بشأن كافة الاحوار  
المتعلقة بالملاحة في شط العرب كما هو معرف بالمادة  
الرابعة من هذه المعاهدة )

ولم يسكر العراق التزامه بهذا النص ولزوم عقد اتفاقية بشأن هذه  
الامور ولكن الذي حال دون عقدها فعلا هو ان ايران ارادت ان تتخذ  
من ذلك ، وسيلة للادعاء بحقوق لا سند لها من المعاهدة ، ولا سند لها من  
وضعها القانوني في الشط ، ارادته وسيلة للادعاء بحق في ادارة الشط  
مماثل حق العراق . فقد ادعت بوجود تشكيل لجنة مشتركة لادارة شط  
العرب ، وليس لي نص المعاهدة ما يلزم بالاتفاق على تأليف لجنة من هذا  
القبيل ولا شك ان مبدأ حسن النية في تنفيذ الاتفاقات لا يمكن ان يؤيد

ايران فيما تدعيه لآل الشط كله - عدا استثنائين صغيرين (١) يعتبر اقليماً عراقياً ثم ان شط العرب من بعد نهر وطني بحري في دولة واحدة ابتداء من اوله في الفرة حتى نهر الخيبر جنوب البصرة ، ولا يمكن استناداً لهذا الوضع القانوني واحتراماً لحسن النية في تنفيذ الاتفاق ان يكون لایران ما للعراق من السلطان في ادارة شط العرب ، ومع ذلك فقد اظهر العراق استعداداً لعقد الاتفاقية ولتأليف لجنة مشتركة ايضاً يكون لایران وللإراق فيها ممثلون متساوون على ان تكون لجنة استشارية ، وقد اجملت الحكومة العراقية رأيها هذا بعد اخذ وود ، بمذكرة ووزارة الخارجية في ١٥ / ٧ / ٩٥٠ اذ ابلعت السفارة الایرانية في بغداد بانها ترى ان خير وسيلة لتحقيق الاعراض التي رمت اليها المادتان الرابعة والخامسة من معاهدة الحدود هو الاخذ بالمبدأ التالي :

١ - ان يحتفظ كل فريق بسيادته على اقسام شط العرب التي في منطقته لكنه يتعهد ان يمارس حقوقه وفقاً للاحكام التي ينص عليها بين الطرفين .

٢ - ان تكون صلاحية لجنة الشط استشارية لا تنفيذية يكون واجبا تمهيد السبيل لتقوم السلطات المختصة لدى الفريقين المتعاقدين كل من جانبها في اقسام شط العرب العائدة لها بتباعد نظم موحدة لادارة شط العرب الى اقصى حد ممكن وعلى اللجنة ان تنقذ التقارير والمعلومات الاخرى بما في ذلك تعريفات العوائد والاجور من حكومتى الفريقين وتدرسها وتندي مطالعاتها وتوصياتها حولها الى الحكومتين ، وعلى الحكومتين المذكورتين ان تعبيرا تلك المطالعات والتوصيات الاهتمام اللازم .

ولقد اوضحت الحكومة العراقية ان الرضا هذين المدأين يجعل من

---

(١) يبلغ مجموع هذين الاستثنائين حوالي اربعة عشر كيلو متراً بينها سلم صوب نضد حوالي ٢٠٤ كيلو مترات وسبع طون الجزء الذي يزل فيه الحدود البرية الایرانية في شط العرب حوالي ١٠٢ كيلو متراً .

المسور عقد اتفاق الصيانة والملاحة في شط العرب  
ولكن الحكومة الايرانية لم توافق على ذلك ومكنت لتثير الموضوع من  
حديد سنة ١٩٥٥ ولتصر على أن تكون اللجنة المشتركة لجنة تنميدية .  
والواضح انه ليس بمقدور العراق مهما بلغ حرصه على تحسين علاقته  
بايران الاستحالة لهذه الادعاءات التي لا تسحح ووضع الدولتين القانوني  
في شط العرب .

وقد استمرت ايران في مخالفتها لاحكام المعاهدات وفي تجاوزها على  
حقوق العراق الواضحة في شط العرب . ونكتفي بايراد بعض الامثلة على ذلك .  
١ - اجور الحمر والدلالة التي ترتت للبقاء على النواحر الايرانية :

ترتت للبقاء على النواحر لسجارية الايرانية التي تخمر شط العرب  
مساح كبيرة وقد تراكت هذه المساح منذ عام ١٩٥٣ حتى الان فيبع مجموعها  
( ٢٣٣٧٧ / ٤٧٦ ) ديناراً عن اجور الحمر والدلالة في شط العرب ولايصاح  
هذا الامر تبين ان ما يؤخذ من اجور على النواحر الايرانية لا يريد على ما  
يؤخذ من النواحر التجارية العراقية والاجنبية الاخرى . وان جميع العوائد  
التي تصرف عادة لتحسين وصيانة طرق الملاحة ومدخل شط العرب  
لتدارك النفقات المتكبدة لصالح الملاحة - وقد قبل العراق هذا المبدأ في  
الفقرة ( أ ) من المادة الرابعة من معاهدة الحدود التي تنص على ما يأتي . -  
( يبقى شط العرب مفتوحاً بالمساواة للسفن )

التجارية العائدة لجميع البلدان وتكون جميع العوائد العجاة  
من قبيل اجور للخدمات المؤداة وتخصص فقط لتسديد  
- بصورة عادلة - كلفة صيانة او تحسين طريق الملاحة  
ومدخل شط العرب من جهة البحر وتدارك النفقات المتكبدة  
لصالح الملاحة . وتقدر العوائد المذكورة على اساس الحولة  
الرسمية للسفن او مقدار انقطاسها او على كليهما معا )

ان الحكومة الايرانية وافقت في الفقرة الاخيرة من المادة الثانية من



الدونوكول الملحق بمعاهدة الحدود على قيام الحكومة العراقية بجميع الخدمات المتعلقة بالصيانة ومنها حماية العوائد المطالب بها من قبل الميناء مما لا يتصل بالمعاهدة المذكورة والدونوكول الملحق بها ولكن الحكومة الايرانية لم تدفع أي شيء من ذلك بالرغم من ابصاح ما تقدم اليها . وقد علفت هذا الامر الى حين تسوية القضايا الموقوفة بين البلدين وعقد اتفاقية انصبة والملاحه في شط العرب وهي قصايا لا تمت الى هذه القصبة بصله .

٢ - ميناء خسرو آباد

املعت الحكومة الايرانية مذكرة سفارتها بعداد في ٧-٥-١٩٥٩ بانها اعلنت ( ان خسرو آباد قد اعتر ميناء بحرياً تابعاً لحرم سهر وطست من الحكومة العراقية الاعتراف به ) وقد اجيب بمذكرة وزارة الخارجية العراقية المرقمة من - ٦٢٥ - ٦٢٥ : ٤ والمودحة في ٩ - ٦ - ١٩٥٩ ان خسرو آباد لا يصلح ان يكون ميناء بحرياً من الوجهة الفنية . اما من الناحية القانونية فقد ذكرت الحكومة العراقية بأن حدود العراق تمتد بصورة عامة في شط العرب حتى مستوى المياه المنخفضة في الضفة الايرانية وفقاً لاتفاقات الحدود ما عدا اثناين محدودين في ميناء خرم شهر وميناء عمادان ، وان حدود العراق هي خسرو آباد تشمل كل ميناء شط العرب حتى مستوى المياه المنخفضة في الشاطئ الايراني ولذلك فلا يجوز إنشاء ميناء ايراني في هذه المنطقة لان مياهها اقبح عراقي يخضع للسيادة العراقية .

وقد اتبعت الحكومة الايرانية اسلوباً غير مألوف في طلبها . فقد انتهزت فرصة وصول بعض السفن الاجنبية الى مدخل شط العرب في الخليج العربي فاعلنت ان خسرو آباد ميناء ايراني ملحق بميناء خرم شهر وطلبت من الحكومة العراقية الاعتراف بذلك باسم مذكرات مستعجلة متلاحقة بالإضافة الى المراجعات الملاحه الشفهية بحجة وجود بواخر تنتظر في الخليج وان الانتظار يكبدها مبالغ كبيرة من المال ، وقد ألح القنصل الايراني في

المصرة وسطات المواليء الايرانية على موطني المياء العراقيين ثم ارجعناهم في حين ان امراً خطيراً مثل اعلان خسرو آباد ميناء ايرانياً ، على فرض جوار ذلك من الوجهتين القانونية والسياسة اعا يتم بعد مذاكرات ومفاوضات على مستوى عال بين الحكومتين وليس عن طريق المفاجأة والصعظ على موظفين اثنين غير مسؤولين تحم عليهم واجباتهم مراعاة التعليمات بكل دقة وعدم الجروح عيباً ، او تعبيرها . وعندما قامت وزارة الخارجية فيصاح ما تقدم للسفارة الايرانية عمدت الحكومة الايرانية لمذكرة سفارتها في ٦ ٦ ١٩٥٩ الى التهديد فقالت ان ايران ستحد من جاسها الاجراءات اللازمة لحفظ ما سمته ( حقها اقبائي ان لم تعمل السلطات العراقية على ازالة العراقيل التي تصعبها في هذا السبيل ) وبدو من ذلك انها تنوي تحقيق مطالبها عنوة ، دون رعاية للاتفاقات النافذة وباسلوب لا يقره القانون الدولي .

### ٣ - معالجة البواخر لتعليمات واوامر الميناء

اخذت لبواجل الايرانية تخالف تعليمات الميناء التي تقضي بوجوب المراقبة على البواخر والاحبار عن حركاتها وابلاعها عن نفسها وابرارها للاوراق اللازمة وحصولها للرقاقة المحلية ، وهي بحالها هذه تشكل خطراً لا على نفسها بحسب بل على كل حركات البواخر الاخرى التي تدخل الميناء وتغادره .

وقد كثرت في الاونة الاخيرة مخالفات البواخر الايرانية والبواخر الاجنبية التي تعمل لشركات النفط الايرانية فقد احدثت هذه البواخر تدخل شط العرب متجهة نحو خسرو آباد بحراسة روارق ايرانية مسلحة دون استحصال موافقة سلطات المواليء العراقية ودون استصحابها دليلاً عراقياً لما تقضي الاصول المرعية المعترف بها . مثال ذلك ان الباخرة مات اويل (٢١) العائدة الى شركة نفط بان اميركان قد دخلت الشط الى خسرو آباد وعادته بحراسة روارق ايرانية مسلحة دون ان تلتفت الى الاشارات اللاسلكية التي اعطيت لها بالوقوف من قبل سلطات السواحل العراقية وان هذا

العمل لمخالفة صريحة لتعصيات الميناء التي تضمن على ضرورة حيادية ربابسة  
البواخر على شهادة الدلالة التي تمنحها المصلحة ، وفي حالة عدم خيارهم على  
هذه الشهادات فمن الواجب ان تكون الناحية تحت قيادة دليل عراقي يحمل  
هذه الشهادة . وقد قامت الحكومة الايرانية احيراً بتحشيد ارباب عسكرية  
استعمارية على طول شط العرب وتمسكت باعتناق حمرو آناد ميناء ايرانيا  
مع انه ميناء مياه عراقية .

وان اعمالها هذه قد اصحت خطراً على الملاحة والمصالح الدولية في  
شط العرب ، فضلاً عن كونها حرقاً للقواعد الدولية وانتهاكاً لسيادة العراق  
في الشط وتجاوزاً صريحاً على اقليمه . وما رالت محاولات الحكومة الايرانية  
بهذا الشأن قائمة في الشط حتى الآن .

# الكلمة الختامية في رأي الحكومة العراقية

## منشورة في كتاب وزارة الخارجية

### مقتضى عن الحدود العراقية الايرانية

لقد حاولنا في هذه الصفحات تثبت الحقائق الاساسية حول الخلاف الذي اثارته ايران مؤخراً بشأن بعض قصايا الحدود بين البلدين . وقد استندنا في ذلك الى نصوص المعاهدات والاتفاقات والبروتوكولات ومجهر جلسات قومسيون الحدود التي هي في متناول الجميع . كما اشرنا بصورة عابرة الى بعض مبادئ القانون الدولي ، والى ما هو معروف دولياً من تعامل في هذه الشؤون ، لكي يطلع القارئ ومن بهمه قيام علاقات سلمية وحسن حوار بين الدول على الوقائع ، ويستطيع الحكم على الجهة التي كانت السبب في خلق حالة التوتر بين العراق وايران ، القطرين الحارين اللذين يرتبطان بروابط تاريخية واجتماعية ومصالح مشتركة ذات أهمية كبيرة بالنسبة الى تقدم الشعبين العراقي والايراني ، وبالنسبة الى حالة الامن والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط

ولم نشأ ان ندخل في التفاصيل المتعلقة بالامور والقصايا التي اخنا اليها حشية لتطويل ولكما وانقول بان هذا القليل من المعلومات المركزة والحقائق الواضحة تدل دون شك على مدى تسامح الحكومة العراقية تجاه اعتداءات ايران على حقوق العراق . وحرقتها لغواثيق ، وبخالف لقواعد القانون الدولي في المعاملات . كما تدل على ان سعة صدر العراقي ، وصبره على كل هذه الامور والمخالفات ليس من باب لصعب او الادعاء بل لاعتقاده بحكومة وشعباً بان روابطه التاريخية بايران وشعبها ذات قيمة معنوية كبيرة

من الواجب احترامها ونومسيها . الا ان ذلك مع الاسف لم يلق صدقاً او  
تقديرأ من الجانب الايراني . وقد يلج التحدي من الجانب الايراني درجة  
وصف به موقف العراق هذا تجاه ايران بكونه « سياسة استعمارية » .  
وهذا ولاشك امر يدعو الى الاستعراب والاسف الشديد لا سيما بعهد أن  
بانت لتجميع عناصر السياسة السلفية التي تسير عليها حكومة الجمهورية  
العراقية في علاقاتها مع الدول كافة .

ان العراق الذي احدث على نفسه اتباع سياسة الحياد الايجابي في كافة  
علاقاته مع الدول . والذي اظهر بصورة عملية انه لا يريد ان يضم الى  
تكتلات الدولية . وانه يعمل في بناء علاقاته مع الجميع على اسس من  
الصدافة والمناخ المتبادلة ليسوؤه بصورة خاصة ان ينهم من قتل حارة -  
النازية ايران بأنه يتبع « سياسة استعمارية » ، ولا سيما اذا جاءت هذه  
التهمة على لسان اكبر شخصية ايرانية - جلالة الشاه

واسا اد يذكر هذا بوجد مختصين ان يدرس الرأي العام انه لمي هذه  
الحقائق المسطورة . ويعيد الى الذاكرة سلسلة الوقائع والاعمال السوء التي  
قام بها العراق . في حقل علاقاته مع الدول التي كان يرتبط بها  
بالمعاهدات والمواثيق وتصرفاته ومواقفه في الامم المتحدة والمنظمات  
الناطقة لها ان في كل هذا ادلة كافية تبرهن على ايداء العراق بالسلم بين  
الدول وعلى حسن نيته واحترامه لالتزاماته الدولية . وانه بالرغم من  
التحشيدات العسكرية التي قامت بها ايران في منطقة شط العرب وما دالته  
اجهزة الدعاية الايرانية للعراق من تهمة وما صاعته من صفات بعيدة عن  
النوقع يقصد منها ارباك الرأي العام ، بالرغم من كل ذلك صرح وزير  
خارجية العراق بتاريخ ٢٩ . ١٢ . ١٩٥٩ مبيناً ان العراق :

١ - يعمل على حل الخلافات بالاساليب السلمية المباشرة وغير المباشرة  
ويعتمد اذا اقتضت الحاجة على منظمة الامم المتحدة والهيئات  
الدولية الاخرى اذا تبين له ان تلك الاساليب لا تؤدي الى

### التابع المطلوبة في الوقت المناسب .

٢ - يلزم بالمعاهدات والاتفاقات والمواثيق ويحترمها ويسير في

تصميم علاقاته الخارجية على اساس ومبادئ القانون الدولي

٣ - يرعى روابط الجيرة ويعمل على اتمام علاقات حسن الجوار

مستنداً الى الروابط التاريخية والمنافع المتبادلة

٤ - يتمسك بحقوقه تمسكاً شديداً ويدافع عنها بكل قوة ويرد عن

نفسه اي اعتداء بكل الوسائل الشرعية .

فلا حاجة والحالة هذه الى مزيد من التأكيد بان العراق دولة تؤمن

بضرورة اقامة السلم على اساس من التعاظم والموقع المتبادلة بين الدول

وتسعى بحلصة لدعم الامن والاستقرار في العالم عامة . وفي منطقة الشرق

الاطوسط خاصة . معتمدة في ذلك على تمسك الجميع بمبادئ ميثاق لأمم

المتحدة وقواعد القانون الدولي والالتزام بتنفيذ المعاهدات والاتفاقات

والعمل على حل الخلافات بالطرق السلمية

ان شأن العراق في هذا الشأن شاب كافة الدول اخوة باسم وبعاملة

من اجل حق مجتمع دولي يعيش فيه الجميع عيشة احرة ووثام وفي القواعد

والاسس المتعددة .

## الخاتمة

اولاً الوصف التفصيلي لمرور العراق الشرقية مسجلاً

في البروتوكول المرفق عليه في استانبول ١٧ تشرين الثاني ١٩١٣

ومفردات لجنة الحدود لسنة ١٩٣٧

يبدأ خط الحدود العراقية الايرانية من منبع وادي حاج بك (روبار كيردي او حارو) الواقع جنوب دلمر ضاع حيث تلتقي الحدود العراقية - الايرانية ويمتد على خط القمم التي تفصل مياه راوندور عن حوض لاوينه تاري حوض الوادي الاور بكامله على الجانب الهـ - راقي فيمر بالقمم والمصائص التالية سياه كوه - ورده كل (مضيق بربرين) وبوزطاع (جيكى دره) ودرين ومرشبوهر وكوي حوچه اراهيم - ثم يواصل سيره نحو الجنوب متتبعاً سلسلة حمال قنديل الرئيسة تاركاً على الجانب الايراني احواص سواعدهر كياو (الزاب لاسهل) من الجانب الايمن وهي بردمان وحصر اعاً ونلي حاتان

وبعد ان يصل خط الحدود قمة سر قلة (قلعة) كلين - ر من فوق روي جاسوسان ومصيق بامين ويقطع نهر ورده بالقرب من جسر برده ردين ويترك قرية شيبية على الجانب العراقي - ثم يتسلق سلسلة جبال هوكايا باكير وبرده سديان وبرده عذالفتح ومصيق كاني رش - وبعد ذلك يتبع الصبب المكون من لا كاف كرد ومواعده ومصيق جان احمد وطرف نبة سالوس اخوى حتى يصل الى مجرى نهر كياو (الزاب الاسفل) .

ثم يسير متبعاً عكس مجرى نهر كياو حتى مصب حيه رشي (وادي يانه) فيعقب مجرى النهر المذكور حتى طرف جبل بالو الجنوب الغربي صاعداً الى لطرف الشمالي العربي من سلسلة جبال سور كيو فيمر على خط

ثم هذه السلسلة حتى قمة سور ثابو ويترك قرية جم ياراو الى ايران ثم يصعد سلسلة الجبال التي تفصل بين مطقتي ناه وديوان الايرانيين عن حوض وادي شالار العراقي .

ثم ينسحب جدول حليل آباد مائراً مع عكس المجرى حتى ملتقاء نهر قزقله فيسير مع مجرى النهر الاخير حتى مصب ساعده الايسر الذي يصب في قرية ناهو سونه . ثم يتبع جدول ناهو سونه مع المجرى ماراً بمصيفي ككي نوسر وككي بيران الى مضيق مورين المعروف باسم حقان .

ثم تصبح سلسلة هاورمان الحدود بين ايران والعراق حتى قمة كيجارو فيتبع تفرعها الغربي تاركاً يياره وطوبلة في الجانب العراقي وهاته كرمه ونوسود في الجانب الايراني ثم ينسحب خط القمم الذي يفصل وادي طوبلة عن الوديان التي الى شرقيه حتى يتصل نهر السروان .

ويسير مع نهر السروان حتى مصب نهر الزمكان فينسلق من هناك جبل يزل الى قته ثم ينحدر منها وادي بشت كراو بالزمكان ينساق القمم المحيطة بحوض الوادي الاخير حتى يتصل بكوه نامو

وبعد ان يسير متبهاً كوه نامو يعود فينحدر عند بلوغة سلسلة جبال درندهول الى وادي عباسان فيقطعه الى قمة شواندير ثم يمر بذي التلال التي يتألف منها صوب بين سهول تليكوو سرقله ثم جبال حولي باعاب وعلي بشت وبندر كوك كرميك ومنكر واستكوران حتى مصب نك حمام علي وادي قوراطو .

ومن هناك يعقب خط الحدود مجرى وادي قوراطو حتى قرب القرية المسماة بهذا الاسم فيتركها في الجانب العراقي ويمتد عمداً ذرى جبلي كيشكة وآق طاع وبعد ان يترك قلعة سري في ايران ينحرف نحو الجنوب لحد عفر كافي بار ثم ينسحب نهر الوند في عكس مجراه لحد النقطة الكائنة على بعد نحو ميلين رولا من ملتقاء بوادي كيلان . ثم يتجه جنوباً ماراً في شرق ته خرمن وقر كيان وجما سرح حتى عفر حاي حمام ومنه



الى متقى آب بخشان بآب نعط ثم يعقب النهر الاخير مع محراه حتى ملتقاه  
بحم نعط ثم يواصل سيره على عمادة جبال ياربند و كهنه بلك و كوه كو ماسنك  
وجبل أبو عريب و يعقب ما بين دعامتي الحدود ٢٤ و ٢٥ سفوح حال  
بشكوه حتى نهر الطيب .

وبعد ان يقطع النهر المذكور قرب جشمه ليلا يتد الى ابو حديرية  
و يسلق جبل حرير ويسير بامتداده حتى ملتقاه بلجل الفوقي فبعقبه الى  
وادي دويريج فيسير معه الى ملتقاه شط الاعشى فيمتد معه حتى ام الشر  
ومن ام الشر يفتي الخط نحو الجبهة الجنوبية العربية للدرجة ٣٥ من

الطول الغربي تقريباً ( ٤٢ ٤٧ ) في الطرف الجنوبي من بحيرة صغيرة  
تعرف باسم العظيم أيضاً . وتقع في هور العظيم ومنها يواصل الخط سيره  
نحو الجنوب على عمادة امور لحد الدرجة ٣١ من العرض الشمالي ويتبعه  
مائراً نحو الشرق تماماً لحد النقطة الكائنة الى الشمال الشرقي من كش - لك  
النصري حيث يتركه في الاراضي العراقية ثم يسير الخط من هذه النقطة  
نحو الجنوب لحد قناة حيان الى نقطة كائنة بين نهر الدجاجي ونهر أبو  
العرايد و ينبع منتصف مجرى قناة حيان لحد نقطة اتصال القناة المذكورة  
بشط العرب عند منتصف نهر باز الله .

ومن هذه النقطة تنبع الحدود مجرى شط العرب معقبة مستوى المياه  
المحصصة في الجانب الشرقي حتى نقطة كائنة أمام الاسكلة الحالية رقم

( ١ ) في عبادان ( ٨٤ ٢٠ ٣٠ شمالاً و ١٢ و ١٦ ٤٨ شرقاً )  
فيتصل على خط تمتد عمودياً من خط انحناء المياه بتألوها شط العرب

حتى نقطة كائنة في شطبط ( ٢٥ ١٧ ٣٠ شمالاً و ٢٨ و ١٩ ٤٨ شرقاً )  
ثم يعود مع مستوى المياه المنخفضة في الجانب الشرقي من الشط لحد البحر  
تكون جميع الحزر الموجودة في شط العرب تحت السيادة العراقية  
باستثناء ما يلي : —

- (١) جزيرة محلة والجزر بين الواقعة بين جزيرة محلة والصفة يسمى في شط العرب .
- (٢) الجزر الاربعة الواقعة بين شطيط ومعاوية والجزرتين الكائنتين مقابل ميوحى التابعتين جزيرة عبادان
- (٣) جميع الجزر لصغيرة المرحودة الآن او التي قد تتكون في بعد ويحصل عن هبوط الماء بجزيرة عبادان او بالاراضي الابرية الى اسفل او باز الله .

### ثانياً : اسباب الخلافات على الحدود

اطلع القارئ الكريم على المآسي والمشاحنات والحروب والمفاسد بين الدولتين العثمانية والصغوية . كما وجدنا عدم الرضا وسكوت كل من هاتين الدولتين على تصرفات جاراتها المسممة من التعرض والمحاولات التوسعية هذا وجدنا بعد الحرب والقتال والحركات العسكرية بينهما طان اكثر بكثير من الهدوء والمصالحات .

ان اسباب الخلاف بين العراق ويران وجدورها اصدق ما يقال عنها ( ١٦١ ) هي : ( كانت قضية الخلاف على الحدود العراقية اليرانية احدى القضايا التي ورثها المملكة العراقية عن الامبراطورية العثمانية ، وتاريخ الخلاف هذا هو بالحقيقة تاريخ التنازع العثماني اليراني الذي يرجع الى اوائل القرن السادس عشر الميلادي فقط اخذت ايران حينئذ تهتم من كونها بعد انكسار المتعاقبة وتشعر بكميها كرامة ، وتتفق هذه النهضة القومية عند اليرانيين مع الزمن الذي كانت به الجيوش العثمانية المنتصرة تبرز النصر تلو النصر في بلاد الشام ومصر والمغرب وتحتيط باسوار فيينا ، وحول السلطان سليمان القانوني بعد الانكسار الذي اصابه امام العاصمة البمسية انتظاره نحو الشرق فاحتل شمال العراق وادربيجان وسار نحو شبه الى بغداد فدخلها سنة ( ١٥٣٢ م ٩٤١ هـ ) وبعد عودة قصيرة للفرس

الى بغداد صم العرفى مهائياً الى الاملاك العثمانية على يد السلطان مراد الرابع  
واوخر سنة (١٦٣٩ م ١٠٤٨ هـ) وثبت الحدود حسب المعاهدة  
المعقدة سنة ١٦٣٩ م على نفس الخط الذي تقعه اليوم تقريباً .

واشتد النزاع على الحدود سنة ١٨١٨ م بسبب اماره الباكانيين والتجاء  
قبيلة الخفاف الى البلاد العثمانية وسوء معاملة الزوار الايرانيين واعست  
الخريف بين الطرفين وانتهت بمعاهدة ارضروم الاول المعقدة بتاريخ ١٨  
تموز (١٨٢٣ م ١٢٣٨ هـ) وتعتبر هذه وثيقة هامة في تاريخ الحدود  
وعاد الطرفان الى الحدود المهمة التي عينها معاهدة ١٦٣٩ م ١٠٤٨  
والتي حاول كلاهما تنيها بقوة السلاح مدة قريين دم بشلحاً ، ولم يوصح  
المعاهدة هذه شيئاً من القصاص الكثيرة المهمة في المعاهدة السابقة وفقى بحال  
النزاع مفتوحاً على مصراعيه .

وكانت معاهدة ارضروم الثانية ٣١ آذار سنة ١٨٤٧ م ١٢٦٤ هـ  
نتيجة لذلك وقد اعترفت الدولة العثمانية بموجب هذه المعاهدة بسيادة ايران  
الدائمة على اذربايجان وميانشاه وبعض اكراد في شمال العرب وشرق  
ايران على جميع ادعائها على مدينة السليمانية ومنطقة ماكاك . مهنت برش جميع  
الاراضي المحصنة ككافة في القسم العربي من منطقة رهاب الى القتي بين  
ومعهد الاحيرون ترك الاراضي الخلية في المنطقة المذكورة ما في دوت  
وادي كرد الى ايران ونسحت مواد المعاهدة الاخرى اموراً تتعلق بالملاحقة  
وعشائر الحدود والزوار القرمس

واستمرت الخلافات حتى سنة (١٩٠٦ م) عندما اشيدت النزاع  
الداخلي في ايران فاعتمدت الدولة العثمانية الفرصة واحتلت قطعانها مسافات  
تتراوح بين ٢٠-٣٠ ميلاً وراء الخط المتفق عليه في مصطفي ادرينجان  
وشمال العراق .

واردادت الحالة بصورة تدهور الحكومة الدستورية في ايران حين  
اجتمعت لجنة عثمانية ايرانية في استانبول سنة ١٩١٣ وم ينج المعاصات

شيئاً فاضطر الى طلب توسط روسيا وبريطانيا وكانت الحالة قد تعيرت  
عن ذي قبل بالمطر الى موقع روسيا في اذربايجان وحصول بريطانيا على  
امتيارات لاستخراج النفط ضمن المناطق المختلف عليها انتهت المفاوضات  
في ٤ تشرين الثاني ١٩١٣ م عندما وقع الصدر الاعظم وسعراء الدول  
الثلاث بروتوكولا اتفق فيه على تعريف الحدود بين الدولتين

ثم عينت لجنة مختلطة لتحديد الحدود واجتمعت في مدينة الحصرة في  
اوائل سنة ١٩١٣ وانتهت من اعمالها في خريف سنة ١٩١٤ فوق قبة  
ارارات حيث وضعت آخر دعامة للحدود بين الطرفين .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى وانسلاخ العراق عن الامبراطورية  
العثمانية بقيت الحدود العراقية الايرانية على حالها ، غير ان ايران لم تعترف  
بالحدود لموضوعة على انها عينت على ضعف رمن ايران وحدثت بعض  
الاختلافات والتجاورات مما اضطر العراق على رفع القضية الى عصبة  
الامم سنة ١٩٣٤ م ثم تم الاتفاق على ان تسحب العراق دعوتها من  
لعصبة وان تقوم تركيا بدور الوسيط بين الدولتين فتم بالنهاية عقد  
معاهدة الحدود بين الطرفين سنة ١٩٣٧ م فتبارلت العراق ، ووجدنا عن  
بعض حقوقها في شط العرب ، وعينت لجنة لتحديد الحدود ثانية ولم  
تتمكن من انمام عملها لنشوب الحرب العالمية الثانية ( ١٦١ ) .

### ثالثاً - آخر ما وصلت اليها القضية

ان آخر ما وصلت اليها المنازعات حول الحدود العراقية الايرانية هي اصرار الطرفين على موقفهما والتمسك نطاقيهما وبيان وجهة نظرهما

وفي ٢٧-١٢-١٩٦٥ صرح وزير خارجية الحكومة الايرانية امام مجلس الشيوخ الايراني ببيان مطول بشأن العلاقات الايرانية العراقية ، وأشار ببيان هذا الى كتب ومراسلات تبودلت بين الدولتين ولكنها تتعلق بالخلافات والمنازعات على الحدود منها : -

تقديم الحكومة الايرانية احتجاجاً شديداً للتهمة الى الحكومة العراقية وفي يوم ١٨-١٢-١٩٦٥ سلم القائم بامور السفارة العراقية - ة في طهران مذكرة الى وزارة الخارجية الايرانية رداً على احتجاج الحكومة الايرانية . وفي يوم ٢١-١٢-٦٥ سمت وزارة الخارجية العراقية مذكرة الى السفارة الايرانية في بغداد رداً على مذكرتها الاحتجاجية . وقال وزير خارجية الحكومة الايرانية : ( لا فائدة من ابداء الود ورعاية حسن الحوار ان لم يكونا متقابلين . و - أي اعتداء يقع على ايران بعد هذا سوف لا يقابل ما كان يقابل به سابقاً من تعاض ورفق و ان ايران سوف تسكت صوت أي - سلاح يصيب ايران بضرو - )

هذا من جانب الحكومة الايرانية اما من جانب الحكومة العراقية - وصلت وزارة الخارجية العراقية في الساعة الساعة من مساء ٤ كانون الثاني ١٩٦٦ الى القائم بالاعمال الايرانية في بغداد مذكرة الاحتجاج التالية :  
« تهنيي وزارة الخارجية تحياتها الى السفارة الشاهنشاهية الايرانية ببغداد ونشكره بان تبليدي انه قد لوحظ في الآونة الاخيرة - مع الأسف الشديد -

حالات اسداء المعونة المادية والمعنوية الى المتمردين في شمال العراق من جانب الجهات الايرانية قد ارداد شكل محسوس وبلغ الامر درجة من الخطورة بحيث سمح للمتمردين باستخدام الاراضي الايرانية نقصف مواقع قطعات الجيش العراقي وآخر ما حدث من هذا القبيل استخدام المتمردين بتاريخ ٢٠ و٣١ من كانون الثاني عام ١٩٦٦ الاراضي الايرانية قاعده قصبت مدافعهم مواقع قطعات الجيش العراقي في سنجين مما أدى الى تكبد هذه القطعات خسائر بالأرواح والتجهيزات .

ومن امثال المساعدات المقدمة الى المتمردين جهرهم بأسمحة لا يمكن ان تمر داخل أي قطر او بلد الا على سيطرات ذات استتاراً لطيفاً وحجم القنصة الواحدة منها وسكينة المقوية مثل مدافع الهاون ١٢٢ مم و ٨١ مم وقاذفة ٨٣ مم و ٥٣ مم وعقدة وكبات كبيرة من عتنتها الامر انسي يسر المتمردون الرمي بها كأي قوة عسكرية مقدسة وشكل م يكن مأثوفاً من قبل هذا بالإضافة الى استعمالهم الرمايات المسونة بوح « ركس » و « و » نظامية حديثة ضد البدايات وضد الاشخاص .

ولدى المراجع لعرفة اختصة « دح » هذه الأنعام وعدد الهاون وبقيها قسم من الاعتدله المرمية الاخرى وتدريب جهر القنصة « عدد كبير من بندق الترنو من انتاح المعامل الايرانية مع كميات كبيرة من عتنتها وهي من نفس الانواع الخهرة بها القطعات الايرانية

ان لوردرة لعل يقين باب « ندرة المحترمة تقدر تماماً حضوره في ام المتمردين قصص القطعات لعراقية من الاراضي الايرانية وما يمكن ان يسجم عنه من عواقب وخيمة فيما اذا استمر »

ولأجله فان لوردرة اد ختج احبباً شديداً على « هذا العمل في وطيد الامل في لوقت دانه ان الحكومة شهادشية الايرانية ستسار الى

أعاد الإضرابات ثلاثاً وسبعة لوضع حد له وللمساعدات الأخرى  
حرصاً منها على الحفاظ على علاقات حسن الجوار بين البلدين وعلى الأمن  
والسلام في المنطقة .

تتهزأ إدارة هذه الفرصة للاعراب للمعاراة المحترمة عن فائق تقديرها  
واحترامها . انتهت

من بعد حدث أعلن الطرفان رغبتهما في الدخول بالمفاوضات ولكن  
لم يحدد حتى الآن المكان والزمان والأسس التي سيعمل عليها لدى تداول  
قضية .

وفي الساعة التاسعة من مساء يوم ٥ حزيران ٩٦٦ ظهر رئيس الوزراء  
الاستاذ عبد الرحمن البرار على شاشة التلفزيون وتحدث ان الشعب ونظرك  
لى قضية الحدود بين العراق وإيران .

هـ كنت أود ان أقول لشيء ذاته . لست اى شيئاً مع إيران كنت أود  
من الاعتراف ان أقول بـ شيئاً قد أكلها وان ابجهد الذي بدلته  
من قبل قد حقق نتائجته ولكن والألم بحر في نفسي لم نصل بعد الى المدى  
الذي كنت أريده ولكني غير يائس والذي أرحوه ان نذكر الجارة إيران  
بـ مصالحة شعبنا المتجاورين المرشطين بأوثق الاوشاح والروابط يجب  
بـ تكون سياستنا وعلاقاتنا الحوارية قائمة على ادراك سليم وتعاون صادق  
وعن من جانبنا ولم نزل على استعداد تام والذي أرحوه محضاً ان  
تذكرت إيران اسامى محضون في هذا وراعون في صداقتها ولكن الرعدة في  
الصداقة شيء والاستسلام الى بعض مطالبها شيء آخر لا يستطيع بل ولا  
يستطيع اي عراقي ان يتنازل عن حق اسامي وخاصة اذا ما تعيق الامر  
بالسيادة فيما عدا ذلك من حلالات محض على استعداد تام على ان سويها  
بروح العدل والانصاف والود وحسن الحوار ودد ما حدثت حلالات فقد

اعلنا من قبل اننا مستعدون ان نقل أي طريق يقره القانون الدولي ولكن  
أكثر من ذلك لا يمكن ان يكون ( ) انتهى  
و نحن نأمل التوفيق لحل هذه المشكلة المستعصية من قرون

---

انتهى طبع الكتاب بعون الله  
في مطابع دار البصري - بغداد  
في ١٢ ربيع الاول ١٣٨٦ - ١٩٦٦-٧-١



# فهرست المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥-٧
محتويات الفصل الأول	٨-٩
ظهور الدولة العثمانية والدولة الصفوية وانتشار الدعوة الصفوية في الاناضول .	١٠-١٣
اول اصطدام بين الدولتين وهزيمة شاه اسماعيل	١٤-١٥
دخول العراق في حوزة الدولة العثمانية - معاد بين الاحتلالين الصفوي والعثماني .	١٦-١٧
معاهدة اماسية ٩٦٣ هـ - ١٥٥٤ م	١٨-١٩
شاه ايران يطلب تشكيل امارتين في كربلا واسحق لاولاده	٢٠
معاهدة ٩٧٠ هـ - ١٥٦٢ م تتكون في مادة واحدة .	
معاهدة فرهاد باشا .	٢١
معاهدة بصوح باشا .	٢٢-٢٣
معاهدة ١٠٢٢ هـ - ١٦١٣ م - اجمار الدولة الصفوية على عدم التدخل في امور العراق الداخلية .	٢٤-٢٥
معاهدة سراو ١٠٢٧ هـ - ١٦١٨ م وتغييرات على الحدود العراقية .	٢٦-٢٨
حروب دائمة بين الدولتين . معاهدة مراد الرابع ١٠٤٩ هـ - ١٦٢٩ م ( قصر شيرين ) .	٢٩-٣٧
معاهدة المقاسمة على حساب الايرانيين	٣٨-٣٩

الصفحة	الموضوع
٤٢-٤٠	معاهدة امير اشرف لسنة ١١٤٠ م ودحوين منطقة الخويرة تحت نفوذ دولة العربية
٤٣	معاهدة احمد رشا
٤٤	معاهدة بلا كتابة في بغداد - سنة ١١٤٥ هـ - ١٧٣٢ م
٤٦-٤٥	معاهدة ١١٤٩ هـ - ١٧٣٦
٤٩-٤٧	معاهدة نادر شاه ١١٥٩ هـ - ١١٤٦ م
٥١-٥٠	فترة الاضطرابات في الدولتين والتحاورات على الحدود
٥٥-٥٢	ايران تتدخل اثنتي عشرة مرة في شؤون العراق الداخلية .
٦٠-٥٦	معاهدة ارسروم لأول سنة ١٢٣٨ هـ - ١٨٢٣ م .
٦٢-٦١	استمرار الحكومة الايرانية التدخل في شؤون العراق .
٦٦-٦٣	معاهدة ارضروم ١٢٦٤ (٦٣) هـ ١٨٤٧ م .
٧١-٦٧	مذكرة ابصاحية حول بعض الشروط الواردة في معاهدة ارضروم
٧٢-٧١	جواب الحكومة العثمانية على مذكرة السفيرين البريطاني والروسي
٧٣	مذكرة مؤرخة في ١٤-٣١ كانون الثاني ١٨٤٧ من مرزا محمد علي خان
٧٤	اتفاقية ١٢٨٦ حول حلافت الحدود
٧٥	بروتوكول طهران المؤرخ ٢١ كانون الاول ١٩١١
٨٧-٧٦	البروتوكول الاستثنائي لسنة ١٩١٣
٩٠-٨٨	النظام الداخلي لقومسيون التحديد
٩٥-٩١	مقتضات من محاصر قومسيون التحديد المؤلف في سنة ١٩١٤
٩٨-٩٦	العلاقات الدبلوماسية الاخرى بين الامبراطورية العثمانية والدولة الايرانية

الصفحة	الموضوع
٩٩ - ١٠١	محتويات الفصل الثاني
١٠٢ - ١٠١	علاقات بين المملكة العراقية والحكومة الإيرانية
١٠٤ - ١٠٣	حوادث جديدة أدت إلى تعزيز لعلاقات بين الدولتين
١٠٦ - ١٠٥	بو در تحسن لعلاقات بين الدولتين
١١٠ - ١٠٧	محاولة الحكومة الانكليزية لتحسين لعلاقات بين دولتين
١١٣ - ١١١	اتفاق موقت لوضع قاعدة لعلاقات بين العراق وايران
١١٤	تطور المطالبات والمنازعات بين الدولتين .
١١٩ - ١١٤	حوادث ايران في شط العرب
١٢٧ - ١٢٠	محاورات على لاصي وتشكيل شاعر فيها
١٣٤ - ١٢٨	تجاوزات بعض على الحدود
١٤١ - ١٣٥	منارعات حول المياه الجارية من ايران الى العراق
١٤٦ - ١٤٢	الاتفاقيتان بين الدولتين .
١٤٩ - ١٤٧	عضو الحدود في عصبة الامم . طاب عراق في مفاوضات
	عصبة الامم
١٥٢ - ١٥٠	الاتصال الودي بين الدولتين بعد الشكاية .
١٦٩ - ١٥٣	مراجعة ايران لعصبة الامم رداً على طاب العراق
٢٠١ - ٢٠٠	عصبة الامم تنظر في قضية العراق . مضمون من خلاصة
	جلسات عصبة الامم
٢٠٧ - ٢٠١	المفاوضات المباشرة بين دولتين سافقت في عصبة الامم
٢١١ - ٢٠٨	المفاوضات المباشرة بين ايران والعراق لسوية القضية
	وقرار الحكومة العراقية بسحب شكواها .
٢١٤ - ٢١٢	معاهدة الحدود بين مملكة العراق ومحافظة ايران

سنة ١٩٣٧ م

الموضوع	الصفحة
روقوقول ١٩٣٧ .	٢١٦-٢١٥
نص معاهدة حل الخلافات بالطرق السلمية بين العراق وايران الموقع في سنة ١٩٣٧	٢٢٣-٢١٧
نص معاهدة صدفه بين المملكة العراقية وامبراطورية ايران سنة ١٩٣٧ م .	٢٢٥-٢٢٤
نص الاتفاق الخاص بسطيم اعمال جسة تحديد الحدود العراقية - الايرانية سنة ١٩٣٨ م	٢٣١-٢٢٦
الخلافات بين اسدين لائرا قائمة رعم المعاهدات	٢٣٢
التجاورات الايرانية في الحدود البرية	٢٣٤-٢٣٢
لتحاورات الايرانية في الاسمار الحدودية	٢٣٤-٢٤٠
الخلافات الايرانية في ملاحه شط العرب	٢٤٣-٢٤٠
مكاسب لايران حسب معاهدة ١٩٣٧ م .	٢٤٤-٢٣٥
الكلمة الختامية في رأي الحكومة العراقية .	٢٥٤-٢٥٢
الخاتمة - اولاً وصف تفصيلي لحدود العراق الشرقية	٢٥٨-٢٥٥
ثانياً اسباب المنازعات على الحدود .	٢٥٨-٢٦٠
ثالثاً - آخر ما وصلت اليها القضية	٢٦٤-٢٦١
فهرست المحتويات	٢٦٨-٢٦٥
التعليقات والحواشي	٢٦٨

## التعليقات والحواشي والمصادر

نشأت الدولة العثمانية في الأناضول في روم و اسكيشير في اواخر القرن السابع للهجرة و احدث تتوسع بالتدريج على حساب الامارات التركية التي كانت قد تشكلت في زمن الدولة السلجوقية التي اعلنت استقلالها في حلال حكم السلجوقيين ، وهذه الامارات هي ( قره مان اوغلو - في فونية و اطرافها ) آيديس اوغلو - في آيدين ) صاروخان اوغلو - في منغيسيا و ما حولها ) منتشا اوغلو - في منتش و حوارها ) كرميان - في كوتاهيه و ما يتبعها ) اسديدار - في قسطنون و تواتها ) قره مي - في بالكسر و قره سي و حوالها ) احمد اوغلو - في اطله ) دو لندر اوغلو - في مرعش تاريخ الصداقة بين العراق و تركيا . المؤرخ ص ١١١

٢ - من معجزات الرسول ( محمد ) صلعم . انه قال . ( لنفتح القسطنطينية و لنعم الامير اميرها و لنعم الجيش جيشه ) و بعد ثنت السنين فتحها قائد الاسلام التركي السلطان محمد الفاتح و ذلك في سنة ٨٥٧ هـ - ١٤٥٣ م . و عندما و طئ ارض المدينة اشد فصيده العصفاء و مطلقها .

استمال ( حاهدوا في الله ) اولو بدر بنم

دين اسلامك مجرد غير تيلر خيرتم

هذا وقد نشرنا لعصيده مع ترجمتها في كتابنا ( تاريخ الصداقة بين

العراق و تركيا ) ص ١١١

۳- ( الشرق الأدنى ) ص ۲۸۵ کویلرینج

۴- ( تاریخ سیلانی دولت علیہ عثمانیہ )

۵- مولانا ادريس ابدلبي : كل عالم دا شهره في لمناطق لكرديّة

وهو من مقرني انشاء الصموي ، وتركه والتحق اى السلطان يزيد

الثاني الذي اعتمد عليه كما اعتمد عليه ابيه وزمستان سيم في بعد كان له

فضل في دحوں هذه المالح نحت نفوذ انه له الامانة . ما حيث كان يدعو

الأكراد الى قول الحكيم العربي وهو انى كل على عر اعيان اقامه

الموقعه من قبل السلطان ويمنح مستحقين وذلك تدبيراً للأمراء والأكراد

في سنة ۹۲۱ هـ ۱۵۱۵ م

۶- ( تاريخ عثماني ) ج ۴ ص ۹۴ هامر

۷- كذا ج ۴ ص ۶۲

۸- كذا

۹- ( شاه اسماعيل ومنه جريانلری )

۱۰- ( تاريخ عثماني ) ج ۴ ص ۶۳ هامر

۱۱- نفس المصدر

۱۲- ومصادر اخرى كـ ( تاريخ دورك - هارولد لامب )

( شروان شاه - نوردو - صياشاك ) تاريخ العراق بين احتلايين -

عاصم الراوي ( تورك ادبيات نمونه - ج ۱ - مؤاد كويلرلو ) .

۱۳- ( الشرق الأدنى ) ص ۲۵۸ كويلرینج

۱۴- كذا

۱۵- كذا ص ۱۹۲-۲۰۸

- ١٦ - ( تاريخ الوقوعات ) ج ١ ص ٥٢
- ١٧ - تاريخ سياسي دوت عليه عثمانه ( ج ١ ص ١٣٤ ) كامل باشا
- ١٨ - كذا ج ١ ص ١٣٥
- ١٩ - كذا ج ١ ص ١٣٧ و تركيه تاريخي ص ٥٣ احمد حامد
- ٢٠ - ( تاريخ الوقوعات ) ج ١ ص ٥٢
- ٢١ - ( تاريخ سياسي دوات عليه عثمانه ) ج ١ ص ١٤٦ كامل باشا
- ٢٢ - ( تركيه تاريخي ) ص ٥٨ احمد حامد
- ٢٣ - ( نفس المصدر ) ص ٦١
- ٢٤ - ( دوت عثمانية تاريخي ) علي سدي ص ٢٧٨ و ( تركية تاريخي ) احمد حامد ص ٦٢

٢٥ - في سنة ٨٩٢١ هـ - ١٥١٥ م دخلت مدنه آمد - ديار بكر - تحت نفوذ اندوله العثمانية . ولم يتمكن الصغويون من اسرجاعها بعد حصارها مدته سنة . وفي واقعة ( فارغاده ) في شرقي مدنة ( قوحي حصار ) لقديم قتل ( قره خان ) القائد للصغوي . ولم يبق امام القائد العثماني ( علي محمد باشا ) ما يحول بينه وبين التقدم فتقدم واحد اداره « الموصل » عنه ، حديثه ، سحار ، تعفر ، حريره اس عمر ، المادية ، اربيل ، كركوك » - تاريخ سياسي دوت عليه عثمانه - ج ١ ص ١٥٢

٢٦ - تمسك الامير ( دو انقار ) من لفص على زمام ادارة بغداد على اثر قتل عمه ( ابراهيم خان ) الحاكم للصغوي في بغداد . غير انه خاف من ( الشاه طهماسب ) واراد ان يوطد حكمه ولذا اضطر الى اللجوء الى

السلطان العثماني ( سليمان خان القانوني ) فارسل اليه بمكاتيب بغداد اعترافاً  
بإطاعته وخطب باسمه على المسائر ان هذه الحالة في بغداد أدت الى ازعاج  
الشاه وعصبيه . وبعثه بقتل ذو الفقار . وبقتله أثير غضب السلطان  
( سليمان القانوني ) وتهيأ لاءلان الحرب على الصفويين .

( عثمانلي تاريخي ) ج ١ ص ٢٣٠ احمد راسم . ( تاريخ ساسي  
دولت عليه عثمانية ) ج ١ ص ١٩٢ كامل هـ .

٢٧- ( مكمل تاريخ عثماني ) ج ١ احمد رشيد ( ديوان مصولي ) .

٢٨- ( مرآة لكائنات ) قسم ٦ ص ١٢٥

٢٩- ان الاصلاحات التي قام بها السلطان سليمان لقانوني بعد احتلال  
بغداد كانت كما يلي : أ- كانت قبة الامام الاعظم ابو حنيفة النعمان بن  
نابت ( رضي الله عنه ) على وشك الانهيار فامر بتعميرها وفي سنة ١٠٠٠  
ببناء الخانقاه وبناء قبة الاعظمية . ب- أمر ان ترفع قبة عالية لمرقده  
الشيخ عبدالقادر السكيتاني ( رضي الله عنه ) وان تتخذ عندها دار ضيافة  
للفقراء والارامل . ج- امر بتكليف عمارة مرقدي الامامين ( موسى الكاظم )  
و ( محمد الحواد ) ( رضي الله عنهما ) ورب الخدم الروضات وطائف وعين  
لهم رواتب نقدية تدفع لهم من خزانة بغداد . د- امر بتسجيل الممتلكات  
العراقية ، فمسجل الاملاك والمقاطعات في قيودات التسجيل وبلغت ٩٧٠  
دفترآ وحفظت في خزانة محكمة الصنع . هـ- لم يوفق السلاطين السابقون  
ومنهم الشاه اسماعيل والشاه طهماسب لانجمل مشروع نهر الحسينية ،



فاستطاع السلطان القانوني إكثاله وإحراؤه مائة إلى كركلا فاجيها بعد أن  
أوشكت أن تهلك من العطش . و - قسم العراق إلى خمس إبلات ( أمانة  
ممداد . أمانة الصرة . أمانة الموصل . أمانة شهرزور . أمانة الأحساء )  
( تاريخ العراق بين احتلالين ) ج ٤ ( مؤرخ تاريخي تركي في العراق )  
ج ١ ص ١١٧ شاكر الصايط .

٣- ( تاريخ الصداقة بين العراق وتركيا ) ص ١٢٠ شكري لطف  
٣١- ( تاريخ سياسي دولته عليه عثمانية ) ج ١ ص ١٩٣ كامل باشا  
٣٢- ( تركية تاريخي ) ص ٦٦ أحمد حامد  
٣٣- نفس المصدر

٣٤- ( تاريخ سياسي دولته عليه عثمانية ) ج ١ ص ٢٢٤ كامل باشا  
٣٥- ( تاريخ روضة الأبرار ) ص ٤٣٣ قره حلي زاده عبدالمعز  
٣٦- ( حريص على مكمل تاريخ عثماني ) ج ١ ص ٢٨٦ أحمد رشيد  
٣٧- ( تاريخ سياسي دولته عليه عثمانية ) ج ١ ص ٢٣٦ كامل باشا  
٣٩- ( تاريخ سياسي دولته عليه عثمانية ) ج ١ ص ٢٥٦ كامل باشا  
٤٠- نفس المصدر ج ١ ص ٢٨١-٢٩٨  
٤١- ( نتائج الوقوعات ) ج ٢ ص ١٠٧  
٤٢- ( تاريخ سياسي دولته عليه عثمانية ) ج ١ ص ٢٢٤ كامل باشا  
٤٣- نفس المصدر . ج ٢ ص ٥  
٤٤- ( تاريخ نعي ) ج ٢ ص ٨٨

٤٥ - حرر على مكي تاريخ عمري ( ج ٢ ص ١٤ ) احمد رشيد

٤٦ - تاريخ عمري ( ج ٢ ص ١١٣ )

٤٧ - تاريخ دوله عمري ( ج ٢ ص ١١ ) كامل دست

٤٨ - نفس المصدر ج ٢ ص ٢٢

٤٩ - حاء في كتاب ( دليل خارطة بغداد قديمه وحديثا ) ص ٢٨٨ للذكتور

احمد - و. مصطفى حواد قائم ، سماه ولاد بغداد و ذكر فيها بان ( يوسف

باشا ) كان واليا في سنة ١٠٢٥ الهجري . والحال ان ( مصطفى باشا ) كان

هو الوالي في هذا التاريخ و اشتد في اخر كانت الارابية ( تاريخ نعيم )

ج ٢ ص ١٤٢

٥٠ - ( تاريخ نعيم ) ج ٢ ص ١٤٣

٥١ - نفس المصدر ج ٢ ص ١٤٦

٥٢ - نفس المصدر ج ٢ ص ١٤٦ - ١٦٩

٥٣ - نفس المصدر ج ٢ ص ١٧٢ - ١٧٣

٥٤ - نفس المصدر ج ٢ ص ١٨٥

٥٥ - نفس المصدر ج ٢ ص ٢٣٩ و ٢٤٠

٥٦ - نفس المصدر ج ٢ ص ٢٦٦ - ٢٧٠

٥٧ - نفس المصدر

٥٨ - نفس المصدر ج ٢ ص ٢٧١ - ٢٧٢

٥٩ - نفس المصدر ج ٢ ص ٢٨٠ - ٢٨٢

٦٠ - نفس المصدر ج ٢ ص ٢٨٦ - ٢٩١

- ٦١- نفس المصدر ج ٢ ص ٣٤٥-٣٦٠
- ٦٢- نفس المصدر ج ٣ ص ٣٢٨-٣٨١
- ٦٣- (تاريخ سياسي دولته عليه عثمانية) ج ٢ ص ٧١
- ٦٤- تاريخ نعي ج ٣ ص ٣٨٣
- ٦٥- نفس المصدر
- ٦٦- نفس المصدر ج ٣ ص ٣٩٣
- ٦٧- نفس المصدر ج ٣ ص ٣٩٤
- ٦٨- نفس المصدر ج ٣ ص ٤٢٨
- ٦٩- نفس المصدر
- ٧٠- (معاهدات عموميه مجموعته) ج ٢ ص ٣٠٨-٣١٢
- ٧١- تاريخ نعي ج ٣ ص ٤٣٢
- ٧٢- (توكيه تاريخي) ص ٢٨٢ احمد حامد
- ٧٣- (عنايه تاريخي) ج ٢ ص ٨٣٢-٨٣٤ احمد راسم
- ٧٤- (توكيه تاريخي) ص ٢٨٣ احمد حامد
- ٧٥- (تاريخ سياسي دولته عليه عثمانية) ج ٢ ص ١٣٨
- ٧٦- احمد باشا هو ابن حسين باشا الجديد
- ٧٧- نتائج الوقوعات ج ٣ ص ٢٩
- ٧٨- نتائج الوقوعات ج ٣ ص ٢٩
- ٧٩- نفس المصدر
- ٨٠- (معاهدات عموميه مجموعته) ج ٢ ص ٣١٢-٣١٥
- ٢٧٥ —

- ٨١- (عجالي تاريخي) ج ٢ ص ٨٥١ احمد راسم
- ٨٢- نفس المصدر ج ٢ ص ٨٥٢
- ٨٣- (تاريخ سياسي دولتي عليه عثمانية) ج ٢ ص ١٤٥
- ٨٤- (حروب الايرانيين في العراق) مخطوط السليمان هاشم بك
- ٨٥- نفس المصدر
- ٨٦- (ملاحظات عمومية مجموعتي) ج ٢ ص ٣١٥
- ٨٧- (حروب الايرانيين في العراق) مخطوط السليمان هاشم بك
- ٨٨- نفس المصدر
- ٨٩- نتائج الوقوعات ج ٤ ص ١٥ و ١٦
- ٩٠- تاريخ حوادث ج ٧ ص ١٩
- ٩١- نفس المصدر ج ٧ ص ٤٣ و ٤٤
- ٩٢- تاريخ عمالي ج ٤ ص ١٦٢١ و ٢٢ احمد راسم
- ٩٣- نفس المصدر ج ٤ ص ١٦٣٠ و ٣١
- ٩٤- نفس المصدر ج ٤ ص ١٦٣١ و ٣٢
- ٩٥- نفس المصدر ج ٤ ص ١٦٦٤ و ٦٥
- ٩٦- نفس المصدر ج ٤ ص ١٦٩٤ و ٩٥
- ٩٧- تاريخ حوادث ج ١٢ ص ٢٢
- ٩٨- نفس المصدر ج ١٢ ص ٣١
- ٩٩- نفس المصدر ج ١٢ ص ٣٢
- ١٠٠- نفس المصدر ج ١٢ ص ١٢

- ۱۰۱- من المصدر ج ۱۲ ص ۱۲ و ۱۳
- ۱۰۲- ( تاریخ حوادث ) ج ۱۲ ص ۸۸ و ۲۶۶-۲۷۴ و ( معاهدات  
عمومیة مجموعه می ) ج ۳ ص ۱ و ( تاریخ روابط سیاسی ایران و عثمانی )  
ج ۲ ص ۳۱ محمود فرهاد معتدل .
- ۱۰۳- ( تاریخ حوادث ) ج ۱۲ ص ۱۵۴
- ۱۰۴- کذا ج ۱۲ ص ۵۳
- ۱۰۵- کذا ج ۱۲ ص ۲۹۲-۲۱۸
- ۱۰۶- کذا ج ۱۲ ص ۵۶
- ۱۰۷- ( فقه الحدود المرافعة الايرانية ) ص ۴
- ۱۰۸- کذا ص ۶
- ۱۰۹- کذا ص ۸
- ۱۱۰- من المصدر
- ۱۱۱- ( معاهدات عمومیة مجموعه می ) ج ۳ ص ۱۳ و ۱۲
- ۱۱۲- ( قصص الحدود المرافعة الايرانية ) ص ۴۱
- ۱۱۳- کذا ص ۹
- ۱۱۴- کذا ص ۶
- ۱۱۵- کذا ص ۴۲
- ۱۱۶- ( معاهدات عمومیة مجموعه می ) ج ۳ ص ۸
- ۱۱۷- کذا ج ۳ ص ۱۱
- ۱۱۸- کذا ج ۳ ص ۱۲
- ۱۱۹- کذا ج ۳ ص ۱۵
- ۱۲۰- کذا ج ۳ ص ۲۲

- ١٢١- كذا ج ٣ ص ٢٩
- ١٢٢- كذا ج ٣ ص ٣٢
- ١٢٣- (مجموعة المعاهدات والاتفاقات الثنائية المعقودة بين العراق والدول، لاختيه) وزارة الخارجية ج ٢ ص ٧٧-١٠٠
- ١٢٤- (تاريخ العراق لسياسي الحدث) عبدالرزاق الحسيني ج ٣ ص ٣٢٢
- ١٢٥- كذا ج ٣ ص ٣٢٣
- ١٢٦- كذا ج ٣ ص ٣٢٤
- ١٢٧- زودنا الاستاذ عبدالرزاق الحسيني بهاتين ابد كرتين مشكوراً
- ١٢٨- (تاريخ العراق السياسي الحدث) ج ٣ ص ٣٢٥ و (مجموعه المعاهدات الثنائية ١٠٠٠) ج ٢ ص ١٠١
- ١٢٩- (فضية الحدود العراقية الايرانية) ص ١٨
- ١٣٠- نفس المصدر
- ١٣١- كذا ص ١٩
- ١٣٢- كذا ص ٢٠
- ١٣٣- نفس المصدر
- ١٣٤- نفس المصدر
- ١٣٥- (فضية الحدود العراقية لایرانية) ص ٢١
- ١٣٦- كذا ص ٢١-٢٢
- ١٣٧- كذا ص ٢٢
- ١٣٨- نفس المصدر
- ١٣٩- نفس المصدر
- ١٤٠- كذا ص ٢٣

- ١٤١- نفس المصدر
- ١٤٢- نفس المصدر ص ٢٤
- ١٤٣- كذا ص ٣٨
- ١٤٤- كذا ص ٢٤
- ١٤٥- كذا ص ٢٥
- ١٤٦- نفس المصدر
- ١٤٧- نفس المصدر
- ١٤٨- كذا ص ٢٩
- ١٤٩- نفس المصدر
- ١٥٠- نفس المصدر
- ١٥١- كذا ص ٢٧
- ١٥٢- ( مجموعة المعاهدات والاتفاقات لشائية ١٠٠٠ ) ج ٢ ص ١٠٨
- ١٥٣- كذا ص ١١١-١١٤
- ١٥٤- ( تاريخ العراق السباسي الحديث ) ج ٣ ص ٣٢٧
- ١٥٥- ( قصة الجنود العراقية الابراية ) ص ٢
- ١٥٦- كذا ص ٥١
- ١٥٧- كذا ص ٢٨
- ١٥٨- كذا ص ٤٢
- ١٥٩- ( تاريخ العراق السباسي الحديث ) ج ٣ ص ٣٢٧
- ١٦٠- كذا ج ٣ ص ٣٢٨
- ١٦١- ( مبادئ السوق وحفراية العراق العسكري ) العقيد الركن  
عبدالمطلب امين ص ٢٣٩ .

## کتاب المؤلف

- ١- ( تاریخ لصداقة بين العراق وتركيا ) طبع سنة ١٩٥٥
- ٢- ( موجز تاریخ الترك في العراق ) طبع سنة ١٩٦١
- ٣- ( عراقی ترکیبى آغرى آندە آندە سوری ) ترکی طبع سنة ١٩٦١
- ٤- ( کرکوکده اختى حیات ) ترکی طبع سنة ١٩٦٤
- ٥- ( بیست عشره نى حقیقه نایمى از اشدره ) ترکی طبع سنة ١٩٦٥
- ٦- ( لکین والیران و میاس و لیس اراقیه فی لقرن لتسع عشر ) طبع سنة ١٩٦٥
- ٧- ( لعلاقات الدوله و معاهات اهل العراق و ابرار ) هذا الکتاب . وله عشرون کتباً غیر مطبوع



## فهرس الخطأ والصواب

الصواب	الخطأ	سطر	صحيفة
الدعوة	دعوى	٤	٨
أشر الدعوة	للدعوى	١٦	١٣
خارج	خارج	١١	١٥
واستولوا	واستولى	٦	١٨
ويشجعه	ويشجبه	٩	١٨
قيامه	قيام	٢٠	٢١
سليمان	سلمان	٢٢	٢٢
سج رقم (٤٧) في آخر الصفحة		٨	٢٥
بعائدية	بعاندية	٤	٢٩
نهائياً	نهائياً	٤	٢٩
راقع	واقف	١٤	٣١
مراد	المراد	١٤	٣١
بدوره	بدوره	٢٥	٣٣
ممدجين	ميدجلين	٢٠	٣٥
(٧٨)	(٧٠)	١٠	٤٠
السلطان	السنص	١٠	٤٣
١٧٣٢	١٣٧٢	٢	٤٤
١٧٣٦	١٧٣٩	١	٤٥
١٨٠٥م	١٠٨٥	٩	٥٢

صحيحة	سطر	الخط	الصواب
من ص ٥٢ الى ص ٥٥ يرجى تصحيح ارقام الحواشي كما يلي :			
( ٩٠ . ٩١ . ٩٢ . ٩٣ . ٩٤ . ٩٥ . ٩٦ . ٩٧ . ٩٨ . ٩٩ . ١٠٠ . ١٠١ )			
٥٧	٨	( ٩١ )	( ١٠٢ )
٥٧	١٣	المحدود	الممدود
٥٧	٢١	الجيوب	الجنوب
٥٨	١٢	السكال	السكان
من ص ٦١ الى ص ٦٧ يرجى تصحيح الحواشي كما يلي : ( ١٠٣ )			
( ١٠٤ . ١٠٥ . ١٠٦ . ١٠٧ . ١٠٨ )			
٦٢	٢٢	متأملا	مؤملة
٧٤	١٤	تغير	تغير
٧٥	٣	يقضي	يفضي
٨٠	١٧	الصنب	الصنب
٨٢	١٣	سائره	سائرة
٩٩	١٨	لمخالفات	المخالفات
١٠١	١٤	المسندات	المستندات
١٢٣	٣	تفيد	تفيد
١٣١	١٤	قوار	قوار
١٣٩	١١	ثبايا	ثباتا
١٤٠	١٢	ميان	مياه
١٤٥	٦	مع	منع
١٤٧	٨	( ١٥٣ )	( ١٥٤ )

الصواب	الخطأ	مطر	صحيفة
الارواح	الاوراج	٦	١٥٤
د تصف	مص	١٤	١٦٢
تشف	تشف	١٤	١٦٢
ارغمت	ارغمت	١٩	١٧٣
المستعمدة	المشعل	١	١٧٤
سمة	سمة	١٨	١٧٥
الخط	الخط	١٩	١٧٧
بمقتضى	مقتضى	١١	١٧٨
خاصه	خاصه	٢٤	١٧٩
قمره	قمره	١٤	١٨٠
تسوي	تسوي	٢٤	١٨٠
يكن	يكون	١	١٨٣
صروية	صروية	٢٢	١٩٧
اسهت	اسهت	١٢	١٩٨
يبث	يبث	١٥	٢٠٨
ومعاهدة	ومعاهدة	١٠	٢١٠
رواهية	رواضية	١	٢١١
الملحق	الملق	٥	١٢٦
الحكومة	الحومه	٢٣	١٣١
وسميتها	وسمعتها	٥	٢٣٤
للتعهد	للتهد	١٤	٢٤٥

الصواب	الخطأ	سطر	صحيحة
اعنت	اعتلت	٩	٢٤٩
لحرم شهر	لحرم شهر	٩	٢٤٩
المواخر	المواخر	١٣	٢٥٠
وارره	وارره	١٤	٢٥٠
التمع	التمع	١٩	٢٥٠
تدني	تدني	٦	٢٥٥



INTERNATIONAL RELATIONS  
AND  
*BOUNDARY TREATISES*  
*BETWEEN IRAQ AND IRAN*

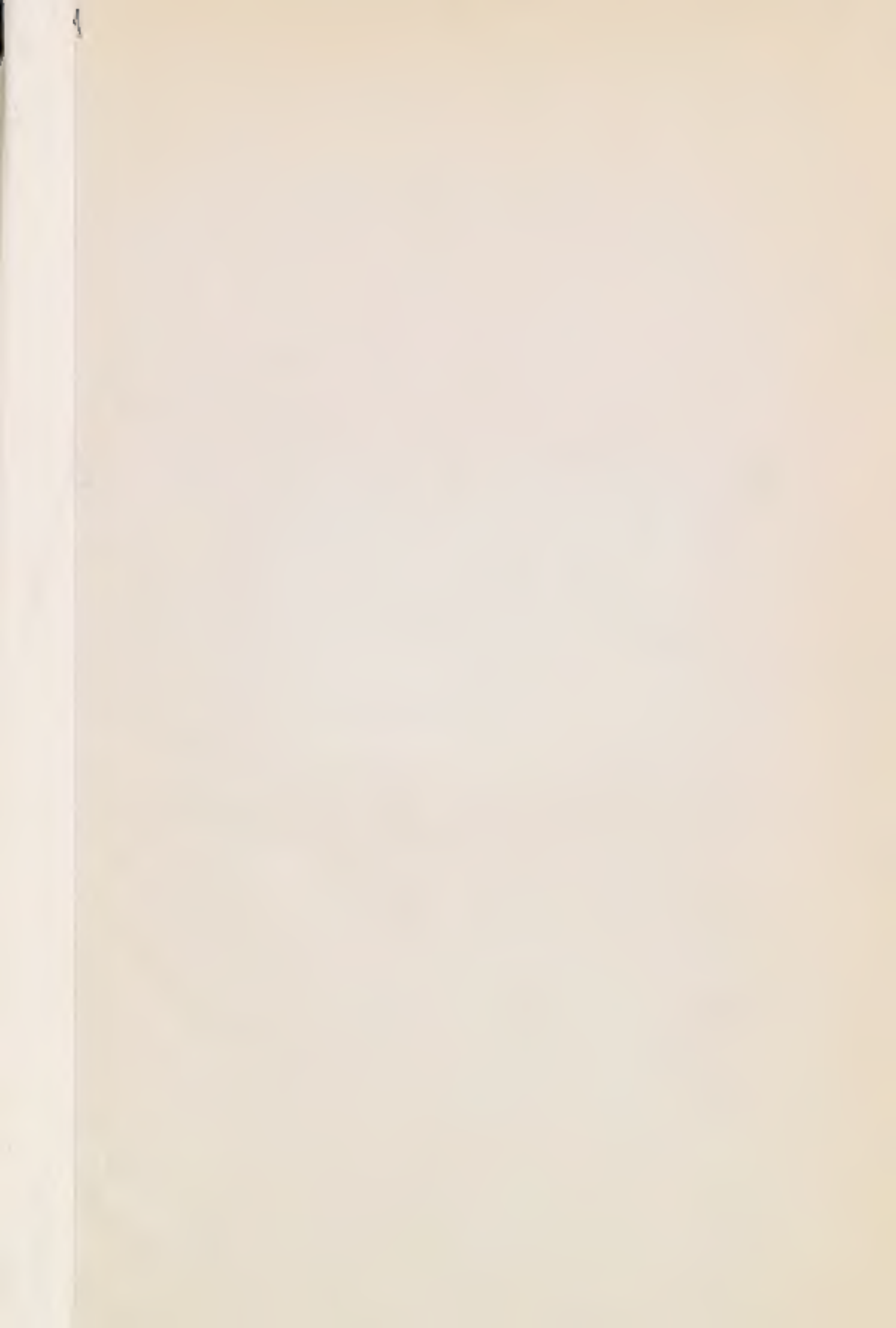
BY  
SHAKIR SABIR AL - DHABIT

AL - BASRI PRESS - BAGHDAD  
1966

PRICE : 500 FILS

التمن ٥٠٠ فلس







LIBRARY  
OF  
PRINCETON UNIVERSITY

